

لِصَّائِصَةٍ

فِي

تَعْلِيلِ الْخِلَاصَةِ

لِأَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنِ يُونُسَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مَنَعَةَ الْمُؤَصِّلِيِّ الشَّافِعِيِّ

(كَانَ حَيًّا عَامَ ٦٣٥ هـ)

تَحْقِيقُ الدُّكْتُورُ

أَحْمَدُ بْنُ مُبَارَكٍ بْنِ نَاصِرٍ الْهَمَّامِيِّ

المقدمة

مقدمة:

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم تسليمًا كثيرًا،

وبعد:

فإن علم الفقه الإسلامي ميدانٌ فسيحٌ، وقد تنوعت فيه التأليفات، وزخرت مكتبته بمصنفات متعددة متباينة في الطول والقصر والأهداف، فيجد القارئ نفسه بين المطولات والمختصرات وبين المتون والشروح والحواشي والتقارير، ولا تكاد تجد كتابًا أصيلًا في مذهبه إلا وتناوله الشراح والمحشون وأفاضوا في الحديث حوله، لا سيما إذا كان مؤلفه ممن يُعْتَدُّ به في المذهب، إلا أنَّ كتابَ الخُلاصة للغزالي -مع أهميته- لم يَحْظَ بما حَظَّيْتُ به الكتب الأخرى، حتى قال محققه^(١): «لم أقف إلى الآن على أيِّ عملٍ لعلمائنا على كتاب (الخلاصة) لا شرحًا، ولا اختصارًا، ولا غيرهما...»^(٢)

أهمية كتاب المصاصة:

يعتبر كتاب: (المُصَاصَةُ فِي تَعْلِيلِ الْخُلَاصَةِ) لِأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ يُونُسَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مَنَعَةَ الْمُوصِلِيِّ الشَّافِعِيِّ رحمه الله، من أقدم الشروح لكتاب الخلاصة للإمام الغزالي، الذي يُعَدُّ من أبرز فقهاء الشافعية في عصره، ومما زاده أهمية أنها النسخة الوحيدة لهذا الكتاب، وبخط المؤلف، وهو الجهد العلمي الوحيد للمؤلف، وقد حوى جهدًا فقهياً متميزًا، ونقولاً عن كتب كثيرة وعلماء كثيرين، وكذلك تحقيقًا، وتصحيحًا، ومقابلةً بين نسخٍ متعددة لكتاب الخلاصة، فالمؤلف قد وقف على العديد من النسخ وأجرى مقارنةً بين تلك النسخ، وصحَّح بعضها، واختار بعضها على بعض، وأودع تلك الاختيارات كتابه هذا، ونصَّ على العديد من مسائل الخلاف الفقهي، وحوى اختياراتٍ وترجيحاتٍ فقهية من تعليل المؤلف رحمه الله.

منهج التحقيق: منهج العمل في النص المحقق، وخدمته، وإخراجه.

- عند وجود تصحيح في هامش الكتاب فإني أثبتته في صلب الكتاب، مع الإشارة إلى ذلك في الهامش.
- عند وجود كلمة أو عبارة غير واضحة، أو وجود سقط، فإني أضع مكانها فراغًا، وأشير في الهامش إلى ذلك، مع بيان ما يقتضيه السياق إن أمكن.

(١) هو: أحمد رشيد محمد علي، طُبِعَ تحقيقه للخلاصة في مكتبة، (دار المنهاج) عام ١٤٢٨ هـ.

(٢) مقدمة تحقيق الخلاصة ص: ٢٠

- عند زيادة حرف أو كلمة لا يستقيم الكلام إلا بها، فإني أضعه بين معكوفتين، مع الإشارة إلى المصدر إن وجد.
- توضيح نص (الخلاصة)، يجعله بين قوسين هكذا ()، ويخط محبر عريض، ليتميز عن شرحه (المصاصة)؛ لأن الكتاب مشروح شرحاً ممزوجاً.

من الأب والزوجة، وولديه محمد، وأحمد^(١)

وكان والده ينفق على أسرته من عمل يده، حيث كان يغزل الصوف ويبيعه في دكانه بطوس، فلما حضرته الوفاة وصى به وبأخيه أحمد إلى صديق له متصوف من أهل الخير، وقال له: إن لي لتأسفا عظيما على تعلم الخط، وأشتهى استدراك ما فاتني في ولدي هذين، فعلمهما، ولا عليك أن تنفذ في ذلك جميع ما أحلفه لهما، فلما مات أقبل الصوفي على تعليمهما إلى أن فنى ذلك النزر اليسير الذي كان خلّفه لهما أبوهما، وتعذر على الصوفي القيام بقوتهما فقال لهما: اعلمنا أني قد أنفقت عليكما ما كان لكما، وأنا رجل من الفقر والتجريد بحيث لا مال لي فأواسيكما به، وأصلح ما أرى لكما أن تلجأ إلى مدرسة كأنتكما من طلبة العلم، فيحصل لكما قوت يعينكما على وقتكما، ففعلا ذلك، وكان هو السبب في سعادتهما وعلو درجتتهما.

وكان الإمام الغزالي يحكي هذا ويقول: طلبنا العلم لغير الله فأبى أن يكون إلا الله.

ويحكي أن أباه كان فقيرا صالحا لا يأكل إلا من كسب يده في عمل غزل الصوف، ويطوف على المتفقهة ويجالسهم، ويتوفر على خدمتهم، ويجد في الإحسان إليهم، والتفقه بما يمكنه، وكان إذا سمع كلامهم بكى وتضرع وسأل الله أن يرزقه ابنا، ويجعله فقهيا، ويحضر مجالس الوعظ فإذا طاب وقته بكى وسأل الله أن يرزقه ابنا واعظا، فاستجاب الله دعوتيه، أما أبو حامد فكان أفقه أقرانه، وإمام أهل زمانه، وفارس ميدانه، كلمته شهد بها الموافق والمخالف، وأقر بأحقيتها المعادي والمخالف.

وأما أحمد فكان واعظا تنفلق الصم الصخور عند استماع تحذيره، وترعد فرائض الحاضرين في مجالس تذكيره^(٢)

ويبدو أن الإمام الغزالي تزوج مبكراً، ولم يعقب إلا البنات، وكان الغزالي لا يياسط أحدا من أهله وأولاده في الأمور الدنيوية رغم كثرة ما عرض عليه من الأموال، إلا أنه لم يقبلها، واكتفى بالقدر القليل الذي يصون به دينه، ولا يحتاج معه إلى أحد من الناس، وكان عطوفاً على بناته، حتى ذكر أن من أسباب عودته إلى الوطن بعد رحلته الطويلة، دعوات أطفاله، حيث قال: ثم جذبتني الهمم، ودعوات الأطفال إلى الوطن، فعاودته بعد أن كنت أبعد الخلق عن الرجوع إليه، فأثرت العزلة به أيضاً حرصاً على الخلوة، وتصفية القلب للذكر.

(١) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، (١٩١/٦).

(٢) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، (١٩١/٦)، وطبقات الشافعيين لابن كثير، (٥٣٤/١)، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي، أبو الفلاح، تحقيق: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، ط. ١، دمشق، بيروت، دار ابن كثير، ١٤٠٦ هـ، (١٣٦/٣).

٣. الرسالة القدسية، بأدلتها البرهانية، في علم الكلام، وهي الرسالة التي كتبها لأهل القدس مفردة، ثم أودعها في كتاب: (قواعد العقائد)^(١)
٤. شرح الأسماء الحسنی، ويسمى: المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنی، ذكره الغزالي في إجماع العوام عن علم الكلام بتسميته "المقصد الأقصى في معاني أسماء الله الحسنی"، وذكره العلامة تاج الدين السبكي في كتابه "طبقات الشافعية الكبرى"، وقال: "كتاب الأسماء الحسنی"^(٢)
- مفصل الخلاف، مُفَصَّلُ الخلاف في أصول الدين^(٣)
٦. المنقذ من الضلال^(٤)
٧. فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة^(٥)
٨. الرد على الباطنية، "فضائح الباطنية وفضائل المستظهرية"، هكذا سمَّاه الغزالي كما ذكر في مقدمة الكتاب، ويلقَّب بـ"المستظهري" أحياناً، قال الغزالي في جواهر القرآن: "والذي أوردناه في الرد على الباطنية في الكتاب الملقَّب "المستظهري"^(٦)، ويسمى "فضائح الباطنية"^(٧) اختصاراً.
٩. القول الجميل في الرد على من غير الإنجيل^(٨)، ويسمى: الرد الجميل على من غير التوراة والإنجيل^(٩)
١٠. فضائح الإباحية وعوز الدور^(١٠)
١١. تهافت الفلاسفة^(١١)

-
- (١) ينظر: كشف الظنون لحاجي خليفة، (١/٨٨١).
 - (٢) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، (٦/٢٢٤).
 - (٣) ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي، (١٩/٣٣٥)، وكشف الظنون لحاجي خليفة، (٢/١٠٣٤).
 - (٤) ينظر: تاريخ الإسلام للذهبي، (١١/٦٩)، وسير أعلام النبلاء للذهبي، (١٣/٢٠١)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي، (٦/٢٤٧).
 - (٥) ينظر: كشف الظنون لحاجي خليفة، (٢/١٣٠٤).
 - (٦) ينظر: جواهر القرآن، (ص: ٣٩).
 - (٧) ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي، (١٩/٣٤٣)، وطبقات الشافعيين، (١/٥٣٥)، والأعلام للزركلي، (١/٨٤).
 - (٨) ينظر: كشف الظنون لحاجي خليفة، (٢/١٣٦٣).
 - (٩) ينظر: كشف الظنون لحاجي خليفة، (١/٨٣٧)، وهدية العارفين، (٢/٨٠).
 - (١٠) ينظر: تاريخ الإسلام للذهبي، (١١/٦٩)، وطبقات الشافعيين، (ص: ٥٣٥).
 - (١١) ينظر: جواهر القرآن، (ص: ١٣)، والمستصفي، (ص: ٣٧).

- ١٢ مقاصد الفلاسفة، ^(١) ويسمى: "المقاصد في بيان اعتقاد الأوائل" ^(٢)، أو المقاصد اختصاراً.
- ١٣ القسطاس المستقيم ^(٣)
- ١٤ محك النظر، هكذا سماه الغزالي في كتابه "جواهر القرآن"، وهو في المنطق ^(٤)
- ١٥ معيار العلم، وهو في آلة الفكر أو في المنطقيات ^(٥)
- ثالثاً: علم الفقه وأصول الفقه والجدل.
١. البسيط ^(٦)
٢. الخلاصة في الفقه ^(٧)
٣. المأخذ في الخلاف بين الحنفية ^(٨)، ويسمى: المأخذ في الخلافات ^(٩)، وله أيضاً تحصين المأخذ ^(١٠)، أو المأخذ والتحصين ^(١١)، وإشراق المأخذ ^(١٢)، وحصن المأخذ ^(١٣).
٤. الوجيز ^(١٤)
- الوسيط ^(١٥)

-
- (١) ينظر: جواهر القرآن، (ص: ١٣).
 - (٢) ينظر: تاريخ الإسلام للذهبي، (١١ / ٦٩)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي، (٦ / ٢٢٥): قال: "والمقاصد في بيان اعتقاد الأوائل وهو مقاصد الفلاسفة"
 - (٣) ينظر: كشف الظنون لحاجي خليفة، (٢ / ١٣٢٦).
 - (٤) ينظر: جواهر القرآن، (ص: ٣٩)، والمستصفي، (ص: ١٠).
 - (٥) ينظر: جواهر القرآن، (ص: ٣٩)، والمستصفي، (ص: ١٠).
 - (٦) ينظر: جواهر القرآن، (ص: ١٣)، وإحياء علوم الدين، (١ / ٤٠).
 - (٧) ينظر: تاريخ الإسلام للذهبي، (١١ / ٦٩).
 - (٨) ينظر: كشف الظنون لحاجي خليفة، (٢ / ١٥٧٣).
 - (٩) ينظر: أسماء الكتب المتمم لكشف الظنون، (ص: ٢٥٦)
 - (١٠) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، (٦ / ٢٢٥)،
 - (١١) ينظر: طبقات الشافعيين، (ص: ٥٣٥).
 - (١٢) ينظر: كشف الظنون لحاجي خليفة، (١ / ٨١)
 - (١٣) ينظر: كشف الظنون لحاجي خليفة، (١ / ٦٧٠)
 - (١٤) ينظر: جواهر القرآن، (ص: ١٣)
 - (١٥) ينظر: جواهر القرآن، (ص: ١٣)

المبحث الثاني

ترجمة الإمام ابن منعة الموصلي

المبحث الثالث

منهج المؤلف ابن منعة في المصاحفة، ومنهجه في التعامل
مع نسخ الخلاصة، واستدراكه على الغزالي والمزني،
ونسبة ووصف المخطوط

المطلب الأول: منهجه في المصاصة:

مزج الشرح بالأصل، وعدم تمييز عبارته عن الأصل:

انتهج ابن منعة طريقة واحدة ذكرها في مقدمته، وهي أنه يقوم بشرح الخلاصة شرحا مختصرا من غير زيادة قول، أو وجه، إلا مالا بد منه للتنبيه^(١)، وقد شرحه ابن منعة شرحا ممزوجا، لم يميز عبارته عن عبارة أصل (الخلاصة)، ومن الأمثلة على ذلك: ما جاء في صفة الأذان^(٢):

قال في الخلاصة: «أما الأذان فصورته مشهورة وليس بواجب»، قال ش المصاصة: «لأنه دعاء إلى الصلاة فلا يجب، كقوله الصلاة جامعة» قال في الخلاصة أيضا: «وهو سنة وكذا الإقامة»، قال ش المصاصة: والأصل في ذلك ما روي أن النبي ﷺ: (شاور الصحابة في أمانة ينصبونها لحضور الجماعات فذكروا النار والناقوس، فذكروا النصارى والمجوس ففترقوا عن غير رأي)^(٣).

فرأى عبدالله بن زيد الأنصاري مناما فقال: (كنت بين النائم واليقظان إذ نزل ملك من السماء عليه ثياب خضر وبه ناقوس فقلت: أتبيع هذا الناقوس مني قال: وما تصنع به فقلت: أضرب به في المسجد.....)^(٤)، قال في الخلاصة: «وعذر المسافر في تركه أظهر» قال ش المصاصة: «يعني الأذان؛ لأن السفر أمره على المساهلة والتخفيف»، قال في الخلاصة: «والسنة الإفراد في الإقامة إلا في قوله قد قامت الصلاة»، قال ش المصاصة: «لورود الأخبار فيه، خلافا لأبي حنيفة».

وما جاء في استقبال القبلة:

قال في الخلاصة: «الباب الثالث في استقبال القبلة: قال تعالى: ﴿قُولْ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾، قال في المصاصة: «شطر كل شيء قصده وتلقاؤه» قال في الخلاصة: «فإن كان المصلي عالما بالقبلة يلزمه استقبالها بعينها» قال ش المصاصة: «للآية»، قال في الخلاصة: «إلا في حالتين أحدهما النافلة في السفر قصيرا كان أو طويلا، راکبا كان أو ماشيا، فإنه يومئذ إيماء كيف ما ترددت به دابته» قال ش المصاصة: «والدليل عليه أنه ﷺ كان يصلي على راحلته حيثما توجهت، والراحلة المركب من الإبل؛ ولأن

(١) ينظر: ج ١، ل ١ و ٢.

(٢) ج ١ ل ٢٠.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الأذان، باب بدء الأذان، (١/١٢٤)، حديث رقم: ٦٠٣، وبنحوه رواه مسلم في كتاب الصلاة، باب الأمر بشفع الأذان وإيتار الإقامة، (١/٢٨٦)، حديث رقم: ٣٧٨ كلاهما من حديث أنس بن مالك ؓ.

(٤) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب كيف الأذان، (١/١٣٥)، حديث رقم: ٤٩٩، وبنحوه رواه ابن خزيمة في كتاب الصلاة، باب ذكر الخبر المفسر للفظة المحملة التي ذكرتها، والدليل على أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما أمر بأن يشفع بعض الأذان لا كلها، (١/١٩١)، برقم: ٣٧٠، وقال ابن حبان: "إسناده قوي". ينظر: صحيح ابن حبان، (٤/٥٧٣).

الحاجة ماسة إليه لئلا ينقطع المتعب عن سفره لأجل أوراده، ولا المسافر عن أوراده لأجل سفره»، قال في الخلاصة: «والثانية حالة شدة الخوف في الفرض والنفل جميعا، لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾، قال ش المصاصة: «وراكب الإبل والدواب سواء، قال: ابن عمر رضي الله عنه مستقبلتي القبلة وغير مستقبلتيها»^(١)

وجاء في الباب الرابع: في صفة الصلاة^(٢):

قوله في الخلاصة: «..... والتسليمة الأولى، أما نية الخروج ففي إيجابها خلاف»، قال ش المصاصة: «وجه الوجوب أن السلام يناقض الصلاة فلا يتعين للتحليل إلا بالقصد وهو النية»، قال في الخلاصة: «أما التكبير ففرضه أن يقول الله أكبر»، قال ش المصاصة: «كما في الخبر»، قال في الخلاصة: «أو الله الأكبر»، قال في المصاصة: «زيادة اللام لا تغير المعنى»، قال في الخلاصة: «فإن زاد أو نقص أو بدل أو غير بما يغير المعنى فلا صلاة له»، قال ش المصاصة: «لخروجه عن حد الواجب، فالزيادة أن يقول: الله الجليل أكبر، والنقصان أن يحذف حرفا من الواجب، والإبدال أن يقول: الرحمن أعظم، والتغيير أن يقول: أكبر الله، أو يأتي بالترجمة بلغة أخرى فكل ذلك لا يجزئ».

وقال أيضا في الخلاصة: «وأما القيام فواجب بقدر الفاتحة»، قال ش المصاصة:

«وقيل: الزائد على قدر الفاتحة واجب أيضا، وهو اختيار الشيخ أبي محمد، إذ يتعين الشيء الواجب، وأصل الوجهين هنا، القولان في تعلق الوجوب بالنصاب والوقص الذي فوقه وسيأتي ذكره إن شاء الله تعالى».

وذكر في صلاة الاستسقاء قوله:

«..... وإن خرج أهل الذمة متميزين لم يمنعهم»، قال ش المصاصة: «نص الشافعي على هذا إذ ربما يستجاب دعوتهم تعجيلا لنصيبهم من دنياهم».

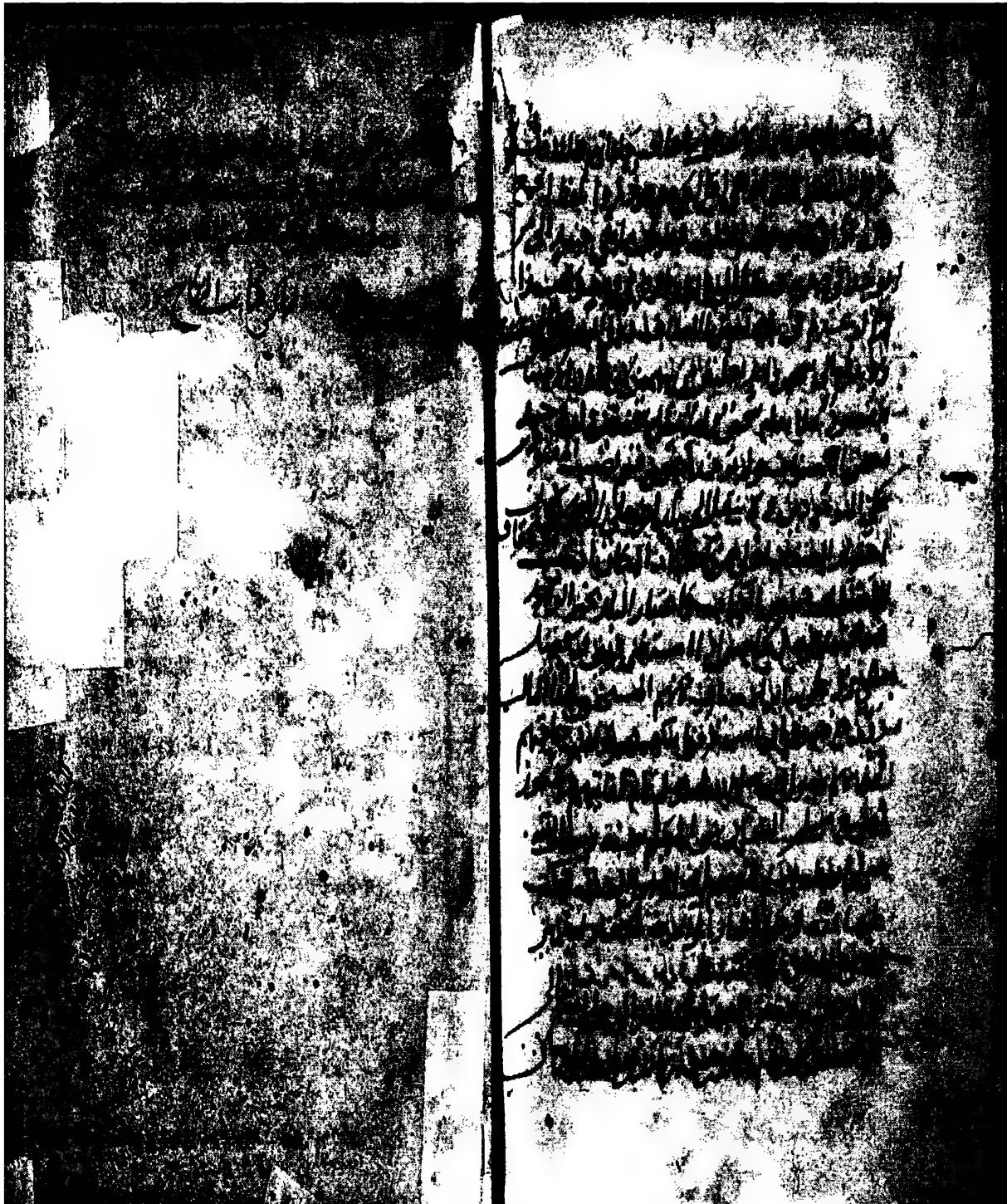
وجاء في كتاب الجنائز قول صاحب الخلاصة^(٣):

«... ولمن حضر الجنائز والدفن أن يصبر حتى يتم القبر.....»، قال ش المصاصة: «لقوله عليه السلام: (من صلى على جنازة فأنصرف فله قيراط من الأجر، ومن اتبع الجنائز وشهد الدفن حتى دُفن فله قيراطان)،

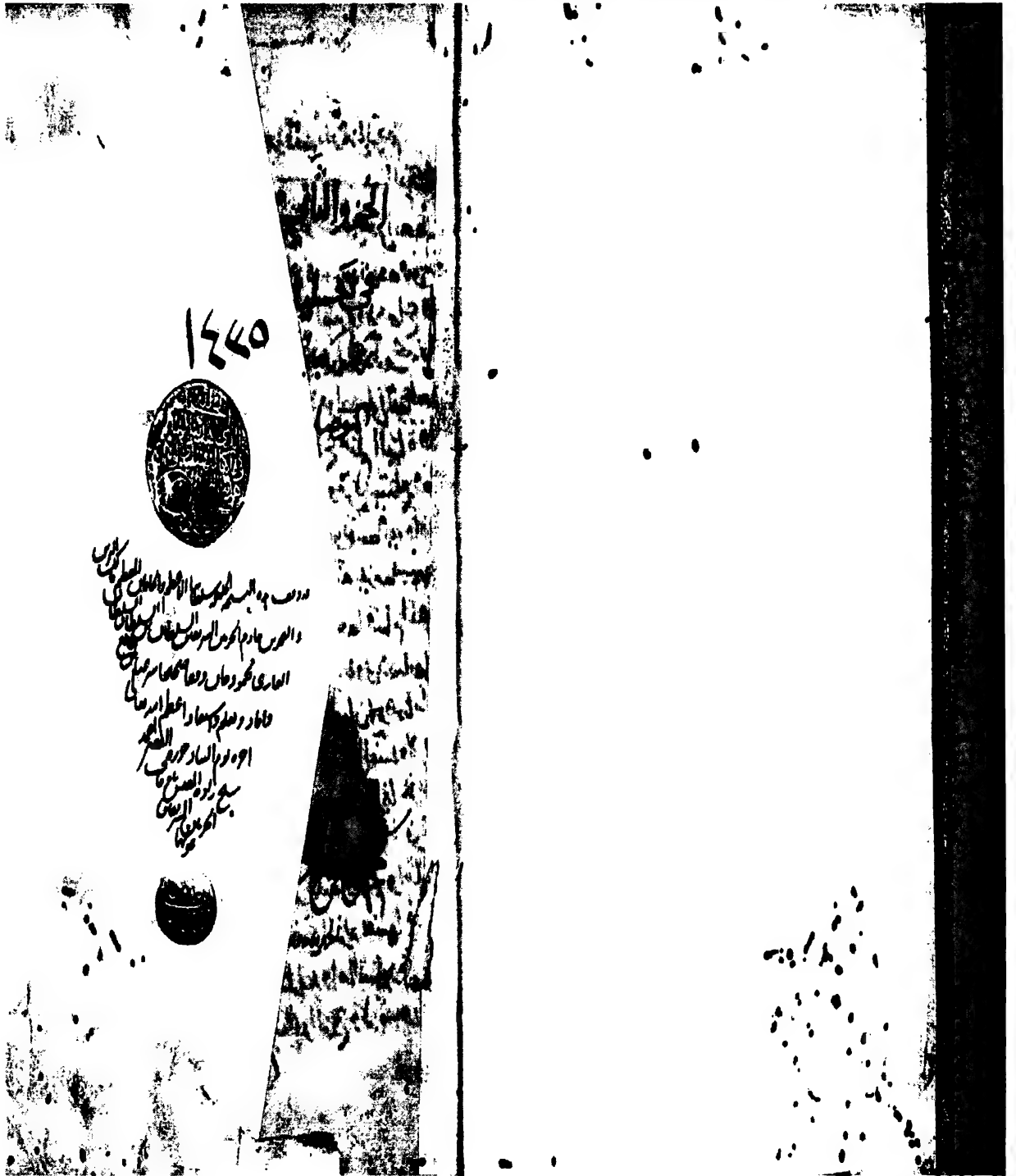
(١) ينظر: ج ١، ل ٢٢.

(٢) ينظر: ج ١، ل ٢٣.

(٣) ينظر: ج ١، ل ٥٦.



الصورة الأخيرة من الجزء الأول، وهي تمثل اللوحين (ج: ١٩٥/ب) و(ج: ١٩٦)



الصورة الأولى من الجزء الثاني، وهي تمثل اللوح (١/١)



الصورة الثانية من الجزء الثاني، وهي تمثل اللوحين (ج ٢: ١/ب) و (ج ٢: ٢/أ)



الصورة الأخيرة من الجزء الثاني، وهي تمثل اللوح (ج ٢: ٢١٤/ب)

المختصرات وبعض المتوسطات قد أملي لمسائلها شرحاً وتعليلاً، ولمشكلاتها بياناً وتأويلاً، ولم أر أحداً من المتقدمين والمتأخرين اعتنى بكتاب الخلاصة خاصة إلا أن الشيخ الإمام أبا خلف العوض بن أحمد الشرواني^(١) مؤلف (المعتبر في تعليل المختصر) المعروف بالحوي، قال: أن من فهم ما أوردناه في هذا الكتاب من الأدلة فقد انكشف له ما في كتاب الخلاصة أيضاً، لأن مسائلها مسائل هذا الكتاب بأعيانها، والحق معه إلا أن ترتيب مسائل الخلاصة غير ذلك الترتيب، فلا يكاد الطالب أن يقف على تعليل مسألة حتى يقف على جميع ذلك الباب، وربما تكون في باب آخر فيظن أنه أهملها وليس الأمر كذلك، بل نقلها إلى موضعها جرياً على ما اختاره من الترتيب، فاستخرت الله تعالى وهو الموفق للصواب وجمعت مسائلها على ترتيبها مسألة بعد أخرى؛ تسهياً للطالب، وتحريضاً للراغب / من غير زيادة قول، أو وجه، أو فرع إلا ما لا بد منه؛ للتنبيه فأسأل الله تعالى أن يوفقني لما أبتغيه، إنه ولي ذلك والقادر عليه، وهو حسبي ونعم الوكيل.

وقد سميته ((المصاحفة في تعليل الخلاصة)).

(١) عوض بن أحمد الإمام أبو خلف الشرواني، ويُقال الشَّيرَازي، من مدينة شروان بفتح الشين المعجمة بعدها راء ثم واو ثم ألف ثم نون، وهي ناحية من نواحي درند، ينسب إلى كسرى أنو شروان، وهو مصنف المعتبر في تعليل المختصر للجويني، وهو جزء ضخيم على المختصر للشيخ أبي محمد الجويني الملخص من مختصر المزني توفي بعد الخمسين وخمسمائة، ذكر في آخره أنه فرغ من تصنيفه في ربيع الآخر سنة أربع وأربعين وخمسمائة فيحتمل أن يكون من هذه الطبقة ويحتمل أن يكون من التي بعدها. ينظر: طبقات الشافعية الكبرى تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: ٧٧١هـ)، ت: محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلوة، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط: الثانية، ١٤١٣هـ: (٧ / ٢٥٥)، ت: ٩٥٥، وطبقات الشافعية، لأبي بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهيبي الدمشقي، تقي الدين ابن قاضي شعبة (المتوفى: ٨٥١هـ)، ت: الحافظ عبد العليم خان، دار النشر: عالم الكتب - بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٧هـ: (١ / ٣٢١)، ت: ٢٩٤.

"ولا يشترط أن يكون باليسار"؛ لأن المقصود يحصل بدونه وهو إزالة العين، "فإذا استنجى باليمين أجزاءه، ولكن أساء وتعدى لمخالفة الأمر"؛ وهو ما روي أن النبي ﷺ قال: (إن الشيطان ليأكل باليسار، ويستنجي باليمين، فكلوا باليمين، واستنجوا باليسار)^(١).

"ولا يشترط تقديمه على الوضوء"؛ لأن النجاسة في عضو لا تمنع الطهارة في عضو آخر، "بل لو توضأ، ثم استنجى من غير مس فرج جاز"؛ لما ذكرناه، "ولو تيمم، ثم استنجى لم يجزىء؛ لأنه طهارة ضعيفة، فإذا لم تُفد الإباحة في الحال لم تصح".

ومن شرطها أن تستعقب إباحة الصلاة، ولهذا لا يباح إلا بعد دخول الوقت، وههنا لا تستعقب الإباحة لقيام النجاسة على المحل، نصَّ الشافعي رحمه الله على المسألتين؛ أي على الوضوء، وعلى التيمم قبل الاستنجاء^(٢)، والله أعلم.

= =

الأقراء فإذا أنقى المستنجى بدون الثلاث لزمه استيفاء الثلاث لاستيفاء العدد وإن استوفى ثلاثاً ولم ينق استعمل رابعاً وخامساً حتى ينقي فلا يبقى إلا أنراً لاصقاً لا يخرج منه إلا الماء فيعفى عنه فلو بقي ما لا يزول بالحجر لكن يزول بالخرق وصغار الخزف فظاهر مذهب الشافعي عليه إزالته وهو قول أكثر أصحابه لإمكان إزالته بغير الماء وفيه وجه آخر لبعض المتقدمين منهم أنه لا يلزمه إزالته، لأنه لما كان فرضه يسقط بالأحجار لزمه إنقاء ما يزول بالأحجار الحاوي الكبير: (١٧١/١).

(١) أخرجه مسلم بغير ذكر الاستنجاء، باب آداب الطعام والشراب: (١٥٩٩/٣)، برقم: (٢٠٢٠).

(٢) ينظر: المهذب في الفقه الشافعي: (٥٧/١)، ونهاية المطلب: (١١٧/١).

يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴿١﴾ وقال النبي ﷺ: (لا تَمَسَّ الْقُرْآنَ إِلَّا وَأَنْتَ طَاهِرٌ) ^(٢) وإذا حرم المسُّ، فالحمل أولى؛ لأنه أبلغ في الهتك، "ومسه حرام"؛ للحديث، "ويستوي فيه الجلد والحاشية والسطر وتقليب الأوراق ولو بخشبة"؛ لأن الكَلَّ مصحف، وأما التقليب بالخشبة؛ فلأن الفعل مضاف إليه، والخشبة متصلة به، "وإن كان المصحف في وَفَرٍ فلا بأس على الحَمَّال بحمله"؛ لأنه تبع ههنا وليس بمقصود، "ولا بأس بمسِّ درهمٍ عليه آية"؛ لأنه لم يقصد منه القراءة، فلا يكون له حكم المصحف، "وكذلك سائر الكتب التي لا يقصد بكتابة القرآن فيها دراسة القرآن، ولا يحرم على المُحَدِّث قراءة القرآن عن ظهر القلب" للحاجة إليها، وتعذر المداومة على الطهارة، "ويَحْرُمُ ذلك على الجُنُب والحائض"؛ لقوله ﷺ: (لا يقرأ الجُنُب ولا الحائض شيئاً من القرآن إِلَّا أن يقول: بسم الله، والحمد لله) ^(٣) "على جهة الذِّكْر" / مع أن كلَّ واحدٍ منهما آية؛ لأنه لم يقصد القراءة بذلك، فهو كسائر ١١/أ الأذكار، والله أعلم.

==

(١/١٦٠)، إلا أن المالكية ذهبوا إلى جواز مسه للمعلم والمتعلم إذا كان حدثه أصغر لمشقة الاستمرار على الطهارة، وكذا المرأة الحائض يجوز لها المس؛ لضرورة التعليم بخلاف الجنب لقدرته على إزالة المانع. ينظر: الشرح الصغير: (١/٢٢٢). والمهذب: (١/٣٢)؛ وروضة الطالبين، (١/١٩٠)؛ ومغني المحتاج: (١/٣٦). والمقنع: (١/٥٦)، ومنتهى الإرادات: (١/٢٧)، والروض المربع: (١/٢٦).

(١) الواقعة: ٧٩

(٢) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير: (٣/٢٠٥، برقم: ٣١٣٥) وقال: لم يروه عن سليمان بن موسى إلا ابن جريح، ولا عنه إلا أبو عاصم، تفرد به سعيد بن محمد" وضعفه الألباني في ضعيف الجامع الصغير: (١/٩٠٦).

(٣) أخرجه ابن ماجه في كتاب الطهارة، باب ما جاء في قراءة القرآن على غير طهارة: (١/١٩٦، برقم: ٥٩٦)، وبنحوه رواه الترمذي في كتاب الطهارة، باب ما جاء في الجنب والحائض أنهما لا يقرآن القرآن: (١/١٩٤، برقم: ١٣١)، وقال الترمذي: حديث ابن عمر حديث، لا نعرفه إلا من حديث إسماعيل بن عياش وقال الألباني: "ضعيف" ينظر: الجامع الصغير وزيادته: (١/٩١٨).

الدَّوَائِبُ - إِذَا أَدْخَلَ بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ نَسَجًا؛ لِلخَبَرِ الْمَذْكُورِ، وَهَذَا إِذَا عَلِمَتْ وَصُولُ الْمَاءِ إِلَى أَصُولِ الشَّعَرِ وَبَاطِنِهِ، فَإِنَّهُ الْوَاجِبُ دُونَ غَيْرِهِ، "وَيُسْنَى لَهَا أَنْ تَتَّبَعَ أَثَرَ دَمِ الْحَيْضِ بِفُرْصَةٍ مِنَ الْمَسْكِ"؛ لِإِزَالَةِ الرَّائِحَةِ، وَقَدْ قَالَ ﷺ: (تَتَّبِعِي بِهَا أَثَرَ الدَّمِ)^(١) وَالْفُرْصَةُ بِكَسْرِ الْفَاءِ: قِطْعَةٌ مِنْ صُوفٍ أَوْ قِطْنٍ لُغَةً^(٢)، وَالْفُرْصُ هُوَ الْقِطْعُ، وَقَوْلُهُ: مِنْ مَسْكِ، يَرِيدُ الْفُرْصَةَ مِنَ الْمَسْكِ، أَيْ: قِطْعَةً مِنْهُ، وَتَتَّبِعِي أَثَرَ الدَّمِ، يَرِيدُ أَنْ تَقْصِدَ بِالْفُرْصَةِ الْمَوَاضِعَ الَّتِي نَالَهَا الدَّمُ، فَتَمْسَحُهَا؛ لِتَزُولَ الرَّائِحَةُ.

فَرْعٌ

الْجَمْعُ بَيْنَ غَسْلِ الْجُمُعَةِ وَالْجَنَابَةِ

"لَوْ نَوَى الرَّجُلُ بِغَسْلِ وَاحِدٍ الْجَنَابَةَ وَالْجُمُعَةَ نَهَارًا جَازَ؛ لِأَنَّ مَقْصُودَ الْجُمُعَةِ النِّظَافَةَ، وَهُوَ حَاصِلٌ وَإِنْ لَمْ يَنْوِهِ"، فَهُوَ دَاخِلٌ فِيهِ^(٣).

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ، بَابُ ذَلِكَ الْمَرْأَةِ نَفْسَهَا إِذَا تَطَهَّرَتْ مِنَ الْحَيْضِ، وَكَيْفَ تَغْتَسِلُ، وَتَأْخُذُ فُرْصَةً مُمْسِكَةً، فَتَتَّبِعُ أَثَرَ الدَّمِ: (٧٠/١)، بِرَقْمٍ: (٣١٤)، وَمُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ، بَابُ اسْتِحْبَابِ اسْتِعْمَالِ الْمَغْتَسِلَةِ مِنَ الْحَيْضِ فُرْصَةً مِنْ مَسْكِ فِي مَوْضِعِ الدَّمِ: (٢٦٠/١)، بِرَقْمٍ: (٣٣٢).

(٢) يَنْظُرُ: كِتَابُ الْعَيْنِ لِلْخَلِيلِ: (١١٣/٧).

(٣) قَالَ الْمَوَارِدِيُّ: "فَيَمْنُ اجْتِمَاعُ عَلَيْهِ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ غَسْلُ الْجَنَابَةِ وَالْجُمُعَةِ، فَاعْتَسَلَ أَحَدُ الْغَسْلَيْنِ فَلَا يَخْلُو حَالَهُ مِنْ أَحَدٍ أَمْرَيْنِ إِمَّا أَنْ يَنْوِيَ الْجَنَابَةَ وَحْدَهَا، دُونَ الْجُمُعَةِ، أَوْ يَنْوِيَ الْجُمُعَةَ وَحْدَهَا، دُونَ الْجَنَابَةِ، وَإِنْ نَوَى بِغَسْلِهِ الْجَنَابَةَ دُونَ الْجُمُعَةِ أَجْزَأَهُ غَسْلُ الْجُمُعَةِ" يَنْظُرُ: الْحَاوِي الْكَبِيرُ: (٣٧٥/١).

"وأقله: ما يسمى مسحًا على ظهر الخفّ، وأكمّله: أن يمسح أعلاه وأسفله دفعةً واحدة؛ كذلك فعل رسول الله ﷺ" ^(١)، وكيفية ذلك: أن يغمس يديه في الماء، ثم يضع كفّه اليسرى تحت عقب الخفّ، وكفّه اليمنى على أطراف أصابعه، ثم يُجرّ اليمنى إلى ساقه واليسرى إلى أطراف أصابعه، والاقتصار على الأسفل ممنوع في ظاهر النص ^(٢).

فَرْعٌ

إِذَا مَسَحَ مُقِيمًا ثُمَّ سَافَرَ، أَوْ مَسَافِرًا ثُمَّ أَقَامَ

"إِذَا مَسَحَ مُقِيمًا ثُمَّ سَافَرَ، أَوْ مَسَافِرًا ثُمَّ أَقَامَ، فَحُكْمُ الْحَضَرِ مُغْلَبٌ، وَيَجِبُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى

مُدَّتِهِ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ تَعْتَبَرُ بِالْحَضَرِ وَالسَّفَرِ، فَغُلِبَ حُكْمُ الْحَضَرِ، كَمَا لَوْ أَحْرَمَ فِي سَفِينَةٍ فِي الْحَضَرِ/ ١٣/أ فسارت السفينة وهو يصلي، أتم صلاة حاضر، كذلك ههنا، والله أعلم.

(١) الأصل أن المسح لأعلى الخف وليس أسفله وروى ابن أبي شيبة عن علي بن أبي طالب أنه قال: لو كان الدين بالرأي، كان باطن القدمين أولى وأحقّ بالمسح من ظاهريهما، ولكني «رأيت النبي صلى الله عليه وسلم مسح ظاهريهما» أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة، باب كيف المسح: (٤٢/١)، برقم: (١٦٢)، وقال الألباني: إسناده صحيح ينظر: إرواء الغليل: (١/١٤٠)، صحيح أبي داود — الأم: (٢٨٨/١).

(٢) ينظر: فتح العزيز بشرح الوجيز للرافعي: (٣٧٠/٢).

كتاب التيمم

"قال الله تعالى: ﴿ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا ﴾" (١) وقال رسول الله ﷺ: (الصعيد طهور المسلم ولو لم يجد الماء عشر حجج) (٢)، التيمم: القصْد، في لغة العرب (٣)، والصعيد عند الشافعي هو التراب على وجه الأرض، فإنه يسمى صعيداً، ووجه الأرض يسمى صعيداً، واختيار الشافعي الأول (٤)، "والنظر في نفس التيمم وسببه وحكمه، أما السبب المبيح فهو العجز عن الماء؛ للآية المذكورة، "وذلك بخمسة أسباب":

"الأول: فقد الماء بالقرب منه إلى كل موضع يعتاد المُسافر التردد إليه في منزله؛ للرعي والاحتطاب، فهذا حدّ القرب، فإذا تحقق ذلك تيمم من غير طلب، إذ لا معنى للطلب مع اليأس (٥).
"الثاني: أن يكون الماء موجوداً ولكن بينه وبين الماء سَبْعٌ أو عدو حائل فتيمم؛ لأنه بمنزلة الفاقِد (٦).

"الثالث: أن يحتاج إلى الماء لعطشه"، فتيمم؛ حفظاً للروح، "وكذلك إذا احتاج رفيقه يسلمه إليه هبةً، أو معاوضةً وتيمم" للمحافظة على روحه (٧).

"الرابع: أن يكون الماء ملك الغير، فهو عاجزٌ عنه شرعاً"، فهو كالفاقد، "فإن وُهب منه وجب قبوله"، إذ لا يعظم فيه المنّة، "وإن بيع بثمن المثل وجب شراؤه"، إذ ليس عادماً للماء فيباح له التيمم، وهذا إذا كانت دراهمه تفضل عن قوت سفره، "وإن وُهب منه الثمن أو بيع بأكثر من ثمن المثل جاز التيمم"، إذ لا يلزمه قبول الثمن؛ لما فيه من المنّة، ولا الشراء بأكثر من ثمن المثل، فإنه تحلُّ ضرر، فهو بمنزلة العادم في المسألتين/، وأعدل الوجوه في ثمن المثل أجرة نقل الماء، فَبِهِ يُعرف الرغبة في الماء.

ب/١٣

(١) النساء: ٤٣.

(٢) أخرجه أحمد في المسند: (٢٣٠/٣٥)، برقم: (٢١٣٠٤)، وابن حبان في صحيحه، كتاب التيمم، ذكر البيان بأن واجد الماء إذا كان جنباً

بعد تيممه عليه إمساس الماء بشرته حينئذ: (٢٣٠/٣٥)، برقم: (٢١٣٠٤)، وقال ابن حبان والألباني: إسناده صحيح ينظر:

صحيح الجامع الصغير وزياداته: (٣٤٢/١).

(٣) ينظر: كتاب العين للخليل: (٤٣٠/٨).

(٤) ينظر: الأم للشافعي: (٦٧/١).

(٥) ينظر: الحاوي الكبير: (٢٦٣/١).

(٦) قال النووي: "قال أصحابنا: إذا كان بقرية ماء يخاف لو سعى إليه ضرراً على نفسه من سبع أو عدو أو غيرها أو على ماله الذي معه أو الذي في منزله من غاصب أو سارق أو غيرها فله التيمم وهذا الماء كالمعدوم قال أصحابنا وهكذا لو كان في سفينة ولا ماء معه وخاف الضرر لو استقى من البحر فله التيمم ولا إعادة عليه قال أصحابنا والخوف على بعض أعضائه كالخوف على نفسه" ينظر: المجموع للنووي: (٢٥٩/٢).

(٧) ينظر: المجموع للنووي: (٢٥٩/٢).

"الخامس: أن يكون به جراحة أو علة يخاف من إيصال الماء تلف النفس أو فساد العضو أو شدة الضنى"^(١)، فيباح له التيمم؛ لما فيه من الضرر، "فإن لم يخف إلا بقاء الشين أو إبطاء البرء لم يتيمم"؛ لأن ضررها دون ذلك، "فإن خاف التلف توضاً أولاً في الموضع الصحيح، ثم ألقى الجبيرة والعصابة على الجرح أو موضع القصد، ولا يُشغِلُ بالجبيرة من الصحيح إلا قليلاً؛ لضرورة الاستمساك"، يريد إذا كان بعض محل الفرض صحيحاً وبعضه جريحاً، وجب غسل الصحيح وتيمم عن الجرح؛ لقوله ﷺ في المشجوج الذي اغتسل فمات: (كان يكفيه أن يتيمم ويعصب رأسه بخرقه، ثم يمسح عليها، ويغسل سائر جسده)^(٢) والجبيرة: خشبات تُسوَّى وتوضع على موضع الكسر ويشد عليها حتى تنجبر^(٣)، وهذه الجبيرة والعصابة إذا احتاج إليها فلا ينبغي أن يزيد على موضع العلة ويسير من الصحيح؛ للاستمساك - كما أشار - وطلب الاندمال، "ثم مسح على الجبيرة" كما ورد في الخبر أو العصابة بدلاً عن الجزء الصحيح المستور بها، "ثم تيمم" بدلاً عن الجريح، "ثم يعيد صلوات أيام المسح في قول؛ لأنه عذرٌ نادرٌ غير دائم"، فهو كما لو ترك غسل العضو ناسياً، وإذا أراد أن يلقي الجبيرة توضاً أولاً ثم ألقاها حتى يباح له المسح عليها، كلبس الخف لا يباح له المسح إلا إذا لبسه على طهارة، كذلك ههنا، "ولا يجوز التيمم لخوف/ فوات صلاة الجنائز والعيد، خلافاً لأبي حنيفة"^(٤)، يريد: المقيم التسليم الواحد للماء، كما لا يجوز في سائر الصلوات.

أما نفس التيمم، فالواجب فيه تسعة أمور:

"الأول: طلب الماء، فإن لم يجد تيمم"؛ للآية المذكورة أول الباب، "وإن وجد بعد التيمم وقبل

(١) ينظر: البيان في مذهب الإمام الشافعي: (٣٠٦/١).

(٢) أخرجه أبو داود في السنن باب في المجرع يتيمم: (٩٣/١)، برقم: ٣٣٦، والبيهقي في السنن الكبرى باب الجرح إذا كان في بعض الجسد: (٣٤٧/١)، برقم: ١٠٧٥، وقال: وهذه الرواية موصولة جمع فيها بين غسل الصحيح والمسح على العصابة والتيمم إلا إنها تخالف الرويتين الأولين في الإسناد، والله أعلم

(٣) ينظر: جمهرة اللغة لابن دريد: (٢٦٥/١).

(٤) ينظر: المبسوط للسرخسي: (١٢٧/٢)، وبدائع الصنائع: (٥١/١)، جاء في المبسوط للسرخسي (١٢٧/٢): «ولو لم يتمكن من ذلك وخاف إن اشتغل بالوضوء أن تفوته الصلاة على الجنائز ثانياً فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى يصلي عليها بذلك التيمم وعلى قول محمد - رحمه الله تعالى - يعيد التيمم على كل حال»، وحاء في بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٥١/١): «وهذا الشرط الذي ذكرنا لجواز التيمم، وهو عدم الماء فيما وراء صلاة الجنائز وصلاة العيدين، فأما في هاتين الصلاتين فليس بشرط، بل الشرط فيهما خوف الفوت لو اشتغل بالوضوء، حتى لو حضرته الجنائز وخاف فوت الصلاة لو اشتغل بالوضوء تيمم وصلى، وهذا عند أصحابنا، وقال الشافعي: لا يتيمم استدلالاً بصلاة الجمعة، وسائر الصلوات، وسجدة التلاوة، (ولنا) ما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما - أنه قال: إذا فجأتك جنازة تخشى فوتها وأنت على غير وضوء؛ فقيم لها، وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - مثله؛ ولأن شرع التيمم في الأصل لخوف فوات الأداء، وقد وجد ههنا بل أولى».

الشروع في الصلاة بطل التيمم؛ لبقاء فرض الطلب بعد القدرة عليه، إلا أن يكون قليلاً مستغرقاً لحاجة شفته، "وإن وجد بعد الشروع في الصلاة لم تبطل"^(١)، خلافاً للمزني وأبي حنيفة^(٢)؛ لأن فرض الطلب يسقط بالشروع.

"وإن نسي الماء في رحلٍ أو نسي بئراً كان عرفها أعاد الصلاة؛ لتقصيره في الطلب"، ورُحل الرجل مسكنه، ومنه الحديث: (إذا ابتلت النعال فالصلاة في الرُّحال)^(٣) "وإن علم أنه سيجد الماء في آخر الوقت، فالأولى أن يصلي بالتراب في أول الوقت إذا كان مسافراً"؛ استدراكاً للفضيلة.

"الثاني: أن يقصد الصعيد أو غيره لنقل التراب"؛ لأن التيمم: هو القصد في اللغة كما ذكرنا، والصعيد عند الشافعي: التراب على وجه الأرض كما ذكرناه، "وقوله: أو غيره"، يريد سواء كان التراب على وجه الأرض أو كان بينهما حائل، "فلو يَمَمُه غيره، أو تعرض للريح حتى سفت التراب على وجهه لم يجز"؛ لأن القصد إلى النقل شرط ولم يوجد، "إلا أن يكون مريضاً فيجوز لو عَقَّر وجهه في التراب أو يَمَمُه غيره"؛ لأن النقل حاصلٌ بالتعفير، والمسح باليد لا يُشترط حتى لو مسح وجهه بخرقَةٍ عليها غبارٌ جاز، فدل أن التعفير كالمسح باليد، وأما إذا يَمَمُه/ غيره لمرضه وعجزه؛ فلائنه بأمره إِيَّاه جعله آلةً له، فكان فعله فعله^(٤).

٤/ب

(١) ينظر: الحاوي الكبير: (٢٦٣/١).

(٢) ينظر: المبسوط للسرخسي: (١١٠/١)، الحاوي الكبير للماوردي: (٢٥٢/١). جاء في المبسوط للسرخسي (١١٠/١): «وجه قوله أن الشروع في الصلاة قد صح بطهارة التيمم فلا يبطل برؤية الماء كما لو رأى بعد الفراغ من الصلاة وإذا لم يبطل ما أدى فحرمة الصلاة تمنعه من استعمال الماء فلا يكون واجداً للماء كما لو كان بينه وبين الماء مانع أو كان على رأس البئر وليس معه آلة الاستسقاء. (ولنا) أن طهارة التيمم انتهت بوجود الماء فلو أتم صلاته أتمها بغير طهارة وذلك لا يجوز وحرمة الصلاة إنما تمنعه من استعمال الماء أن لو بقيت ولم تبق هاهنا»، وجاء في الحاوي الكبير (٢٥٢/١): «قال الشافعي رضي الله عنه: وإذا دخل في الصلاة ثم رأى الماء بعد دخوله بنى على صلاته وأجزأته صلاته».

قال الماوردي: وهذا كما قال: إذا دخل المتيتم في الصلاة ثم وجد الماء في تضاعفها، وقبل خروجه منها فقد اختلف الفقهاء هل تبطل صلاته برؤية الماء أم لا؟ فذهب الشافعي إلى أن صلاته لا تبطل برؤيته، وبه قال مالك. وقال أبو حنيفة: قد بطلت صلاته برؤيته، وبه قال المزني، قال العباس ابن سريج، ومذهب المزني أحب إلينا، والمزني سوى بين صلاة الفرض والعيد في بطلانها برؤية الماء، وأبو حنيفة فرق بينهما فأبطل برؤية صلاة الفرض دون صلاة العيد والنفل، قال المزني في المختصر (٩٩/٨): «وإن دخل في الصلاة، ثم رأى الماء بعد دخوله بنى على صلاته وأجزأته الصلاة».

(٣) أخرج البخاري معناه في صحيحه، كتاب الأذان، باب الأذان للمسافر، إذا كانوا جماعة، والإقامة، وكذلك بعرفة وجمع، وقول المؤذن: الصلاة في الرحال، في الليلة الباردة أو المطيرة: (١٢٩/١)، برقم: ٦٣٢، وينحوه رواه مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الصلاة في الرحال في المطر: (٤٨٤/١)، برقم: ٦٩٧.

(٤) ينظر: اللباب في الفقه الشافعي للمحاملي: (ص: ٧٤).

"الثالث: نقل التراب، فلو اقتصر على الضرب والمسح لم يجز^(١)، خلافاً لأبي حنيفة"^(٢)، يريد إذا ضرب على حجرٍ صلدٍ ومسح لم يجز؛ لما ذكرناه.

"الرابع: أن يكون المنقول تراباً طاهراً خالصاً مطلقاً، فلا يجوز بالذرية والزرنخ والنورة"^(٣)، فإنها ليست تراب" وقد قال ﷺ: (جُعِلَتْ لَنَا الْأَرْضُ مَسْجِداً وَتَرَابُهَا طَهُوراً)^(٤) ذكر الأرض للصلاة، ثم نزل للتيمم إلى التراب، فدل أنه مخصوص به دون سائر أجزاء الأرض.

"ويجوز بغبار الطين الأرمني، وطين الدواة، والطين الذي يؤكل، ما لم يطبخ بالنار فيصير كالآجر" يريد يندرج تحت قوله تراباً إلا عُقِّرَ، والأسود هو الذي يستعمل في الدواة، والأصفر والأحمر وهو الطين الأرمني، والأبيض وهو المأكول، فالجميع مع اختلاف الألوان في الجوار سواء^(٥) "ولا يجوز بالتراب النجس" لقوله ﷺ (وترابها طهوراً)^(٦) والطهور ما يكون طاهراً في نفسه، ومعنى قوله: "طهوراً مطهراً مبيحاً للصلاة"^(٧) "ولا بما اختلط به زعفران يسير، وإن كان اليسير لا يضُرُّ في الماء؛ لأن الماء يجري فيزعج الزعفران" والتراب كثيف يمنعه الزعفران من الوصول إلى حيث هو، والماء لطيف، فاحتز بقوله خالصاً عن المشوب بالزعفران وغيره "ولا يجوز بالتراب المستعمل، كما لا يجوز الوضوء بالماء المستعمل" وهو الذي تأثر من أعضاء التيمم^(٨).

(١) ينظر: المجموع للنووي: (٢٣٣/٢)، وأسنى المطالب: (٨٤/١).

(٢) قال ابن نجيم الحنفي: المأمور به المسح في الكتاب ليس غير ينظر: البحر الرائق شرح كنز الدقائق: (١٥٣/١).

(٣) أما الزرنخ فهو: أكسيد الزرنخ: مشحوق أبيض سام، يُستخدم كمبيد للحشرات، وكشتم للجُزدان، وكقاتل للنباتات الضارة. ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة، د أحمد مختار عبد الحميد عمر: (٩٨٣/٢). أما النورة فهي: العلامة وحجر الكلس وأخلاط من أملاح الكالسيوم والباريون تستعمل لإزالة الشعر. ينظر: المعجم الوسيط: (٩٦٢/٢). أما الذرية فقد ورد في تهذيب اللغة: وقال الأصمعي: ذرية مروحة أي مطيبة وروح دهنك بشيء فتجعل فيه طيباً" ينظر: تهذيب اللغة للأزهري: (١٤٣/٥).

(٤) أخرجه البخاري بغير لفظ التراب، في صحيحه، كتاب التيمم: (٧٤/١)، برقم: (٣٣٥) ومسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً: (٣٧٠/١)، برقم: (٥٢١).

(٥) ينظر: روضة الطالبين: (١٠٨/١).

(٦) أخرجه البخاري في باب التيمم: (٧٤/١)، برقم: (٣٣٥)، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً: (٣٧٠/١)، برقم: (٥٢١). ولفظ البخاري: أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي: نصرت بالرعب مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً، فأما رجل من أمي أدركته الصلاة فليصل، وأحلت لي المغنم ولم تحل لأحد قبلي، وأعطيت الشفاعة، وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى الناس عامة

(٧) ينظر: تهذيب اللغة للأزهري: (١٠٠/٦).

(٨) قال الماوردي في الحاوي الكبير (٢٤١/١): "وأما التراب المستعمل فهو أن ينقل من وجهه ما تيمم به من التراب فيستعمله في ذراعيه ففيه وجهان: أحدهما: وهو قول أبي إسحاق المروزي وابن أبي هريرة: لا يجوز استعماله، كالماء المستعمل، قال: بل هو أسوأ حالا منه. والوجه الثاني: وهو أصح إن استعماله جائز بخلاف الماء؛ لأنه يرفع الحدث فصار مستعملاً برفعه، والتيمم لا يرفع الحدث فلم يصح التراب مستعملاً به، ولكن يجوز أن يتيمم الجماعة من مكان واحد كما يتوضؤون من مكان واحد، ويجوز للرجل أن ينقل ما حصل

فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ (١)

الْخَصْلَةُ الْأُولَى: الإِطْعَامُ

وَلَهُ شُرُوطٌ:

الأَوَّلُ: الْمَصْرُفُ، وَهُوَ عَشْرَةُ مَسَاكِينَ، لَا يَنْقُصُ مِنْ عَدَدِهِمْ، وَلَيْكُنِ الْمِسْكِينُ حُرًّا مُسْلِمًا أَجْنَبِيًّا - أَعْنِي: مَنْ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ - فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُعْطِيَ / وَالِدَهُ وَوَلَدَهُ؛ لِأَنَّ نَفَقَتَهُمَا وَاجِبَةٌ عَلَيْهِ "وَلَا كَافِرًا، وَلَا عَبْدًا"؛ لِمَا بَيَّنَّا فِي الظَّهَارِ. "وَلَوْ أُعْطِيَ أَخَاهُ الْفَقِيرَ، جَازَ" وَإِنْ كَانَ يُنْفِقُ عَلَيْهِ تَطَوُّعًا؛ إِذْ نَفَقَةُ الْأَخِ غَيْرُ وَاجِبَةٍ "وَلِلْمَرْأَةِ أَنْ تُعْطِيَ زَوْجَهَا، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُعْطِيَهَا"؛ لِأَنَّهَا مُسْتَغْنِيَةٌ بِالنَّفَقَةِ الْوَاجِبَةِ لَهَا عَلَيْهِ، وَلَيْسَ لَهُ عَلَيْهَا نَفَقَةٌ فَهُوَ وَالْأَجْنَبِيُّ فِي كَفَّارَتِهَا سَوَاءٌ.

"الثَّانِي: جِنْسُ الطَّعَامِ وَقَدْرُهُ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْحَبِّ الَّذِي يَقْتَاتُهُ، عَشْرَةُ أَمْدَادٍ، لِكُلِّ مِسْكِينٍ مُدًّا، كَمَا ذَكَرْنَاهُ فِي الظَّهَارِ. "فَإِنْ كَانَ يَقْتَاتُ اللَّحْمَ، أَدَّى مِنْ حَبِّ يَقْتَاتُهُ أَقْرَبُ الْبُلْدَانِ إِلَيْهِ"، كَمَا قُلْنَا فِي زَكَاةِ الْفِطْرِ.

"الثَّالِثُ: النِّيَّةُ، لَا بُدَّ مِنْهَا مَعَ الدَّفْعِ أَوْ قَبْلَهُ مُسْتَصْحَبَةً، إِلَى وَقْتِ الدَّفْعِ، كَمَا فِي سَائِرِ الْعِبَادَاتِ. "وَجَوَازُهَا بَعْضُ أَصْحَابِنَا غَيْرُ مُسْتَصْحَبَةٍ، وَهُوَ النَّصُّ" بِنَاءً عَلَى جَوَازِ تَقْدِيمِ النِّيَّةِ فِي الزَّكَاةِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْفِعْلَ غَيْرُ مَقْصُودٍ فِيهِ حَتَّى يُشْتَرَطَ لَهُ مُقَارَنَةُ النِّيَّةِ، بَلِ الْمَقْصُودُ وَصُولُ الْحَقِّ إِلَى الْمِسْكِينِ؛ وَلِهَذَا جَازَتْ الْوَكَالَةُ فِيهِ.

[فُرُوعٌ]

[فِي نِيَّةِ الْكَفَّارَةِ، وَفِعْلِهَا عَنِ الْغَيْرِ]

"الأَوَّلُ: لَوْ حَنَثَ فِي أَيْمَانٍ فَأَعْتَقَ وَنَوَى كَفَّارَةً مِنْ غَيْرِ تَغْيِينٍ، وَأَطْعَمَ وَنَوَى أُخْرَى، وَكَسَا وَنَوَى ثَالِثَةً، أَوْ أَعْتَقَ عَبِيدًا عَنِ الْكَفَّارَاتِ الْوَاجِبَةِ الْمُخْتَلِفَةِ بِأَسْبَابِهَا وَلَمْ يُضِفْ إِلَى السَّبَبِ بِالنِّيَّةِ، جَازَ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ تَغْيِينَ النِّيَّةِ فِي الْكَفَّارَةِ غَيْرُ وَاجِبٍ، كَمَا فِي زَكَاةِ أَعْيَانِ الْأَمْوَالِ، وَقَدْ بَيَّنَّا فِي الظَّهَارِ.

"الثَّانِي: لَوْ كَفَرَ رَجُلٌ يَمِينٍ رَجُلٍ بِغَيْرِ أَمْرِهِ، لَمْ يُجْزِئْهُ؛ لِأَنَّهَا مُفْتَقِرَةٌ إِلَى النِّيَّةِ مِمَّنْ هِيَ عَلَيْهِ، وَلَا نِيَّةَ هَهُنَا. "وَكَذَلِكَ لَوْ أَعْتَقَ عَنْ كَفَّارَةِ أَبِيهِ الْمَيِّتِ بِغَيْرِ وَصِيَّةٍ بِخِلَافِ الإِطْعَامِ عَنْهُ؛ لِمَا فِي الْعِتْقِ مِنَ الْوَلَاءِ، وَلِزَوْمِهِ لِلْمَيِّتِ مِنْ غَيْرِ وَصِيَّةٍ / وَلَا ضَرُورَةَ بَعِيدٍ، وَكَفَّارَةُ الْيَمِينِ مُخَيَّرَةٌ، فَلَا ضَرُورَةَ فِيهَا"؛ لِأَنَّ الْعِتْقَ غَيْرَ مُتَعَيِّنٍ فِي هَذِهِ الْكَفَّارَةِ، وَهُوَ يَسْتَعْقِبُ الْوَلَاءَ لَا مُحَالَةً، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُثْبِتَ لِلْمَيِّتِ الْوَلَاءَ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ وَضَرُورَةٍ، وَالْإِطْعَامُ لَا يَقْتَضِي وَلَا، فَكَانَ جَائِزًا عَنِ الْمَيِّتِ.

"فَإِنْ كَانَ الْوَاجِبُ كَفَّارَةً ظَهَارًا، فَالْعِتْقُ مُتَعَيَّنٌ، فَلِلْوَارِثِ أَنْ يُعْتِقَ عَنْهُ وَإِنْ لَمْ يُوصِ، قَوْلًا وَاحِدًا؛ لِأَنَّهُ نَائِبٌ عَنْهُ بِالشَّرْعِ فِي آدَاءِ مَا عَلَيْهِ مِنَ الْوَاجِبَاتِ، فَهُوَ قَائِمٌ مَقَامَهُ.
"وَلَوْ أَعْتَقَ عَنْهُ أَجَنَبِيٌّ، فَفِيهِ خِلَافٌ لِلْأَصْحَابِ مِنْهُمْ مَنْ جَوَّزَ ذَلِكَ، كَأَدَاءِ الدَّيْنِ عَنْهُ، وَلَا مُبَالَاهُ بِحُصُولِ الْوَلَاءِ هَهُنَا وَهُوَ مَيِّتٌ بِمَكَانِ الْحَاجَةِ وَالضَّرُورَةِ، فَيَقْعُ الْعِتْقُ عَنْهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ مَنَعَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِنَائِبٍ عَنْهُ شَرْعًا، وَلَا إِذْنًا.

"قَالَ: فَإِنْ كَانَتْ عَلَيْهِ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ وَلَكِنْ قِيمَةُ الرَّقَبَةِ أَقَلُّ مِنَ الطَّعَامِ، فَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ جَوَّزَ لِلْوَارِثِ أَنْ يُعْتِقَ عَنْهُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ مِنْ تَرْكِهِ؛ لِأَنَّهُ مُحَيَّرٌ فِي ذَلِكَ، وَالْعِتْقُ فِيهِ كَالْإِطْعَامِ وَالْكِسْوَةِ، وَالْمَنْعُ مِنْهُ لَيْسَ لِغَيْرِ الْإِعْتَاقِ، وَإِنَّمَا عَزَرَ طَرِيقَ الْإِعْتَاقِ عَنِ الْمَيِّتِ؛ لِأَنَّ فِيهِ وَلَاءٌ فَيَسْتَدْعِي وَصِيَّتَهُ لِيَكُونَ ذَلِكَ بِإِذْنِهِ، وَيُثَبِّتُ بِهِ الْوَلَاءَ لَهُ، وَإِلَّا فَالْعِتْقُ فِي الْمُخَيَّرِ أَيْضًا إِذَا وَقَعَ، وَقَعَ وَاجِبًا، فَهُوَ كَمَا فِي الْمُرْتَبِ، فَلَا يُنْتَعَمُ مِنْهُ الْوَارِثُ إِنْ أَرَادَ، وَيَقْعُ عَنِ الْمَيِّتِ كَالْإِطْعَامِ، وَالْكِسْوَةِ، وَيَكُونُ الْوَلَاءُ لَهُ كَمَا فِي الْمَوْتِ.
"الْخَصْلَةُ الثَّانِيَّةُ: الْكِسْوَةُ، وَهُوَ ثَوْبٌ وَاحِدٌ، أَيْ ثَوْبٌ كَانَ مِنْ عِمَامَةٍ، أَوْ سَرَاوِيلَ، أَوْ إِزَارٍ أَوْ رِدَاءٍ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْكِسْوَةِ يَقَعُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا، وَقَدْ وَرَدَ فِي الْآيَةِ مُطْلَقًا.

أ/١٧٠

"قَالَ: وَلَا يُشْتَرَطُ مَا تَصِحُّ فِيهِ الصَّلَاةُ، كَمَا اشْتَرَطَهُ مَالِكٌ -رَحِمَهُ اللَّهُ- فَإِنَّ الْمُطْلَقَ يُحْمَلُ عَلَى الْعُزْبِ، كَمَا لَا تُشْتَرَطُ كِسْوَةُ الشِّتَاءِ، أَوْ كِسْوَةُ الصَّيْفِ، فَلَا تُشْتَرَطُ الصَّلَاةُ.
"قَالَ: فَالْمِقْنَعَةُ كِسْوَةٌ، وَكَذَلِكَ الْمِنْدِيلُ

"قَالَ: وَيَجُوزُ أَنْ يَكْسُوَ صَغِيرًا ثَوْبًا وَاحِدًا كِسْوَةً مِثْلَهُ، وَكَذَلِكَ التَّسْنَعَةُ حَتَّى يُثْمُوا عَشْرَةً.
"غَيْرَ أَنَّ التَّمْلِيكَ شَرْطٌ، فَلْيَدْفَعْهُ إِلَى الْقِيَمِ؛ لِأَنَّ الصَّغِيرَ لَا يَصِحُّ قَبْضُهُ. "وَلَا يَكْفِي عَارِيَةً الْكِسْوَةُ فِي الْكَفَّارَةِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ تَمْلِيكًا. "وَأَمَّا أَمْرُ النِّتْيَةِ، وَعَدَدُ الْمَسَاكِينِ، وَصِفَتُهُمْ، كَمَا مَضَى فِي الْإِطْعَامِ.

[فَرْعٌ]

[لَا يَجُوزُ إِطْعَامُ خَمْسَةٍ، وَكِسْوَةُ خَمْسَةٍ]

"لَا يَجُوزُ أَنْ يُطْعَمَ خَمْسَةٌ وَيَكْسُوَ خَمْسَةً؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ الْأَمْرِ
"الْخَصْلَةُ الثَّالِثَةُ: الْإِعْتَاقُ، وَصِفَةُ الرَّقَبَةِ ذَكَرْنَاهَا فِي الظَّهَارِ، وَلَا يَتَصَوَّرُ الْكَفَّارَاتُ الْمَالِيَّةُ فِي حَقِّ الْعَبِيدِ؛ إِذَا لَا مَلِكَ لَهُمْ، فَكَفَّارَتُهُمُ الصَّوْمُ.

"وَكَذَلِكَ الْمَكَاتِبُ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ؛ لِأَنَّهُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ ذَرْهَمٌ، وَالْقَوْلَانِ فِيهِ؛ حَيْثُ يَأْذَنُ لَهُ السَّيِّدُ فِي التَّكْفِيرِ بِالْعِتْقِ، وَإِلَّا فَهُوَ وَالْقَيْنُ سَوَاءٌ؛ إِذَا مَلَكَهُ غَيْرُ تَامٍ.

"فَإِنْ أَعْتَقَ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ، وَقُلْنَا: نَفَذَ عَنْهُ "وَالْوَلَاءُ لِلْسَّيِّدِ، لَمْ يُجْزِهِ" عَنِ الْكَفَّارَةِ؛ لِأَنَّا نَتَّبِعُ بِهِ وَفُوعَ الْعِتْقِ لِلْسَّيِّدِ، وَانْتِقَالَهُ إِلَيْهِ فُبَيْلَ الْوُفُوعِ بِلَحْظَةٍ، وَيَكُونُ الْعَبْدُ كَالنَّائِبِ عَنْهُ فِي الْإِعْتَاقِ.

"وَأَنْ وَقَفْنَا وَلَاءَهُ" عَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي؛ انْتِظَارًا لِمَا يُؤَوَّلُ إِلَيْهِ الْمَكَاتِبُ "فَعَتَقَ الْأَصْلَ" وَهُوَ الْمَكَاتِبُ "فَجَعَلْنَا الْوَلَاءَ لَهُ، أَجْزَاءً" ذَلِكَ حِينَئِذٍ "عَنِ الْكُفَّارَةِ"؛ لَظْهَرِ أَنَّ الْعِتْقَ وَقَعَ عَنْهُ.

"وَإِذَا أُعْتِقَ الْعَبْدُ فَكَفَّرَ بِالْمَالِ، أَجْزَاءً"، كَالْمُعْسِرِ إِذَا أَيْسَرَ. "وَأِنْ صَامَ، أَجْزَاءً أَيْضًا عَلَى قَوْلِ اعْتِبَارِ يَوْمِ الْوُجُوبِ"، كَمَا سَبَّأْنِي. "وَمَنْ كَانَ نِصْفُهُ حُرًّا وَنِصْفُهُ عَبْدًا وَمَلَكَ يَنْصِفُهُ الْحُرُّ مَالًا/، فَهُوَ خُرٌّ فِي حُكْمِ الْكُفَّارَةِ"؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ أَنْ يَكُونَ وَاحِدًا لِلْمَالِ، وَهَذَا وَاحِدٌ سَوَاءً وَجَدَهُ يَنْصِفُهُ أَوْ بِكُلِّهِ، فَعَلَيْهِ التَّكْفِيرُ بِالْكِسْوَةِ، وَالْإِطْعَامِ، وَفِي الْعِتْقِ تَرُدُّدٌ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْوَلَاءِ، ثُمَّ إِنْ أُعْتِقَ بِإِذْنِ الْمَوْلَى، فَحُكْمُ الْوَلَاءِ فِيهِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي الْمَكَاتِبِ.

"وَمَنْ مَاتَ فَكُفَّارَتُهُ، وَزَكَاتُهُ، وَدُيُونُهُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ"؛ لِأَنَّهَا دُيُونٌ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى، وَحَقِّ الْآدَمِيِّ، بَلْ يُفْضَى الْجَمِيعُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ. "وَالْمَذْهَبُ: أَنَّ وَصِيَّتَهُ مُسْتَعْنَى عَنْهَا" فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ؛ لِأَنَّهَا وَاجِبَةٌ فِي تَرْكِتِهِ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى وَصِيَّتِهِ. "وَأِنْ أَوْصَى بِالْعِتْقِ عَنْ يَمِينِهِ وَثَلَاثَةٌ لَا يَحْتَمِلُ أَطْعَمَ عَنْهُ، إِلَّا أَنْ يُجِيزَ الْوَرِثَةُ"؛ لِأَنَّهُ مُتَبَرِّعٌ بِذَلِكَ، إِذْ لَيْسَ الْعِتْقُ مُتَعَيِّنًا فِيهَا فَتَعَيَّنَ يَكُونُ تَبَرُّعًا مِنْهُ، فَهُوَ كَسَائِرِ الْوَصَايَا.

"الْحَصْلَةُ الرَّابِعَةُ: الصَّوْمُ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ لِلرَّقِيقِ، وَلِلْمُفْلِسِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَالْمُفْلِسُ لَا مَالَ لَهُ. "وَمَنْ لَمْ يَمْلِكْ سِوَى مَسْكَنِ يَكْفِيهِ وَلَا فَضْلَ فِيهِ، وَسِوَى خَادِمٍ يَخْدُمُهُ، فَهُوَ فَقِيرٌ، وَإِنْ ارْتَفَعَتْ قِيمَةُ الْمَسْكَنِ"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ حَاجَتِهِ، وَفِي تَكْلِيفِهِ الْإِبْدَالَ بِمَسْكَنِ آخَرَ دُونَهُ مَشَقَّةٌ. "فَإِنْ كَانَتْ حِطَّتُهُ وَاسِعَةً، كَلَّفَهُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا بَيْعَ بَعْضِهَا"؛ لِكُونِهِ فَاضِلًا عَنْ حَاجَتِهِ.

[فَرَعَانِ]

[اعْتِبَارُ حَالَةِ الْوُجُوبِ فِي الْكُفَّارَةِ، وَاجْزَاءُ صَوْمِ ثَلَاثَةِ مُتَفَرِّقَةٍ]

"أَحَدُهُمَا: أَصَحُّ الْقَوْلَيْنِ اعْتِبَارُ حَالَةِ الْوُجُوبِ فِي الْكُفَّارَةِ"؛ نَظَرًا إِلَى السَّبَبِ، وَتَغْلِيلًا لِمَشَابِهِ الْعُقُوبَاتِ فِيهَا عَلَى مَشَابِهِ الْعِبَادَاتِ. "فَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا يَوْمِيذٍ، فَأَيْسَرَ فَكَفَّرَ بِالْمَالِ، أَجْزَاءً" وَإِنْ كَانَ وَاجِبُهُ الصَّوْمُ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ، وَالصَّوْمُ بَدَلٌ عَنْهُ، وَالْمَصِيرُ إِلَى الْأَصْلِ جَائِزٌ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْبَدَلِ/. "وَلَا يُجْزَى عَكْسُهُ" حَتَّى لَوْ كَانَ يَوْمِيذٍ مُوسِرًا، وَلَرِمَهُ الْمَالُ فَأَعْسَرَ وَكَفَّرَ بِالصَّوْمِ، لَا يَجُوزُ؛ اعْتِبَارًا بِحَالَةِ الْوُجُوبِ، وَأَنَّ الْأَصْلَ لَا يَجُوزُ تَرْكُهُ إِذَا وَجِبَ.

"الثَّانِي: يُجْزَى صَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مُتَفَرِّقَةٍ عَلَى أَصَحِّ الْقَوْلَيْنِ"؛ لِأَنَّهَا وَرَدَتْ فِي الْآيَةِ مُطْلَقَةً، فَصَارَتْ كَكُفَّارَةِ الْأَذَى، وَقَضَاءِ رَمَضَانَ. "وَالْإِحْتِيَاظُ السَّابِقُ"؛ لِوُجُودِ الْخِلَافِ فِيهِ، فَإِنَّ أَبَا حَنِيفَةَ قَاسَهُ عَلَى الظَّهَارِ، ^(١) وَهُوَ الْقَدِيمُ. "قَالَ: وَإِنْ وَجَدَ الْمَالُ بَعْدَ افْتِتَاحِ الصَّوْمِ، أَكْمَلَ الْكُفَّارَةَ بِالصَّوْمِ إِنْ شَاءَ"،

(١) جاء في شرح مختصر الطحاوي للحصاص (٧/ ٤٠٥): «فصل: [اشتراط التتابع في صيام كفارة اليمين] قال الله تعالى: {فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام}، ولا يجزیه أن يصومها إلا متتابعات. قال أحمد: وذلك لأنهم قد صح عندهم من حرف عبد الله بن مسعود:

وَلَا يَلْزُمُهُ الْإِنْتِقَالُ إِلَى الْمَالِ، كَمَا فِي سَائِرِ الْكُفَّارَاتِ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَالْمُرْنِيُّ -رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا-: لَا يَسْتَقَرُّ الْأَمْرُ إِلَّا بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْهُ.

= =

"فصيام ثلاثة أيام متتابعات"، وقد كان حرف عبد الله مستفيضاً بالكوفة. قال إبراهيم: كنا نعلم ونحن في الكتائب ونحن صبيان حرف عبد الله، كما نعلم حرف زيد. وروي عن إبراهيم أيضاً أنه قال: هي في قراءتنا: فصيام ثلاثة أيام متتابعات. فدل على أن استفاضتها كانت عندهم»، وجاء في التجريد للقدوري (١٢ / ٦٤٢٩): «ولأنه صوم هو بدل في كفارة، فكان متتابعاً كصوم الظهار».

كتاب النذور

قال الله تعالى: ﴿وَلْيُؤْفُوا نَذْرَهُمْ﴾^(١).

والنذر سبب ملزم للوفاء بشرطين:

أحدهما: أن يكون بطريق التقرب كما إذا قال: لله علي صوم أو صلاة، فيلزمه ما نذر وإن لم يكن في مقابلة نعمة؛ للآية المذكورة، ولقوله ﷺ: (من نذر أن يطيع الله فليطعه).^(٢)

قال: وكذا لو قال: إن شفى الله مريضى فليله علي حج، لزمه؛ لأنه نذر أيضا فيندرج تحت الخبر المذكور. "وهذا تبرر" لا غلق "وإنما الغلق أن يقول" على وجه اللجاج والغضب: "إن دخلت هذه الدار، فليله علي حج"

"فأصح المذهب: أنه يلزمه كفارة اليمين؛ لأنه ملزم في الدمة بالحنث"، وقصده منها المنع من الفعل كما في اليمين، فهو في معنى اليمين. "ومن أصحابنا من قال: إن وفى فحج، سقط عنه الكفارة؛ لأنه أتى بما التزمه، فلا يجب عليه شيء آخر، ومنهم من لم يسقطها، وقال: الواجب عليه الكفارة، ولم يأت بما وجب عليه. "وفي أصل المسألة قول آخر: أن الواجب هو الوفاء، كما في سائر النذور" وقد نص على التخيير في (كتاب الإيلاء)، وهو القول الثالث في المسألة، وعلة ذلك أنه يشبه اليمين من حيث إنه قصد به منع النفس عن الفعل، وتصديق نفسه فيه، ويشبه النذر من حيث إنه التزم قرينة في ذمته، فيكون محيرا بين موجبيهما.

"وليس من النذر، ولا من اليمين أن يقول: إن شاء فلان، فعلي حج؛ لأن القرينة لا تلزم بمشيتها"، ولم يلزم لله، فلا يلزمه بمشيئة فلان.

"الشرط الثاني: أن يلتزم التقرب بما هو عبادة في نفسه، دون المباحات والمخطورات"، حتى لو نذر الأكل، والصوم، أو شرب الخمر وغيره من المعاصي، لا يلزمه شيء.

ثم النظر في: نذر الصوم، والصلاة، والحج

أما الصلاة: فإذا قال: [لله علي صلاة] وأطلق، لزمه ركعتان في أظهر القولين؛ لأنها أقل صلاة وجبت بالشرع، ويكفيه ركعة في القول الثاني؛ لأنها تسمى صلاة، وكذلك لو نذر الهدى المطلق على هذين القولين، إما هدي شرعي في أظهر، وهو الجذع من الضأن، أو الثني من المعز، والبقر،

(١) الحج: ٢٩.

(٢) صحيح البخاري (٨/ ١٤٢ ط السلطانية): رقم (٦٦٩٦) عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه».

وَالْإِبِلَ. "وَأَمَّا مَا يُسَمَّى هَدْيًا فِي الْقَوْلِ الْآخِرِ"، وَهُوَ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ الْإِسْمُ مِنْ حَيَوَانٍ وَغَيْرِهِ. "قَالَ: وَكَذَلِكَ الْعَنْقُ" إِمَّا رَقَبَةً مُؤَمَّنَةً سَلِيمَةً كَمَا وَرَدَ فِي الشَّرْعِ، وَإِمَّا أَيُّ رَقَبَةٍ كَانَتْ مِنْ مَعِيَّةٍ، أَوْ كَافِرَةٍ أَوْ غَيْرِهَا.

"أَمَّا الصَّوْمُ، فَفِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: إِذَا نَذَرَ صِيَامَ أَيَّامٍ، لَمْ يَلْزِمُهُ التَّابِعُ مَا لَمْ يَنْوِ؛ لِأَنَّ إِطْلَاقَهَا لَا يَقْتَضِي ذَلِكَ. "وَأِنْ نَذَرَ صَوْمَ سَنَةٍ بَعَيْنَهَا، وَلَمْ يَنْوِ التَّابِعَ فَأَفْطَرَ يَوْمًا، لَمْ يَلْزِمُهُ إِلَّا قَضَاءُ ذَلِكَ الْيَوْمِ كَشَهْرِ رَمَضَانَ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءُ يَوْمِ الْعِيدِ، وَأَيَّامُ التَّشْرِيقِ مِنْهَا"؛ لِأَنَّهُ عَيْنُهَا يَنْذِرُهُ، وَنَذْرُهُ لَا يَتَنَاوَلُ مِنْهَا الْأَيَّامَ الَّتِي لَا تَقْبَلُ الصَّوْمَ. "وَأِنْ كَانَتِ السَّنَةُ بَعِيْرَ عَيْنِهَا، لَزِمَهُ قَضَاءُ هَذِهِ الْأَيَّامِ؛ لِأَنَّهُ التَّرَمُّ فِي ذِمَّتِهِ سَنَةً كَامِلَةً، وَهِيَ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا بِالْأَهْلَةِ، فَلَا بُدَّ لَهُ مِنَ الْإِثْنَيْنِ بِهَا مُتَفَرِّقَةً كَانَتْ أَوْ مُتَتَابِعَةً، وَلَا يَتِمُّ ذَلِكَ إِلَّا بِقَضَاءِ هَذِهِ الْأَيَّامِ، بِخِلَافِ السَّنَةِ الْمُعَيَّنَةِ، فَإِنَّهَا لَمْ يَدْخُلْ فِي نَذْرِهِ مِنْهَا إِلَّا مَا أَمَكَنَ صَوْمُهُ.

"الثَّانِيَةُ: لَوْ قَالَ: [لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَصُومَ يَوْمَ يَقْدُمُ فُلَانٌ] فَقَدِمَ لَيْلًا، لَمْ يَلْزِمُهُ شَيْءٌ؛ لِخُلُوقِ نَذْرِهِ عَنِ الْمُتَعَلِّقِ. "وَحَسَنَ لَوْ صَامَ صَبِيْحَتَهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَقْرَبُ مَا يُمَكِّنُ، وَلَوْ قَدِمَ نَهَارًا هُوَ فِيهِ صَائِمٌ تَطَوُّعًا، لَمْ يُجْزِ ذَلِكَ التَّطَوُّعُ عَنْ فَرْضٍ؛ إِذْ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ نِيَّةٍ مَخْصُوصَةٍ مِنَ اللَّيْلِ.

"وَعَلَيْهِ قَضَاءُ يَوْمٍ فِي أَظْهَرِ الْقَوْلَيْنِ؛ بِنَاءً عَلَى انْعِقَادِ نَذْرِهِ هَذَا، فَإِنَّ فِيهِ قَوْلَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ غَيْرُ مُنْعَقِدٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ الْوَفَاءُ بِهِ، فَإِنَّهُ إِنْ قَدِمَ نَهَارًا فَقَدْ مَضَى جُزْءٌ مِنْهُ بِلَا صَوْمٍ، وَلَا صَوْمَ بِدُونِ ذَلِكَ الْجُزْءِ، وَإِنْ قَدِمَ لَيْلًا، فَلَا يَلْزِمُهُ شَيْءٌ؛ لِقَوَاتِ شَرْطِهِ، وَالْأَصَحُّ: أَنَّهُ مُنْعَقِدٌ إِذَا أَمَكَنَهُ أَنْ يَعْرِفَ الْيَوْمَ الَّذِي يَقْدُمُ فِيهِ، فَيَنْوِي صَوْمَهُ مِنَ اللَّيْلِ، فَيَلْزِمُهُ ذَلِكَ، عَلَى أَنَّ الصَّوْمَ قَدْ يَجِبُ فِي زَمَانٍ لَا يُمْكِنُ الصَّوْمُ فِيهِ، أَلَا تَرَى أَنَّ الصَّيِّ إِذَا بَلَغَ فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ، يَجِبُ عَلَيْهِ صَوْمُ ذَلِكَ الْيَوْمِ حَتَّى يُؤَمَّرَ بِقَضَائِهِ وَإِنْ لَمْ يُمْكِنَهُ صَوْمُ ذَلِكَ الْيَوْمِ، كَذَلِكَ هَهُنَا.

"فَإِنْ كَانَ يَوْمُهُ صَائِمًا عَنْ نَذْرِ آخَرَ، أَكْمَلَهُ عَنْ نَذْرِهِ، وَقَضَى يَوْمًا لِنَذْرِ الْقُدُومِ" كَمَا لَوْ كَانَ صَائِمًا عَنْ تَطَوُّعٍ. "وَأَحَبُّ لَوْ قَضَى يَوْمًا عَنِ النَّذْرِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ صَوْمَهُ ذَلِكَ كَانَ وَاقِعًا فِي يَوْمِ اسْتِحْقَاقِ صَوْمِهِ لِعَبْرِهِ، فَكَانَ كَالْمُتَعَيَّنِ لَهُ.

"الثَّالِثَةُ: لَوْ نَذَرَ أَنْ يَصُومَ يَوْمَ يَقْدُمُ فِيهِ فُلَانٌ أَبَدًا، فَقَدِمَ يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَصُومَ كُلَّ إِثْنَيْنٍ/ يَسْتَقْبِلُهُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ يَوْمَ فِطْرٍ، أَوْ يَوْمَ أَضْحَى، أَوْ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ، فَلَا يَصُومُهُ، وَلَا يَقْضِيهِ فِي ١٧٢/ ب أَظْهَرَ الْقَوْلَيْنِ؛ لِمَا بَيَّنَّا أَنَّ ذَلِكَ لَا يَدْخُلُ فِي نَذْرِهِ. "وَلَوْ وَجِبَ عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ صَوْمُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، صَامَهُمَا" مُتَابِعَةً؛ لِأَنَّهُ لَوْ صَامَ شَيْئًا مِنْهَا عَنْ نَذْرِهِ لَانْقَطَعَ عَلَيْهِ التَّابِعُ، وَتَعَدَّرَ صَوْمُ الشَّهْرَيْنِ جُمْلَةً، فَعَلَيْهِ أَنْ يَصُومَهُمَا. "ثُمَّ يَقْضِي كُلَّ إِثْنَيْنٍ فِيهِمَا؛ لِأَنَّهُ" أَمَكَنَهُ أَنْ يَصُومَهُ عَنْ نَذْرِهِ فَلَمْ يَصُمْ، بَلْ صَامَهُ عَنِ الشَّهْرَيْنِ وَهُوَ شَيْءٌ "أَلْزَمَهُ نَفْسُهُ" وَأَدْخَلَهُ عَلَى نَفْسِهِ بِفِعْلِهِ بَعْدَمَا وَجِبَ عَلَيْهِ صَوْمُ الْإِثْنَيْنِ، فَيَلْزِمُهُ قَضَاؤُهُ

"بِخِلَافِ شَهْرِ رَمَضَانَ" فَإِنَّهُ وَجِبَ بِالشَّرْعِ قَبْلَ وَجُوبِ نَذَرِهِ، فَلَا يَلْزَمُهُ قَضَاءُ مَا فِيهِ مِنَ الْأَثَانِينَ. "قَالَ: وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ لَزِمَهُ صَوْمُ شَهْرَيْنِ قَبْلَ هَذَا النَّذَرِ فِي أَصَحِّ الْوُجْهِينِ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ سَابِقًا عَلَيْهِ، إِلَّا أَنَّهُ لَزِمَهُ بِفِعْلِهِ وَاخْتِيَارِهِ، فَيَكُونُ مُخَالَفًا لِمَنْ لَشَهْرِ رَمَضَانَ أَيْضًا، كَمَا لَوْ كَانَ بَعْدَهُ. "قَالَ: وَلَوْ كَانَ النَّاذِرُ امْرَأَةً صَامَتْ وَقُضَّتْ كُلُّ اثْنَيْنِ مَرَّةً عَلَيْهَا فِي أَيَّامِ حَيْضِهَا، خِلَافَ يَوْمِ الْعِيدِ؛ لِأَنَّ زَمَانَ الْحَيْضِ لَا يُنَافِي وَجُوبَ الصَّوْمِ؛ وَلِهَذَا تُؤْمَرُ بِقَضَاءِ رَمَضَانَ. "إِلَّا أَنْ تَقْصِدَ عَيْنَهَا بِنَذَرِ الصَّوْمِ" فَإِنَّهُ لَا يَنْعَقِدُ حِينَئِذٍ؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ فِي زَمَانِ الْحَيْضِ مَعْصِيَةٌ، وَلَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ.

"أَمَّا الْحَجُّ، فَفِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: لَوْ نَذَرَ الْحَجَّ مَاشِيًا، فَأَصَحُّ الْقَوْلَيْنِ: أَنَّ الْمَشْيَ وَاجِبٌ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمَشْيَ أَفْضَلُ فِي الْحَجِّ مِنَ الرُّكُوبِ، وَفِيهِ قَوْلَانِ: الصَّحِيحُ: أَنَّ الْمَشْيَ أَفْضَلُ؛ لِأَنَّ التَّعَبَ فِيهِ أَكْثَرُ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَالْتِزَامُهُ التَّزَامَ وَصَفٍ لِلْعِبَادَةِ، فِيهِ فَضِيلَةٌ وَقُرْبَةٌ، فَيَجِبُ بِالنَّذْرِ كَسَائِرِ الْقُرْبِ. "وَعَلَى هَذَا إِنْ حَجَّ رَاكِبًا، فَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ مَحْسُوبٌ عَنْ نَذَرِهِ؛ لِأَنَّهُ أَتَى بِأَصْلِ الْحَجِّ، وَالْإِخْلَالَ بِوَصْفِهِ لَا يَمْنَعُ الْاعْتِدَادَ بِأَصْلِهِ "وَعَلَيْهِ شَاةٌ"؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ أُخْتَ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ نَذَرَتْ أَنْ تَمْشِيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ، فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَرْكَبَ وَتَهْدِيَ هَدْيًا. (١)

"الثَّانِيَةُ: إِذَا نَذَرَ إِثْنَانِ بُقْعَةً، نَظَرَ: فَإِنْ نَذَرَ إِثْنَانِ عَرَفَةَ، لَمْ يَلْزَمُهُ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهَا حِلٌّ" وَلَيْسَ فِي إِثْنَانِ قُرْبَةٍ، فَهُوَ كَمَا لَوْ نَذَرَ إِثْنَانِ مِيقَاتٍ. "وَلَوْ نَذَرَ إِثْنَانِ بُقْعَةً مِنْ حَرَمٍ مَكَّةَ، لَزِمَهُ حَجٌّ، أَوْ عُمْرَةٌ؛ إِذْ يَلْزَمُهُ بِدُخُولِهِ الْإِحْرَامَ، كَمَا ذَكَرْنَاهُ. "وَإِنْ نَذَرَ أَنْ يَأْتِيَ مَسْجِدَ الْمَدِينَةِ، أَوْ مَسْجِدَ إِبِلْيَا، لَمْ يَلْزَمُهُ شَيْءٌ فِي أَظْهَرِ الْقَوْلَيْنِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الْإِثْنَانِ إِلَى سَائِرِ الْمَسَاجِدِ؛ إِذْ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِمَا نُسْكٌ. "الثَّالِثَةُ: لَوْ نَذَرَ وَقَالَ: [أَحُجُّ عَامِي هَذَا] فَحَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ عَدُوٌّ أَوْ سُلْطَانٌ، فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ مُحْصَرٌّ" فَإِنَّ نَذَرَهُ تَعَلَّقَ بِهَذَا الْعَامِ، وَقَدْ فَاتَهُ لَا يَتَفَرِّطُ مِنْ جِهَتِهِ، فَلَا يَسْتَقِرُّ فِي ذِمَّتِهِ.

(١) سنن أبي داود (٣/ ٢٣٤) ت بحبي الدين عبد الحميد: رقم (٣٢٩٦) عن ابن عباس، أن أخت عقبة بن عامر، نذرت أن تمشي، إلى البيت فأمروها النبي صلى الله عليه وسلم: أن تركب وتهدي هديا، [حكم الألباني] صحيح، ومسنند الدارمي - ت حسين أسد (٣/ ١٥٠٦): رقم (٢٣٨٠) - عن ابن عباس، أن أخت عقبة، نذرت أن تمشي، إلى البيت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن الله لغني عن نذر أختك لتركب، ولتهدي هديا»، [تعليق المحقق] إسناده صحيح، جاء في التلخيص الحبير (٤/ ٤٣٢ ط العلمية): رقم (٢٠٦٤) - حديث: "أن أخت عقبة نذرت أن تحج ماشية، فسئل النبي صلى الله عليه وسلم، فقيل: إنها لا تطيق ذلك، فقال فتركب، ولتهدي هديا"، وفي رواية أبي داود من حديث عكرمة، عن ابن عباس: "أن أخت عقبة بن عامر نذرت أن تمشي إلى البيت، فأمروها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تركب، وتهدي هديا" وإسناده صحيح، ثم قال بعد ذلك، وروي أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أخت عقبة بن عامر، وقد نذرت أن تمشي بحج أو عمرة، لم أجده هكذا، وهو متفق عليه من حديث عقبة بن عامر بلفظ: "نذرت أختي أن تمشي إلى بيت الله، وأمرتني أن أستفتي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: لتمشي ولتركب".

"وإن حدث به مرض، أو خطأ عدد، أو نسيان، أو توان، قضاؤه؛ لأنه أمكنه أن يحج، إلا أنه تركه لهذه الأعذار، فكان مستقراً في ذمته، وعذر صد العدو أكد من عذر المرض؛ بدليل أنه يبيع التحلل، والمرض لا يبيع.

"الرابعة: إذا نذر هدي ثوب، تصدق به على مساكين الحرم؛ لأن إطلاق الهدي يقتضي ذلك، قال الله تعالى: ﴿هَدِيًّا بَلَّغَ الْكَعْبَةَ﴾ (١) "فإن نوى أن يعلقه سترًا على البيت/ فعلى ما نوى، وعليه مؤونة التبليغ إذا قال: لله علي إهداؤه، فإن قال: جعلته هديًا، فمؤونة التبليغ من ذلك الشيء؛ إذ لم يلتزم تبليغه. "وحسن لو تبرع" بتبليغه؛ إتمامًا لهديه. "وإهداء الأرض: أن يبيعها، ويهدي قيمتها؛ إذ لا يتصور إهداؤها.

كتاب أدب القاضي

"وعلى القاضي وظائف، وهي عشرة:

الأولى: ألا يتولى القضاء إلا رجل مكلف تقياً، عالم باللغة، والكتاب، والسنة، وإجماع السلف، ومسالك القياس، وبالجملة: يكون بحيث يستقل بذرك أحكام الشرع، فإن قلد من ليس هذا وصفه، لم يصح التولية؛ وذلك لأن أمر القضاء أكثر من أمر الفتوى، فإنه إفتاء وإلزام، ثم المفتي لا يجوز أن يكون إلا مجتهداً، فالحاكم أولى، وهذه شرائط المجتهد، فلا بد من اجتماعها، فإنها آلة الاجتهاد.

"الثانية: إذا تولى فليعين المزمكي، والترجمان، والكتاب، والقسام، وهذا من الآداب، ويكفي كاتب واحد ولا بد من العدد في المزمكي، والترجمان. "فلا يقبل الترجمة إلا من عدلين؛ لأن ذلك بمنزلة الشهادة؛ إذ لا يؤمن فيه الحيانة. "وكذلك التزكية؛ لما ذكرناه. "ويتخذ كاتباً عدلاً نزهاً عن الطمع؛ ليؤمن حياته. "ويحرص أن يكون فقيهاً؛ لئلا يخل ما يكتبه من المحاضر، والسجلات. "وكذلك القسام وسائر من يستعين به"

"الثالثة: المستحب: أن يجلس القاضي للقضاء في موضع بارز واسع نزه؛ لئلا يسرع إليه الملالة، ولا يشق على الخصوم حضوره، ولا يضيق عليهم موضع الجلوس.

أ/١٧٤

"وحسن أن يكون في وسط البلدة؛ ليستوي فيه أهل أطرافها. "ويكره الجلوس في المسجد؛ لكثرة الأصوات واللغط، وكراهية إقامة الحدود في المساجد أشد، وقد قال ﷺ: (جنبوا مساجدكم صبيانكم، ومجانينكم، وخصوماتكم، ورفع أصواتكم، وسل سيفكم، وبيعكم وشرائكم، وإقامة

حدودكم، وجمعوها في جمعكم، واجعلوا مطاهركم على أبواب المساجد^(١) "الرابعة: لا ينبغي أن يقضي وقت غلبة غضب أو فرح، أو فرط جوع أو عطش أو حزن؛ حتى يكون ساكن النفس والجأش، متمكناً من استيفاء النظر والأصل فيه قوله ﷺ: (لا يقضي القاضي وهو غضبان)^(٢) وكل ما يشوش فهمه فيمنعه عن سداد الاجتهاد، فهو في معناه. "الخامسة: ينبغي أن ينزل الخصمين منزلة واحدة في الرتبة دخولاً وجلوساً، ونظراً وكلاماً؛ لقوله ﷺ: (من ابتلي بالقضاء بين المسلمين فليعدل بينهم في لحظه، وإشارته، ومفعده)^(٣). "ولو بدأ أحدهما بالسلام، فحسن أن يسكت حتى يسلم الثاني، ثم يحييهما بكلمة واحدة؛ لأن ذلك أبعد عن الميل والتخصيص. "وإذا ازدحم الخصوم، فالسبق والفرعة كما في سائر الحقوق. "فإن لم يكن للمسافرين كثرة، فلا بأس لو قدم خصومتهم؛ لئلا يستصيروا بالمقام والتخلف عن الرفقة. "فإن كثروا سوى بين الفريقين، أو جعل لهم يوماً؛ لأن في تقديمهم إضراراً بالمقيمين، والضرر لا يزال بالضرر. "ومن أكمل خصومة سبق أو فرعة فأراد أن يردفها أخرى، لم يكن له إلا أن يرضى الآخرون، أو يكون آخرهم فيصير القاضي له؛ وذلك لأنه إضرار بالباقيين، فإنه ربما يستوعب المجلس بدعاويه، فلا يقدم في أكثر من حكومة. "السادسة: إذا جلس الخصمان، فلا بأس لو قال القاضي: ليتكلم المدعي منكما؛ إذ ليس

(١) سنن ابن ماجه (١/ ٢٤٧ ت عبد الباقي): رقم (٧٥٠) عن واثلة بن الأسقع، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «جنبوا مساجدكم صبيانكم، ومجانينكم، وشراكم، وبيعكم، وخصوماتكم، ورفع أصواتكم، وإقامة حدودكم، وسل سيفكم، واتخذوا على أبوابها المطاهر، وجمروها في الجمع»، [حكم الألباني] ضعيف، جاء في خلاصة البدر المنير (٢/ ٤٢٩): «رواه ابن ماجه من رواية مكحول عن واثلة بإسناد ضعيف، قال ابن الجوزي: لا يصح».

(٢) صحيح مسلم (٥/ ١٣٢ ط التركية): رقم (١٧١٧) عن عبد الرحمن بن أبي بكره قال: «كتب أبي (وكتبت له) إلى عبيد الله بن أبي بكره، وهو قاض بسجستان أن لا تحكم بين اثنين وأنت غضبان، فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: لا يحكم أحد بين اثنين وهو غضبان.»، جاء في تخريج أحاديث إحياء علوم الدين (١/ ٩٣): «قوله - صلى الله عليه وسلم -: (لا يقضي القاضي وهو غضبان) قال العراقي: رواه الستة من حديث عبد الرحمن بن أبي بكره عن أبيه، وهذا لفظ النسائي وابن ماجه، وزاد: (بين اثنين)، وقال البخاري: (ولا يقضين حكم)، وقال مسلم، (لا يحكم أحد)، وقال أبو داود: (لا يقضي الحكم)، وقال الترمذي: (لا يحكم الحاكم) وقال: هذا حديث حسن صحيح. قلت: ويمثل سياق ابن ماجه رواه الإمام أحمد أيضاً وكذا أبو داود ويمثل سياق مسلم رواه الترمذي والنسائي أيضاً ويمثل سياق البخاري رواه أيضاً الإمام أحمد وأبو داود وابن ماجه».

(٣) سنن الدارقطني (٥/ ٣٦٥): رقم (٤٤٦٦) عن أم سلمة رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من ابتلي بالقضاء بين الناس فليعدل بينهم في لحظه وإشارته ومفعده»، جاء في التلخيص الحبير (٦/ ٣١٩٥ ط أضواء السلف): رقم (٦٧٧٢) - وروى أبو يعلى والدارقطني والطبراني في "الكبير" من حديث أم سلمة: "من ابتلي بالقضاء بين المسلمين فليعدل بينهم في لحظه وإشارته ومفعده ومجلسه، ولا يرفع صوته على أحد الخصمين ما لا يرفع على الآخر لفظ الطبراني والدارقطني. وقد فرقاه حديثين، وجمعه أبو يعلى بمعناه، وفي إسناده عباد بن كثير، وهو ضعيف».

ذَلِكَ إِلَّا إِذْنَا فِي الْكَلَامِ. "ثُمَّ يُسْمَعُ، فَإِنْ كَانَتْ دَعْوَاهُ مَجْهُولَةً، أَوْ ادَّعَى وَجُوبَ دَيْنٍ وَلَمْ يَدَّعِ وَجُوبَ أَذَانِهِ بِخُلُولِهِ، لَمْ يَكُنْ عَلَى الْخَصْمِ جَوَابُهُ؛ لِأَنَّ الْمَجْهُولَ لَا يُمَكِّنُ إِزَامَهُ، وَالْمُوجَّلَ لَا يُلْزِمُهُ فِي الْحَالِ، فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ جَوَابُهُ. "فَإِنْ ادَّعَى الْخُلُولَ أَمَرَ الْخَصْمُ بِالْجَوَابِ، فَإِنْ أَقَرَّ الزَّيْمَةَ الدَّفْعَ، وَإِنْ جَحَدَ طَلَبَ الْبَيِّنَةَ مِنَ الْمُدَّعِي. "فَإِنْ أَقَامَهَا نَظَرَ فِيهَا" بِمَا يَرْجِعُ إِلَى الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، كَمَا يَأْتِي. "وَإِنْ لَمْ تَكُنْ بَيِّنَةً، لَمْ يَسْتَخْلِفْهُ الْقَاضِي حَتَّى يَطْلُبَ الْخَصْمُ الْيَمِينَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ حَقُّهُ. "ثُمَّ يَسْتَخْلِفُهُ"؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: (الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي، وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ) ^(١) فَإِنْ حَلَفَ بَرِيءَ لِقَوْلِهِ ﷺ: (شَاهِدَاكَ، أَوْ يَمِينُهُ، لَيْسَ لَكَ إِلَّا ذَلِكَ). ^(٢) "وَإِنْ نَكَلَ، رُدَّ الْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعِي؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَدَّ الْيَمِينَ عَلَى صَاحِبِ الْحَقِّ. "فَإِنْ نَكَلَ بَطَلَ دَعْوَاهُ؛ لِظُهُورِ عَجْزِهِ عَنْ تَصْحِيحِهَا. "وَإِنْ حَلَفَ اسْتَحَقَّ؛ لِأَنَّ يَمِينَهُ مَعَ نُكُولِ الْمُدَّعِي عَلَيْهِ بِمَنْزِلَةِ الْبَيِّنَةِ فِي قَوْلٍ، وَبِمَنْزِلَةِ الْإِفْرَارِ فِي قَوْلٍ، وَأَيُّهُمَا كَانَ يَسْتَحِقُّ بِهِ الْمَالَ. "وَلَا يَتَعَنَّتْ خَصْمًا وَلَا شَاهِدًا" بِأَنْ يُدَاخِلَهُ فِي الْكَلَامِ وَيَطْلُبَ عَثْرَتَهُ "وَلَا يُلْقَنَّ" وَاحِدًا مِنْهُمَا حُجَّةً؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْمَيْلِ، وَكَسْرِ الْخَصْمِ الْآخَرَ.

"السَّابِقَةُ: إِنْ عَلِمَ الْقَاضِي صِدْقَ الْمُدَّعِي، فَأَصَحُّ الْقَوْلَيْنِ: أَنَّ لَهُ أَنْ يَقْضِيَ بِعِلْمِهِ فِي جَمِيعِ الْأَحْكَامِ؛ فَإِنَّهُ أَقْوَى مِنَ الشَّهَادَةِ، وَالْإِفْرَارِ، وَالْيَمِينِ/؛ لِتَطَرُّقِ الْاِحْتِمَالِ إِلَيْهَا، وَعِلْمُهُ مَقْطُوعٌ بِهِ. ١٧٥/أ

(١) سنن الترمذي (٣/ ٦١٨ ت شاكراً): رقم (١٣٤٢) عن ابن عباس، «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى أن اليمين على المدعي عليه»: هذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، وغيرهم: أن البينة على المدعي، واليمين على المدعي عليه، [حكم الألباني] صحيح، جاء في خلاصة البدر المنير (٢/ ٤٤٩): رقم (٢٩٤٣) - حديث: ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، قال: "البينة على المدعي واليمين على المدعي عليه" رواه البيهقي كذلك بإسناد حسن. ومتفق عليه بلفظ قضى باليمين على المدعي عليه»، وجاء في التلخيص الحبير (٦/ ٣١١١ ط أضواء السلف): رقم (٢٧٨٦) - [٦٦٠٤] - حديث: "اليمين على من أنكر البيهقي من حديث ابن عباس: أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: "لو أعطي الناس بدعواهم لادعى رجال دماء قوم وأموالهم، ولكن البينة على المدعي، واليمين على من أنكر وهو في "الصحيحين" بلفظ: "ولكن اليمين على المدعي عليه".

(٢) صحيح البخاري (٣/ ١٧٨ ط السلطانية): رقم (٢٦٦٩ و ٢٦٧٠) عن أبي وائل قال: قال عبد الله «من حلف على يمين يستحق بها مالا، لقي الله وهو عليه غضبان. ثم أنزل الله تصديق ذلك: {إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم} إلى {عذاب أليم} ثم إن الأشعث بن قيس خرج إلينا، فقال: ما يحدثكم أبو عبد الرحمن؟ فحدثناه بما قال، فقال: صدق، لقي أنزلت، كان بيني وبين رجل خصومة في شيء، فاخصمنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: شاهداك أو يمينه، فقلت له: إنه إذا يخلف ولا يبالي، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: من حلف على يمين، يستحق بها مالا، وهو فيها فاجر، لقي الله عز وجل وهو عليه غضبان، فأنزل الله تصديق ذلك، ثم اقترا هذه الآية.»، وصحيح مسلم (١/ ٨٦ ط التركية): رقم (١٣٨) حدثنا إسحاق بن إبراهيم، أخبرنا جرير، عن منصور، عن أبي وائل، عن عبد الله قال: «من حلف على يمين يستحق بها مالا هو فيها فاجر لقي الله وهو عليه غضبان»، ثم ذكر نحو حديث الأعمش غير أنه قال: كانت بيني وبين رجل خصومة في بئر، فاخصمنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: شاهداك، أو يمينه، جاء في خلاصة البدر المنير (٢/ ٤٣٩): رقم (٢٩٠٠) - حديث: "ليس لك إلا شاهداك أو يمينه" متفق عليه من رواية الأشعث بن قيس.

"وَلَوْ رَامَ الْبَيِّنَةُ نَزَاهَةً" لِنَفْسِهِ "وَنَقْضًا لِلرَّبِيَّةِ" عَنْهُ "كَانَ أَحْسَنُ"
 "فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ وَأَقَامَ الْمُدَّعِي شَاهِدَيْنِ، فَلْيَعْرِضْهُمَا عَلَى الْمُزَكِّي"; لِيُوضَّحَ حَالَهُمَا. "وَلْيَكُنِ
 الْمُزَكُّونَ جَامِعِينَ لِلْعَفَافِ فِي الطُّعْمَةِ، وَالْمُعَامَلَةَ بُرَاءً مِنَ الشُّخْنَاءِ" وَالْمُطَاطَلَةَ "وَالْفَوَائِلِ الْقَادِحَةِ";
 لِئَلَّا يُتَّهَمُوا فِي أَقْوَالِهِمْ. "وَلَا يُسْتَلْ عَنْ صَدِيقِهِ الصَّدُوقِ، وَلَا عَنْ عَدُوِّهِ الْمُشَاحِنِ"، فَإِنَّهُ لَا يُظْهَرُ قُبْحُ
 صَدِيقِهِ، وَيُخْفَى حُسْنُ عَدُوِّهِ.

"وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونُوا غَيْرَ مَعْلُومِينَ" لِلْخَصْمِ "مَخَافَةَ الاسْتِزْلَالِ" بِتَقْلِيمِ الرَّشَى إِلَيْهِمْ.
 "وَيَكُنُّمْ عَنْ أَحَدِهِمْ مَا كَتَبَ إِلَى الثَّانِي؛ لِئَلَّا يَتَطَبَّقَا" عَلَى مَا يُرِيدَاهُ مِنَ الْجَرْحِ أَوْ التَّعْدِيلِ.
 "وَإِذَا كَتَبَ إِلَيْهِمْ اسْتَقْصَى وَصَفَ الْخَصْمَيْنِ وَالشُّهُودِ، وَأَسَامِيَهُمْ وَكُنَاهُمْ، وَحُلَاهُمْ، وَأَحْسَابَهُمْ،
 وَمَنَازِلَهُمْ، وَسُوقَهُمْ"; لِئَلَّا يَلْتَبَسَ عَلَيْهِمْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا يُدَكَّرُ الْخَصْمُ لِيُعْرِفَ هَلْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الشَّاهِدِ
 عَدَاوَةٌ، أَوْ صَدَاقَةٌ، أَوْ قَرَابَةٌ مَانِعَةٌ مِنْ قَبُولِ الشَّهَادَةِ لَهُ. "وَحَتَمَ كُتُبَهُ هَذِهِ وَأَخْفَاهَا"; لِئَلَّا يُطْلَعَ عَلَيْهَا،
 فَيُخْتَالُ فِيهَا بِشَيْءٍ. "وَإِنْ كَتَبَ إِلَى اثْنَيْنِ فَاخْتَلَفَا" فَجَاءَ أَحَدُهُمَا بِالْجَرْحِ، وَالثَّانِي بِالتَّعْدِيلِ "كَتَبَ إِلَى
 آخَرِينَ إِلَى أَنْ تَتِمَّ بَيِّنَةُ الْعَدَالَةِ مِنْ غَيْرِ مُعَارَضَةٍ"

"وَإِذَا شَهِدَ شَاهِدَانِ عَلَى الْجَرْحِ وَشَاهِدَانِ عَلَى الْعَدَالَةِ، فَالْجَرْحُ أَوْلَى"; لِأَنَّ الْجَارِحَ عِلْمٌ مَا
 خَفِيَ عَلَى الْمُعَدِّلِ، وَصَارَ هَذَا كَمَا لَوْ شَهِدَ أَنَّ هَذَا الْمَلِكَ كَانَ لِفُلَانٍ إِلَى أَنْ مَاتَ، وَشَهِدَ آخَرَانِ أَنَّ
 فُلَانًا بَاعَهُ قَبْلَ مَوْتِهِ، فَإِنَّ بَيِّنَةَ الْبَيْعِ كَانَتْ مُقَدَّمَةً عَلَى بَيِّنَةِ الْمَلِكِ؛ إِذْ مَعَهَا زِيَادَةٌ عِلْمٍ، كَذَلِكَ هَهُنَا،
 وَكَذَلِكَ بَيِّنَةُ ثُبُوتِ/ الدَّيْنِ مَعَ بَيِّنَةِ قَضَائِهِ، يُقَدَّمُ بَيِّنَةُ الْقَضَاءِ لَا مَحَالَةَ.

"قَالَ: وَلَا يَقْبَلُ شَهَادَةُ الْجَرْحِ إِلَّا بِتَفْصِيلٍ"، فَإِنَّ أَسْبَابَ الْجَرْحِ تَخْتَلِفُ، فَرُبَّمَا ذَكَرَ سَبَبًا لَا يَرَاهُ
 الْقَاضِي سَبَبًا لِلْجَرْحِ "وَتَقْبَلُ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الْخَبَرَةِ الْبَاطِنَةُ"; لِأَنَّ شَهَادَتَهُ شَهَادَةٌ عَلَى ثُبُوتِ فِسْقِهِ، وَقَدْ
 يَعْلَمُ ذَلِكَ مَنْ لَمْ يُصَاحِبْهُ "وَشَهَادَةُ الْعَدَالَةِ تُقْبَلُ مِنْ غَيْرِ تَفْسِيرٍ"; لِأَنَّ أَسْبَابَهَا لَا تَنْضَبِطُ. "وَلَا تُقْبَلُ
 إِلَّا مِنْ أَهْلِ الْخَبَرَةِ" الْبَاطِنَةُ "الَّذِينَ صَاحَبُوهُ فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ، أَوْ جَاوَزُوهُ، أَوْ عَامَلُوهُ بِالْذِّنَارِ
 وَالذَّرْهِمِ"; لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مَعْرِفَةَ أَحْوَالِهِ الْبَاطِنَةِ، وَذَلِكَ لَا يَحْصُلُ إِلَّا مِنْ هَؤُلَاءِ. "وَكَمَالُ التَّعْدِيلِ بِتَعْدِيلِ
 الْعَلَانِيَةِ" وَهُوَ أَنْ يُرَكِّبَهُ مُوَاجَهَةً فِي الْعَلَانِيَةِ بَعْدَ أَنْ رَكَاهُ فِي السِّرِّ مَعَ الْحَاكِمِ، فَإِنَّ ذَلِكَ يَزِيدُ الشُّبْهَةَ؛ إِذْ
 الْأِسْمُ قَدْ يُوَافِقُ الْأِسْمَ، فَرُبَّمَا يَطْنُهُ شَخْصًا آخَرَ، فَإِذَا قَالَ لَهُ الْحَاكِمُ: هَذَا الَّذِي سَأَلْتُكَ عَنْ عَدَالَتِهِ تُعَدِّلُهُ
 ثَانِيًا مُجَاهِدَةً، زَالَتِ الشُّبْهَةُ.

"الثَّامِنَةُ: لَا يَنْبَغِي أَنْ يَقْضِيَ عَلَى غَائِبٍ عَنْ مَجْلِسِهِ إِذَا كَانَ فِي الْبَلَدِ"; لِأَنَّ إِفْرَازَهُ مُتَوَقَّعٌ عَلَى
 قُرْبٍ، وَسُلُوكِ أَقْرَبِ الطَّرِيقِ وَاجِبٌ فِي الْقَضَاءِ، وَفِيهِ وَجْهٌ. "فَإِنْ غَابَ عَنِ الْبَلَدِ، فَلَهُ أَنْ يَقْضِيَ" خِلَافًا

لأبي حنيفة "قصاصاً كان أو مالاً" ^(١)، كما على الميت والسكيت في مجلس الحكم؛ إذ في منعه ذريعة إلى إلی مدافعة الخقوق. "قال: ويجوز القضاء بالدين؛ لما ذكرناه "فأما بالعين فيتعدّر ما لم يعاينها الشهود"، فإن الوصف لا يضبطها كما يجب، فلا يصير مغلوّة. "وفي نقلها من بلد إلى بلد؛ للإحصار في مجلس الحكم "خيلولة" بينها وبين مالكها قبل/ ثبوت حق فيها.

أ/١٧٦

"وفي الختم" الذي يثبت به العين عند تسليمها إلى المدعي ليحملها إلى بلد الشهود "ريّة الفص والتغير"، فلا وجه إلا تقويمها وادعاء قيمتها ليشهد الشهود على القيمة، ويترتب عليها الحكم. "ولا يقضي على غائب بدّين ما لم يخلف المدعي أنه ما استوفاه؛ احتياطاً للغائب، كما في الصبي، والمجنون، والميت، فلعله سبق منه إبراء، أو استيفاء، أو حوالة. وقيل: لا يجب التخليف ههنا؛ لأن باب دعوى الإبراء والتوفية لم ينحسم.

"فإن كتب إلى قاضي آخر به كتاباً، فكتابته مقبول في حقوق الأدميين"، وهذا مجمع عليه؛ لِمَسَاس الحاجة إليه، فإن أبا حنيفة يسمع البيّنة على الغائب، ولا يقضي إلا إذا كان له وكيل حاضر. ^(٢) "قال: وكذا حدود الله في أحد القولين؛ قياساً على الأموال، وفي القول الآخر يُنظر إلى أنه لم يؤمر فيها بالاحتياط والتوكيد. "ولا يقبله المكتوب إليه إلا بعدلّين يشهدان على الحكم غير معتمدين للخط؛ لأن سبيله سبيل الشهادة على الشهادة، والخط يمكن التزوير عليه. "فلو مات المكتوب إليه، جاز أن يقبله حاكم آخر؛ لأنهما سواء في قبول هذه الشهادة، كما في الشهادة على أصل الحق. "وسواء كان مختوماً أو لم يكن؛ فإن الاعتماد على علم الشهود، وحسن أن يكتب على العنوان؛ وإلى كل قاضي ورد عليه كتابي؛ لئلا يبقى في جواز القبول لغيره خيار. "ويكتب الخليفة إلى القاضي، والقاضي إلى

(١) جاء في التحريد للقدوري (١٢/ ٦٥٥٤): «حكم القاضي على غائب، ٣٢٤٧٣ - قال أصحابنا [رحمهم الله]: لا يجوز للقاضي أن يقضي على غائب حتى يحضر، أو يحضر من يقوم مقامه بأمره، أو من يقوم مقامه حكماً. ٣٢٤٧٤ - وقال الشافعي رحمه الله: يجوز القضاء على الغائب عن المصر بالبيّنة، وإذا كان فيه حاضراً فيه وجهان. ٣٢٤٧٥ - لنا: ما روي أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال لعلي - رضي الله عنه - حين بعثه إلى اليمن: (لا تقض لأحد الخصمين حتى تسمع من الآخر). وهذا نص في منع الحكم على الغائب؛ لأنه لم يسمع قوله»، وجاء في مختصر القدوري (ص ٢٢٦): «ولا يقضي القاضي على غائب إلا أن يحضر من يقوم مقامه»، وجاء أيضاً في الهداية في شرح بداية المبتدي (٣/ ١٠٧): «قال: "ولا يقضي القاضي على غائب إلا أن يحضر من يقوم مقامه" وقال الشافعي رحمه الله: يجوز لوجود الحجة وهي البيّنة فظهر الحق. ولنا أن العمل بالشهادة لقطع المنازعة، ولا منازعة دون الإنكار ولم يوجد».

(٢) جاء في اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص ٥٨): «قال: وإذا وكل رجل رجلاً في قصاص أوحد، فإن أبا حنيفة رضي الله عنه كان يقول: لا تقبل في ذلك وكالة. وبه نأخذ. وروى أبو يوسف أن أبا حنيفة قال: أقبل من الوكيل البيّنة في الدعوى في الحد والقصاص ولا أقيم الحد ولا القصاص حتى يحضر المدعي. وقال أبو يوسف: لا أقبل البيّنة إلا من المدعي ولا أقبل في ذلك وكيلاً. وكان ابن أبي ليلى يقول: تقبل في ذلك الوكالة».

الخليفة" كما إلى غيره من القضاة.

"وموت القاضي الكاتب وعزله لا يقدح في كتابه" كما في شهادة شاهد الفرع موت شاهد الأصل. "ولا موت المكتوب إليه ولا عزله" أيضا لا يقدح؛ لما/ بيّنّا أنّه وغيره في هذا الحكم سواء. ١٧٦ / ب

"ولو أنّ المحكوم عليه جحد، فقال: لست فلاناً، فعلى المدعي أن يقيم بينة أن المسمى في كتاب الحكم هو هذا؛ لأنّه في هذا المعنى أيضاً مدّع كما في أصل الحق، فعليه تصحيحه.

"فإن قامت هذه البينة، فقال: اسمي هذا، ولكن في بلدي أو في محلتي من يوافقني في الاسم والصفة، توقف القاضي حتى يتم التمييز؛ لأنّ ما ذكره محتمل.

"التاسعة: ينبغي أن يرسم للكاتب حتى يكتب خصومات اليوم، ويعزّلها، ويختتمها، ثم يجمع خصومات الأسبوع ويختتمها، ثم خصومات الشهر كذلك، ثم خصومات السنة حتى يتيسر الطلب عند الحاجة، ثم لا يعتمد الختم ولا الخط، وإنما يعتمد الذكر؛ فإن الخط قد يشبه الخط، وربما يصنع الختم على الختم، فإذا لم يتذكر لم ينكر حتى لا يصير إنكاره بُرْهَانًا لإبطال حق عند حاكم سواء، وليقتصر على قوله: لست أتذكره"

"العاشر: لا ينبغي للقاضي أن يقبل هدية خصم والخصومة باقية؛ لأنّ ذلك رشوة، وقد قال النبي ﷺ: (لعن الله الراشي والمرتشي). (١) "والأولى سد أبواب الهدايا"؛ لقوله ﷺ: (هدايا الأمراء سُحّت). (٢) "فإن كان لا محالة قابلاً، فهدية من ليس من أهل ولايته أقرب؛ لبغدها عن التهمة. "وهديّة من لا يخصم في الحال كذلك، والأحسن أن يثيب الهدايا؛ ليبطل منتهى" أو يضعها

(١) مسند أحمد (١١/ ٥٦٥ ط الرسالة): رقم (٦٩٨٤) عن عبد الله بن عمرو، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لعنة الله على الراشي والمرتشي"، قال المحققون: إسناده قوي، رجاله ثقات رجال الشيخين، غير الحارث بن عبد الرحمن، فقد روى له الأربعة، وسنن ابن ماجه (٢/ ٧٧٥ ت عبد الباقي): رقم (٢٣١٣) عن عبد الله بن عمرو، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لعنة الله على الراشي والمرتشي» [حكم الألباني] صحيح، وسنن أبي داود (٣/ ٣٠٠ ت محيي الدين عبد الحميد): رقم (٣٥٨٠) عن عبد الله بن عمرو، قال: «لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الراشي والمرتشي»، [حكم الألباني] صحيح، وسنن الترمذي (٣/ ٦١٥ ت شاكر): رقم (١٣٣٧) عن عبد الله بن عمرو قال: «لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الراشي والمرتشي»: هذا حديث حسن صحيح، [حكم الألباني] صحيح، والمستدرک على الصحيحين للحاكم - ط العلمية (٤/ ١١٥): رقم (٧٠٦٦) عن عبد الله بن عمرو، رضي الله عنهما قال: «لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الراشي والمرتشي» هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه وشاهده الحديث المشهور عن أبي هريرة وحديث ثوبان»، [التعليق - من تلخيص الذهبي] ٧٠٦٦ - صحيح.

(٢) المصنف - ابن أبي شيبة (٤/ ٤٤٤ ت الخوت): رقم (٢١٩٥٨) عن أبي سعيد، قال: «هدايا الأمراء غلول»، جاء في كشف الخفاء ط القدسي (٢/ ٣٣٤): رقم (٢٨٩٢) - هدايا العمال غلول. رواه أحمد وابن ماجه عن أبي حميد الساعدي به وعند أبي يعلى عن حذيفة هدايا العمال حرام كلها. ولا بن عساكر عن عبد الله ابن سعد هدايا السلطان سحت وغلول، ورواه الطبراني عن ابن عباس بلفظ الهدية إلى الإمام غلول، ولعبد الرزاق عن جابر هدايا الأمراء سحت».

أ/١٧٧

في بيت المال؛ لمصالح المسلمين. "وليجعل الإمام مع رزق القاضي للقرايطيس شيئاً؛ فإنها من مصالح المسلمين أيضاً" وإلا فليتكلفه الخصوم؛ لينتفعوا بالنسخة/ في خريطة القضاء محتومة سوى النسخة التي في أيديهم غير محتومة

"ويكره للقاضي البيع والشراء؛ خوف المحاباة، وليكن وكيله مجهولاً؛ كيلا يسامح في العقود لأجله. "ولا يجب له التخلف عن الوليمة؛ لما فيها من التأكيد "بل يجب الكل تعميماً لا تخصيصاً؛ لئلا يتهم بالميل في حق من خصصه. "وكذلك أمره في العيادة، والجنابة ومقدم الغائب؛ لما فيها من الثواب، ورعاية الحقوق.

"الحادي عشر: إذا بان لدّد من خصم وسوء أدب، نهاه ثم زبره ثم حبسه" على ترتيب تأديب المرأة في الشؤر. "ولا يضربه حتى يفرط فيستوجب الضرب، ويعزر شاهد الزور، ويشهر أمره في مسجده وسوقه؛ عوبة له وزدعاً وزجراً له ولغيره عن مثلها؛ وذلك لأنها من الكبائر؛ لقوله ﷺ: (عدلت شهادة الزور بالإشراك بالله). (١) وقد قال الله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾ (٢)

ب/١٧٧

"الثاني عشر: ينبغي أن يشاور فيما يشكّل عليه جماعة من المجتهدين؛ ليؤول الإشكال. ثم لا يقلّد مشيراً" بل يستعين برأيه على اجتنباده "إذ العالم لا يقلّد العالم؛ فإن كل واحد منهما معه الآلة التي يتوصل بها إلى الحكم، فهو مثل صاحبه. "ويجمع المختلفين في المذهب؛ فإن مناظرتهم قد تفيد كشف الإشكال، ثم لا يجوز تقليد أحد بعد رسول الله ﷺ؛ فإن قوله مبني على صحة نبوته، وثبوت عصمته، فلا يطلب منه على كل فتوى حجة، بخلاف غيره؛ فإنه غير معصوم، فلا يقبل قوله إلا بحجة. "وكان الشافعي رحمه الله يرى تقليد الصحابة قديماً، ثم نزع عنه في الجديد، ولا يحلّ لهم الحكم بالاستحسان" وهو الحكم على خلاف الأقيسة الشرعية، بل مجرد مراعاة للمصلحة التي

(١) سنن أبي داود (٣/ ٣٠٥) ت محيي الدين عبد الحميد: رقم (٣٥٩٩) عن خريم بن فاتك، قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الصبح، فلما انصرف قام قائماً، فقال: «عدلت شهادة الزور بالإشراك بالله» ثلاث مرات، ثم قرأ {فاجتنبوا الرجس من الأوثان واجتنبوا قول الزور حنفاء لله غير مشركين به} [الحج: ٣١]، [حكم الألباني] ضعيف، وسنن ابن ماجه (٢/ ٧٩٤) ت عبد الباقي: رقم (٢٣٧٢) عن خريم بن فاتك الأسدي، قال: صلى النبي صلى الله عليه وسلم الصبح، فلما انصرف قام قائماً، فقال: «عدلت شهادة الزور بالإشراك بالله» ثلاث مرات، ثم تلا هذه الآية {واجتنبوا قول الزور حنفاء لله غير مشركين به} [الحج: ٣١]، [حكم الألباني] ضعيف، جاء في مشكاة المصابيح (٢/ ١١١٥): رقم (٣٧٧٩) وعن خريم بن فاتك قال: صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الصبح فلما انصرف قام قائماً فقال: «عدلت شهادة الزور بالإشراك بالله» ثلاث مرات. ثم قرأ: {فاجتنبوا الرجس من الأوثان واجتنبوا قول الزور حنفاء لله غير مشركين به} رواه أبو داود وابن ماجه.

يَسْتَحْسِنُهَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى تَعَبَّدَنَا بِالرُّجُوعِ إِلَى الْأَدِلَّةِ وَالْأَقْسَةِ. "لِأَنَّ مَنْ اسْتَحْسَنَ فَقَدْ شَرَعَ"
"الثَّالِثَ عَشَرَ: مَنْ بَانَ لَهُ أَنَّهُ خَالَفَ فِي قَضَائِهِ نَصًّا، أَوْ إِجْمَاعًا، أَوْ مَا فِي مِثْلِ مَعْنَاهُمَا؛ لِجَلَالَتِهِ
وُضُوحِهِ، نَقَضَ عَلَى نَفْسِهِ، وَنَقَضَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ لَا مُتَعَتِّتًا"، وَالْأَصْلُ فِيهِ مَا كَتَبَهُ عُمَرُ   لِأَبِي مُوسَى
الْأَشْعَرِيِّ: [وَلَا يَمْنَعُكَ قَضَاءُ قَضِيَّتِهِ بِالْأَمْسِ، ثُمَّ رَاجَعْتَ نَفْسَكَ فِيهِ الْيَوْمَ، فَهَدَيْتَ لِرُشْدِكَ أَنْ تُرَاجِعَ
الْحَقَّ؛ فَإِنَّ الرُّجُوعَ إِلَى الْحَقِّ خَيْرٌ مِنَ التَّمَادِي فِي الْبَاطِلِ].^(١)

"وَأِنْ كَانَ فِي مَحَلِّ الْإِجْتِهَادِ، لَمْ يُنْقَضِ الْإِجْتِهَادُ بِالْإِجْتِهَادِ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ أَوَّلَى مِنَ الْأَوَّلِ.
"وَمَا خَالَفَ فِيهِ الْقِيَاسُ الْجَلِيُّ، يُنْقَضُ" كَمَا تَقَدَّمَ.

"وَالْقِيَاسُ قِيَاسَانِ:

أَحَدُهُمَا: مَا كَانَ فِي مَعْنَى الْأَصْلِ، فَلَا يَحِلُّ خِلَافُهُ، وَيَجُوزُ النَّسْخُ بِهِ، وَلَا يُقَدَّرُ الشَّرْعُ يَرُدُّ
بِخِلَافِهِ، كَمَا يُقَاسُ مَا فَوْقَ الذَّرَّةِ مِنَ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ "عَلَى الذَّرَّةِ"، "و" يُقَاسُ "الضَّرْبُ عَلَى التَّأْفِيفِ"
"وَالثَّانِي: عَلَى قِسْمَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: الْجَلِيُّ، وَهُوَ الَّذِي يُنْقَضُ بِهِ الْحُكْمُ، وَيَجُوزُ النَّسْخُ بِهِ، وَلَكِنْ يَجُوزُ وُزُودُ الشَّرْعِ
بِخِلَافِهِ، وَذَلِكَ مِثْلُ قِيَاسِ حَدِّ الْعَبْدِ عَلَى حَدِّ الْأَمَّةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى
الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾^(٢) "

(١) السنن الكبرى - البيهقي (١٠ / ٢٠٤ ط العلمية): رقم (٢٠٣٧٢) عن إدريس الأودي، قال: أخرج إلينا سعيد بن أبي بردة كتابا، فقال: هذا كتاب عمر إلى أبي موسى رضي الله عنهما: "أما بعد، لا يمنعك قضاء قضيتته بالأمس راجعت الحق، فإن الحق قد علم، لا يظل الحق شيء، ومراجعة الحق خير من التماذي في الباطل" ورواه أحمد بن حنبل وغيره عن سفيان. وقالوا في الحديث: لا يمنعك قضاء قضيتته بالأمس راجعت فيه نفسك وهديت فيه لرشدك أن تراجع الحق، فإن الحق قد علم، وإن الحق لا يبطئه شيء، ومراجعة الحق خير من التماذي في الباطل"، وسنن الدارقطني (٥ / ٣٦٧): رقم (٤٤٧١) عن أبي المليح الهذلي، قال: كتب عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري: «أما بعد فإن القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة، فافهم إذا أدلي إليك بحجة، وأنفذ الحق إذا وضح، فإنه لا ينفع تكلم بحق لا نفاذ له، وآس بين الناس في وجهك ومجلسك وعدلك حتى لا يأس الضعيف من عدلك ولا يطعم الشريف في حيفك، البيئة على من ادعى واليمين على من أنكر، والصلح جائز بين المسلمين إلا صلحا أحل حراما أو حرم حلالا، لا يمنعك قضاء قضيتته بالأمس راجعت فيه نفسك وهديت فيه لرشدك أن تراجع الحق فإن الحق قد علم ومراجعة الحق خير من التماذي في الباطل، الفهم الفهم فيما يختلج في صدرك مما لم يبلغك في الكتاب أو السنة، اعرف الأمثال والأشياء ثم قس الأمور عند ذلك فاعمد إلى أحبها عند الله وأشبهها بالحق فيما ترى واجعل لمن ادعى بيئة أمدأ ينتهي إليه، فإن أحضر بيئة أخذ بحقه وإلا وجهت القضاء عليه فإن ذلك أحلى للعمى وأبلغ في العذر، المسلمون عدول بعضهم على بعض إلا مجلود في حد أو مجرب في شهادة زور أو ظنين في ولاء أو قرابة، إن الله تولى منكم السرائر ودرأ عنكم بالبينات وإياك والقلق والضجر والتأذي بالناس والتنكر للخصوم في مواطن الحق التي يوجب الله بها الأجر ويحسن بها الذخر، فإنه من يصلح نيته فيما بينه وبين الله ولو على نفسه يكفه الله ما بينه وبين الناس، ومن تزين للناس بما يعلم الله منه غير ذلك يشنه الله، فما ظنك بثواب غير الله عز وجل في عاجل رزقه وخزائن رحمته، والسلام عليك».

"وَالثَّانِي: مَا لَا يُنْقَضُ بِهِ الْحُكْمُ، وَلَا يَجُوزُ النَّسْخُ بِهِ"، وَجُوزُ وُرُودِ الشَّرْعِ بِخِلَافِهِ، وَذَلِكَ "مِثْلُ قِيَاسِ الْعَبْدِ عَلَى الْحُرِّ فِي ضَرْبِ قِيمَتِهِ عَلَى الْعَاقِلَةِ، أَوْ عَلَى الْبَهَائِمِ فِي إِجَابَتِهَا فِي مَالِ الْجَانِي، وَهُوَ قِيَاسُ الشَّيْءِ، فَالصَّوَابُ فِي مِثْلِهِ: التَّغْلِيلُ بِكَثْرَةِ الْأَشْبَاهِ"

"ثُمَّ الْمُصِيبُ عِنْدَ اللَّهِ وَاحِدٌ وَإِنْ كَانَ لَا يَتَّعَيْنُ/، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ ﷺ فِي قِصَّةِ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أ/١٧٨

﴿فَفَهَّمْنَهَا سُلَيْمَانَ﴾ (١) ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا حَكَمَ بِاجْتِهَادِهِ، وَأَثْنَى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِمَا بِاجْتِهَادِهِمَا، وَخَصَّ سُلَيْمَانَ بِإِصَابَةِ الْحَقِّ، وَلَوْ كَانَا جَمِيعًا مُصِيبِينَ فِي ذَلِكَ، لَمْ يَكُنْ لِإِضَافَةِ الْحَقِّ إِلَيْهِ مَعْنَى، وَلَا لِتَخْصِيصِهِ بِهِ فَائِدَةً. "وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ ﷺ: (إِذَا اجْتَهَدَ الْحَاكِمُ فَأَصَابَ، فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا اجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ، فَلَهُ أَجْرٌ وَاحِدٌ) (٢)، وَهَذَا فِي الْفُرُوعِ، فَأَمَّا فِي أَصُولِ التَّوْحِيدِ، فَلَا خِلَافَ أَنَّ الْحَقَّ وَاحِدٌ" وَكُلُّ ذَاهِبٍ مِنْهُمْ يَقْطَعُ الْقَوْلَ بِأَنَّ الْحَقَّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ.

[فَرْعٌ]

[إِذَا أَخْبَرَ الْقَاضِي الْمَغْزُولُ عَنْ حُكْمِهِ]

"الْمَغْزُولُ إِذَا أَخْبَرَ عَنْ حُكْمِهِ، لَمْ يُقْبَلْ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ إِنْ كَانَ شَهَادَةً، فَشَهَادَةُ الرَّجُلِ عَلَى فِعْلٍ نَفْسِهِ لَا تُقْبَلُ؛ لِلتَّهْمَةِ، وَإِنْ كَانَ إِقْرَارًا، فَهُوَ فِي هَذِهِ الْحَالِ لَا يَمْلِكُ الْحُكْمَ، فَلَا يَمْلِكُ الْإِقْرَارَ بِهِ. "وَعَبَّرَ الْمَغْزُولُ بِخِلَافِهِ؛ لِأَنَّهُ يَمْلِكُ الْحُكْمَ، فَيَمْلِكُ الْإِقْرَارَ بِهِ، وَهَذَا كَالطَّلَاقِ، وَالْعَتَقِ وَغَيْرِهِمَا؛ فَإِنَّ مَنْ مَلَكَهَا، مَلَكَ الْإِقْرَارَ بِهَا، وَمَنْ لَمْ يَمْلِكْهَا، لَمْ يَمْلِكِ الْإِقْرَارَ بِهَا. "وَكُلُّ مَا حَكَمَ بِهِ لِنَفْسِهِ وَوَلَدِهِ وَمَنْ لَا يَجُوزُ لَهُ شَهَادَتُهُ، رُدَّ حُكْمُهُ؛ لِلتَّهْمَةِ.

(١) الأنبياء: ٧٩

(٢) سنن النسائي (٨/ ٢٢٣): رقم (٥٣٨١) عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا اجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ»، [حكم الألباني] صحيح، والمتفق - ابن الجارود (ص ٣٦٧ ت الحويني): رقم (١٠٧٠) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِذَا اجْتَهَدَ الْحَاكِمُ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ اثْنَانِ، وَإِذَا اجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ وَاحِدٌ». قال أبو محمد: ولا نعلم أحداً روى هذا الحديث عن الثوري غير معمر، وسنن الدارقطني (٥/ ٣٦٤): رقم (٤٤٦٤) عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ فَأَصَابَ كَانَ لَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا اجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ كَانَ لَهُ أَجْرٌ». هذا لفظ النيسابوري، وقال ابن صاعد: «وَإِذَا قَضَى الْقَاضِي فَاجْتَهَدَ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا قَضَى فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ».

بَابُ الْقَسَامِ

"الْأَمْوَالُ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ:

الْأَوَّلُ: مَا يَنْقَسِمُ عَلَى التَّسَاوِي، فَيُجْبَرُ الشَّرَكَاءُ عَلَى قِسْمَتِهِ بِاسْتِدْعَاءِ وَاحِدٍ مِنْهُمْ؛ تَخْلِيصًا لِمَلِكِهِ عَنْ سُوءِ الْمَشَارَكَةِ، وَتَمْكِينًا لَهُ مِنَ التَّصَرُّفِ فِيهِ عَلَى حَسَبِ اخْتِيَارِهِ، وَإِنَّمَا يُجْبَرُونَ "إِذَا بَقِيَ بَعْدَ الْقِسْمَةِ مُنْتَفَعًا بِهِ، أَعْنِي: الْمَنْفَعَةُ السَّابِقَةُ"؛ فَإِنَّهُ إِذَا لَمْ يَبْقَ مُنْتَفَعٌ بِهِ بَعْدَ التَّمْيِيزِ، فَالطَّلَبُ يَكُونُ سَفِيهًا مُضَيِّعًا لِلْمَالِ، وَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ ^(١)، وَنَعْنِي بِالْمَنْفَعَةِ السَّابِقَةِ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ بَيْنَهُمَا مَسْكَنٌ، فَالشَّرْطُ أَنْ يَتَأْتَى مِنْ كُلِّ نَصِيبٍ مَسْكَنٌ بَعْدَ الْقِسْمَةِ؛ لِئَلَّا يَتَعَطَّلَ عَلَيْهِ مَنْفَعَتُهُ الْمَقْصُودَةُ مِنْهُ.

"وَكَيْفِيَّةُ الْقِسْمَةِ: أَنْ تُعَدَلَ الْأَرْضُ مَثَلًا عَلَى نِسْبَةِ أَقْلٍ نَصِيبٍ/، فَإِذَا كَانَ لِشَرِيكَ سُدُسٌ وَلَا خَرَجَ ثُلُثٌ، وَلِلثَّالِثِ نِصْفٌ، جَعَلَهَا سِتَّةَ أَشْهُمٍ مُتَعَادِلَةٍ الْقِيَمِ، وَكُتِبَ أَسمَاءُ الشَّرَكَاءِ فِي قَرَاتِيَسٍ، وَأُذِرْجَهَا فِي بَنَادِقِ طِينٍ، وَاسْتَجَفَّهَا، وَأَلْقَاهَا فِي حِجْرِ صَبِيٍّ لَمْ يَحْضُرْهَا، ثُمَّ أَشَارَ إِلَى طَرَفٍ، فَقَالَ: أَخْرِجْ عَلَى هَذَا السَّهْمِ، فَإِنْ خَرَجَ اسْمُ صَاحِبِ السُّدُسِ، فَلَيْسَ لَهُ غَيْرُهُ، ثُمَّ يَقُولُ لَهُ: أَخْرِجْ عَلَى السَّهْمِ الَّذِي يَلِيهِ، فَإِنْ خَرَجَ اسْمُ صَاحِبِ النِّصْفِ، فَهُوَ لَهُ مَعَ السَّهْمَيْنِ اللَّذَيْنِ يَلِيَانِهِ؛ تَكْمِلَةً لِلنِّصْفِ وَالْبَاقِي لِلثَّالِثِ؛ لِأَنَّهُ تَعَيَّنَ لَهُ. "وَأِنْ خَرَجَ اسْمُ صَاحِبِ الثُّلُثِ، فَهُوَ لَهُ مَعَ السَّهْمِ الَّذِي يَلِيهِ؛ تَكْمِلَةً لِلثُّلُثِ وَالْبَاقِي لِلثَّالِثِ" كَمَا ذَكَرْنَاهُ. "وَكَذَلِكَ إِنْ خَرَجَ اسْمُ صَاحِبِ النِّصْفِ عَلَى الطَّرَفِ، فَهُوَ لَهُ مَعَ السَّهْمَيْنِ اللَّذَيْنِ يَلِيَانِهِ حَتَّى تَمَّ الْقِسْمَةُ"

"الْقِسْمُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الْمَالُ مُتَّفَاوِتًا وَيَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى رَدِّ مَالٍ، فَلَا يُجْبَرُ عَلَيْهِ كَمَا لَا يُجْبَرُ عَلَى أَنْ يُجْعَلَ غُلُّ الدَّارِ لِأَحَدِهِمَا وَالسُّفْلُ لِلثَّانِي"؛ لِأَنَّ الْعُلُوَّ تَابِعٌ لِلسُّفْلِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُجْعَلَ كَالْمَتْبُوعِ، وَصَارَ بِمَنْزِلَةِ الشَّجَرِ مَعَ الْأَرْضِ. "قَالَ: وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ بَيْنَ الشَّرِيكَيْنِ عَبْدَانِ قِيَمَةُ أَحَدِهِمَا

(١) صحيح البخاري (٣/ ١٢١ ط السلطانية): «باب من رد أمر السفيه والضعيف العقل وإن لم يكن حجر عليه الإمام ويذكر عن جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم رد على المتصدق قبل النهي ثم نهاه، وقال مالك إذا كان لرجل على رجل مال وله عبد لا شيء له غيره فأعتقه لم يجز عتقه ومن باع على الضعيف ونحوه فدفعت ثمنه إليه وأمره بالإصلاح والقيام بشأنه فإن أفسد بعد منعه لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن إضاعة المال وقال للذي يخدع في البيع إذا بايعت فقل لا خلافة ولم يأخذ النبي صلى الله عليه وسلم ماله»، وصحيح البخاري (٣/ ١٢٠ ط السلطانية): رقم (٢٤٠٨) عن المغيرة بن شعبة قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «إن الله حرم عليكم: عقوق الأمهات ووآد البنات، ومنع وهات، وكره لكم: قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال.»، وصحيح مسلم (٥/ ١٣١ ط التركية): رقم (٥٩٣) عن وراد قال: «كتب المغيرة إلى معاوية: سلام عليك، أما بعد، فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: إن الله حرم ثلاثاً، ونهى عن ثلاث؛ حرم عقوق الوالد، ووآد البنات، ولا وهات، ونهى عن ثلاث؛ قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال.»

مائة والآخر مائتان، يصير فيه بالقرعة عبد لأحدهما ونصف الثاني للثاني، فينقى نصفه مشتركا، إلا أن يرد شريكه قيمته عليه فيستخلصه، فلا إجبار على هذه القسمة؛ لكونها بيعا وشرا؛ فإن صاحب الرد يبدل ماله في مقابلة ما يحصل له من حق شريكه.

قال: وكذلك لا يقسم صنف من المال مع غيره، ولا عتب مع نخل، ولا نصيح مضموم إلى عين، ولا عين مضمومة إلى بعل، ولا بعل إلى نخل تشرب بنهر مأمون الانقطاع، والمعني بهذه/ ١٧٩ أ الكلمات: ألا يجعل ما يشرب من البئر والنهر بالسواقي في نصيب، وما يشرب من العين التي ينبع منها الماء ويجري في السواقي في نصيب آخر، وكذلك البعل؛ وهو الذي يشرب بعروقه مع الذي يشرب من السقي. والمأمون الانقطاع؛ هو الذي يشرب من مثل دجلة أو فرات؛ وذلك لأن هذه الأقرحة أموال مختلفة في مواضع مختلفة، فاستبدل بعضها ببعض منافلة وبيع لا قسمة، فلا يجوز أن يجبر عليه.

"القسم الثالث: ما يقبل القسمة تعديلا بالقيمة لا بالأجزاء، كالذواب والعبيد، وكان لا يحتاج فيه إلى رد، ففي الإجماع عليه قولان"، فالخاصل: أن القسمة ثلاثة أنواع: قسمة إفراز، وقسمة تعديل، وقسمة رد.

أما قسمة الإفراز: فهي التي تجري في ذوات الأمثال، كالخبوب، والأذهان وسائر المكيلات والموزونات، أو في الأشياء المتساوية الأجزاء كالخبوب الواحد، والعصرة المتساوية وغيرها، فهذه القسمة يجبر عليها الممتنع، كما ذكرناه في أول الباب، والأصح: أنها إفراز حق لا بيع؛ إذ البيع لا يتمل الإجماع. وأما قسمة التعديل: فهي التي تجري في الأشياء المختلفة من ذوات القيم، كالعبيد، والذواب، والدور المختلفة الجواب وما شاكلها، فهذه القسمة هل يجبر عليها الممتنع؛ فيه قولان، كما ذكرنا:

أحدهما: نعم، كما في قسمة الإفراز؛ إذ يوجد فيها التساوي بالتعديل بالقيمة، فلا ضرر فيها. والقول الثاني: لا؛ لأن كل عبد يختص بعرض وصفة لا توجد في الآخر، فلا يكفي التساوي في المالية مع تفاوت الأغراض. والأصح: أن هذه القسمة بيع، وإن قلنا: يجري فيها الإجماع، فإن الإجماع/ ١٧٩ ب فيها لِمَكَانِ الحاجة، والأولى منعه فيها. وأما قسمة الرد: فهي التي تجري في الأشياء المختلفة أيضا، ولكن يفتقر فيها صاحبها إلى رد شيء، فهذه لا يجبر عليها، وهي بيع، كما ذكرناه، فتحل في ذلك أن النوع الأول منها يجري فيه الإجماع قولًا واحدًا، وفي الثالث لا يجري قولًا واحدًا، وفي الوسط قولان، ثم الأول الأصح: أنه إفراز حق لا بيع. وفي الثاني: أنه بيع لا إفراز حق، وأما الثالث: فالقدر الذي يقابله العوض بيع، والقدر الباقي منه بمنزلة النوع الثاني سواء.

قال:

[فَرْعٌ]

[لَوْ طَلَبَ جَمَاعَةٌ قِسْمَةَ دَارٍ فِي أَيْدِيهِمْ وَلَمْ يَقِيمُوا بَيْنَهُ بِالْمَلِكِ]

"لَوْ طَلَبَ جَمَاعَةٌ قِسْمَةَ دَارٍ فِي أَيْدِيهِمْ وَلَمْ يَقِيمُوا الْبَيْنَةَ عَلَى الْمَلِكِ، لَمْ يَقْسِمْهَا الْقَاضِي" بَيْنَهُمْ "مَخَافَةً أَنْ تَكُونَ مَغْصُوبَةً، وَقَسَمَ الْقَاضِي كَالْحُجَّةِ لَهُمْ عَلَى أَنَّهَا مِلْكُهُمْ" وَفِي ذَلِكَ إِبْطَالُ حَقِّ الْمُسْتَحَقِّ. "وَقَدْ قِيلَ: لَا بَأْسَ لَوْ قَسَمَ، وَكَتَبَ فِي الْقَضِيَّةِ: أَنِّي قَسَمْتُهَا عَلَى إِفْرَارِهِمْ مِنْ غَيْرِ ثُبُوتِ الْمَلِكِ عِنْدِي، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ؛ لِأَنَّ الضَّرَرَ مُتَوَقَّعٌ فِيهِ، وَلَا ضَرَرَ فِي امْتِنَاعِهِ مِنَ الْقِسْمَةِ؛ فَإِنَّ الْمُتَقَاسِمِينَ إِذَا اتَّفَقَا عَلَى الْقِسْمَةِ، فَلَا حَاجَةَ إِلَيْهِمَا إِلَى الْحَاكِمِ، فَيَتَقَاسَمَانِ بَأَنْفُسِهِمَا.

[قَاعِدَةٌ]

[كَوْنُ أُجْرَةِ الْقَسَامِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ حَسَنٌ]

"حَسَنٌ أَنْ يَكُونَ أُجْرَةُ الْقَسَامِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ جُمْلَةِ الْمَصَالِحِ، فَهُوَ كَرِزْقِ الْحَاكِمِ "فَإِنْ لَمْ يَكُنْ، فَاسْتَأْجِرُوهُ، وَسَمُّوْا، التَّزَمَ كُلُّ شَرِيكَ مَا سُمِّيَ"، كَمَا فِي سَائِرِ الْإِجَارَاتِ. "فَإِنْ أَطْلَقُوا، أَلْزَمَهُمْ أُجْرَتُهُ عَلَى مَقَادِيرِ حَصَصِهِمْ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ مَوْئِنَةِ الْمَلِكِ، وَكَانَ عَلَى قَدْرِ الْأُمَلَاكِ، كَنَفَقَةِ الْعَبِيدِ "وَاللَّهُ أَعْلَمُ"

كِتَابُ الشَّهَادَاتِ/

"قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾^(١)، وَذَلِكَ أَمْرٌ نَذِبٌ، وَتَحْتَ نَذِبِ اللَّهِ تَعَالَى الْخَيْرُ الَّذِي لَا يُوَازِيهِ غَرَضٌ فِي تَرْكِهِ"، فَبِى الْإِشْهَادِ فَوَائِدٌ لَا تَخْفَى وَجُوهُهَا.

"وَالنَّظَرُ فِي: شَرَائِطِ الْقَبُولِ، وَالتَّحْمُلِ، وَالْأَدَاءِ

النَّظَرُ الْأَوَّلُ: فِي شَرَائِطِ الْقَبُولِ

وَهِيَ عَشْرَةٌ:

الْأَوَّلُ: الْبُلُوغُ، فَلَا شَهَادَةَ لِصَبِيٍّ.

الثَّانِي: الْعَقْلُ، فَلَا شَهَادَةَ لِمَجْنُونٍ.

الثَّلَاثُ: الْحُرِّيَّةُ، فَلَا شَهَادَةَ لِرَقِيقٍ، وَلَا مَكَاتِبٍ، وَلَا مَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ وَبَعْضُهُ رَقِيقٌ.

الرَّابِعُ: الْإِسْلَامُ، فَلَا يُقْبَلُ شَهَادَةُ كَافِرٍ، لَا عَلَى كَافِرٍ، وَلَا عَلَى الْمُسْلِمِينَ " وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يُقْبَلُ شَهَادَةُ الْكَافِرِ عَلَى الْكَافِرِ. فَالْبُلُوغُ، وَالْعَقْلُ، وَالْحُرِّيَّةُ، وَالْإِسْلَامُ، هِيَ الْأَوْصَافُ الْمَفْهُومَةُ مِنْ قَوْلِهِ

تَعَالَى: ﴿مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾^(٢)، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾^(٣)، وَقَوْلُهُ

تَعَالَى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾^(٤) عَلَى أَنَّ الْخُطَابَ مَعَ الْمُؤَصِّفِينَ بِهَذِهِ الْأَوْصَافِ، فَقَوْلُهُ:

مِنْكُمْ، يَفْتَضِي أَنَّ يَكُونَ الشَّاهِدُ مِنْهُمْ، لَا مِنَ الْعَبِيدِ، وَالصَّبَّانِ، وَالْمَجَانِينِ، وَالْكَفَّارِ، ثُمَّ الْكَذُوبُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، لَا يُقْبَلُ شَهَادَتُهُ، فَكَيْفَ الْكَافِرُ مَعَ كَذِبِهِ عَلَى اللَّهِ، وَالْمَمْلُوكُ يَغْلِبُهُ مَالِكُهُ عَلَى أَمْرِهِ، فَكَيْفَ لَا يُتَّهَمُ فِي شَهَادَتِهِ؟

"الْخَامِسُ: قُوَّةُ الْحِفْظِ، فَلَا شَهَادَةَ لِمَغْفَلٍ وَإِنْ كَانَ عَاقِلًا"، وَهُوَ الْكَثِيرُ السَّهْوِ وَالْخَطَأِ؛ لِتُهْمَةِ

الْعَلَطِ فِي شَهَادَتِهِ.

"الْسَّادِسُ: الْعَدَالَةُ، فَلَا شَهَادَةَ لِفَاسِقٍ"، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾^(٥)،

وَالْفَاسِقُ غَيْرُ مَرْضِيٍّ "وَلَا يُقْبَلُ شَهَادَةُ قَازِفٍ قَبْلَ التَّوْبَةِ حُدًّا أَوْ لَمْ يُحْدَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ

(١) البقرة: ٢٨٢.

(٢) البقرة: ٢٨٢.

(٣) البقرة: ٢٨٢.

(٤) الطلاق: ٢.

(٥) البقرة: ٢٨٢.

شَهْدَةٌ أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿١﴾ "وَتَقْبَلُ بَعْدَ التَّوْبَةِ حُدًّا أَوْ لَمْ يُحَدِّ"؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ (٢)، وَالْإِسْتِثْنَاءُ رَاجِعٌ إِلَى الْجُمْلَتَيْنِ، وَهُمَا: التَّفْسِيقُ، وَرَدُّ الشَّهَادَةِ، كَمَا أَنَّ الشَّرْطَ رَاجِعٌ إِلَيْهِمَا فِي قَوْلِ الْقَائِلِ: أَنْتَ طَالِقٌ، وَعَبْدِي حُرٌّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. "وَحَالَتُهُ بَعْدَ الْحَدِّ أَحْسَنُ" مِنْهَا قَبْلَ الْحَدِّ، فَهِيَ أَوْلَى/ بِالْقَبُولِ، خِلَافَ مَا قَالَ أَهْلُ الْعِرَاقِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْحَدَّ تَطْهِيرٌ، وَكَفَّارَةٌ، فَكَيْفَ يُرَدُّ شَهَادَتُهُ فِي أَحْسَنِ حَالِيهِ، وَتَقْبَلُ فِي شَرِّ حَالِيهِ؟.

"قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِأَبِي بَكْرَةَ: [تُب، تُقْبَلُ شَهَادَتُكَ]"

"فَإِنْ قِيلَ: لَيْسَ مِنَ النَّاسِ أَحَدٌ تَعْلَمُهُ يَمَحُضُ الطَّاعَةَ حَتَّى لَا يَخْلِطَهَا بِمَعْصِيَةٍ، وَلَا مَنْ يُمَحِضُ الْمَعْصِيَةَ حَتَّى لَا يَخْلِطَهَا بِطَاعَةٍ؛ لِأَنَّ الْإِيمَانَ أَصْلُ الطَّاعَاتِ، وَهُوَ مَعَ كُلِّ مُسْلِمٍ، فَالْعَدَالَةُ بِمَاذَا تَخْصُلُ؟"

"قُلْنَا: بِتَغْلِيْبِ الطَّاعَاتِ عَلَى الْمَعَاصِي، وَالْجَرْحِ بِتَغْلِيْبِ الْمَعَاصِي، فَكُلُّ كَبِيرَةٍ تُوجِبُ الْجَرْحَ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: (لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ خَائِنٍ وَلَا خَائِنَةٍ، وَلَا زَانٍ وَلَا زَانِيَةٍ، وَلَا ذِي غَمَرٍ عَلَى أَخِيهِ) (٣)، وَسَائِرُ

(١) النور: ٤.

(٢) النور:

(٣) مسند أحمد (١١/ ٥٣١ ط الرسالة): رقم (٦٩٤٠) - عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا تجوز شهادة خائن، ولا محدود في الإسلام، ولا ذي غمر على أخيه "»، قال المحققون: حديث حسن. الحاج بن أروطة على ضعفه متابع، وسنن أبي داود (٣/ ٣٠٦ ت محيي الدين عبد الحميد): رقم (٣٦٠١) عن سليمان بن موسى، بإسناده قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة، ولا زان ولا زانية، ولا ذي غمر على أخيه»، [حكم الألباني] حسن، وسنن ابن ماجه (٢/ ٧٩٢ ت عبد الباقي): رقم (٢٣٦٦) عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تجوز شهادة خائن، ولا خائنة، ولا محدود في الإسلام، ولا ذي غمر على أخيه» [حكم الألباني] حسن، وسنن الترمذي (٤/ ٥٤٥ ت شاكر): رقم (٢٢٩٨) عن عائشة، قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة، ولا مجلود حدا ولا مجلودة، ولا ذي غمر لأخيه، ولا مجرب شهادة، ولا القانع أهل البيت لهم ولا ظنين في ولاء ولا قرا». قال الفزاري: "القانع: التابع «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث يزيد بن زياد الدمشقي ويزيد يضعف في الحديث ولا يعرف هذا الحديث من حديث الزهري إلا من حديثه وفي الباب عن عبد الله بن عمرو» ولا نعرف معنى هذا الحديث ولا يصح عندي من قبل إسناده، والعمل عند أهل العلم في هذا أن شهادة القريب جائزة لقربته. واختلف أهل العلم في شهادة الوالد للولد والولد للوالده، ولم يميز أكثر أهل العلم شهادة الوالد للولد، ولا الولد للوالد، وقال بعض أهل العلم: إذا كان عدلا فشهادة الوالد للولد جائزة، وكذلك شهادة الولد للوالد ولم يختلفوا في شهادة الأخ لأخيه أمّا جائزة، وكذلك شهادة كل قريب لقريبه وقال الشافعي: لا تجوز شهادة لرجل على الآخر وإن كان عدلا إذا كانت بينهما عداوة، وذهب إلى حديث عبد الرحمن الأعرج، عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا: «لا تجوز شهادة صاحب إحنة»، يعني صاحب عداوة، وكذلك معنى هذا الحديث حيث قال: «لا تجوز شهادة صاحب غمر»، يعني صاحب عداوة، [حكم الألباني] ضعيف، جاء في خلاصة البدر المنير (٢/ ٤٣٩ - ٤٤٠): رقم (٢٩٠٢) - حديث: "لا تقبل شهادة خائن ولا خائنة ولا زان ولا زانية" رواه أبو داود من رواية عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده بلفظ: "لا

الْكَبَائِرِ فِي مَعْنَى الرِّئَا، وَالْحَيَانَةِ، فَقِيَسَتْ عَلَيْهِمَا. "وَأَمَّا الصَّغَائِرُ" وَهِيَ كَالْغَيْبَةِ، وَالتَّجَسُّسِ، وَسُوءِ الظَّنِّ، وَأَكْلِ الشُّبُهَاتِ وَغَيْرِهَا "فَلَا" تُوجِبُ رَدَّ الشَّهَادَةِ "إِلَّا أَنْ يُصِرَّ عَلَيْهَا إِصْرَارًا"؛ لِمَا بَيَّنَّا أَنَّهُ لَا يُوجَدُ مَنْ يَمَحُضُ الطَّاعَةَ؛ وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (مَا مِنَّا إِلَّا مَنْ عَصَى، أَوْ هَمَّ بِمَعْصِيَةٍ، إِلَّا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا) ^(١) فَأَمَّا إِذَا أَصَرَ عَلَيْهَا، وَأَكْثَرَ مِنْهَا، فَالْحُكْمُ حِينَئِذٍ لِلْغَالِبِ.

"قَالَ: وَفِي بَيَانِهِ خَمْسُ صُورٍ:

الأولى: مَنْ شَرِبَ الْيَسِيرَ مِنَ الْخَمْرِ وَهُوَ يَعْلَمُهَا خَمْرًا، رُدَّتْ شَهَادَتُهُ؛ لِأَنَّهُ يَفْسُقُ بِهِ "فَأَمَّا التَّيْبِذُ: إِنْ كَانَ يَعْتَقِدُهُ حَرَامًا فَكَذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ لَا يَعْتَقِدُهُ حَرَامًا، فَلَا تُرَدُّ شَهَادَتُهُ حَتَّى يَسْكُرَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرْتَكِبْ مَخْطُورَ عَقِيدَتِهِ، فَأَمَّا إِذَا سَكِرَ، فَالْشُّكْرُ حَرَامٌ بِالِاتِّفَاقِ، فَيَصِيرُ بِهِ فَاسِقًا.

"الثَّانِيَةُ: اللَّعِبُ بِالشَّطْرَنْجِ مَكْرُوهٌ، وَلَيْسَ بِحَرَامٍ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يُضَيِّعُ الْوَقْتَ "فَلَا تُرَدُّ بِهِ الشَّهَادَةُ إِذَا اسْتَجْمَعَ ثَلَاثَةٌ أَوْصَافٍ: أَلَّا يُدْمِنَ، وَلَا يَتْرَكَ الصَّلَاةَ، وَلَا يَقَامِرَ" فَإِنَّهُ إِذَا حَفِظَ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ لَا يُفْسَقُ ١٨١/أ بِهِ، كَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- يَلْعَبُ بِهِ، وَكَانَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ يَلْعَبُ بِهِ اسْتِدْبَارًا.

"الثَّالِثَةُ: اللَّعِبُ بِالنَّرْدِ حَرَامٌ قَامِرٌ أَوْ لَمْ يَقَامِرَ، وَالشَّهَادَةُ بِهِ مُرَدُّودَةٌ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: (مَنْ لَعِبَ النَّرْدَ، فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ) ^(٢)، وَقَالَ: (مَنْ لَعِبَ بِالنَّرْدِ شِرِيرٌ، فَكَأَنَّمَا غَمَسَ يَدَهُ فِي لَحْمِ الْخَنزِيرِ

يجوز وإسناده ضعيف. قال البيهقي: لا يصح في الباب شيء.

(١) المصنف - ابن أبي شيبة (٣٤٦/٦ ت الحوت): رقم (٣١٩٠٩) عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ما من أحد إلا وقد أخطأ أو هم بخطيئة إلا يحيى بن زكريا»، المستدرك على الصحيحين للحاكم - ط. العلمية (٢/٦٤٧): رقم (٤١٤٩) عن الحسن، عن النبي صلى الله عليه وسلم وعلي بن زيد عن يوسف بن مهران، عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ما من آدمي إلا وقد أخطأ أو هم بخطيئة أو عملها إلا أن يكون يحيى بن زكريا لم يهم بخطيئة ولم يعملها»، [التعليق - من تلخيص الذهبي] ٤١٤٩ - إسناده جيد، جاء في التلخيص الحبير (٤/٣٦٥ ط قوطية): رقم (٢٦٤١) - قوله: اشتهر في الخبر: «ما منا إلا من عصى أو هم بمعصية إلا يحيى بن زكريا» قلت: المشهور بلفظ: «ما من آدمي إلا وقد أخطأ، أو هم بخطيئة، أو عملها، إلا يحيى بن زكريا، لم يهم بخطيئة ولم يعملها» رواه أحمد وأبو يعلى والحاكم من حديث ابن عباس وهذا لفظه، ولفظهما: «ما من أحد من ولد آدم إلا قد أخطأ أو هم بخطيئة ليس يحيى بن زكريا» وهو من رواية علي بن زيد بن جدعان، عن يوسف بن مهران وهما ضعيفان، وله طريق أخرى عند البزار من رواية محمد بن عون الخراساني، وهو ضعيف. وفي الباب عن أبي هريرة في الطبراني في الأوسط، وكامل ابن عدي في ترجمة حجاج بن سليمان، وأخرجه البيهقي بإسناد صحيح إلى الحسن عن النبي - صلى الله عليه وسلم - مرسلًا، وأخرجه عبد الرزاق من طريق سعيد بن المسيب مرسلًا أيضًا.

(٢) سنن أبي داود (٤/٢٨٥ ت محيي الدين عبد الحميد): رقم (٤٩٣٨) عن أبي موسى الأشعري، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: «من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله»، [حكم الألباني] حسن، وسنن ابن ماجه (٢/١٢٣٧ ت عبد الباقي): رقم (٧٦٢) عن أبي موسى قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله»، [شرح محمد فؤاد عبد الباقي] ٣٧٦٢ - ش - (بالنرد) قال في المغرب النرد والنرد شير أعجمي معرب. [حكم الألباني] حسن، والمستدرك على الصحيحين

وَدَمِيهِ (١)، وَلَأَنَّ الْمُعْوَلَ فِيهِ عَلَى مَا يُخْرِجُهُ الْكَعْبَتَانِ فَشَابَهُ الْأَرْلَامُ، بِخِلَافِ الشَّطْرَنْجِ، فَإِنَّ الْمُعْوَلَ فِيهِ عَلَى رَأْيِهِ وَفِكْرِهِ.

"الرَّابِعَةُ: الْحِدَاءُ وَنَشِيدُ الْأَعْرَابِ وَإِنْ كَثُرَ، لَا يُوجِبُ الرَّدَّ؛ لِأَنَّهُ مُبَاحٌ، سَمِعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَمَرَ بِهِ. "وَإِذَا أَكْثَرَ الرَّجُلُ الْغِنَاءَ، وَغَشِيَانِ الْمُغْنَيْنِ، فَهَذَا سَفَهٌ"، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَطْرَبَةٌ "يُوجِبُ الرَّدَّ"، وَهُوَ تَرْكُ لِلْمُرُوءَةِ.

"الْخَامِسَةُ: نَظْمُ الشَّعْرِ لَا يُرَدُّ بِهِ الشَّهَادَةُ، فَإِنَّ الشَّعْرَ كَلَامٌ؛ فَحَسَنُهُ حَسَنٌ، وَقَبِيحُهُ قَبِيحٌ، وَفَضْلُهُ عَلَى سَائِرِ الْكَلَامِ أَنَّهُ سَائِرٌ، فَإِذَا كَانَ لَا يُعْرَفُ بِشْتِمِ الْمُسْلِمِينَ وَأَذَاهُمْ، وَلَا يَمْدَحُ فَيُكْثَرُ الْكَذِبُ الْمَحْضُ، وَلَا يُشَبَّبُ بِأَمْرَةٍ بَعِيْنَهَا، وَلَا يَهْجُوَهَا بِمَا يُشِينُهَا، فَشَهَادَتُهُ جَائِزَةٌ، وَإِلَّا فَمَرْدُودَةٌ؛ لَوْجُودِ هَذِهِ الْقَوَادِحِ فِيهَا.

"الشَّرْطُ السَّابِعُ: الْمُرُوءَةُ، فَمَنْ لَا مُرُوءَةَ لَهُ، لَا يُقْبَلُ شَهَادَتُهُ، وَالْقَادِحُ فِي الْمُرُوءَةِ: أَنْ يَرْتَكِبَ مَا لَا يَلِيْقُ بِمِثْلِ حَالِهِ" مِنَ الْمُبَاحَاتِ "كَأَكْلِ الْمَعْرُوفِينَ فِي السُّوقِ، وَخُرُوجِهِمْ فِي غَيْرِ زِيَّهِمُ الْمُعْتَادُ"، وَالْبُؤْلُ فِي الشُّوَارِعِ، وَكَشْفُ الرَّأْسِ بِخَضْرَةِ النَّاسِ وَغَيْرِ ذَلِكَ "فَإِنَّ ذَلِكَ يُشْعِرُ بِإِنْخِلَاعٍ، وَقِلَّةِ مُبَالَاةٍ" وَعَدَمِ حَيَاتِهِ، فَلَا ثِقَّةَ بِقَوْلِهِ.

"الشَّرْطُ الثَّامِنُ: أَلَّا يَكُونَ لَهُ فِي الشَّهَادَةِ حَظٌّ، فَلَا يُقْبَلُ شَهَادَةُ الْوَلَدِ لِوَالِدِهِ، وَلَا الْوَالِدِ لِوَلَدِهِ؛

= =

للحاكم - ط العلمية (١/ ١١٤): رقم (١٦٠) عن أبي موسى، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله» «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه لوهم وقع لعبد الله بن سعيد بن أبي هند لسوء حفظه فيه»، [التعليق - من تلخيص الذهبي] ١٦٠ - على شرطهما، جاء في تحفة المحتاج (٢/ ٥٨١): رقم (١٧٨٦) - وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من لعب النرد فقد عصى الله ورسوله رواه أبو داود وابن ماجة وصححه ابن حبان والحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين وأما ابن القطان فرماه بالانقطاع.

(١) صحيح مسلم (٧/ ٥٠ ط التركة): رقم (٢٢٦٠) عن سليمان بن بريدة، عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من لعب بالنردشير فكأنما صبغ يده في لحم خنزير ودمه»، وجاء بلفظ المؤلف في سنن أبي داود (٤/ ٢٨٥) ت محيي الدين عبد الحميد: رقم (٤٩٣٩) عن سليمان بن بريدة، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «من لعب بالنردشير فكأنما غمس يده في لحم خنزير ودمه»، [حكم الألباني] صحيح، وسنن ابن ماجة (٢/ ١٢٣٨) ت عبد الباقي: رقم (٣٧٦٣) عن سليمان بن بريدة، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من لعب بالنردشير، فكأنما غمس يده في لحم خنزير ودمه»، [شرح محمد فؤاد عبد الباقي] [٣٧٦٣] - ش - (النردشير) قال في المغرب النردشير أعجمي معرب، [حكم الألباني] صحيح، جاء في خلاصة البدر المنير (٢/ ٤٤٠): رقم (٢٩٠٥) - حديث: "من لعب بالنردشير فكأنما صبغ يده في لحم خنزير ودمه" رواه مسلم من رواية بريدة بلفظ "غمس"، والصحيح عكس ما قاله فإن لفظ مسلم (غمص) ولفظ غيره (غمس).

لَوْجُودِ الْبُعْضِيَّةِ بَيْنَهُمَا، فَإِنَّ مَالَهُ كَمَالِهِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَيِّكَ).^(١)

"وَلَا يُقْبَلُ شَهَادَةُ خَصْمٍ وَلَا عَدُوٍّ"، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يُقْبَلُ شَهَادَةُ الْعَدُوِّ. "وَلَا مُتَّهَمٌ بِجَرٍّ نَفْعٍ، أَوْ دَفْعٍ ضَرٍّ"؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: (لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ خَصْمٍ، وَلَا ظَنِينٍ، وَلَا ذِي إِحْنَةٍ)^(٢) وَالظَّنِّينَ: الْمُتَّهَمُ.

"وَشَهَادَةُ الرَّجُلِ لِرُؤُوسِهِ مَقْبُولَةٌ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ"، خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ، كَمَا لِأَجِيرِهِ.

"وَلَا يُقْبَلُ الشَّهَادَةُ فِي مَحَلِّ الْعَصِيَّةِ، وَهُوَ أَنْ يَغْضَ الرَّجُلُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَنِي فَلَانٍ"، أَوْ مِنْ بَلَدٍ فَلَانٍ حَتَّى يَحْمِلَهُ ذَلِكَ عَلَى إِظْهَارِ الْفُحْشِ وَالسَّبِّ فِي حَقِّهِ، فَذَلِكَ سَفَهٌ يُرَدُّ بِهِ الشَّهَادَةُ مُطْلَقًا.

"وَلَيْسَ مِنَ الْعَصِيَّةِ أَنْ يُحِبَّ الرَّجُلُ قَوْمَهُ"، بَلْ هُوَ مَذْدُوبٌ إِلَيْهِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (لَا تَبَاغَضُوا، وَلَا تَدَابَرُوا، وَلَا تَحَاسَدُوا، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا). (٣) "وَلَا يُقْبَلُ شَهَادَةُ فَاسِقٍ أَعَادَهَا بَعْدَ أَنْ حَسُنَتْ

(١) مسند أحمد (١١ / ٥٠٣ ط الرسالة): رقم (٦٩٠٢) عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم يخاصم أباه، فقال: يا رسول الله، إن هذا قد اجتاحت مالي؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أنت، ومالك لأبيك"، قال المحققون: حسن لغیره، ونصر بن باب، وحجاج - وهو ابن أرملة -، وإنا كانا ضعيفين، قد توبعا، وسنن ابن ماجه (٢ / ٧٦٩) ت عبد الباقي: رقم (٢٢٩١) - عن جابر بن عبد الله، أن رجلا قال: يا رسول الله إن لي مالا وولدا، وإن أبي يريد أن يجتاح مالي، فقال: «أنت ومالك لأبيك»، [تعليق محمد فؤاد عبد الباقي] في الزوائد إسناده صحيح ورجاله ثقات على شرط البخاري، [شرح محمد فؤاد عبد الباقي] [ش - (يجتاح) أي يستأصله.]، [حكم الألباني] صحيح، جاء في خلاصة البدر المنير (٢ / ٢٠٣): رقم (١٩٩٩) - حديث: "أنت ومالك لأبيك" رواه أبو حاتم بن حبان في صحيحه من رواية عائشة، وصححه عبد الحق أيضا، ورواه ابن ماجه من رواية جابر، قال البزار: صحيح. وقال أبو محمد المنذري: إسناده ثقات. وله سبعة طرق موضحة في الأصل وأصحها ما اقتصرنا عليه.

(٢) موطأ مالك رواية أبي مصعب الزهري (٢ / ٤٨١): رقم (٢٩٣٣) - قال مالك: إنه بلغه، أن عمر بن الخطاب قال: لا تجوز شهادة خصم ولا ظنين، ومصنف عبد الرزاق (٨ / ٣٢٠) الأعظمي: رقم (١٥٣٦٥) عن أبي هريرة قال: «بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم مناديا في السوق أنه لا تجوز شهادة خصم، ولا ظنين» قيل: وما الظنين؟ قال: المتهم في دينه، والمصنف - ابن أبي شيبة (٤ / ٣٣٩) ت الحوت: رقم (٢٠٨٢٣) عن طلحة بن عبد الله بن عوف، قال: أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم مناديا، فنادى حتى بلغ الثانية: «لا تجوز شهادة خصم ولا ظنين، وإن اليمين على المدعى عليه»، والسنن الكبرى - البيهقي (١٠ / ٣٣٩) ط العلمية: رقم (٢٠٨٦٠) - عن طلحة بن عبد الله بن عوف، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث مناديا حتى انتهى إلى الثانية: أنه لا تجوز شهادة خصم ولا ظنين، واليمين على المدعى عليه "أخرجه أبو داود مع حديث الأعرج في المراسيل"، جاء في التلخيص الحبير (٤ / ٣٧٤) ط قرطبة: رقم (٢٦٦٢) - حديث ابن عمر: لا تقبل شهادة ظنين، ولا خصم - تقدم من طريق عبد الله بن عمرو بزيادة واو بمعناه، ورواه مالك من حديث عمر موقوفا وهو منقطع. وقال الإمام في النهاية: اعتمد الشافعي خبرا صحيحا وهو «أنه - صلى الله عليه وسلم - قال: لا تقبل شهادة خصم على خصمه» قلت: ليس له إسناده صحيح، لكن له طرق يقوى بعضها ببعض، وروى أبو داود في المراسيل من حديث طلحة بن عبد الله بن عوف «أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بعث مناديا: إنه لا تجوز شهادة خصم، ولا ظنين» وروى أيضا والبيهقي من طريق الأعرج مراسلا: «أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: لا تجوز شهادة ذي الظنة، والحنة يعني الذي بينك وبينه عداوة» وروى الحاكم من حديث العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة رفعه مثله، وفي إسناده نظر، وفي الترمذي من حديث عائشة في حديث أوله: «لا تجوز شهادة خائن» الحديث، وفيه: «ولا ذي غمر على أخيه» ولأبي داود من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده مثله.

(٣) صحيح البخاري (٨ / ١٩ ط السلطانية): رقم (٦٠٦٥) عن الزهري قال: حدثني أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله

حالُهُ إِذَا كَانَتْ قَدْ رُدَّتْ فِي حَالَةِ الْفُسْقِ؛ لِأَنَّهُ لَهُ حَظٌّ فِي تَرْوِيجِهَا، وَهُوَ دَفْعُ عَارِ الرَّدِّ، بِإِظْهَارِ التَّوْبَةِ، فَيَتَّبِعُهُ فِيهِ "بِخِلَافِ الصَّبِيِّ، وَالْعَبْدِ، وَالْكَافِرِ إِذَا أَعَادُوهَا؛ إِذْ لَا تَغْيِيرَ عَلَيْهِمْ فِي الرَّدِّ"، فَلَا عَارَ عَلَى الصَّغِيرِ بِصَغَرِهِ، وَلَا عَلَى الْعَبْدِ بِأَنْ تُرَدَّ شَهَادَتُهُ لِرِقِّهِ، وَكَذَلِكَ الْكَافِرُ فَإِنَّهُ يُبَاهِي بِكُفْرِهِ، فَيُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ إِذَا أَعَادُوهَا بَعْدَ التَّغْيِيرِ؛ لِإِنْتِفَاءِ التُّهْمَةِ.

"وَشَهَادَةُ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ الَّذِينَ لَا يُكْفَرُونَ بِبِدْعَتِهِمْ" كَالْمُتَأَوِّلِينَ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ، وَالرَّوَافِضِ، وَالْخَوَارِجِ وَغَيْرِهِمْ "غَيْرُ مَرْدُودَةٍ؛ لِإِنْتِفَاءِ التُّهْمَةِ عَنْهَا" إِلَّا أَنْ يَعْتَقِدُوا جَوَازَ الشَّهَادَةِ لِمَنْ يُؤَافِقُهُمْ تَصْدِيقًا لَهُمْ، مِثْلَ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْخَطَّائِيَّةِ؛ فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ مُتَّهَمٌ. "وَشَهَادَةُ وَلَدِ الزَّانَا مَقْبُولَةٌ فِي الزَّانَا وَغَيْرِهِ؛ لِأَنَّ الْإِعْتِمَادَ عَلَى الْعَدَالَةِ، وَلَا مُبَالَاةَ بِقَوْلِ الْقَائِلِ: يُحِبُّ كَثْرَةَ الشُّرَكَاءِ.

"وَكَذَلِكَ شَهَادَةُ كُلِّ مَخْدُودٍ فِيمَا خُدَّ فِيهِ وَفِي غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا تَابَ وَحَسُنَتْ حَالُهُ، فَهُوَ وَسَائِرُ الْعُدُولِ سَوَاءٌ. "وَقَالَ مَالِكٌ: [لَا يُقْبَلُ؛ لِأَنَّهُ يُحِبُّ كَثْرَةَ الشُّرَكَاءِ]، وَهَذَا لَا يُعْتَدُّ بِهِ؛ لِمَا بَيَّنَّاهُ.

"وَشَهَادَةُ الْقُرَوِيِّ عَلَى الْبَدَوِيِّ، وَالْبَدَوِيِّ عَلَى الْقُرَوِيِّ مَقْبُولَةٌ؛ لِوُجُودِ الْعَدَالَةِ/، وَإِنْتِفَاءِ التُّهْمَةِ. ١٨٢/أ
"وَإِذَا شَهِدَ أَحَدُ الْإِبْنَيْنِ بِالْأُخْرَى عَلَى أَبِيهِمَا الْمَيِّتِ وَجَحَدَ أَخُوهُ، حَلَفَ الْخَصْمُ مَعَهُ وَاسْتَحَقَّ"، مَعَهُ، كَمَا لَوْ كَانَ عَلَى أَجْنَبِيٍّ. "وَلَمْ يُنْسَبِ الشَّاهِدُ إِلَى الدَّفْعِ عَنْ نَفْسِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَدْلًا فَرُدَّتْ شَهَادَتُهُ، فَأَظْهَرَ الْقَوْلَيْنِ: أَنَّهُ يَلْتَزِمُ مَا يَخْصُهُ بِالْفِسْطِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ ثَبَتَ ذَلِكَ بِالْبَيِّنَةِ، لَمَا لَزِمَهُ إِلَّا ذَلِكَ الْقَدْرُ، فَكَذَلِكَ إِذَا، وَأَخَذْنَاهُ بِقَوْلِهِ. "وَكَذَلِكَ فِي الْوَصِيَّةِ" لَوْ شَهِدَ أَنَّ أَبَاهُ أَوْصَى لَهُ بِثُلْثِ مَالِهِ وَأَنْكَرَ ذَلِكَ أَخُوهُ، فَإِنَّهُ لَا يَلْتَزِمُ إِلَّا ثُلْثُ مَا فِي يَدِهِ بِالِاتِّفَاقِ، وَبِهَذَا يُسْتَدَلُّ عَلَى صِحَّةِ هَذَا الْقَوْلِ. "وَيَلْتَزِمُ فِي الْقَوْلِ الثَّانِي جَمِيعَ الْأَلْفِ فِي نَصِيهِهِ مِنَ الْمِيرَاثِ؛ لِأَنَّهُ يَزْعُمُ أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ شَيْئًا مِنَ التَّرَكَةِ وَفِيهَا دَيْنٌ، وَأَنَّ الْجَاهِدَ بِمَنْزِلَةِ الْغَاصِبِ فِيمَا أَخَذَهُ، وَلَوْ غَصَبَ بَعْضُ التَّرَكَةِ، قَضَى جَمِيعَ الدَّيْنِ مِنَ الْبَاقِي، كَذَلِكَ هَهُنَا، فَيَلْزِمُهُ كُلُّهُ فِي نَصِيهِهِ مِنَ الْمِيرَاثِ.

"وَلَا يَغْدُوا التَّرَكَةَ؛ لِأَنَّ الدَّيْنَ كَانَ عَلَى الْمَيِّتِ، فَلَا يَتَعَلَّقُ إِلَّا بِتَرَكَّتِهِ.

"الثَّاسِعُ: الذُّكُورَةُ، وَهَذَا يَخْتَلِفُ بِالْوَقَائِعِ، فَكُلُّ مَا لَيْسَ بِمَالٍ، وَلَا يُؤُولُ إِلَى الْمَالِ، فَلَا يُقْبَلُ

= =

عليه وسلم قال: « لا تباغضوا، ولا تحاسدوا، ولا تدابروا، وكونوا عباد الله إخوانا، ولا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاثة أيام. »، وصحيح مسلم (٨/ ١٠ ط التركية): رقم (٢٥٦٤) عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « لا تحاسدوا ولا تناجشوا، ولا تباغضوا، ولا تدابروا، ولا يبيع بعضكم على بيع بعض، وكونوا عباد الله إخوانا، المسلم أخو المسلم لا يظلمه، ولا يخذله، ولا يحقره التقوى هاهنا ويشير إلى صدره ثلاث مرات بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم، كل المسلم على المسلم حرام دمه، وماله، وعرضه. ».

فيه شهادة النساء، إلا فيما لا يطلع عليه الرجال كالرضاع، وعيوب النساء؛ فإنها تثبت بأربع نسوة، والولادة؛ وذلك لأننا لو لم نقبلهن، لبطلت بالتجاذب؛ فإن الرجال لا يطلعون عليها في العادة، ثم اعتبر العدد منهن بالعدد في الرجل والمرأتين فصحت أربعاً.

"وما عدا ذلك كالحُدود، والنكاح، والطلاق، والعاق، والرجعة، والتوصية، والتوكيل ونظائرها، فلا يقبل فيه شهادة امرأة" والأصل في ذلك قوله تعالى في الرجعة: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾^(١)، وقال النبي ﷺ في النكاح: (لا نكاح إلا بولي، وشاهدي عدل).^(٢)

وقال الزهري: جرت السنة في عهد رسول الله ﷺ، والخليفين من بعده، ألا يقبل شهادة النساء في الحُدود^(٣)، هذه هي النصوص، فليس عليها كل ما لا يقصد به المال ويطلع عليه الرجال؛ لأنه في معناها. "قال: وما يرجع إلى المال فيقبل فيه شهادة رجل وامرأتين"، قال الله تعالى:

﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِّن رِّجَالِكُمْ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾^(٤)، نص على ١٨٢ / ب ذلك في السلم، وألحق به كل ما يقصد به المال.

"العاشر: العدد، وأقصى الشهادات رتبة شهادة الزنا؛ فلا يقبل إلا من أربع رجال"، قال الله تعالى: ﴿فَأَسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِّنكُمْ﴾^(٥) "وفي سائر الحُدود والقصاص رجالان، وكذا ما ليس بمال، وفي الأموال رجل وامرأتان"، وقد ذكرنا ذلك. "قال: أو رجل مع يمين المدعي؛ قضى رسول الله ﷺ باليمين مع الشاهد، وقضى عليّ به بين أظهر الصحابة، وقضى به جماعة من الصحابة"، وقد ورد في الحديث ذكر المال؛ فروي أنه ﷺ قضى بالشاهد واليمين في المال.

(١) الطلاق: ٢.

(٢) مصنف عبد الرزاق (٦/ ١٩٥ ت الأعظمي): رقم (١٠٤٧٣) عن عمران بن الحصين قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل»، و سنن أبي داود (٢/ ٢٢٩ ت محيي الدين عبد الحميد): رقم (٢٠٨٥) عن أبي موسى، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا نكاح إلا بولي». قال أبو داود: وهو يونس، عن أبي بردة، وإسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، [حكم الألباني] صحيح، و سنن ابن ماجه (١/ ٦٠٥ ت عبد الباقي): رقم (١٨٨١) عن أبي موسى، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا نكاح إلا بولي»، [حكم الألباني] صحيح، و سنن الترمذي (٣/ ٣٩٩ ت شاعر): رقم (١١٠١) عن أبي موسى قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا نكاح إلا بولي» وفي الباب عن عائشة، وابن عباس، وأبي هريرة، وعمران بن حصين، وأنس. [حكم الألباني] صحيح، والمعجم الأوسط للطبراني (٥/ ٣٦٣): رقم (٥٥٦٤) عن جابر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا نكاح إلا بولي، وشاهدي عدل»، لا يروى هذا الحديث عن جابر إلا بهذا الإسناد، تفرد به: قطن بن نسير

(٣) سبق تخريجه

(٤) البقرة: ٢٨٢

(٥) النساء: ١٥

"وَيُثْبِتُ الْمَسْرُوقُ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ دُونَ الْقَطْعِ، كَمَا يَثْبِتُ الْغَضْبُ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ، ثُمَّ لَا يَقَعُ طَلَاُقُ الْغَاصِبِ إِذَا كَانَ عُلْفَهُ عَلَى نَفِي الْغَضْبِ"، وَبَيَانُهُ: أَنَّهُ لَوْ قَالَ: امْرَأَتِي طَالِقٌ إِنْ غَضَبْتُ هَذَا الْعَبْدَ، قُتِبَتْ غَضْبُهُ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ، يَجِبُ عَلَيْهِ الْمَالُ وَلَا يَقَعُ الطَّلَاقُ، كَذَلِكَ السَّرْقَةُ يَجِبُ فِيهَا الْمَالُ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ، وَلَا يَجِبُ الْقَطْعُ. "وَأَوْقَعَ أَبُو الْعَبَّاسِ بْنُ سُرَيْجٍ" هَذَا الطَّلَاقَ "إِذَا حَلَفَ بَعْدَ قَضَاءِ الْقَاضِي"؛ لِأَنَّهُ حَلَفَ بَعْدَ ثُبُوتِ الْغَضْبِ عَلَيْهِ.

"وَفِي الْيَمِينِ، وَالشَّاهِدِ مَسَائِلُ:

الأولى: لَوْ أَتَى قَوْمٌ بِشَاهِدٍ أَنَّ لِأَبِيهِمْ عَلَى فُلَانٍ حَقًّا: فَمَنْ حَلَفَ مِنْهُمْ مَعَ شَاهِدِهِ، أَخَذَ نَصِيْبَهُ، وَيُوقَفُ نَصِيْبُ الصَّغِيرِ، وَالْمَجْنُونِ" إِلَى أَنْ يَصِحَّ مِنْهُمَا الْحَلْفُ؛ لِأَنَّهُمَا فِي الْحَالِ لَا يُحْلِفَانِ، وَلَا يُحْلَفُ الْوَلِيُّ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ لَا يَدْخُلُهَا النَّيَابَةُ. "فَإِنْ مَاتَ" الصَّغِيرُ، أَوْ الْمَجْنُونُ "حَلَفَ وَارِثُهُ"؛ لِأَنَّهُ قَائِمٌ مَقَامُهُ "وَاسْتَحَقَّ" وَلَا يَسْتَحِقُّ شَخْصٌ يَمِينٍ شَخْصٍ، فَلَا يُعْطَى الصَّغِيرُ يَمِينِ الْبَالِغِ، وَلَا الْمَجْنُونُ يَمِينِ الْعَاقِلِ. "وَأَصَحُّ الْقَوْلَيْنِ: أَلَّا يُحْلَفَ الْغَرِيمُ حَتَّى يَأْخُذَ، وَإِنَّمَا يُحْلَفُ/ وَارِثُ الْمَيِّتِ، ثُمَّ يَأْخُذُهُ غَرِيمٌ مُزَوَّرُوهُ"؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَالَ إِذَا ثَبَتَ، كَانَ مِلْكًا لِلْوَرِثَةِ، ثُمَّ يَصِيرُ إِلَى الْغُرَمَاءِ، وَالذَّلِيلُ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَكْتَفِي يَمِينِهِمْ، وَلَا يَخْتَاجُ مَعَهُمْ إِلَى يَمِينِ الْغَرِيمِ، وَأَتَاهُمْ لَوْ أَرَادُوا قَضَاءَ دَيْنِهِ مِنْ مَالٍ آخَرَ جَارَ، فَدَلَّ أَنَّهُ يَثْبِتُ لَهُمْ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، فَلَا يُحْلَفُ إِلَّا مَنْ يَمْلِكُ، وَهُمْ الْوَرِثَةُ دُونَ الْغَرِيمِ.

١٨٣/أ

"الثَّانِيَّةُ: لَوْ أَقَامَ شَاهِدًا وَاحِدًا عَلَى جَارِيَةٍ أَنَّهَا لَهُ وَأَنَّ ابْنَهَا وَلَدَ مِنْهُ، حَلَفَ فِيهَا دُونَ الْإِبْنِ، وَقَضَى لَهُ بِالْجَارِيَةِ؛ لِأَنَّهَا مَالٌ، وَكَانَتْ أُمُّ وَلَدٍ لَهُ" بِإِقْرَارِهِ "وَلَا يُقْضَى لَهُ بِالْإِبْنِ؛ لِأَنَّهُ نَسَبٌ وَخُرَيْتَةٌ لِلْوَلَدِ، وَلَيْسَ بِمَالٍ"، فَلَا يَثْبِتُ بِمِثْلِ هَذِهِ الْحُجَّةِ. "وَفِي الْإِبْنِ قَوْلٌ: أَنَّهُ يُقْضَى بِهِ" تَبَعًا لِثُبُوتِ اسْتِيلَادِ فِي أُمِّهِ؛ إِذْ مِنْ ضَرُورَةِ اسْتِيلَادِهَا ثُبُوتُ خُرَيْتَةِ الْوَلَدِ وَنَسَبِهِ، وَهَذَا "كَمَا يُقْضَى لِلرَّجُلِ بِمَوْلَاهُ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ، أَنَّهُ كَانَ عَبْدَهُ فَأَعْتَقَهُ، فَإِنَّهُ يَثْبِتُ" عِنْتُهُ وَوَلَاؤُهُ أَيْضًا؛ بِنَاءً عَلَى ثُبُوتِ مِلْكِهِ، كَذَلِكَ هَهُنَا، بَلْ أَوَّلَى؛ لِأَنَّهُ يَثْبِتُ بِهِ مَالًا، ثُمَّ وَلَاءٌ، وَخُرَيْتَةٌ، وَفِي مَسْأَلَةِ الْعَبْدِ، لَا يَثْبِتُ فِي الْحَالِ مَالًا. قَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَذَا أَصَحُّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

"الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: لَوْ أَقَامَ شَاهِدًا وَاحِدًا أَنَّ أَبَاهُ تَصَدَّقَ عَلَيْهِ بِهَذِهِ الدَّارِ وَعَلَى أَخَوَيْنِ لَهُ، فَإِذَا انْقَرَضُوا، فَعَلَى أَوْلَادِهِمْ، فَمَنْ حَلَفَ مِنْهُمْ ثَبَتَ حَقُّهُ" فِي الْوَقْفِ يَمِينُهُ مَعَ الشَّاهِدِ، كَمَا قُلْنَا فِي الْمِلْكِ. "وَمَنْ نَكَلَ لَمْ يُحْلَفِ الْأَوْلَادُ" عَلَى مَا نَكَلَ عَنْهُ الْأَبُ "لِأَنَّهُ لَا اسْتِحْقَاقَ لَهُمْ" فِي حَيَاةِ الْآبَاءِ "إِذَا الْوَقْفُ وَقَفَ تَرْتِيبًا، وَالصَّحِيحُ: أَنَّ نَكْوْلَهُ لَا يَمْنَعُ الْأَوْلَادَ عَنِ الْيَمِينِ بَعْدَ مَوْتِهِ"، وَمَوْتِ أَخَوَيْهِ "لِأَنَّهُمْ يَتَلَقَّوْنَ الْحَقَّ عَنِ الْوَاقِفِ فِي أَصَحِّ الْقَوْلَيْنِ" لَا مِنَ الْبَطْنِ الْأَوَّلِ، كَمَا فِي وَقْفِ التَّشْرِيكِ، فَالْوَلَدُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ -بَعْدَ انْقِرَاضِ الْبَطْنِ الْأَوَّلِ- بِمِثْرَةِ الْأَبِ فِي التَّلَقِّي مِنَ الْوَاقِفِ، فَلَهُمُ الْيَمِينُ مَعَ الشَّاهِدِ/ ١٨٣/ب

كَمَا كَانَ ذَلِكَ لِلْآبَاءِ.

"وَلَوْ خَلَفَ وَاحِدٌ وَثَبَتْ حَقُّهُ ثُمَّ مَاتَ وَمَاتَ النَّكَالَانِ، فَتَصِيبُ الْمَيِّتِ عِنْدَ بَعْضِ أَصْحَابِنَا مَصْرُوفٌ إِلَى الْأَوْلَادِ فِي الْحَالِ؛ لِأَنَّ النَّكَالَ أَبْطَلَ اسْتِحْقَاقَهُ، فَيُجْعَلُ كَأَنَّهُ مَاتَ أَيْضًا، وَالْحَقُّ بَعْدَ الْبَطْنِ الْأَوَّلِ لِلأَوْلَادِ، فَكَانَ مَصْرُوفًا إِلَيْهِمْ. "وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يُصْرَفُ إِلَى أَقْرَبِ النَّاسِ بِالْمَحَبِّسِ إِلَى أَنْ يَمُوتَ النَّكَالَانِ؛ لِأَنَّ الْأَوْلَادَ لَا يَسْتَحِقُّونَ مَا بَقِيَ مِنَ الْبَطْنِ الْأَوَّلِ أَحَدٌ، وَالنَّكَالُ أَبْطَلَ حَقَّهُ، فَهَذَا وَفَتْ تَعَذَّرَ مَصْرُوفُهُ، فَيُصْرَفُ إِلَى أَقْرَبِ النَّاسِ إِلَى الْوَاقِفِ. "ثُمَّ يُصْرَفُ إِلَى الْأَوْلَادِ؛ وَفَاءً بِشَرْطِ التَّرْتِيبِ"

"الرَّابِعَةُ: لَوْ كَانَ الْوَفْءُ وَفَّ التَّشْرِيكَ" وَهُوَ أَنْ يَقُولَ: عَلَيْهِمْ وَعَلَى أَوْلَادِهِمْ "فَالْتَلَقِي هَهُنَا عَنِ الْوَاقِفِ قَوْلًا وَاحِدًا؛ لِأَنَّهُ الْآنَ وَقَفَ التَّشْرِيكَ لَا وَقَفَ التَّرْتِيبُ "وَالْتَلَقِي إِذَا كَانَ عَنْهُ فَلَيْسَ لِأَحَدٍ شَيْءٌ حَتَّى يَخْلِفَ؛ لِأَنَّ الْأَوْلَادَ وَالْأَبَاءَ فِي الْاسْتِحْقَاقِ هَهُنَا سَوَاءٌ "وَأَيَّمَانُ الْبَطْنِ الْأَوَّلِ لَا يَنْفَعُ الْبَطْنَ الثَّانِي، كَمَا لَا يَضُرُّهُمْ نَكُولُهُمْ؛ وَذَلِكَ لِإِدْعَامِ التَّرْتِيبِ بَيْنَهُمْ، فَيَلْزَمُ كُلُّ مَنْ يَخْدُثُ مِنْهُمْ الْيَمِينَ إِذَا أَرَادَ الْاسْتِحْقَاقَ. "فَإِذَا خَلَفَ الثَّلَاثَةُ هَهُنَا ثُمَّ وَلَدَ وَلَدٌ، نَقَصْنَا الثَّلَاثَةَ رُبْعَ الْغَلَّةِ؛ لِأَجْلِ الْوَلَدِ "وَوَقَفْنَاهُ حَتَّى يَبْلُغَ الصَّغِيرُ فَيَخْلِفَ" وَيَسْتَحِقُّ "أَوْ يَنْكُلُ فَيَعُودُ إِلَى الَّذِينَ انْتَقَصْنَا حُقُوقَهُمْ؛ لِأَنَّ الْمَسْأَلَةَ مُصَوَّرَةٌ فِي الْعَوْلِ لِمَنْ زَادَ عَلَى الثَّلَاثَةِ، وَصَارَتْ مَقْسُومَةٌ عَلَى أَرْبَعَةٍ بَعْدَمَا كَانَتْ عَلَى ثَلَاثَةٍ، فَإِذَا بَطَلَتْ الرِّبَادَةُ عَادَ الْكُلُّ إِلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ فِي الْأَوَّلِ "فَلَوْ كَانَ الصَّبِيُّ ابْنُ سَبْعٍ فَمَاتَ عَمٌّ مِنْ أَعْمَامِهِ، جَعَلْنَا الرُّبْعَ الْمَوْقُوفَ ثُلُثًا؛ لِأَنَّ الْمُسْتَحَقِّينَ الْآنَ ثَلَاثَةٌ. "فَإِنْ بَلَغَ وَلَمْ يَخْلِفْ، فَالرُّبْعُ الْمَوْقُوفُ إِلَى السَّنَةِ السَّابِعَةِ مَقْسُومٌ عَلَى ثَلَاثَةِ أَسْهُمٍ: سَهْمٌ لَوَرِثَةِ الْمَيِّتِ، وَسَهْمَانِ لِلْبَاقِينَ، وَأَمَّا الثُّلُثُ الْمَوْقُوفُ مِنْ يَوْمِ مَوْتِ الْعَمِّ "فَلِلْبَاقِينَ/؛ لِأَنَّهُ مَنْقُوصٌ مِنْ حَقِّهِمَا" وَقَدْ نَقَصَ بَعْدَمَا كَانَ الْعَمُّ مَيِّتًا، فَلَا حَقَّ لَوَرِثَتِهِ فِيهِ "وَأَمَّا ثَبَتَ الْوَفْءُ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ؛ لِأَنَّهُ مَالٌ"

"النَّظَرُ الثَّانِي: فِي التَّحْمُلِ

وَعِمَادُهُ الْمَعْرِفَةُ، وَالْمَعْرِفَةُ فِي الشَّهَادَاتِ ثَلَاثَةٌ:

أَحَدُهَا: الْمَعَانِيَةُ، وَذَلِكَ فِي الْجَنَائِاتِ وَمَا يُشَاهَدُ مِنَ الْأَفْعَالِ فَيَشْهَدُ بِهِ "فَلَا حَاجَةَ فِي ذَلِكَ إِلَى السَّمْعِ؛ إِذْ لَيْسَ الْخَبَرُ كَالْمَعَانِيَةِ.

"الثَّانِي: مَا يُسْمَعُ، كَالْأَنْسَابِ، وَالْأَسْمَاءِ، فَلَا حَاجَةَ فِي ذَلِكَ إِلَى الْبَصَرِ؛ إِذْ لَا يُمْكِنُ مُشَاهَدَتُهُ، فَلَا طَرِيقَ إِلَى مَعْرِفَتِهِ إِلَّا السَّمْعُ، إِمَّا بِالِاسْتِفَاضَةِ، وَإِمَّا أَنْ يُسْمَعَ مِنْ غَدَلَيْنِ عَلَى قَوْلِ بَعْضِهِمْ "فَلْتُسْمَعِ فِيهِ شَهَادَةُ الْأَعْمَى؛ فَإِنَّهُ لَا حَاجَةَ فِيهِ إِلَى الْبَصَرِ، كَمَا ذَكَّرْنَا.

"الثَّلَاثُ: مَا يَخْتَاجُ إِلَى السَّمْعِ، وَالْبَصَرِ جَمِيعًا، كَالْأَقَارِيرِ وَسَائِرِ الْأَلْفَاطِ، فَلَا يُقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ الْأَعْمَى؛ لِأَنَّ الصَّوْتِ قَدْ يُشَبِّهُ الصَّوْتِ" فَلَا يَقَعُ بِهِ الثَّقَةُ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ

بِهِ عِلْمٌ» (١)، وَسُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الشَّهَادَةِ، فَقَالَ: (هَلْ تَرَى الشَّمْسَ) قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: (عَلَى مِثْلِهَا فَاشْهَدْ أَوْ دَعُ). (٢) فَأَلْصَلُ فِيهِ الْيَقِينُ، وَقَدْ يُكْتَفَى فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ بِغَالِبِ الظَّنِّ، كَمَا قُلْنَا فِي الْأَنْسَابِ، وَالْأَسْمَاءِ، وَلِأَنَّ ذَلِكَ يُسَمَّى أَيْضًا عِلْمًا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلِمْنَا وَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ حَافِظِينَ﴾ (٣)

"وَيَجُوزُ الشَّهَادَةُ عَلَى الْمَلِكِ بِتَطَاوُلِ الزَّمَانِ عَلَى الْيَدِ الْمُتَصَرِّفَةِ وَلَا مَانِعٍ وَلَا مُنَازِعٍ، كَمَا يَجُوزُ عَلَى النَّسَبِ"؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْحَاجَةَ تَدْعُو إِلَيْهِ، وَلَا يُمْكِنُ الْوُصُولُ فِيهِ إِلَى الْيَقِينِ، فَهُوَ كَالنَّسَبِ. "قَالَ: وَكَمَا يَشْهَدُ عَلَى الْمَرْأَةِ إِذَا سَفَرَتْ" عَنْ وَجْهِهَا بَيْنَ يَدَيْهِ "أَوْ عَرَفَهَا مَنْ يُعْتَمَدُ تَعْرِيفُهُ وَلَوْ كَانَ وَاحِدًا، وَذَلِكَ كُلُّهُ شَهَادَةٌ بِظَنٍّ غَالِبٍ، وَلَكِنَّهُ جَائِزٌ"؛ لِمَا ذَكَرْنَا.

هَذَا مَا ذُكِرَ فِي (الْخُلَاصَةِ) وَأَصْلُهَا، وَالْمَشْهُورُ/ مِنَ الْمَذْهَبِ: أَلَّا يُعْتَمَدَ التَّعْرِيفُ، بَلْ لَا بُدَّ مِنَ النَّظَرِ إِلَى وَجْهِهَا عِنْدَ التَّحْمِيلِ وَعِنْدَ الْأَدَاءِ أَيْضًا؛ لِيُحْفَظَ حَلِيقَتُهَا وَيَتَذَكَّرَهَا عِنْدَ الْأَدَاءِ، فَإِنَّهَا لَوْ كَانَتْ مُتَنَقِّبَةً لَأَشْتَبَهَتْ عَلَى الشَّاهِدِ، وَهَذَا النَّظَرُ جَائِزٌ؛ لِلْحَاجَةِ، كَمَا فِي مُعَالَجَةِ الطَّبِيبِ وَغَيْرِهِ، وَلَا يَجُوزُ الْاِكْتِفَاءُ بِتَعْرِيفِ عَدْلَيْنِ أَيْضًا إِلَّا عَلَى مَذْهَبٍ مَنْ يَرَى أَنَّ السَّمِيعَ مِنْ عَدْلَيْنِ كَافٍ فِي مَعْرِفَةِ النَّسَبِ، هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ، فَأَمَّا الْاِكْتِفَاءُ بِعَدْلٍ وَاحِدٍ، فَلَمْ يُوْجَدْ إِلَّا فِي هَذَا الْكِتَابِ وَأَصْلِهِ، فَعُهِدَتْهُ عَلَى رَاوِيهِ، وَلَعَلَّهُ مِنْ مُخْتَارَاتِهِ.

"وَكَذَلِكَ لَا يُشْتَرَطُ فِي الْإِيمَانِ عِلْمُ الْيَقِينِ، بَلْ يُشْتَرَطُ ظَنًّا ظَاهِرًا غَالِبًا" حَتَّى قَالُوا: لَوْ رَأَى فِي جَرِيدَةِ أَبِيهِ، أَنَّ لَهُ عَلَى فُلَانٍ كَذًا، وَعَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ خَطُ وَالِدِهِ، لَمْ يَتَصَرَّفْ فِيهَا أَحَدٌ سِوَاهُ، جَازَ لَهُ أَنْ يُعْتَمَدَ فِي الْيَمِينِ عَلَى الْخَطِّ؛ لِغَلَبَةِ الظَّنِّ، وَهَذَا يُدُلُّ عَلَى أَنَّ الْيَمِينَ أَوْسَعُ بَابًا مِنَ الشَّهَادَةِ؛ إِذْ مِثْلُ هَذَا لَا يَجُوزُ فِي الشَّهَادَةِ.

"وَأَمَّا الشَّهَادَةُ عَلَى شَهَادَةِ الْغَيْرِ، فَمَقْبُولَةٌ فِي حُقُوقِ الْأَدَمِيِّينَ، وَفِي حُقُوقِ اللَّهِ قَوْلَانِ، وَكَذَا فِي كِتَابِ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي " وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ ذَلِكَ "وَلَا يَشْهَدُ الْفَرْعُ مَا لَمْ يَسْتَرْعِهِ الْأَصْلُ لِشَهَادَتِهِ، بَأَنَّ يَقُولَ: أَشْهَدُ أَنَّ لِفُلَانٍ أَلْفَ دِرْهَمٍ عَلَى فُلَانٍ، وَاشْهَدُوا عَلَى شَهَادَتِي، أَوْ أَصْغَى إِلَيْهَا فِي مَجْلِسٍ حَاكِمٍ أَوْ مُحَكِّمٍ فَيَقُومُ ذَلِكَ مَقَامَ الْاِسْتِرْعَاءِ"، وَإِنَّمَا شَرِطَ فِيهِ الْاِسْتِرْعَاءَ لِيَتَحَقَّقَ السَّمِيعُ: أَنَّ

(١) الإِسْرَاءُ: ٣٦.

(٢) جاء في خلاصة البدر المنير (٢/ ٤٣٩): رقم (٢٨٩٨) - حديث: أنه صلى الله تعالى عليه وسلم سئل عن الشهادة فقال للسائل: "ترى الشمس؟" قال: نعم. قال: "على مثلها فاشهد أو فدع" رواه الحاكم والبيهقي من رواية ابن عباس بنحوه قال الحاكم: صحيح الإسناد وضعفه البيهقي.

(٣) يوسف: ٨١.

عِنْدَهُ شَهَادَةٌ جَازِمَةٌ بِلَفْظِ الشَّهَادَةِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ يَقُولُ ذَلِكَ جُزْأً، كَمَا يَجْرِي فِي كَلَامِ النَّاسِ أَنَّ لِفُلَانٍ عَلَى
فُلَانٍ كَذَا؛ إِذْ يُطْلَقُونَ هَذَا الْقَوْلَ أَيْضًا بِمَحَرَّدِ الْوَعْدِ مِنْهُ، وَيَعْدُونَ الْوَعْدَ دَيْنًا. "وَالشَّرْطُ ثُبُوتُ عَدَالَةِ
الْأُصُولِ/ إِمَّا بِتَرْكِيبِ الْفُرُوعِ إِيَّاهُمْ، وَإِمَّا بِغَيْرِهِمْ"، وَلَا بُدَّ مِنْ عَدَالَةِ الْفُرُوعِ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُمْ شُهُودٌ. ١٨٥/أ

"وَلَا يَجُوزُ شَهَادَةُ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ عَلَى الشَّهَادَةِ فِي الْأَمْوَالِ؛ لِأَنَّهُمْ يُشْتَبَوْنَ الشَّهَادَةَ، وَلَيْسَتْ هِيَ
بِمَالٍ، وَلَا يَجُوزُ شَهَادَةُ أَصْلٍ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَّا بِشَاهِدَيْنِ، فَإِنْ شَهِدَ شَاهِدَانِ عَلَى شَهَادَةِ شَاهِدَيْنِ كُلِّ
وَاحِدٍ مِنْهَا يَشْهَدُ عَلَى شَهَادَتِهِمَا جَمِيعًا، فَأَصَحُّ الْقَوْلَيْنِ: أَلَّا يُكْتَفَى بِهِمَا حَتَّى يَشْهَدَ شَاهِدَانِ عَلَى
كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا "لِأَنَّ مَنْ ثَبَتَ شَطْرُ الْبَيِّنَةِ بِشَهَادَتِهِ، لَمْ يَجْزُ قَبُولُهُ فِي الشَّطْرِ الثَّانِي" مِنْهَا، كَمَا لَوْ
شَهِدَ بِمَالٍ أَصْلًا، ثُمَّ شَهِدَ مَعَ شَاهِدٍ آخَرَ فِيهِ، فَرَعَا عَنِ الشَّاهِدِ الثَّانِي.
"النَّظَرُ الثَّلَاثُ: فِي الْأَدَاءِ"

وَهُوَ فَرَضٌ عَلَى الْكِفَايَةِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ﴾ (١) الْآيَةُ.

"بِخِلَافِ التَّحْمَلِ؛ فَإِنَّهُ اخْتِيَارٌ" وَقِيلَ: فَرَضٌ كِفَايَةً أَيْضًا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا
دُعُوا﴾ (٢). "وَيَصِيرُ الْأَدَاءُ فَرَضَ عَيْنٍ، بِقِلَّةِ عَدَدِ الشُّهُودِ"، فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ وَحْدَهُ صَارَ مُتَعَيِّنًا لِلْأَدَاءِ،
وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ إِلَّا شَخْصٌ وَاحِدٌ، وَجَبَ عَلَيْهِ الْأَدَاءُ أَيْضًا؛ إِذْ لَا يَقَعُ الْكِفَايَةُ بِدُونِهِ، حَتَّى لَوْ قَالَ:
اخْلُفْ مَعَ شَاهِدِكَ الْآخَرَ، عَصَى بِالْإِجْمَاعِ.

"قَالَ: وَكَذَلِكَ بِمَسْأَلَةِ الْخَصْمِ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ؛ لِأَنَّهُ عَيْنُهُ بِالطَّلَبِ مِنْهُ.

"﴿وَلَا يُضَارُّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ (٣)، بِأَنْ يُضَيَّقَ عَلَيْهِمَا الْأَمْرُ" فَيُشْعَلَا عَنْ حَاجَتِهِمَا بِالْكِتَابَةِ
وَالشَّهَادَةِ. "وَالشَّاهِدُ لَا يُضَارُّ الْمُسْتَشْهَدُ أَيْضًا بِالْمُدَافَعَةِ" وَتَرَكَ الْإِجَابَةَ. "وَالْآيَةُ مُحْتَمِلَةٌ لِلتَّفْسِيرَيْنِ"
جَمِيعًا.

"ثُمَّ فِي الْأَدَاءِ مَسَائِلُ:

الأُولَى: مَتَى ارْتَابَ الْقَاضِي، فَلَا بَأْسَ بِتَفْرِيقِ مَجَالِسِ الشُّهُودِ وَسُؤَالِهِمْ أَحَادًا؛ لِيَعْرِفَ تَفَاوُتَ
كَلَامِهِمْ/، وَإِنَّمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ بِالْأَغْنِيَاءِ دُونَ الْفُقَهَاءِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَحْتَمِي عَلَيْهِمْ.

١٨٥/ب

"الثَّانِي: إِذَا شَهِدَ شَاهِدَانِ عَلَى حَدٍّ، فَالتَّعْرِيفُ حَسَنٌ مِنَ الْقَاضِي بِأَنْ يَدْفَعَ الْحَدَّ، بِأَنْ يَقُولَ
فِي السَّرِقَةِ: لَعَلَّهُ كَانَ وَدِيعَةً فِي حِرْزِهِ"، أَوْ لَعَلَّهُ لَمْ يَكُنْ مُحَرَّرًا لِيَدْفَعَ بِذَلِكَ عَنْهُ الْحَدَّ، وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ مَا

(١) البقرة: ٢٨٣

(٢) البقرة: ٢٨٢.

(٣) البقرة: ٢٨٢

رُوي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِسَارِقٍ قَدْ اعْتَرَفَ، فَقَالَ لَهُ: (أَسَرَقْتَ مَا أَخَالَكَ سَرَقْتَ) (١)، وَكَذَلِكَ قَالَ لِمَاعِزٍ: (لَعَلَّكَ لَمَسْتَ، أَوْ لَعَلَّكَ قَبَلْتَ) (٢)؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْحُدُودَ مَبْنَاهَا عَلَى التَّسَامُحِ، فَيُقْبَلُ الرَّجُوعُ فِيهَا بَعْدَ الْإِقْرَارِ، وَكَذَلِكَ تَسْقُطُ بَعْدَ ثُبُوتِهَا بِالْبَيِّنَةِ أَيْضًا بِالشُّبُهَاتِ. "وَإِنْ أَدْعَى عَلَيْهِ بِلَا بَيِّنَةٍ، فَحَسَنٌ أَنْ يَقُولَ: لَعَلَّهُ لَمْ يَسْرِقْ"؛ اقْتِدَاءً بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِيَرْجِعَ عَنْ إِقْرَارِهِ، فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْحُدُّ.

"الثَّالِثَةُ: إِذَا اخْتَلَفَ لَفْظُ الشُّهُودِ زِدَّتِ الشَّهَادَةُ، كَمَا لَوْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ سَرَقَ كَبْشًا أَبْيَضَ، وَقَالَ الْآخَرُ: أَسْوَدَ، أَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا: غُدُوَّةً، وَقَالَ الْآخَرُ: عَشِيَّةً، لَمْ يَثْبُتِ السَّرِقَةُ؛ لِلِاخْتِلَافِ، نَعَمْ؛ يَخْلِفُ مَعَ أَيَّهِمَا شَاءَ وَيَأْخُذُ الْقِيَمَةَ" بِشَهَادِ وَبَيْنٍ "فَلَوْ شَهِدَ عَدْلَانِ أَنَّ قِيَمَةَ الثَّوْبِ الْمَسْرُوقِ رُبْعُ دِينَارٍ، وَعَدْلَانِ أَنَّهُ أَقَلُّ مِنْ رُبْعِ دِينَارٍ، فَلَا قَطْعَ"؛ لَتَعَارُضِ الْبَيِّنَتَيْنِ. "وَيَجِبُ أَقَلُّ الْقِيَمَتَيْنِ فِي الْغَرَمِ"؛ لِأَنَّهُ الْقَدْرُ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ، وَالزِّيَادَةُ مَشْكُوكٌ فِيهَا؛ لَتَعَارُضِ الْبَيِّنَتَيْنِ فِيهَا.

(١) سنن أبي داود (٤/ ١٣٤) ت محيي الدين عبد الحميد: رقم (٤٣٨٠) عن أبي أمية المخزومي، أن النبي صلى الله عليه وسلم، أتى بلص قد اعترف اعترافاً ولم يوجد معه متاع، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ما إخالك سرقت»، قال: بلى، فأعاد عليه مرتين أو ثلاثاً، فأمر به فقطع، وجيء به، فقال: «استغفر الله وتب إليه» فقال: أستغفر الله وأتوب إليه، فقال: «اللهم تب عليه» ثلاثاً قال أبو داود: رواه عمرو بن عاصم، عن همام، عن إسحاق بن عبد الله، قال: عن أبي أمية رجل من الأنصار، عن النبي صلى الله عليه وسلم، [حكم الألباني] ضعيف، وسنن ابن ماجه (٢/ ٨٦٦) ت عبد الباقي: رقم (٢٥٩٧) عن إسحاق بن أبي طلحة قال: سمعت أبا المنذر، مولى أبي ذر، يذكر أن أبا أمية حدثه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بلص فاعترف اعترافاً، ولم يوجد معه المتاع. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ما إخالك سرقت» قال: بلى. ثم قال: «ما إخالك سرقت» قال: بلى. فأمر به فقطع، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: قل: أستغفر الله وأتوب إليه قال: أستغفر الله وأتوب إليه. قال: «اللهم تب عليه» مرتين، [حكم الألباني] ضعيف، وسنن النسائي (٨/ ٦٧): رقم (٤٨٧٧) عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أبي المنذر، مولى أبي ذر، عن أبي أمية المخزومي، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بلص فاعترف اعترافاً، ولم يوجد معه متاع، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ما إخالك سرقت؟» قال: بلى. قال: «اذهبوا به فاقطعوه» ثم جيئوا به فقطعوه، ثم جاءوا به فقال له: «قل أستغفر الله وأتوب إليه» فقال: أستغفر الله وأتوب إليه. قال: «اللهم تب عليه»، [حكم الألباني] ضعيف، جاء في خلاصة البدر المنير (٢/ ٣١٣): رقم (٢٤١٧) - حديث: أنه صلى الله تعالى عليه وسلم أتى بسارق، فقال صلى الله تعالى عليه وسلم: «ما إخالك سرقت؟» فقال: بلى سرقت، فأمر به فقطع. رواه أبو داود، والنسائي، وابن ماجه من رواية أبي أمية المخزومي، وفي إسناده مجهول أعله به الخطابي عبد الحق، والمنذرين وأما ابن السكن فذكره في سننه الصحاح. وأما الإمام فإنه قال في نهايته إنه متفق على صحته.

(٢) صحيح البخاري (٨/ ١٦٧) ط السلطانية: رقم (٦٨٢٤) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «لما أتى ماعز بن مالك النبي صلى الله عليه وسلم قال له: لعلك قبلت، أو غمزت، أو نظرت قال: لا يا رسول الله، قال: أنكهت لا يكتي، قال: فعند ذلك أمر برجمه»، وسنن الدارقطني (٤/ ١٣٣): رقم (٣٢٢٥) عن ابن عباس، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لماعز: «لعلك قبلت، لعلك لمست»، قال: لا، قال: «فلعلك»، قال: نعم، قال بعد ذلك: «أمر برجمه»، جاء في التلخيص الحبير (٤/ ١٦٤) ط العلمية: رقم (١٧٥٧) - حديث: «أنه صلى الله عليه وسلم قال في قصة ماعز: «لعلك قبلت، لعلك لمست»، البخاري من حديث ابن عباس بلفظ: «لعلك قبلت أو غمزت أو نظرت، قال: لا، قال: أنكهتها؟ - لا يكتي-، قال: نعم»، ورواه الحاكم من وجه آخر عن ابن عباس بلفظ: «لعلك قبلتها، قال: لا، قال: لعلك مستها، قال: لا، قال: ففعلت بما كذا وكذا - ولم يكن؟ - قال: نعم».

أ/١٨٦

"الرابعة: لو شهد أجنبيان لعبد أنه أعتقه في وصيته وهو الثلث، وشهد وارثان لعبد آخر أنه أعتقه وهو أيضا الثلث، عتق نصف كل واحد منهما"، كما لو شهدا أنه أوصى لزيد بثلث ماله، وشهد آخران أنه أوصى به لعمرو/ كان الثلث بينهما نصفين، كذلك ههنا، ولا فرق بين قوله: وارثان أو أجنبيان؛ فإن الوارث ما لم يجر إلى نفسه نفعًا، أو يدفع عنها ضررًا، فهو والأجنبي سواء. "وفيها قول آخر: أنه يفرغ بينهما" كما لو أعتق عبدان في مرض موته، وقيمة كل واحد منهما ثلث ماله، والقول بالفرعة مستند إلى الخبر، والتنصيف إلى القياس، كما يأتي بيانه في العتق. "أما إذا زاد الوارثان، فقالا: أنه رجع عن الأول، وكان الثاني مثل الأول في القيمة" كما صوره "فلا تهممة في شهادتهما" في الرجوع أيضًا؛ لأن العبدان متساويان في القيمة، والدول إلى المثل لا تهممة فيه، فيقبل شهادتهما في الرجوع، ويبتطل بها الأول، ويعتق الثاني.

"قال: فلو كان الثاني سدس المال" مثلاً "عتق الذي هو ثلث؛ للشهادة بلا فرعة، وردت شهادة الوارثين؛ للثمة"، فإتتهما عدلاً بالعتق إلى الأقل منهما قيمة. "وعتق الذي هو سدس أيضًا بإقرارهما؛ فإن الأول في زعمهما كالمغضوب، وهذا الثاني يخرج من ثلث الباقي، فكانت من ثلث جميع التركة.

"الخامسة: لو شهد عدلان أنه أوصى لرجل بالثلث، وشهد آخران لآخر كذلك، وشهد آخران أنه رجع عن إحدى الوصيتين من غير تعيين، فالثلث بينهما نصفين؛ لأن شهادة الرجوع غير مقبولة؛ لإبهاهما، فكانت معدومة.

[فرع]

[كسب العبد المشهود على عتقه]

"كسب العبد المشهود على عتقه يعدل على يد عدل إلى أن يتم تعديل الشهود؛ لأن الظاهر أنهما صادقان وأن كسبه له دون سيده، فوجب أن يحال بينه وبين سيده؛ استظهارًا للعبد، وأن يوجر من ثقه ويوقف ما يحصل من كسبه إلى أن يتبين أمر آخر/.

ب/١٨٦

"ولو أقام العبد شاهدًا واحدًا وزعم أن له شاهدًا ثانٍ يمكن إحضاره إلى ثلاثة أيام" وطلب الخيلولة، ففيه قولان، أصحهما: أن لا خيلولة ههنا، فلا يحال بينه وبين سيده "لأن الشاهد الواحد ليس بحجة" فلا يثبت به حكم، بخلاف المسألة الأولى، فإن الحجة فيها تامة، والظاهر أنهما عدلان والعدالة إذا ظهرت، بان أن الحجة أول الشهادة

"السادسة: لو لم يحكم بشهادة من شهد عنده حتى حدث منه ما يرد به الشهادة من فسق أو غيره، امتنع عن الحكم؛ لأن ذلك يورث تهممة فيما تقدم من ظهور العدالة عليه "فأما إذا حكم بها ثم حدث منه حادث، فالحكم لا ينقض بالشك" فإن بان في الشهود فسق متقدم على وقت

الْقَضَاءِ، فَالْمَذْهَبُ: أَنَّهُ يُنْقَضُ ذَلِكَ الْحُكْمُ كَمَا لَوْ بَانَ أَنَّهُمْ عَبِيدًا، أَوْ كُفَرَاءَ، وَإِنَّمَا يُنْقَضُ "إِذَا كَانَ اجْتِهَادُهُ فِي مَعْرِفَةِ فَسَقِهِمَا أَجْلَى وَأَوْضَحَ مِنْ ذَلِكَ الاجْتِهَادِ" الَّذِي كَانَ فِي مَعْرِفَةِ عَدَالَتِهِمْ عِنْدَ الْحُكْمِ بِشَهَادَتِهِمْ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَعْرِفُ فَسَقَهُمْ بِشَهَادَةِ الشُّهُودِ، وَهُوَ بِنَاءٌ عَلَى الظَّاهِرِ، فَيُخْتِاجُ فِيهِ أَيْضًا إِلَى الاجْتِهَادِ، فَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الاجْتِهَادُ أَوْضَحَ مِنَ الْأَوَّلِ؛ لِئَلَّا يُنْقَضَ الْمَثَلُ بِالْمَثَلِ.

"السَّابِعَةُ: إِذَا رَجَعُوا الشُّهُودَ قَبْلَ الْحُكْمِ، لَمْ يَحْكَمْ، وَإِنْ رَجَعُوا بَعْدَ الْقَتْلِ وَالْقَطْعِ، قُتِلُوا وَقُطِعُوا قِصَاصًا؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ رَجُلَيْنِ شَهِدَا عِنْدَ عَلِيٍّ عليه السلام عَلَى رَجُلٍ بِالسَّرِقَةِ فَقَطَعَهُ، ثُمَّ رَجَعَا وَقَالَا: أَخْطَأْنَا، فَأَبْطَلَ شَهَادَتَهُمَا وَضَمَّنَهُمَا الدِّيَّةَ، وَقَالَ: [لَوْ عَلِمْتُ أَنَّكُمْ تَعْمَدُنَا لَقَطَعْتُكُمْ] (١)، وَلَئِنْ الشُّهُودَ أَلْجَأُوهُ إِلَى/ قَتْلِهِ بِغَيْرِ حَقٍّ، فَسَارَ كَمَا لَوْ أَكْزَهُوهُ عَلَى قَتْلِهِ. "وَلَوْ رَجَعُوا بَعْدَ الْقَضَاءِ بِالْمَالِ، غَرَّمُوا قِيمَتَهُ عَلَى أَصْحَ الْقَوْلَيْنِ؛ لِلْحَيْلُولَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَالِهِ، فَإِنَّ الْحُكْمَ لَا يُنْقَضُ بِرُجُوعِهِمْ، وَفِي الْقَوْلِ الثَّانِي: لَا يُعَرِّمُونَ؛ لِأَنَّ الْقَوَاتَ لَمْ يَتَحَقَّقْ، فَإِنَّ اسْتِرْدَادَهُ مُمَكِّنٌ. "وَإِذَا بَانَ فَسَقُ الشُّهُودِ سَابِقًا وَنُقِضَ الْقَضَاءُ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِمَا؛ لِأَنَّهُمَا مَا أَقَرَّا عَلَى أَنْفُسِهِمَا" بِعُدْوَانٍ، وَلَمْ يَتَحَقَّقْ كَذِبُهُمَا "بِخِلَافِ الرُّجُوعِ"

[قَاعِدَةٌ]

[الْحُكْمُ بِشَهَادَةِ الزُّورِ لَا يُحِيلُ الْأُمُورَ عَمَّا هِيَ عَلَيْهِ]

"حُكْمُ الْحَاكِمِ بِشَهَادَةِ الزُّورِ لَا يُحِيلُ الْأُمُورَ فِي الْبَاطِنِ عَمَّا هِيَ عَلَيْهِ، سَوَاءً كَانَ فِي النِّكَاحِ، وَالطَّلَاقِ وَنَظَائِرِهِمَا، أَوْ كَانَ فِي الدِّمَاءِ، وَالْمِلْكِ الْمُنْطَلِقِ"، فَلَوْ حَكَّمَ عَلَى امْرَأَةٍ بِالنِّكَاحِ وَلَمْ يَجْرِ ثُمَّ نِكَاحٌ فِي عِلْمِ اللَّهِ، لَمْ يَحِلَّ لِلْمَحْكُومِ لَهُ وَطْئُهَا، فَلَا يَصِيرُ الْحَرَامُ حَلَالًا بِحُكْمِ الْحَاكِمِ، خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي الْعُقُودِ، وَالْفُسُوحِ، دُونَ الدِّمَاءِ، وَالْأَمْلاكِ الْمُنْطَلَقَةِ. (٢)

(١) صحيح البخاري (٨/٩ ط السلطانية): «باب: إذا أصاب قوم من رجل هل يعاقب أو يقتل منهم كلهم وقال مطرف عن الشعبي في رجلين شهدا على رجل أنه سرق فقطعه علي ثم جاء بآخر وقالا أخطأنا فأبطل شهادتهما وأخذنا بدية الأول وقال لو علمت أنكما تعمدتما لقطعتكما وقال لي ابن بشار حدثنا يحيى عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن غلاما قتل غيلة فقال عمر لو اشترك فيها أهل صنعاء لقتلتهم وقال مغيرة بن حكيم عن أبيه إن أربعة قتلوا صبيا فقال عمر مثله وأقاد أبو بكر وابن الزبير وعلي وسويد بن مقرن من لطمه وأقاد عمر من ضربة بالدرة وأقاد علي من ثلاثة أسواط واقتص شريح من سوط وخمش»، جاء في التلخيص الحبير (٤/٣٩ ط قرطبة): رقم (١٨٨٦) - حديث: أن رجلين شهدا عند علي على رجل بسرقة، فقطعه، ثم رجعا عن شهادتهما، فقال: لو أعلم أنكما تعمدتما لقطعت أيديكما"، الشافعي ومن طريقه البيهقي، أنا سفيان، عن مطرف، عن الشعبي بهذا، وإسناده صحيح، وقد علقه البخاري بالجزم فقال: وقال مطرف. ورواه الطبري عن بندار، عن غندر، عن شعبة، عن مطرف نحوه.

(٢) جاء في تبين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي (٤/١٩٠): «قال - رحمه الله - (وينفذ القضاء بشهادة الزور في العقود والفسوخ ظاهرا وباطنا لا في الأملاك المرسلة) أي الأملاك المطلقة وهي التي لم يذكر سببها معينا وهذا عند أبي حنيفة - رضي الله عنه - وهو قول أبي يوسف - رحمه الله - أولا، ثم رجع عنه فقال لا ينفذ إلا ظاهرا وهو قول محمد والشافعي رحمهما الله لهم أن شهادة

وَالدَّلِيلُ عَلَى مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: (إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ وَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ الْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِشَيْءٍ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ، فَإِنَّهَا قِطْعَةٌ مِنَ النَّارِ، فَلْيَأْخُذْهَا أَوْ لِيَدْعُهَا) (١)، وَالْمَلِكُ الْمُطْلَقُ كَالْهَيْبَةِ، فَلَا مَعْنَى لِلْمَصِيرِ إِلَى تَحْلِيلِ الْمَحْكُومِ بِهِ إِذَا كَانَ هَيْبَةً، وَتَحْرِيمِهِ إِذَا كَانَ مَلِكًا مُطْلَقًا، فَإِنَّ الْحَاكِمَ لَا يَحْكُمُ بِإِبْتِدَاءِ التَّمْلِيكِ، وَإِنَّمَا يَمْضِي مَا كَانَ ثَابِتًا مِنَ الْمَلِكِ السَّابِقِ، وَالْمَلِكَانِ فِي الثُّبُوتِ سَوَاءٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

= =

الزور حجة ظاهرا لا باطنا فصار كما لو كان الشهود عبيدا أو كفارا أو محدودين في قذف وكما إذا قضى بنكاح لرجل على امرأة وهي منكوبة الغير أو معتدته وكما في الأملاك المرسله ولنا قول علي - رضي الله عنه - لتلك المرأة شاهدك زوجاك ولأن القضاء لقطع المنازعة بينهما من كل وجه، فلو لم ينفذ باطنا»، وجاء في المبسوط للسرخسي (١٦ / ١٨٠): «وأصل المسألة أن قضاء القاضي بالعقود والفسوخ والنكاح والطلاق والعناق بشهادة الزور تنفذ ظاهرا وباطنا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف الأول رحمهما الله، وفي قول أبي يوسف الآخر وهو قول محمد والشافعي - رحمهم الله - ينفذ قضاؤه ظاهرا لا باطنا حتى إذا ادعى نكاح امرأة وأقام شاهدي زور فقضى القاضي له بالنكاح وسعه أن يطأها في قول أبي حنيفة وأبي يوسف الأول رحمهما الله ولا يحل له ذلك في قول أبي يوسف الآخر وهو قول محمد والشافعي - رحمهم الله -».

(١) صحيح البخاري (٩ / ٢٥ ط السلطانية): رقم (٦٩٦٧) عن أم سلمة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إنما أنا بشر، وإنكم تختصمون، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض، فأقضي له على نحو ما أسمع، فمن قضيت له من حق أخيه شيئا فلا يأخذ، فإنما أقطع له قطعة من النار.»، وصحيح مسلم (٥ / ١٢٨ ط التركية): رقم (١٧١٣) عن أم سلمة قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إنكم تختصمون إلي، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض، فأقضي له على نحو ما أسمع منه، فمن قطعت له من حق أخيه شيئا، فلا يأخذه فإنما أقطع له به قطعة من النار.»

كِتَابُ الدَّعْوَى، وَالْبَيِّنَاتِ، وَفَصْلِ الْخُصُومَاتِ

"قَالَ: وَالْخُصُومَةُ تَدُورُ عَلَى خَمْسَةِ أَرْكَانٍ: الدَّعْوَى، وَالْجَوَابُ، وَالْيَمِينُ، وَالتَّكُولُ، وَالْبَيِّنَةُ. / ١٨٧
الرُّكْنُ الْأَوَّلُ: فِي الدَّعْوَى

وَالْمُدَّعِي: كُلُّ مَنْ يَدَّعِي أَمْرًا بَاطِنًا خَفِيًّا؛ إِذْ يَدَّعِي شَيْئًا لَيْسَ فِي يَدِهِ "وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ: مَنْ يَدَّعِي أَمْرًا ظَاهِرًا جَلِيًّا؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ ثَابِتٌ فِي يَدِهِ، وَالْأَصْلُ بَرَاءَةُ ذِمَّتِهِ. "وَالْمَسْمُوعُ: هِيَ الدَّعْوَى الْمَعْلُومَةُ الْمُلْزِمَةُ" حَتَّى لَوْ قَالَ: لِي عَلَيْهِ شَيْءٌ، أَوْ قَالَ: وَهَبَ مِنِّي هَذَا الثُّوبُ، لَمْ يُسْمَعْ؛ فَإِنَّ الْأَوَّلَى مَجْهُولَةٌ، وَالثَّانِيَةُ غَيْرُ مُلْزِمَةٍ، فَرُبَّمَا وَهَبَ وَلَمْ يُقْبَضْ.

"قَالَ: وَدَعْوَى النِّكَاحِ فِي أَشْهَرِ الْقَوْلَيْنِ غَيْرُ مَسْمُوعَةٍ مُجْمَلَةٌ حَتَّى يَذْكُرَ أَنَّهُ نَكَحَهَا بِوَلِيِّ وَشَاهِدَيْنِ عَدْلَيْنِ وَرِضَاهَا؛ لِكَثْرَةِ الْاِخْتِلَافِ فِي أَرْكَانِ النِّكَاحِ"، وَاشْتِرَاطُ الْوَلِيِّ وَالشُّهُودِ فِيهِ، فَلَعَلَّهُ يَدَّعِي نِكَاحًا لَا يَكُونُ صَحِيحًا عِنْدَ الْقَاضِي، فَلَا يَكُونُ لَهُ مِنَ التَّفْسِيرِ بُدٌّ "ثُمَّ يَسْتَحْلِفُ" الْمَرْأَةَ رَجَاءً أَنْ تُقَرَّ أَوْ تُنْكَلَ فَيَرُدُّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعِي، وَهَذَا عَلَى قَوْلِنَا: إِقْرَارُهَا بِالنِّكَاحِ مَقْبُولٌ، وَأَنَّ يَمِينَ الْمُدَّعِي مَعَ تَكُولِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِمَنْزِلَةِ الْبَيِّنَةِ، وَإِلَّا فَلَا فَائِدَةَ فِي اسْتِحْلَافِهَا.

"قَالَ: وَيَجْرِي فِيهِ التَّكُولُ وَرَدُّ الْيَمِينِ"، كَمَا فِي سَائِرِ الدَّعَاوَى. "قَالَ: وَكَذَلِكَ الدَّعْوَى فِي كِفَالَةِ النَّفْسِ يَجْرِي فِيهَا الْيَمِينُ"، كَمَا فِي دَعْوَى الْمَالِ "إِلَّا أَنْ كِفَالَةَ النَّفْسِ ضَعِيفَةٌ فِي الْقِيَاسِ، صَحِيحَةٌ بِالْأَثَرِ؛" وَكَذَلِكَ لِأَنَّ كِفَالَةَ النَّفْسِ لَيْسَتْ بِشَيْءٍ يَلْزَمُ ذِمَّتَهُ وَيُمْكِنُ اسْتِيفَاؤُهُ مِنْهُ، وَإِنَّمَا هِيَ التِّزَامُ عَيْنٍ فِي الذِّمَّةِ، وَالْقِيَاسُ يَأْبَاهُ، كَالسَّلَامِ فِي ثَمَرَةِ نَخْلَةٍ بَعَيْنِهَا، وَلَكِنْ لَمَّا رُويَ ذَلِكَ عَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ ﷺ صَحَّحْنَاهُ؛ لِلْأَثَرِ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ.

"الرُّكْنُ الثَّانِي: الْجَوَابُ

وَهُوَ إمَّا إِقْرَارٌ أَوْ إنْكَارٌ، وَفِيهِ مَسْأَلَتَانِ:

أ/ ١٨٨ إِخْدَاهُمَا: لَوْ ادَّعَى دَارًا فِي يَدَي رَجُلٍ، فَقَالَ: لَيْسَتْ/ بِمِلْكِي، وَهِيَ لِفُلَانٍ الْغَائِبِ، كُتِبَ إِقْرَارُهُ "لِحَقِّ الْغَائِبِ" وَسُمِعَتْ بَيِّنَةُ الْمُدَّعِي عَلَى الْحَاضِرِ؛ لِيَدِهِ" الثَّابِتَةُ عَلَيْهَا "وَقُضِيَ بِهَا" لِلْمُدَّعِي بِسَبَبِ الْبَيِّنَةِ "وَكُتِبَ فِي الْقَضِيَّةِ أَنَّ الْمُقَرَّرَ لَهُ بِهَا عَلَى حُجَّتِهِ"، كَمَا قُلْنَا فِي الْقَضَاءِ عَلَى الْغَائِبِ أَنَّهُ إِذَا حَضَرَ يَكُونُ عَلَى حُجَّتِهِ "وَلَوْ أَقَامَ الْحَاضِرُ بَيِّنَةً أَنَّهَا رَهْنٌ فِي يَدِهِ أَوْ إِجَارَةٌ، لَمْ تُنْتَزَعْ مِنْ يَدِهِ بِبَيِّنَةِ الْمُدَّعِي، وَلَمْ تُسْمَعْ أَصْلًا، إِنَّمَا تُسْمَعُ عَلَى الْمَالِكِ، أَوْ عَلَى وَكِيلِهِ" هَذَا الَّذِي وَرَدَ فِي هَذَا الْأَصْلِ وَأَصْلِهِ، وَالْمَذْكُورُ فِي سَائِرِ الْأُصُولِ: أَنَّ بَيِّنَةَ صَاحِبِ الْيَدِ لَا تُسْمَعُ مَا لَمْ يُثْبِتْ أَوَّلًا وَكَالَتْهُ عَنِ الْغَائِبِ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ، فَإِنْ قُلْنَا: تُسْمَعُ، فَفِي تَقْدِيمِهَا عَلَى بَيِّنَةِ الْمُدَّعِي وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا لَا تُقَدَّمُ؛ لِأَنَّهَا لَا تَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِ الْمِلْكِ لِصَاحِبِهَا، وَإِنَّمَا تُثْبِتُ الْمِلْكَ لِلْغَائِبِ، وَالْقَضَاءُ لِلْغَائِبِ لَا يَجُوزُ، وَالثَّانِي: أَنَّهَا تُقَدَّمُ؛ لِأَنَّ الْحَاضِرَ ثَبَتَ لَهُ فِيهَا بِبَيِّنَةٍ حَقًّا، وَالْمِلْكُ فِي يَدِهِ، فَصَارَتْ بَيِّنَتُهُ مَعَ بَيِّنَةِ الْمُدَّعِي، كَبَيِّنَةِ

صاحب اليد مع بيينة الخارج.

"الثانية: لو ادعى أن هذه الدار لي، فقال الخصم: لا يلزمي تسليمها إليه، قيل إنكاره، وبمينه على وفي الإنكار، فيخلف بالله لا يلزمي تسليمها إليه على وفق جحوده المسموع منه. قال: لأنه ربما كان قد باعه ولكنها تقايلًا، ولو ادعى التقايل لم يجد بينه، ولا يأمن أن يستحل الخصم، فيخلف"، وهذا يتضح إذا قال: اشتريتها منه، وقال: لا يلزمي تسليمها إليه، فيخلف على وفق جحوده، ولا يخلفه أنه ما اشتراها؛ لأنه ربما جرى بينهما عقد، أو تقايلًا، أو تباعًا بيعًا بائنًا، فلا يخلفه إلا كما ذكر؛ لهذا الإختمال.

"الركن الثالث: اليمين"

ب / ١٨٨

والتظر/ فيمن يتوجه عليه اليمين، وفي كيفية اليمين

وإنما يتوجه على صاحب اليد؛ لقوله ﷺ: (البينة على المدعي، واليمين على من أنكر) (١)، فإذا اختلف الزوجان في متاع البيت، فالقول قوله فيما في يده وإن كان من أمتعة النساء، والقول قولها فيما في يدها وإن كان من أمتعة الرجال، كما لو تنازع عطار ودبّاع عطرًا أو جلدًا، والعطر في يد الدبّاع، والجلد في يد العطار، فالقول قول كل واحد منهما فيما في يده؛ لأن الاعتبار باليد لا بالمتاع.

"وأما الكيفية: فكل ما لا يثبت بشاهد ويمين، فاليمين فيه مغلظة"، كالعقوبات، والأنكحة وغيرها، كما روي عن الصحابة رضي الله عنهم.

"وكذلك المال إذا بلغ نصاب الزكاة" روي أن عبد الرحمن بن عوف مرّ بقوم يخلفون بين البيت والمقام، فقال: أعلی دم؟ قيل: لا، قال: أعلی عظیم من المال؟ قيل: لا، قال: لقد خشيت أن يبهأ الناس بهذا المقام. (٢) وقد فسروا العظيم بنصاب الزكاة.

(١) سبق تخرجه.

(٢) السنن الصغير للبيهقي (٤/ ١٦٤): رقم (٣٣٢٤) - قال الشافعي: واليمين على المنير لا اختلاف فيه عندنا في قدم ولا حديث علمته قال: ومن حجتهم فيه مع إجماعهم أن مسلما والقداح، أخبراني عن ابن جريج، عن عكرمة بن خالد، أن عبد الرحمن بن عوف رأى قوما يخلفون بين المقام والبيت، فقال: «على دم؟» فقالوا: لا، قال: «فعلى عظيم من الأموال؟» قالوا: لا. قال: «ولقد خشيت أن يتهاون الناس بهذا المقام» هكذا في روايتنا، وروي أن يبهأ الناس - يعني بأنسوا به - حتى تقل هيئته في قلوبهم قال الشافعي: فذهبوا إلى أن العظيم من الأموال ما وصفت من عشرين دينارا فصاعدا قال: وقد روى الذين جالسونا أن عمر جلب قوما من اليمين فأدخلهم الحجر، وأحلفهم وقد أنكروا علينا أن يخلف من بمكة بين الركن والمقام، ومن بالمدينة على المنير، ونحن لا نجلب أحدا من بلده واحتج الشافعي في الاستحلاف بعد العصر بقول الله عز وجل {تحبسونهما من بعد الصلاة فيقسمان بالله} [المائدة: ١٠٦] وقال المفسرون: صلاة العصر، جاء في خلاصة البدر المنير (٢/ ٤٥١): رقم (٢٩٥٤) - أثر: عبد الرحمن بن عوف رضي الله تعالى

"وَالْتَّغْلِيظُ بِثَلَاثَةِ أُمُورٍ: الْمَكَانُ، وَالزَّمَانُ، وَاللَّفْظُ، أَمَّا الْمَكَانُ فَعِنْدَ الْكُفَّةِ إِنْ كَانَ الْخَصْمُ بِمَكَّةَ، وَعَلَى مِنْبَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِنْ كَانَ بِالْمَدِينَةِ، وَعَلَى مِنْبَرِ الْجَامِعِ فِي سَائِرِ الْبُلْدَانِ، أَوْ فِي أَشْهَرِ مَسْجِدٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ جَامِعًا، وَالْيَهُودِيُّ يَخْلِفُ فِي الْكَنِيسَةِ، وَكُلُّ كَافِرٍ حَيْثُ يُعْظَمُ"، وَهَذَا كَمَا ذَكَرْنَا فِي اللَّعَانِ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (مَنْ حَلَفَ عَلَى مِنْبَرِي هَذَا يَمِينًا فَاجِرَةً، فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ). (١)

"وَأَمَّا الزَّمَانُ فَبَعْدَ الْعَصْرِ / يَوْمَ الْجُمُعَةِ، أَوْ فِي غَيْرِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تَحْسِبُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَيقْسِمَانِ بِاللَّهِ﴾ (٢) ، قِيلَ: أَرَادَ بَعْدَ الْعَصْرِ "وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْأَزْمَنَةِ الْمُعْظَمَةِ فِي الشَّرِيعَةِ"

أ/١٨٩

"وَأَمَّا اللَّفْظُ، فَمَا يَرَاهُ الْقَاضِي، مِثْلَ أَنْ يَقُولَ: بِاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ الَّذِي يَعْلَمُ مِنَ السِّرِّ مَا يَعْلَمُ مِنَ الْعَلَانِيَةِ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ"، كَمَا هُوَ مَرْوِيٌّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. "وَيَقُولُ لِلْيَهُودِيِّ: قُلْ: بِاللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ التَّوْرَةَ عَلَى مُوسَى، وَيَقُولُ لِلنَّصْرَانِيِّ: قُلْ: بِاللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ الْإِنْجِيلَ عَلَى عِيسَى، فَلَوْ تَرَكَ الْقَاضِي تَغْلِيظَ الْيَمِينِ، فَأَخَذَ الْقَوْلَيْنِ: أَنَّهَا لَا تُحْتَسَبُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مُسْتَحَقٌّ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ لَا مُسْتَحَبٌّ؛ تَعْظِيمًا لِأَمْرِ الْيَمِينِ، وَمُبَالَغَةً فِي الرَّجْرِ وَالرَّدْعِ.

"وَأَمَّا جَزْمُ الْيَمِينِ، فَيَخْلِفُ الرَّجُلُ فِي حَقِّ نَفْسِهِ عَلَى الْبَتِّ مُثَبِّتًا كَانَ أَوْ نَافِيًا، وَفِي حَقِّ غَيْرِهِ عَلَى الْبَتِّ إِذَا كَانَ مُثَبِّتًا، وَعَلَى الْعِلْمِ إِذَا كَانَ نَافِيًا؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ عِلْمَهُ يُحِيطُ بِحَالِ نَفْسِهِ، وَأَنَّ حَقَّهُ ثَابِتٌ أَوْ غَيْرُ ثَابِتٍ، وَكَذَلِكَ لَهُ طَرِيقٌ إِلَى مَعْرِفَةِ مَا فَعَلَهُ غَيْرُهُ وَأَرَادَ إِنْبَاتَهُ، فَأَمَّا مَا أَرَادَ نَفْيَهُ، فَلَا طَرِيقَ لَهُ إِلَى الْقَطْعِ بِهِ، فَلَا يُكَلِّفُ الْيَمِينَ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا يُقْتَصَرُ عَلَى قَوْلِهِ: وَاللَّهِ لَا أَعْلَمُ أَنَّ أَبِي أَخَذَ مِنْكَ مَالًا، أَوْ أَنَّهُ أَبْرَأكَ مِنْ دَيْنِهِ، أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ.

= =

عنه أنه رأى قوماً يخلفون بين المقام والبيت فقال: أعلى دم؟ قالوا: لا. قال: فعلى عظيم من المال؟ قالوا: لا. قال: خشيت أن يبهى الناس بهذا المقام. رواه الشافعي والبيهقي قال: وقوله يبهى الناس يعني يأنسوا به فتذهب هيئته من قلوبهم.

(١) السنن الكبرى - النسائي - ط الرسالة (٤٣٧/٥): رقم (٥٩٧٣) عن جابر بن عبد الله، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من حلف على منبري هذا يمين آتمة تبوأ مقعده من النار»، والمستدرک على الصحيحين للحاكم - ط العلمية (٤/٣٢٩): رقم (٧٨١٠) عن جابر بن عبد الله، رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من حلف على منبري هذا على يمين آتمة فليتبوأ مقعده من النار - أو قال: إلا وجبت له النار - ولو على سواك أخضر «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» وقد رواه مالك بن أنس، عن هاشم بن هاشم، [التعليق - من تلخيص الذهبي] ٧٨١٠ - صحيح، جاء في التلخيص الحبير (٥/٢٥١٧) ط أضواء السلف: رقم (٢١٨٠) حديث جابر: "من حلف على منبري هذا يمين آتمة تبوأ مقعده من النار" مالك وأبو داود والنسائي وابن حبان وابن ماجه والحاكم، واللفظ له، إلا أنه قال: "فليتبوأ" بدل "تبوأ" وله طرق.

(٢) المائدة: ١٠٦

"وَكُلُّ يَمِينٍ كَانَتْ عَلَى الْعِلْمِ، فَإِنَّهَا لَا تَتَوَجَّهُ إِلَّا بِدَعْوَى الْعِلْمِ"، فَإِنَّ الْمُدَّعِيَ لَوْ اعْتَرَفَ، وَقَالَ: أَذْرِي أَنَّكَ لَا تَعْلَمُ أَنِّي اسْتَحَقُّ هَذَا الْحَقَّ عَلَى أَبِيكَ، لَا يَلْزُمُهُ الْيَمِينُ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ؛ إِذْ لَمْ يَدَّعِ ذَلِكَ عَلَيْهِ. "قَالَ: وَلَوْ سَبَقَ الْحَالِفُ الْقَاضِي بِالْيَمِينِ، لَمْ يُخَسَّبْ وَأُعِيدَتْ عَلَيْهِ"، كَمَا أَعَادَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى رُكَّانَةَ حِينَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنِّي طَلَّقْتُ امْرَأَتِي أَلْبَتَّةَ، وَوَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً)، فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً^(١)، أَعَادَهَا عَلَيْهِ لَمَّا حَلَفَ قَبْلَ الاسْتِخْلَافِ؛ وَلِأَنَّ الْاِعْتِبَارَ بِنِيَّةِ الْحَاكِمِ، فَإِذَا حَلَفَ مِنْ غَيْرِ اسْتِخْلَافِهِ، نَوَى مَا لَا يَخْنُثُ بِهِ، وَفِيهِ إِبْطَالُ الْحُقُوقِ.

(١) سنن أبي داود (٢/ ٢٦٣) ت محيي الدين عبد الحميد: رقم (٢٢٠٦) عن نافع بن عجير بن عبد يزيد بن ركانة، أن ركانة بن عبد يزيد طلق امرأته سهيمة البتة، فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك، وقال: والله ما أردت إلا واحدة، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «والله ما أردت إلا واحدة؟»، فقال ركانة: والله ما أردت إلا واحدة، فردها إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم، فطلقها الثانية في زمان عمر، والثالثة في زمان عثمان، قال أبو داود: «أوله لفظ إبراهيم، وآخره لفظ ابن السرح»، [حكم الألباني] ضعيف، والمستدرک علی الصحيحین للحاکم - ط العلمية (٢/ ٢١٨): رقم (٢٨٠٨) عن نافع بن عجير بن عبد يزيد، أن ركانة بن عبد يزيد، طلق امرأته سهيمة البتة، ثم أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: إني طلقت امرأتي سهيمة البتة، ووالله ما أردت إلا واحدة، «فردها إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم» فطلقها الثانية، في زمن عمر، والثالثة في زمن عثمان رضي الله عنهما، «قد صح الحديث بهذه الرواية، فإن الإمام الشافعي قد أتقنه، وحفظه عن أهل بيته، والسائب بن عبد يزيد أبو الشافع بن السائب وهو أخو ركانة بن عبد يزيد، ومحمد بن علي بن شافع عم الشافعي شيخ قريش في عصره»، [التعليق - من تلخيص الذهبي] ٢٨٠٨ - سكت عنه الذهبي في التلخيص، جاء في التلخيص الحبير (٥/ ٢٤٥٥ ط أضواء السلف): رقم (٢١٢٩) حديث: أن ركانة بن عبد يزيد أتى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال: إني طلقت امرأتي سهيمة البتة، ووالله ما أردت إلا واحدة، فردها عليه. الشافعي، وأبو داود والترمذي، وابن ماجه. واختلفوا هل هو من مسند ركانة أو مرسل عنه، وصححه أبو داود، وابن حبان، والحاكم. وأعله البخاري بالاضطراب. وقال ابن عبد البر في "التمهيد": ضعفه.

"الرُّكْنُ الرَّابِعُ: التُّكُولُ"

فَإِذَا سَكَتَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ لَمَّا اسْتُخْلِفَ، أَخْبَرَهُ الْقَاضِي أَنَّ سُكُوتَكَ عَنِ الْيَمِينِ نُكُولٌ، كَمَا أَنَّ سُكُوتَكَ عَنْ جَوَابِ الدَّعْوَى جُحُودٌ، فَعَسَاهُ يَكُونُ جَاهِلًا بِهِ، وَهَذَا التَّعْرِيفُ لَيْسَ بِفَرْضٍ، وَلَكِنْ لَا يَخْسُنُ فِي الْمَجْلِسِ مَا يُشَبِّهُ الْخَدِيعَةَ، فَاسْتُجِبَ ذَلِكَ؛ دَفْعًا لِهَذِهِ الشُّبْهَةِ.

"وَتَكْرِيرُ الْعَرَضِ" ثَانِيًا وَثَالِثًا "حَسَنٌ"، وَهُوَ مُسْتَحَبٌّ، وَإِلَّا لَوْ قَضَى بِنُكُولِهِ وَبَرَّدَ الْيَمِينَ عَلَى الْخَصْمِ فِي أَوَّلِ مَا عَرَضَ عَلَيْهِ الْيَمِينَ وَوُجِدَ مِنْهُ السُّكُوتُ، جَازَ؛ فَإِنَّهُ الْمُسْتَحَقُّ فَحَسَبُ.

"قَالَ: وَإِذَا تَحَقَّقَ التُّكُولُ فَأَقْبَلَ الْقَاضِي عَلَى الْخَصْمِ فَاسْتَخْلَفَهُ، فَتَنَافَسَ النَّاكِلُ فِي الْيَمِينِ وَعَادَ رَاغِبًا فِيهِ، لَمْ يَنْفَعُهُ ذَلِكَ، وَقَدْ قَضَى بِالرَّدِّ، فَإِنَّ حَقَّ الْمُدَّعِي تَعَلَّقَ بِهِ، فَلَا يَجُوزُ إِبْطَالُهُ.

"فَلَوْ نَكَلَ الْمُدَّعِي عَنْ يَمِينِ الرَّدِّ ثُمَّ جَاءَ بِشَاهِدٍ، فَالْصَّحِيحُ: أَنَّ لَهُ أَنْ يَخْلِفَ مَعَ شَاهِدِهِ؛ إِذْ لَيْسَ هَذِهِ الْيَمِينُ هِيَ الْيَمِينُ الْمَرْذُودَةُ، بَلْ هِيَ يَمِينٌ أُخْرَى، فَهُوَ لَمْ يَنْكُلْ عَنْ هَذِهِ الْيَمِينِ.

"وَلَا يَقْضَى بِالتُّكُولِ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ حَتَّى يَرُدَّ الْيَمِينَ عَلَى الْخَصْمِ، فَيَخْلِفَ ثُمَّ يَقْضَى بِالْحَقِّ لِلْخَالِفِ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَدَّ الْيَمِينَ عَلَى طَالِبِ الْحَقِّ، وَلِأَنَّ نُكُولَهُ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ التَّوَرُّعِ عَنِ

الْيَمِينِ مَعَ كَوْنِهِ صَادِقًا، وَبَيْنَ التَّثَبُّتِ فِي الْأَمْرِ وَالتَّائُمْلِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، فَلَا يَكُونُ حُجَّةً يَقْضَى بِهَا عَلَى صَاحِبِ الْيَدِ، وَالْأَصْلُ أَنَّ الْحَقَّ حَقُّهُ، وَقَضَى أَبُو حَنِيفَةَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- بِمُجَرَّدِ التُّكُولِ. (١)

"الرُّكْنُ الْخَامِسُ: الْبَيِّنَةُ"

وَفِيهِ عَشْرُ مَسَائِلَ:

الأُولَى: إِذَا ادَّعَى رَجُلٌ ثَوْبًا فِي يَدَيْ رَجُلٍ، أَوْ نَتَاجًا، فَالْقَوْلُ قَوْلُ صَاحِبِ الْيَدِ مَعَ يَمِينِهِ؛ لِأَنَّ يَدَهُ دَلِيلُ الْمَلِكِ، فَالظَّاهِرُ مَعَهُ. "فَإِنْ أَقَامَ الْمُدَّعِي بَيِّنَةً، فَهِيَ أَقْوَى مِنَ الْيَدِ الْمُحْتَمَلَةِ؛ لِكُونِهَا حُجَّةً صَرِيحَةً بَعِيدَةً عَنِ التُّهْمَةِ" إِلَّا أَنْ يُقَابِلَهَا صَاحِبُ الْيَدِ بَيِّنَةً، فَتَرْجَحُ بَيِّنَتُهُ بِيَدِهِ، لِأَنَّ الْيَدَ مُرَجَّحَةً، كَمَا فِي حَالِ عَدَمِ الْبَيِّنَةِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ.

"قَالَ: وَمَا يُنْسَجُ مَرَّةً، وَمَا يُنْسَجُ مَرَّتَيْنِ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ، كَمَا أَنَّ النَّتَاجَ وَغَيْرَهُ سَوَاءٌ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- يُخَالِفُنَا فِي بَيِّنَةِ صَاحِبِ الْيَدِ (٢)، وَقَالَ: إِنَّهَا لَا تُرَجَّحُ عَلَى بَيِّنَةِ الْمُدَّعِي إِلَّا حَيْثُ

(١) جاء في شرح مختصر الطحاوي للحصاص (٣/ ٢٠٥): «فإن نكل عن اليمين: قضي به عليه للمدعي؛ لأن النكول عندنا يستحق به»، وجاء في طريقة الخلاف في الفقه بين الأئمة الأسلاف (ص ٣٩٠): «[مسألة]: النكول حجة يقضي بها في باب الأموال. وعنده لا يقضي بمجرد النكول، بل ينقل اليمين إلى المدعي. فإذا حلف يقضي له. والوجه فيه - أن نكول المدعي عليه عن اليمين دل على كونه كاذبا في الإنكار أو باذلا للمال، فيجب على القاضي القضاء [للمدعي] بأخذ المال، قياسا على ما إذا بذل صريحا».

(٢) جاء في مختصر القدوري (ص ٢١٤): «ولا تقبل بينه صاحب اليد في الملك المطلق»، وجاء في الهداية في شرح بداية المبتدي (٣/ ١٥٦):

يَدْعِي كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي الدَّابَّةِ أَنَّهُ نَتَجَهَا، وَفِي الثَّوْبِ أَنَّهُ نَسَجَهُ، وَالثَّوْبُ مِمَّا يُنْسَجُ مَرَّةً، فَلَا يُؤَافِقُنَا إِلَّا فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ، وَأَمَّا مَا يُنْسَجُ مَرَّتَيْنِ كَالصُّوفِ وَالْحَرِّ، فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قَدْ يُنْكُثُ ثُمَّ يُنْسَجُ ثَانِيًا، فَلَا يُؤَافِقُنَا فِيهِ أَيْضًا، وَيَقُولُ: لَعَلَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نَسَجَهُ مَرَّةً، وَعِنْدَنَا الْجَمِيعُ وَاحِدٌ؛ لِأَنَّ التَّرْجِيحَ كَانَ بِالْيَدِ، وَتُبُوثُ الْيَدِ فِي الْمُدَّعَى نَتَاجُهُ وَنَسَجُهُ كَتُبُوثُهَا فِي الْمُدَّعَى مِلْكُهُ مُطْلَقًا، فَهُمَا سَوَاءٌ. "قَالَ: وَإِذَا جَاءَ صَاحِبُ الْيَدِ بِبَيِّنَةٍ أَنَّهَا لَهُ مِنْذُ سَنَةٍ" وَأَقَامَ الْمُدَّعَى بَيِّنَةً أَنَّهَا لَهُ مِنْذُ سَنَتَيْنِ "فَالْيَدُ أَوْلَى عَلَى الصَّحِيحِ"؛ لِأَنَّهُمَا مُتَعَارِضَتَانِ، وَالْيَدُ مُرَجَّحَةٌ "وَاخْتَارَ الْمُزْنِي تَرْجِيحَ الْمَلِكِ الْقَدِيمِ"؛ لِأَنَّ بَيِّنَتَهُ تُثَبِّتُ لَهُ الْمَلِكَ فِي وَقْتٍ لَمْ يُعَارِضْهُ فِيهِ الْبَيِّنَةُ الْأُخْرَى، فَإِنَّهَا شَهِدَتْ أَنَّ الْمَلِكَ لَهُ مِنْذُ سَنَتَيْنِ، وَالتَّعَارُضُ بَيْنَهُمَا يَكُونُ فِي ثُبُوتِ الْمَلِكِ فِي الْحَالِ، فَتَسْقُطَانِ فِي حَقِّ/ الْحَالِ، وَبَقِيَ الْمَلِكُ السَّابِقُ مُسْتَدَامًا. "وَأِنَّمَا يَحْسُنُ هَذَا التَّرْجِيحُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُمَا يَدٌ عَلَيْهَا، فَأَمَّا فِي هَذِهِ الصُّورَةِ، فَالْيَدُ أَقْوَى"، فَلَا يَحْسُنُ؛ لِأَنَّ التَّعَارُضَ مَوْجُودًا، وَالْمَلِكُ السَّابِقُ لَا أَثَرَ لَهُ عَلَى الصَّحِيحِ، كَمَا بَيَّنَّاهُ، عَلَى أَنَّ إِحْدَى الْبَيِّنَتَيْنِ لَوْ قَوِيَتْ بِهَذَا السَّبْقِ، كَانَتْ فِي الْأُخْرَى قُوَّةُ الْيَدِ، فَتَعَارَضَتَا وَبَقِيَ الْمَلِكُ لِصَاحِبِ الْيَدِ.

"الثَّانِيَةُ: لَوْ أَقَامَ بَيِّنَةٌ أَنَّهُ أَكْرَاهُ بَيْتًا مِنْ دَارٍ شَهْرًا بَعَثَرَةً، وَأَقَامَ الْمُكْتَرِي بَيِّنَةً أَنَّهُ أَكْثَرَى مِنْهُ الدَّارَ كُلَّهَا ذَلِكَ بَعَثَرَةً، فَالشَّهَادَتَانِ مُتَهَاتِرَتَانِ؛ لِلتَّنَافُضِ "وَيَتَحَالَفَانِ وَيَتَرَادَدَانِ"، كَمَا فِي الْبَيْعِ. "وَقَالَ ابْنُ سُرَيْجٍ: يَحْتَمِلُ تَرْجِيحَ بَيِّنَةِ جَمِيعِ الدَّارِ؛ لِلزِّيَادَةِ" فِي هَذِهِ الْبَيِّنَةِ، فَإِنَّهُمَا اتَّفَقَتَا عَلَى الْبَيْتِ، وَحَفِظَتْ إِحْدَاهُمَا مَعَ الْبَيْتِ غَيْرَهُ، فَصَارَتْ كَمَا فِي الشَّاهِدَيْنِ يَشْهَدُ أَحَدُهُمَا بِالْأَلْفِ وَالْآخَرُ بِالْفَيْنِ؛ حَيْثُ يُقَالُ: أَنَّهُ حَفِظَ الْأَلْفَ وَزِيَادَةً. "قَالَ: فَإِنْ كَانَ فِي شَهَادَةِ شُهُودِ الْبَيْتِ كَرَى عِشْرِينَ دِرْهَمًا وَالْمَسْأَلَةُ بِحَالِهَا" وَهِيَ الْآنَ زَادَتْ فِي الْكِرَاءِ، كَمَا أَنَّ بَيِّنَةَ الدَّارِ كَانَتْ زَائِدَةً فِي الْمُكْتَرِي، فَهُمَا أَيْضًا كَالْمَسْأَلَةِ الْأُولَى "تَسَاوَتَا، فَتَهَاتَرَتَا" وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ الزِّيَادَتَيْنِ، فَيُجْعَلُ جَمِيعُ الدَّارِ بِعِشْرِينَ، كَمَا ذُكِرَ عَنْ بَعْضِهِمْ؛ لِأَنَّ التَّعَارُضَ هَهُنَا أَشَدُّ، فَهِيَ أَوْلَى بِالتَّهَاتُرِ.

"الثَّالِثَةُ: لَوْ أَقَامَ بَيِّنَةٌ عَلَى دَارٍ أَنَّهَا كَانَتْ فِي يَدِهِ أَمْسٌ، لَمْ تُسْمَعْ فِي أَصَحِّ الْقَوْلَيْنِ حَتَّى يُقِيمَهَا عَلَى مِلْكِهِ فِي الْحَالِ"؛ لِأَنَّ دَعْوَاهُ لَا تُسْمَعُ إِلَّا أَنْ يَدْعِيَ الْمَلِكَ فِي الْحَالِ، وَكَذَلِكَ الْبَيِّنَةُ يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ عَلَى وَفْقِ الدَّعْوَى، عَلَى أَنَّ الْيَدَ قَدْ يَكُونُ عَنْ اسْتِحْقَاقٍ وَعَنْ غَيْرِ اسْتِحْقَاقٍ، فَلَا تُفِيدُ الْبَيِّنَةُ بِهَا

==

«قال: "ولا تقبل بيينة صاحب اليد في الملك المطلق، وبيينة الخارج أولى وقال الشافعي: يقضى بيينة ذي اليد لاعتضاها باليد فيتقوى الظهور وصار كالنتاج والنكاح ودعوى الملك مع الإعتاق والاستيلاء والتدبير. ولنا أن بيينة الخارج أكثر إثباتا أو إظهارا لأن قدر ما أثبتته اليد لا يثبت به بيينة ذي اليد، إذ اليد دليل مطلق الملك، بخلاف النتاج لأن اليد لا تدل عليه، وكذا على الإعتاق وأختيه وعلى الولاء الثابت بها».

شَيْئًا. "وَكَذَلِكَ لَوْ ادَّعَى / أَنَّهَا كَانَتْ مُلْكًا لَهُ بِالْأَمْسِ"، فَإِنَّهَا لَا تُفِيدُ شَيْئًا فِي الْحَالِ. "قَالَ: وَإِذَا ادَّعَى عَلَيْهِ شَيْئًا كَانَ فِي يَدِ الْمَيِّتِ، خَلَفَ الْوَارِثُ عَلَى الْعِلْمِ؛ لِمَا بَيَّنَّا أَنَّ يَمِينَهُ عَلَى فِعْلِ الْعَيْرِ: إِذَا كَانَ نَفْيًا كَانَتْ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ، وَإِنْ كَانَ إِثْبَاتًا كَانَتْ عَلَى الْبَتِّ، وَهَهُنَا هِيَ عَلَى النَّفْيِ، فَيَكُونُ عَلَى الْعِلْمِ. "إِلَّا أَنْ يُوَجَّهَ الدَّعْوَى عَلَيْهِ، فَيَقُولُ: يَلْزُمُكَ تَسْلِيمُهُ إِلَيَّ، فَيُخْلَفُ عَلَى الْبَتِّ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ هَهُنَا عَلَى فِعْلِ نَفْسِهِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ عَلَى فِعْلِ نَفْسِهِ يَلْزُمُهُ أَنْ يُخْلَفَ عَلَى الْبَتِّ نَفْيًا كَانَ أَوْ إِثْبَاتًا.

"الرَّابِعَةُ: لَوْ تَلَفَّظَ النَّصْرَانِيُّ بِكَلِمَةٍ عِنْدَ مَوْتِهِ، فَادَّعَى ابْنُهُ الْمُسْلِمُ أَنَّهَا كَانَتْ كَلِمَةً الْإِسْلَامِ، وَأَقَامَ بَيِّنَةً، وَأَقَامَ ابْنُهُ النَّصْرَانِيُّ بَيِّنَةً أَنَّهَا كَانَتْ كَلِمَةً الشَّرْكِ، تَهَاتَرْتَا؛ لِتَضَادِّهِمَا، وَتَعَذَّرَ الْعَمَلُ بِهِمَا، وَهُوَ أَحَدُ الْقَوْلَيْنِ فِي تَعَارُضِ الْبَيِّنَتَيْنِ. وَالْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّهُمَا يُسْتَعْمَلَانِ. ثُمَّ فِي كَيْفِيَّةِ الاسْتِعْمَالِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ:

أَحَدُهَا: الْقُرْعَةُ، وَالثَّانِي: الْقِسْمَةُ، وَالثَّلَاثُ: الْوُقُوفُ، إِلَى أَنْ يَنْكَسِفَا وَيَصْطَحَا، فَإِنْ قُلْنَا بِالْأَوَّلِ سَقَطْنَا، وَكَانَ الْقَوْلُ قَوْلَ النَّصْرَانِيِّ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاؤُهُ عَلَى التَّصَرُّفِ. وَإِنْ قُلْنَا بِالثَّانِي اسْتَعْمَلْنَا. "ثُمَّ مَنْ رَأَى الْقُرْعَةَ، أَقْرَعَ، وَمَنْ رَأَى الْقِسْمَةَ، قَسَمَ"، وَمَنْ رَأَى الْوُقُوفَ، وَقَفَ. "وَصَلَّيْنَا عَلَى الْمَيِّتِ؛" لِحُصُولِ الْإِشْكَالِ فِي إِسْلَامِهِ، وَهَذَا "كَمَا لَوْ اخْتَلَطَ بِالْمُسْلِمِينَ مَوْتَى مِنَ الْمُشْرِكِينَ"، فَإِنَّا نُصَلِّي عَلَى الْجَمِيعِ بِالْبَيِّنَةِ، كَذَلِكَ هَهُنَا. "فَلَوْ لَمْ تَكُنِ الشَّهَادَةُ عَلَى كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، فَبَيِّنَةُ الْإِسْلَامِ أُولَى" وَذَلِكَ بِأَنَّ كَانَتِ الشَّهَادَةُ مُطْلَقَةً، فَشَهِدْتُ إِحْدَى الْبَيِّنَتَيْنِ أَنَّهُ مَاتَ نَصْرَانِيًّا، وَشَهِدْتُ الْأُخْرَى أَنَّهُ مَاتَ مُسْلِمًا، فَبَيِّنَةُ الْإِسْلَامِ أُولَى "لِأَنَّ مَعَهَا زِيَادَةَ عِلْمٍ" وَهِيَ نَافِلَةٌ، وَبَيِّنَةُ الْكُفْرِ مُسْتَدِيمَةٌ.

ب / ١٩١

"الخَامِسَةُ: لَوْ كَانَتْ دَارٌ فِي يَدِ أَخَوَيْنِ مُسْلِمَيْنِ، فَادَّعَى أَحَدُهُمَا، وَقَالَ: كُنْتُ مُسْلِمًا، وَكَانَ أَبِي مُسْلِمًا"، فَالِدَّارُ بَيْنِي وَبَيْنَكَ "وَقَالَ أَخُوهُ: إِنَّمَا كَانَ إِسْلَامُكَ بَعْدَ مَوْتِهِ" فَالِدَّارُ كُلُّهَا لِي. "فَالْيَدُ لِلْقَدِيمِ الْإِسْلَامِ" مِنْهُمَا، وَهُوَ الَّذِي لَا نِزَاعَ فِي إِسْلَامِهِ، أَعْنِي: الَّذِي يَدَّعِي الْكُلَّ؛ إِذَا الْأَصْلُ مَعَهُ، فَإِنَّهُمَا اتَّفَقَا عَلَى إِسْلَامِ أَبِيهِمَا، وَعَلَى إِسْلَامِ هَذَا الْأَخِ، وَالْأَخِ الْآخَرُ مُنَازَعٌ فِي إِسْلَامِهِ، فَالْيَدُ لِلْمُتَّفَقِ عَلَى إِسْلَامِهِ. "وَعَلَى مَنْ ادَّعَى خُدُوثَ إِسْلَامِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ الْبَيِّنَةُ؛ لِأَنَّهُ يَدَّعِي خِلَافَ الْأَصْلِ. "قَالَ: وَلَوْ قَالَتِ امْرَأَةُ الْمَيِّتِ وَهِيَ مُسْلِمَةٌ: زَوْجِي مُسْلِمٌ، وَقَالَ وَلَدُهُ وَهُوَ كُفَّارٌ: بَلْ كَافِرٌ، وَقَالَ أَخُ الزَّوْجِ وَهُوَ مُسْلِمٌ: بَلْ مُسْلِمٌ، وَلَمْ يُعْرَفْ، فَالْمِيرَاثُ مُوقُوفٌ حَتَّى نَتَبَيَّنَ؛ إِذْ لَيْسَ لِأَحَدِهِمْ تَرْجِيحٌ عَلَى الْآخَرِ.

"السَّادِسَةُ: لَوْ تَدَاعَا دَارًا فِي يَدَيْهِمَا وَأَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ، سَقَطْنَا وَتَحَالَفَا بِالتَّهَاتُرِ"، وَيَكُونُ الدَّارُ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ؛ لِلْيَدِ. "وَيَدْخُلُ فِيهِ الْقِسْمَةُ، وَالْقُرْعَةُ أَيْضًا"، عَلَى قَوْلِ الاسْتِعْمَالِ، كَمَا دَكَّرْنَا، وَلَكِنْ لَا يَدْخُلُ الْوُقُوفُ؛ لِأَنَّ انْتِزَاعَهَا مِنْ أَيْدِيهِمَا لِأَجْلِهِمَا لَا مَعْنَى لَهُ. "قَالَ: وَكَذَلِكَ لَوْ أَقَامَتِ امْرَأَةُ الرَّجُلِ بَيِّنَةً عَلَى دَارٍ أَنَّهُ أَصْدَقُهَا إِنَّا، وَأَقَامَ آخَرُ بَيِّنَةً أَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنْهُ" تَعَارَضْنَا؛ لِأَنَّهُمَا "تَسَاوَتَا فِي الْعِلْمِ"، فَلَا

مزية لإحداها على الأخرى.

"قال: ولو أقام بينة على دار موروثة له ولأخيه الغائب، أخرجنا جميع الدار من يد الخصم؛ لأنها ميراث، وأكرنا نصيب الغائب؛ نظراً له. قال: والميت إذا كان له وارث في الغيبة مؤهوماً، فليتلوم القاضي بتركه ريثما يكتب ويستطلع، ثم إن كان الحاضر ابناً أعطاه الإرث كله بكفيل؛ لجواز أن يظهر غيره/ وإن كان امرأة، أعطاهما القدر المستيقن في حقها، وهو "ربع الثمن عائلاً بلا كفيل؛ لأن الأقل الذي لا يسترجع" منها هو "حقها"، فلا حاجة فيه إلى كفيل "وما يَحْتَمِلُ أَنْ يُسْتَرْجَعَ" منها "فإنها لا تستحق أخذه عاجلاً"، وهذا القدر أقل ما يتصور في حقها؛ لأن أقصى ما يُقدَّر فيها أن يكون للميت أربع نسوة، والثمن أنقص، فرضي الزوجات، فيكون أقلها ربع الثمن لا محالة، ويَحْتَمِلُ أَنْ يكون للميت أبوين وبنتين، فتعول المسألة على سبع وعشرين، فتعطى ربع الثمن عائلاً، وإنما لم يُفعل في حق الابن هكذا؛ لأنه ليس له في الميراث حد معلوم، فلم يكن من تسليم الكل اليد بحد، ولكن بكفيل، كما ذكرنا.

"السابعة: إذا كانت الدار في يدي رجل لا يدعيها، فأقام رجل بينة أن نصفها له، وأقام آخر بينة أن جميعها له، فلصاحب الجميع النصف خالصاً؛ لإنفراد بينته به "وتعارضتا في النصف الآخر، وإن كانت في أيدي ثلاثة، فادعى أحدهم النصف، والآخر الثلث، والآخر السدس وجمد بعضهم بعضاً، أقرنا ثلثاً في يد كل واحد كما كانت؛ لاستوائهم في اليد، وليس المعني به أننا نجعل ملك الدار بينهم أثلاثاً؛ لأن صاحب السدس منها لا يدعي أكثر من السدس، فكيف يملك الثلث، بل المعني به أن كل واحد منهم يكون صاحب يد في ثلثها، حتى لو قال كل واحد منهم لصاحبه ليس لكما من الدار شيء، بل الدار لي ولغيركما، وأنا صاحب اليد في جميعها، لا نسمع منه، وهذا معنى قوله: "جمد بعضهم بعضاً"، ويجعل الدار في أيديهم بينهم أثلاثاً، ثم لو أقام كل واحد منهم بينة على ما يدعيه منها ملكاً، كان لصاحب الثلث الثلث؛ لبينته، وقد شهدت له بما في يده، ولصاحب السدس السدس؛ لبينته، وقد شهدت له بنصف ما في يده، ولصاحب النصف النصف؛ لبينته بما في يده، وسدس آخر هو في يد غيره، والبينة أولى من اليد، فيؤثر عليه نصفه. قال: وإذا كانت في يدي اثنين، فأقام أحدهما بينة على الثلث، والثاني على الكل، جعلنا للأول الثلث؛ لأنه أقل مما في يده؛ إذ في يده النصف؛ لكونهما اثنين "والباقي" وهو الثلثان "للثاني"؛ لأن بينته شهدت له بالكل، ثم النصف منها في يده، فلا كلام فيه، والسدس في يد غيره بلا بينة، فهو أيضاً أولى به، وأما الثلث الباقي، وهو الذي للأول، ففي يد غيره ومعهما البينة، فيكون البينة مع اليد مقدمة على البينة المجردة، فيجعل الثلثان له، ولأول الثلث، كما ذكرناه.

"الثامنة: إذا ماتت زوجته وابنته منها، فقال أخوها: مات ابنها ثم ماتت فلي ميراثي مع زوجها،

وَقَالَ زَوْجَهَا: بَلْ مَاتَتْ فَأَخْرَزَ ابْنِي الْمَالَ، ثُمَّ مَاتَ ابْنِي فَأَلْمَالَ لِي كُلَّهُ، فَأَلْفَقُولُ فِي تَرْكَةِ الْأُخْتِ قَوْلُ الْأَخِ؛ لِأَنَّهُ وَارِثٌ لِأُخْتِهِ، وَالْأَصْلُ أَنَّ لَا حَجَبَ "وَعَلَى الَّذِي يَدَّعِي أَنَّهُ مَخْجُوبُ الْبَيِّنَةِ"؛ لِأَنَّهُ يَدَّعِي خِلَافَ الْأَصْلِ "وَعَلَى الْأَخِ فِيمَا يَدَّعِي أَنَّ أُخْتَهُ وَرِثَتْ ابْنَهَا الْبَيِّنَةُ"؛ لِأَنَّهُ دَعَا أُخْرَى مِنْ جِهَتِهِ، وَالظَّاهِرُ فِيهَا مَعَ الزَّوْجِ؛ لِأَنَّ الْأَخَ يَدَّعِي أَنَّ أُخْتَهُ شَارَكَتْهُ فِي مِيرَاثِ ابْنِهِ، وَالْأَصْلُ عَدَمُ ذَلِكَ، فَيُضْرَفُ مَالُ الْإِبْنِ إِلَى الزَّوْجِ وَخَدَهُ، وَمَالُ الْأُخْتِ إِلَى الزَّوْجِ وَالْأَخِ، وَلَا يُورَثُ مَيِّتٌ مِنْ مَيِّتٍ، فَإِنَّ السَّابِقَ مِنْهُمَا غَيْرُ مَعْلُومٍ فِيهِمَا، كَالْعَرَقَى، وَالْهَدْمَى.

"قَالَ: فَلَوْ أَقَامَ الْبَيِّنَةُ أَنَّهُ وَرِثَ هَذِهِ الْأُمَّةَ مِنْ أَبِيهِ، وَأَقَامَتِ الْمَرْأَةُ بَيِّنَةً أَنَّ أَبَاهُ أَصْدَقُهَا إِيَّاهَا،

أ/١٩٣

فَبَيِّنَةُ الصَّدَاقِ أُولَى؛ لِأَنَّهَا/ عَلِمَتْ مَا لَمْ تَعْلَمْ الْأُخْرَى"

"التَّاسِعَةُ: لَوْ ادَّعَى عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُ اشْتَرَى هَذَا الثُّوبَ مِنْهُ بِمِائَةِ دِرْهَمٍ وَنَقَدَهُ الثَّمَنَ وَأَقَامَ بَيِّنَةً، وَأَقَامَ آخَرُ بَيِّنَةً أَنَّهُ اشْتَرَاهُ مِنِّي بِمِائَتِي دِرْهَمٍ وَنَقَدَهُ الثَّمَنَ، بِلَا تَارِيخٍ، فَسَمَ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ، وَلَا نَظَرَ إِلَى دَعَايِ التَّفَاوُتِ فِي الثَّمَنِ"، وَهَذَا عَلَى قَوْلِ اسْتِعْمَالِ الْبَيِّنَتَيْنِ، لَا عَلَى قَوْلِ التَّسَاوُطِ، فَإِنَّهُمَا إِنْ سَقَطَا كَانَ الْقَوْلُ قَوْلُ الْبَائِعِ مَعَ يَمِينِهِ؛ لِكَوْنِ الثُّوبِ فِي يَدِهِ، وَإِنْ اسْتَعْمِلْنَا: فَعَلَى قَوْلِ الْفُرْعَةِ، كَانَ الثُّوبُ لِمَنْ خَرَجَتْ فُرْعَتُهُ، وَيَسْتَرِدُّ الثَّانِي ثَمَنَهُ. وَعَلَى قَوْلِ الْوَقْفِ: يُوقَفُ الثُّوبُ وَالثَّمَنَانِ جَمِيعًا بَعْدَ اسْتِرْدَادِهَا مِنَ الْبَائِعِ، وَقِيلَ: بَلْ لَا يُوقَفُ؛ لِأَنَّ الْوَقْفَ لَا يَجْرِي فِي الْعُقُودِ. وَعَلَى قَوْلِ الْقِسْمَةِ: يُقَسَّمُ بَيْنَهُمَا، وَإِنَّمَا ذَكَرَ الْقِسْمَةَ عَلَى الْخُصُوصِ؛ اخْتِيَارًا لِهَذَا الْقَوْلِ، أَوْ لِأَنَّهُ قَصْدٌ أَنْ يُبَيَّنَّ أَنَّهُ يُقَسَّمُ إِنْ قَسَمَ عَلَى النِّصْفِ، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ، لَا عَلَى الثُّلُثِ وَالثَّلَاثَيْنِ، وَلَا يُنْظَرُ إِلَى دَعَايِ التَّفَاوُتِ فِي الثَّمَنِ، فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَدَّعِي كُلَّهُ، فَهُمَا مُتَسَاوِيَانِ فِي دَعَايِ الْمِلْكِ، فَيَكُونُ الْقِسْمَةُ بَيْنَهُمَا أَيْضًا عَلَى التَّسَاوِيِ فِي الْمِلْكِ، وَالثَّمَنِ بِمَعْرِزٍ عَنْ ذَلِكَ.

"وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْخِيَارُ؛ لِتَبْعِيضِ الْمَبِيعِ عَلَيْهِ" إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ نِصْفَهُ بِنِصْفِ الثَّمَنِ الَّذِي سَمَّاهُ شُهُودَهُ، وَرَجَعَ عَلَى الْبَائِعِ بِنِصْفِهِ الْبَاقِي، وَإِنْ شَاءَ رَدَّهُ، وَاسْتَرْجَعَ الثَّمَنَ كُلَّهُ.

"وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: الْقَوْلُ قَوْلُ الْبَائِعِ" يُرْجَعُ إِلَى قَوْلِهِ فِي الْبَيْعِ مِنْ أَيَّهِمَا عَيْنٌ "وَهُوَ اخْتِيَارُ الْمُزَنِّي؛ تَرْجِيحًا لِإِخْدَى الْبَيِّنَتَيْنِ الْمُتَكَافِئَتَيْنِ، بِقَوْلِ الْبَائِعِ"، فَإِنَّهُ صَاحِبُ الْيَدِ.

ب/١٩٣

"قَالَ: وَلَوْ أَقَامَ أَحَدُ الْمُتَدَاعِيَيْنِ بَيِّنَةً عَلَى ثَوْبٍ أَنَّهُ اشْتَرَى هَذَا الثُّوبَ مِنْ زَيْدٍ بِثَمَنِ مُسَمًّى،

وَنَقَدَهُ الثَّمَنَ، وَأَقَامَ آخَرُ بَيِّنَةً كَذَلِكَ أَنَّهُ اشْتَرَى مِنْ عَمْرٍو، وَهُوَ فِي يَدِ أَحَدِهِمَا، فَصَاحِبُ الْيَدِ أُولَى؛ لِأَنَّ بَيِّنَتَهُ مُرْجَحَةٌ بِقُوَّةِ الْيَدِ.

"قَالَ: وَلَوْ كَانَ ثَوْبٌ فِي يَدَي رَجُلٍ فَأَقَامَ رَجُلٌ بَيِّنَةً أَنَّهُ بَاعَهُ مِنَ الَّذِي هُوَ فِي يَدِهِ بِكَذَا، وَأَقَامَ

آخَرُ بَيِّنَةً مِثْلَ ذَلِكَ، فَضَيَّ بِالْثَوْبِ بَيْنَهُمَا"، فَيُجْعَلُ كَأَنَّهُمَا بَاعَاهُ مِنْهُ، وَهَذَا أَيْضًا عَلَى قَوْلِ اسْتِعْمَالِ الْبَيِّنَتَيْنِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُمَا مُتَعَارِضَتَانِ؛ إِذْ لَيْسَ فِيهِمَا تَارِيخٌ، وَالْعَيْنُ الْمَشْهُودُ بِهَا وَاحِدَةٌ، فَكَأَنَّهُمَا ادَّعَيَا مِلْكَ

جَمِيعِ الثُّوبِ وَبَيْعِهِ، فَيَكُونُ عَلَى الْمُنَاصَفَةِ "وَيُقْضَى لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا "عَلَيْهِ بِنَصْفِ الثَّمَنِ"، يَغْنِي: عَلَى الَّذِي فِي يَدِهِ؛ لِأَنَّهُ كَبَائِعِ النِّصْفِ مِنْهُ. "وَقَالَ الْمُزْنِيُّ: يُحْتَمَلُ صِدْقُهُمَا بِعَقْدَيْنِ تَخَلَّلَهُمَا زَوَالُ مِلْكٍ وَعَوْدِهِ"، مِثْلُ أَنْ يَشْتَرِيَهُ الَّذِي فِي يَدِهِ مِنْ أَحَدِهِمَا، ثُمَّ مَلَّكَهُ لِلاَّخَرِ فَاشْتَرَاهُ مِنْهُ ثَانِيًا، وَعَلَى هَذَا يَلْزَمُهُ الثَّمَانُ.

"وَأِنَّمَا يُحْتَمَلُ مَا قَالَ الْمُزْنِيُّ -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي وَقْتَيْنِ، فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ، فَالْجَوَابُ مَا ذَكَرَهُ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: [لَوْ شَهِدَتْ كُلُّ بَيِّنَةٍ عَلَى إِفْرَارِ الْمُشْتَرِي] بِذَلِكَ لَا عَلَى نَفْسِ الْبَيْعِ "قَضَى عَلَيْهِ بِالْثَمَنِ"؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْإِفْرَارَ بِالْعَقْدِ أَوْسَعُ بِحَالًا مِنَ الْعَقْدِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ شَهِدَ اثْنَانِ عَلَى أَنَّهُ غَصَبَ هَذَا الْعَبْدَ مِنْ زَيْدٍ، وَآخَرَانِ عَلَى أَنَّهُ غَصَبَهُ مِنْ عَمْرٍو، لَمْ يَلْزَمُهُ إِلَّا ضَمَانُ عَبْدٍ وَاحِدٍ، وَلَوْ شَهِدَا عَلَى إِفْرَارِهِ أَنَّهُ غَصَبَهُ مِنْ زَيْدٍ، وَآخَرَانِ عَلَى إِفْرَارِهِ بِأَنَّهُ غَصَبَهُ مِنْ عَمْرٍو، يَلْزَمُهُ ضَمَانُ عَبْدَيْنِ لِهُمَا، كَذَلِكَ هَهُنَا.

"الْعَاشِرَةُ: لَوْ أَقَامَ رَجُلٌ بَيِّنَةً أَنَّهُ اشْتَرَى هَذَا مِنْ سَيِّدِهِ، وَأَقَامَ الْعَبْدُ بَيِّنَةً أَنَّ سَيِّدَهُ أَعْتَقَهُ، وَلَمْ تَوْقِفِ الْبَيِّنَتَانِ، بَطَلَتَا؛ لِلتَّضَادِّ" وَالتَّنَافُضِ "وَعَلَى السَّيِّدِ يَمِينَانِ؛ لِإِنْكَارِهِ الدَّعَوَتَيْنِ/"، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مَا بَاعَهُ، وَالثَّانِيَةُ: أَنَّهُ مَا أَعْتَقَهُ؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُهُ فِي الدَّعَوَتَيْنِ جَمِيعًا؛ إِذْ هُوَ صَاحِبُ الْيَدِ.

"قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: [وَلَا أَقْبَلُ الْبَيِّنَةَ أَنَّ هَذِهِ الْجَارِيَةَ بِنْتُ أُمِّهِ، حَتَّى يَقُولَ: وَلَدْتُهَا فِي مِلْكِي]؛ إِذْ يُحْتَمَلُ أَنَّهَا وَلَدَتْهَا قَبْلَ أَنْ يَمْلِكَهَا "وَلَوْ شَهِدَا أَنَّ هَذَا الْعَزْلَ مِنْ قُطْنٍ فُلَانٍ، جَعَلْتُهُ لِفُلَانٍ"، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْعَزْلِ وَالْوَلَدِ أَنَّ الْعَزْلَ نَفْسُ الْقُطْنِ، إِلَّا أَنَّهُ غَيْرُ صِفَتِهِ، فَكَأَنَّهُمَا قَالَا: هَذَا عَزْلُهُ، وَالْوَلَدُ غَيْرُ الْأُمِّ، وَإِنَّمَا هُوَ نَمَاطُهَا، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ سَابِقًا عَلَيْهَا فِي الْمِلْكِ.

"قَالَ: وَإِذَا كَانَ فِي يَدَي رَجُلٍ صَبِيٌّ صَغِيرٌ يَتَحَوَّلُهُ، وَيَقُولُ: هُوَ عَبْدِي، فَهُوَ كَالثُّوبِ، يَكُونُ الْقَوْلُ فِيهِ قَوْلُهُ وَلَا عِبَارَةً لِلصَّبِيِّ، فَإِنْ بَلَغَ وَادَّعَى أَنَّهُ حُرٌّ، لَمْ يَقْبَلْ دَعْوَاهُ فِي أَظْهَرِ الْوُجْهِينِ؛ لِأَنَّهُ مُحْكَمٌ بِرَقِّهِ وَهُوَ فِي يَدِ صَاحِبِهِ، فَلَا يُزَالُ عَنْهُ مِلْكُهُ إِلَّا بِالْبَيِّنَةِ. "قَالَ: فَإِنْ أَقَامَ رَجُلٌ بَيِّنَةً أَنَّهُ ابْنُهُ، جَعَلْتُهُ ابْنَهُ وَهُوَ فِي يَدِ مَنْ هُوَ فِي يَدِهِ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ابْنُهُ، وَمَعَ ذَلِكَ يَكُونُ مَمْلُوكًا لِعَبْرِهِ، إِمَّا بِأَنْ يَتَزَوَّجَ أُمُّهُ، أَوْ بِأَنْ سُبِيَ الصَّغِيرُ ثُمَّ أَسْلَمَ أَبُوهُ، فَلَا تَنَافِي بَيْنَهُمَا.

[قَاعِدَةٌ]

[إِذَا ظَفَرَ الرَّجُلُ مِنْ مَالِ غَرِيمِهِ الْمُمْتَنِعِ]

"إِذَا ظَفَرَ الرَّجُلُ مِنْ مَالِ غَرِيمِهِ الْمُمْتَنِعِ بِجِنْسِ حَقِّهِ، أَخَذَهُ قَوْلًا وَاحِدًا إِذَا تَعَدَّرَ اسْتِيفَاءُ ذَيْنِهِ مِنْهُ؛ دَفْعًا لِلضَّرَرِ عَنْ صَاحِبِ الْحَقِّ "وَأِنْ ظَفَرَ بِغَيْرِ جِنْسِ حَقِّهِ، فَكَذَلِكَ عَلَى أَصَحِّ الْقَوْلَيْنِ " قَالَ ﷺ لِهِنْدٍ: (خُذِي مَا يَكْفِيكَ وَوَلَدُكَ بِالْمَعْرُوفِ) " (١)، وَكَانَ ذَلِكَ حِينَ شَكَتْ زَوْجَهَا أَبَا سُفْيَانَ، وَقَالَتْ: إِنَّهُ رَجُلٌ شَحِيحٌ، وَإِنَّهُ لَا يُعْطِينِي مَا يَكْفِينِي وَوَلَدِي، فَدَلَّ أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ. "وَلَهُ مُبَاشَرَةٌ بِنِعِ ثَوْبِهِ فِي دَرَاهِمِهِ مُخْتَاطًا مُسْتَقْصِيًّا؛ لِيَرْفَعَ حَقُّهُ مِنْ ثَمَنِهِ "وَيُرَدُّ الْفَضْلُ" إِلَى صَاحِبِهِ "إِنْ فَضَلَ مِنْهُ شَيْءٌ"، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) صحيح البخاري (٧/ ٦٥ ط السلطانية): رقم (٥٣٦٤) عن عائشة، «أن هند بنت عتبة قالت: يا رسول الله، إن أبا سفيان رجل شحيح وليس يعطيني ما يكفيني وولدي إلا ما أخذت منه وهو لا يعلم، فقال: خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف.».

باب القافة

١٩٤ / ب

"إِذَا تَنَازَعَ رَجُلَانِ مَوْلُودًا وَاحْتَمَلَ مَا ادَّعَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا؛ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي طَهْرِ جَارِيَةٍ، أَوْ وَطءِ حُرَّةٍ بِشُبْهَةٍ، أَرَيْنَاهُ الْقَائِفَ، وَكَذَلِكَ الْمَرَّتَانِ إِذَا تَنَازَعَاهُ"، وَنَعْلَمُ يَقِينًا أَنَّ الْوَالِدَةَ وَاحِدَةٌ "وَذَلِكَ لِمَا رَوَى عَنْ عَائِشَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- أَنَّهَا قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَعْرَفُ الشُّرُورِ فِي وَجْهِهِ، فَقَالَ: (أَلَمْ تَرَيَ أَنَّ مُجَزَّرَ الْمُدَلِّجِي نَظَرَ إِلَى أُسَامَةَ وَزَيْدٍ وَعَلَيْهِمَا قَطِيفَةٌ قَدْ غَطَّيَا رُؤُوسَهُمَا وَبَدَتْ أَقْدَامُهُمَا، فَقَالَ: إِنَّ هَذِهِ الْأَقْدَامَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ) ^(١)، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ حَقًّا، لَمَا سُرَّ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ "وَيُمَثِّلُ ذَلِكَ وَرَدَتْ آثَارُ الصَّحَابَةِ ﷺ". فَإِنَّ الْحَقَّ الْقَائِفُ بِهِمَا، فَهَذَا خَطَأٌ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ تَبْعِيضِ النَّسَبِ "فَإِذَا بَلَغَ الْغُلَامُ، قُلْنَا: وَالِ ابْنُهُمَا شَتَّى بِدَوَاعِي النَّفْسِ وَنَوَازِعِهِ"، كَمَا قَالَ عُمَرُ ﷺ لِلْغُلَامِ الَّذِي أَحَقَّهُ الْقَافَةُ بِهَمَا؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمَّا تَعَذَّرَ الْعَمَلُ بِقَوْلِ الْقَائِفِ، وَلَمْ يَكُنْ مِنَ النَّسَبَةِ إِلَى أَحَدِهِمَا بُدٌّ، فَلَا وَجْهَ إِلَّا الرُّجُوعُ إِلَى اخْتِيَارِ الْوَلَدِ، وَلَهُ فِي ذَلِكَ حِسٌّ، فَإِنَّهُ يَجِدُ بِوَالِدِهِ مَا لَا يَجِدُ بِغَيْرِهِ "ثُمَّ لَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ الثَّانِي بَعْدَ اسْتِفْرَازِ الْحُكْمِ بِقَوْلِهِ الْأَوَّلِ؛ لِثُبُوتِ نَسَبِهِ، وَتَعَلُّقِ الْأَحْكَامِ بِهِ، بِخِلَافِ الصَّيِّ إِذَا رَجَعَ بَعْدَ اخْتِيَارِهِ؛ حَيْثُ خَيْرَ بَيْنَ أَبَوَيْهِ فِي الْحَضَانَةِ، فَإِنَّ الصَّغِيرَ لَا يَلْزَمُهُ حُكْمُ قَوْلِهِ، وَالْحُكْمُ هَهُنَا لَازِمٌ.

[فُرُوعٌ]

[فِي التَّدَاعِي، وَقَبُولِ قَوْلِ الْقَائِفِ الْوَاحِدِ]

"الْأَوَّلُ: الْمَذْهَبُ الصَّحِيحُ: أَنَّهُ يُقْبَلُ قَوْلُ قَائِفٍ وَاحِدٍ، وَكَأَنَّهُ كَالْحَاكِمِ" فِي هَذَا الْحُكْمِ؛ إِذْ يَحْكُمُ بِعِلْمِهِ وَاجْتِهَادِهِ "وَالصَّحِيحُ: أَنَّ بَنِي مُدَلِّجٍ مَخْصُوصُونَ بِهَذَا/ التَّنَوُّعِ مِنَ الْعِلْمِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مَنْسُوبٌ إِلَيْهِمْ، وَالْخَبَرُ وَرَدَ فِيهِمْ.

"الثَّانِي: لَوْ تَدَاعَاهُ حُرٌّ وَعَبْدٌ، أَوْ مُسْلِمٌ وَذِمِّيٌّ، فَهُوَ كَالْحُرِّينِ، وَالْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّ الْجَمِيعَ فِي رِعَايَةِ الْأَنْسَابِ وَاحِدٌ.

"الثَّالِثُ: إِذَا ادَّعَى الْأَعَاجِمُ وَلَادَةً فِي الشَّرْكِ، مِثْلُ أَنْ قَدِمَ وَاحِدٌ أَوْ جَمَاعَةٌ مِنْ غَيْرِ الْعَرَبِ مُسْلِمًا، أَوْ مُسْتَأْمَنًا، وَادَّعَى نَسَبَ لَقِيطٍ فِيمَا بَيْنَنَا، أَوْ ادَّعَى بَعْضُهُمْ نَسَبَ بَعْضٍ "فَإِنْ جَاؤُونَا

(١) صحيح البخاري (٨/ ١٥٧ ط السلطانية): رقم (٦٧٧١) عن عائشة قالت: «دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم وهو مسرور فقال: يا عائشة ألم تري أن مجزرا المدلجي دخل فرأى أسامة وزيدا، وعليهما قطيفة، قد غطيا رؤوسهما وبدت أقدامهما، فقال: إن هذه الأقدام بعضها من بعض»، وصحيح مسلم (٤/ ١٧٢ ط التركية): رقم (١٤٥٩) عن عائشة، قالت: «دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم مسرورا، فقال يا عائشة: ألم تري أن مجزرا المدلجي دخل علي، فرأى أسامة وزيدا، وعليهما قطيفة قد غطيا رؤوسهما، وبدت أقدامهما، فقال: إن هذه الأقدام بعضها من بعض».

مُسْلِمِينَ، لَا وِلَاءَ لِأَحَدٍ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمْ" يَعْنِي "قَبْلَنَا دَعَوَاهُمْ، كَمَا قَبْلَنَا دَعْوَى غَيْرِهِمْ، وَإِنْ كَانُوا مَسْنِينَ عَلَيْهِمْ رِقٌّ، أَوْ عَتَقُوا فَتَبَّتْ عَلَيْهِمْ وِلَاءٌ، لَمْ يُقْبَلْ مِنْهُمْ إِلَّا بَبِينَةٍ عَلَى وِلَادَةٍ مَعْرُوفَةٍ قَبْلَ السَّنِيِّ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَتَضَمَّنُ إِبْطَالَ حَقِّ الْغَيْرِ مِنَ الْإِزْثِ وَغَيْرِهِ "وَهَكَذَا أَهْلُ الْحِصْنِ الْوَاحِدِ"، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونُوا مِنْ حِصْنٍ وَاحِدٍ، أَوْ مِنْ حُصُونٍ مُتَفَرِّقَةٍ؛ لِأَنَّ إِمْكَانَ الْوِلَادَةِ فِي الْجَمِيعِ سَوَاءً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

كِتَابُ الْعِتْقِ

"وَالنَّظَرُ فِي: أَحْكَامِهِ وَأَرْكَانِهِ

وَلَهُ رُكْنَانِ: الْعِتْقُ، وَالْمُعْتَقُ.

أَمَّا الْعِتْقُ، فَشَرْطُهُ: أَنْ يَكُونَ مَمْلُوكًا مُنْفَكًّا عَنِ الرَّهْنِ وَحَقِّ الْغَيْرِ"، وَقَدْ تَقَدَّمَ.

"وَأَمَّا الْمُعْتَقُ، فَشَرْطُهُ: أَنْ يَكُونَ مَالِكًا مُكَلَّفًا غَيْرَ مَخْجُورٍ عَلَيْهِ" بِفَلَسٍ، أَوْ سَفَهٍ "صَحِيحًا، فَإِنْ

كَانَ مَرِيضًا، فَلَا يَنْفَعُ عِتْقُهُ إِلَّا بِشَرْطَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَلَّا يَكُونَ عَلَيْهِ دَيْنٌ مُسْتَعْرِقٌ، فَإِنْ كَانَ، فَلَا يَنْفَعُ؛ لِأَنَّ الدَّيْنَ أَهَمُّ "إِلَّا فِيمَا فَضَلَ مِنَ

الدُّيُونِ مَهْمَا كَانَ مَرِيضًا مَرَضَ الْمَوْتِ"، فَيَنْفَعُ الْعِتْقُ بِقَدْرِ ثُلُثِ الْبَاقِي، فَكَأَنَّ الْبَاقِيَ بَعْدَ الدَّيْنِ كُلِّ

الْمَالِ. "قَالَ: فَإِنْ كَانَ لَهُ عَيْدٌ، وَفَضَلَ عَنِ الدَّيْنِ مِقْدَارُ وَاحِدٍ، أَفْرَعْنَا لِلدَّيْنِ، وَالْعِتْقِ؛ فَمَنْ خَرَجَتْ

الْقُرْعَةُ لَهُ، أَعْتَقْنَاهُ"، هَذَا مَا ذَكَرَهُ، وَيَنْبَغِي أَنْ يُقَدَّمَ قُرْعَةُ / الدَّيْنِ عَلَى قُرْعَةِ الْعِتْقِ، يُفْرَعُ أَوَّلًا بَيْنَهُمَا لِأَجْلِ

الدَّيْنِ فَيَكْتُسَبُ رُفْعَتَانِ إِنْ كَانَ الدَّيْنُ بِقَدْرِ نِصْفِهِمَا؛ رُفْعَةٌ لِلدَّيْنِ، وَرُفْعَةٌ لِلتَّرَكَةِ؛ فَمَنْ خَرَجَتْ عَلَيْهِ رُفْعَةُ

الدَّيْنِ، يَبِيعُ فِي الدَّيْنِ، وَالْبَاقِي تَرَكَةٌ بَيْنَ الْعِتْقِ وَالْوَرَثَةِ، وَإِنَّمَا يُقَدَّمُ رُفْعَةُ الدَّيْنِ عَلَى رُفْعَةِ الْعِتْقِ؛ لِأَنَّ الْعِتْقَ

هَهُنَا وَصِيَّةٌ، وَالدَّيْنُ مُقَدَّمٌ عَلَى الْوَصِيَّةِ، كَمَا أَنَّهُ مُقَدَّمٌ عَلَى الْإِزْثِ. "وَلَوْلَا الْعِتْقُ لَمَا أَفْرَعْنَا لِلدَّيْنِ؛ لِأَنَّ

الِاخْتِيَارَ إِلَى الْوَرَثَةِ فِي بَيْعٍ مَنْ شَاءُوا فِي حَقِّ الْغُرَمَاءِ"

"وَلَوْ قَسَمْنَا تَرَكَةً، وَأَفْرَعْنَا لِلْعِتْقِ، ثُمَّ ظَهَرَ دَيْنٌ، فَلَمْذَهَبٌ: أَنَّ الْقِسْمَةَ، وَالْقُرْعَةَ بَاطِلَتَانِ حَتَّى

يُقْضَى الدَّيْنُ، ثُمَّ يُسْتَأْنَفُ الْقُرْعَةُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ التَّرَكَةَ كَانَتْ مَشْغُولَةً بِمَا هُوَ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِمَا، فَظَهَرَ أَنَّهُمَا

كَانَتَا فِي غَيْرِ وَقْتِهِمَا.

"الشَّرْطُ الثَّانِي: أَلَّا يَزِيدَ عَلَى الثُّلُثِ، فَإِنْ زَادَ عَلَى ثُلُثِ مَالِهِ، فَلِلْوَرَثَةِ رَدُّهُ؛ لِمَا ذَكَرْنَا أَنَّهُ وَصِيَّةٌ،

وَلِلْوَارِثِ رَدُّ مَا زَادَ عَلَى الثُّلُثِ. "وَإِنْ انْحَصَرَ الْعِتْقُ فِي الثُّلُثِ، كَمَا إِذَا أَعْتَقَ سِتَّةَ عِبِيدٍ لَا مَالَ لَهُ

غَيْرُهُمْ، فَلَا يَعْتَقُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ ثَلَاثَةً، بَلْ يُفْرَعُ بَيْنَهُمْ، فَيَسْتَوْفِي الثُّلُثَ بِاعْتِقِ الْبَعْضِ، وَرَقٍّ

الْبَعْضِ؛ كَمَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَذَلِكَ أَنَّهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - جَزَّاهُمْ ثَلَاثَةَ أَجْزَاءٍ وَأَفْرَعَ بَيْنَهُمْ،

فَأَعْتَقَ اثْنَيْنِ، وَأَرْقَ أَرْبَعَةً. ^(١) "وَلَا يَسْتَسْعِي عَبْدًا فِي الْعِتْقِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَسْتَسْعِ فِي هَذِهِ

الْوَاقِعَةِ، وَسَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ وَإِنْ رَوَى الْإِسْتِسْعَاءَ فَلَمْ يَزُوهُ شُعْبَةً، وَهَشَامٌ، وَهُمَا أَحْفَظُ مِنْهُ"،

(١) صحيح مسلم (٩٧/٥ ط التركية): رقم (١٦٦٨) عن عمران بن حصين « أن رجلا أعتق ستة مملوكين له عند موته، لم يكن له مال

غيرهم، فدعا بهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فجزأهم أثلاثا، ثم أفرع بينهم فاعتق اثنين وأرق أربعة، وقال له قولا شديدا ».

وَمَسَّكَ أَبُو حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بِرِوَايَتِهِ. (١)

"وَكَيْفِيَةُ الْفُرْعَةِ: أَنْ يَكْتُبَ أَسَامِيَهُمْ فِي رِقَاعٍ صِغَارٍ، ثُمَّ يُدْرَجُ فِي بَنَادِقٍ طِينٍ / مُتَسَاوِيَةِ الْجُثَّةِ وَالْوِزْنِ، وَتُلْقَى فِي حَجَرٍ مَنْ لَمْ يَخْضُرْ وَقْتُ الْإِذْرَاجِ وَالْكِتَابَةِ، وَتُعْطَى بِثَوْبٍ، ثُمَّ يُدْخَلُ يَدُهُ فَيُخْرِجُ وَاحِدَةً، فَإِذَا خَرَجَتْ فَضَّتْ، وَحُكِمَ لِصَاحِبِهَا بِالْعَتَقِ."

"قَالَ: وَإِنْ اخْتَلَفَ قِيَمَةُ الْعَبِيدِ، ضَمَّ قَلِيلُ الثَّمَنِ إِلَى كَثِيرِهِ؛ لِتَعْدِيلِ الْأَجْزَاءِ الثَّلَاثَةِ، وَلَا يُبَالِي بِتَفَاوُتِ الْعَدَدِ حَتَّى لَوْ أُعْتِقَ أَرْبَعَةٌ، قِيَمَةُ اثْنَيْنِ مِائَةً، وَقِيَمَةُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْآخِرِينَ مِائَةً، عَدَلْنَا لَهُمْ بِالْقِيَمَةِ، وَجَعَلْنَا الْاِثْنَيْنِ سَهْمًا وَاحِدًا، فَإِنْ خَرَجَتِ الْفُرْعَةُ لَهْمَا، عُتِقَا."

"قَالَ: وَلَا يُزَادُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَجْزَاءٍ عَلَى أَصَحِّ الْقَوْلَيْنِ؛ اقْتِدَاءً بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَعَلَى هَذَا يُعَادُ الْفُرْعَةُ حَتَّى يَعْتِقَ الثَّلَاثَ وَيَرِقَّ الثُّلَثَانِ."

"فَأَمَّا الْفُرْعَةُ بَيْنَ الْعَبِيدِ لِأَجْلِ الدِّينِ، فَإِنَّهَا مُقَدَّمَةٌ كَمَا تَقَدَّمَ. "وَالْتَجَرُّنَةُ فِيهَا لَيْسَ بِشَرْطٍ؛ لِأَنَّهَا لَمْ نَقْصِدْ بِهَا الثُّلَاثَ" قَالَ: وَمُقَدَّارُ التَّرَكَةِ لِبَيَانِ الثُّلَاثِ مُعْتَبَرٌ بِيَوْمِ الْمَوْتِ لَا بِيَوْمِ الْإِعْتِقِ

(١) جاء في المبسوط للسرخسي (٧/ ٧٤ - ٧٥): (قال): - رضي الله تعالى عنه - ذكر عن أبي قلابة «أن رجلاً أعتق عبداً له عند موته، ولا مال له غيره فأجاز رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ثلثه، واستسعاها في ثلثي قيمته»، وفي هذا دليل: أن العتق في المرض يكون وصية وأنه ينفذ من ثلثه وأن معتق البعض يستسعى فيما بقي من قيمته، فيكون دليلاً لنا على الشافعي - رضي الله عنه -؛ لأنه لا يرى السعاية على العبد بحال، ولكنه يقول يستدام الرق فيما بقي على ما نبينه في مسألة تجزيء العتق، وذكر عن الحسن البصري: «أن رجلاً أعتق ستة أعبد له عند موته فأقرع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بينهم فأعتق اثنين، ورد أربعة في الرق» وبظاهر هذا الحديث يحتج الشافعي - رحمه الله تعالى - علينا فإن المذهب عندنا أن من أعتق ستة أعبد له في مرضه، ولا مال له غيرهم، وقيمتهم سواء يعتق من كل واحد منهم ثلثه، ويسعى في ثلثي قيمته، وعند الشافعي - رحمه الله تعالى - يجزئهم القاضي ثلاثة أجزاء، ثم يقرع بينهم فيعتق اثنين بالقرعة، ويرد أربعة في الرق، واستدل بهذا الحديث، ورجح مذهبه بأن فيه اعتبار النظر من الجانبين؛ لأنه لو أعتق من كل واحد منهم ثلثه تعجل تنفيذ الوصية، وتأخر اتصال حق الورثة إليهم، بل في هذا إبطال حق الورثة معنى؛ لأن السعاية في معنى التاوي فإن المال في ذمة المفلس يكون تاوياً فإذا تعذر تنفيذ الوصية بهذا الطريق وجب جميع العتق في شخصين وتعيين المستحق بالقرعة؛ لأن ذلك أصل في الشرع، وكان في شريعة من قبلنا، قال الله تعالى: {إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ} [آل عمران: ٤٤]، وقال: {فَسَاهُمْ فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ} [الصافات: ١٤١] «، وكان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذا أراد سفراً أقرع بين نسائه»، والقاضي إذا قسم المال بين الشركاء أقرع بينهم، وبهذا تبين أن هذا ليس في معنى القمار؛ لأن في القمار تعليق أصل الاستحقاق بخروج القدر وفي هذا تعيين المستحق فأما أصل الاستحقاق ثابت بإيجاب المعتق. (وحيثنا) في ذلك أن العبيد استوتوا في سبب الاستحقاق، وذلك موجب للمساواة في الاستحقاق فلا يجوز إعطاء البعض، وحرمان البعض كما لو أوصى برباقهم لغيرهم لكل رجل برقة بل أولى؛ لأن ملك الوصية يحتمل الرجوع من الموصى الرد من الموصى له، وهذه الوصية لا تحتمل ذلك، فإذا لم يجر حرمان البعض هناك فهنا أولى، ثم فيما قاله الخصم ضرر الإبطال في حق بعض الموصى لهم وفيما قلنا ضرر التأخير في حق الورثة، وضرر التأخير متى قوبل بضرر الإبطال كان ضرر التأخير أهون، وإذا لم نجد بداً من نوع ضرر رجحنا أهون الضررين على أعظمهما مع أنه ليس في هذا تعجيل حق الموصى له؛ لأن عند أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - المستسعى مكاتب فلا يعتق شيء منهم ما لم يصل إلى الورثة السعاية"

والوصية؛ لأنه يوم استقرار الوصايا، وانتقال الأملاك، وأي عبد نجز المريض عتقه، فقيمته معتبرة بيوم الإعتاق إذا احتمله الثلث؛ لأنه واقع في الحال، وهو بعد استقراره بالقرعة مستند إلى هذه الحالة، فهو وقت زوال ملكه. "وما لم يَحْتَمِلْهُ الثلث وأزفناه للورثة، فقيمته معتبرة بيوم الموت"، ومثاله: لو أعتق ثلاثة أعبد قيمة كل واحد مائة ولا مال له غيرهم، ثم زادت قيمة أحدهم حتى بلغت عند موت السيد مائتين، أفرغ بينهم، فإن خرجت على من زادت قيمته، عتق كله، ولا ينظر إلى الزيادة الحاصلة فيه، وأنه اليوم أكثر من الثلث، بل يُعتبر المائة التي كانت عند الإعتاق، وإن خرجت على آخر عتق، يُعاد القرعة؛ لأننا لم نستوف الثلث، فإن التركة اليوم أرغمت؛ إذ الزائد قيمته رقيق للورثة، فيجعل مائتين لا مائة، كما ذكرنا، ومهما زادت قيمة عبد، فهو ككسبه، وسيأتي بيان ذلك في مسألة الدور، ولو كانت جارية فحملت، فالحمل كالكسب.

[فروع ستة]

[في تنجيز العتق ووقوعه في مرض السيد]

"الأول: لو نجز المريض عتقه فمات بغضهم قبل موت السيد، أو بعد موته ولكن قبل الإقراع، أفرغنا بين الأحياء والموتى"، فلو وقعت القرعة لميت، علمنا أنه كان حراً؛ وذلك لما بينا أن الاعتبار فيه بيوم الإعتاق، فإن التفصان لا يحسب على الورثة، كما يأتي.

"الثاني إذا قال: سالم حر، وغانم حر، وزباد حر، قدمنا من قدم؛ لأنه بنجز العتق في الأول فالأول، وقد استحق به السابق الثلث، فلا يجوز إسقاطه بما بعده. "ولو قال: إذا مت أعتقوا سالمًا، وغانمًا، وزبادًا، فهم سواء في القرعة؛ لأنهم يستحقون الحق معًا عند الموت"

"الثالث: لو قال لعشرة أعبد: أحدكم حر، سألتا الورثة؛ وكان الخيار إليهم؛ لأنهم قائمون مقامه، كما في خيار البيع والشفعة. "فإن قالوا: لا نعلم، أفرغ بينهم" كما في سائر المبهمات "فأعتق أحدهم" سواء "كان أقلهم قيمة أو أكثرهم"؛ لأن اللفظ مطلق يتناول الجميع تناولاً واحداً.

"الرابع: كسب العتق فيما بين تنجيز العتق وموت المعتق، للعتق؛ لأنه كسب حر، وولد العتقة بين التنجيز والموت، حر تبعاً لأمه "إلا ما لا يَحْتَمِلْهُ الثلث من الولد، فيكون للتركة، أو من رقة الأم، فيكون كسب ذلك القسط من التركة"، وبيانه: أنه لو كان له جارتان قيمة كل واحدة مائة فأعتقهما في مرضه، فولدت إحداهما ولداً قيمته مائة، فمات المعتق، وأفرغنا بينهما، فإن خرجت القرعة على التي لم تلد عتق كلها؛ لخروجها من الثلث، فإن التركة ههنا ثلاثمائة ورقت الوالدة وولدها؛ لأنهما مثلاً التي عتقت، وإن خرجت على التي ولدت لم يعنى جملتها؛ لأن الجزء الحر منها يستتبع الجزء الذي يخصه من ولدها، ويكون ذلك الجزء من الولد خارجاً من جملة التركة، فينقص التركة عن ثلاثمائة ولا يكون المائة حينئذ ثلثها، فلم تعتق جملتها، بل عتق منها ثلاثة أرباعها، وتبعها من ولدها أيضاً مثل

ذلك، وهو ثلاثة أرباعه؛ لأنه قسطن ذلك القدر منها، ويبقى للورثة رُبْعُها، ورُبْعُ ولديها، وتَمَامُ الجارية التي لم تلد، وهذه الجملة مائة وخمسون، وهي مثلاً ما عتق منها، فظهر من ذلك أن رُبْعَ الولد لَمَّا لم يحتمله الثلث تبعاً للأُم، دخل في جملة التركة حتى عاد إلى الورثة كما قال، ولو كانت الأُم عتقت بجمليتها، لما دخل شيء من الولد في جملة التركة، وهكذا حكم الكسب لو كان مكان الولد، فإن رُبْعَهُ داخل في التركة بسبب كونه قسطناً للرُبْعِ الرقيق من الجارية، ولو كانت الجارية عتيقةً كُلُّها، كان كسبها كُلُّه لها، ولم يدخل في التركة منه شيء.

"قال: وإن نقصت قيمة العتيق عن يوم العتق، كان النقصان محسوباً على العتيق"، كما أن الزيادة كانت له حتى لو فرض النقصان بدل الزيادة في مسألة الأعبد الثلاثة المذكورة قبل هذه، لعود قيمته إلى خمسين قبل موت المعتق فأفرغ بينهم، فإن خرجت الفرعة على الذي انتقصت قيمته، عتق وحده، ولا ينظر إلى أنه الآن خمسون، بل النظر إلى المائة التي عند الاعتاق، فإن النقصان محسوبٌ عليه كما ذكرناه، وإن خرجت على أحد الآخرين لم يعتق كُلُّه؛ لأن المال مائتان وخمسون، والنقصان لا يُحسب على الورثة، فيخرج ثلث المال؛ وهو/ ثلاثة وثمانون وثلث، ويُنظر كم هي من العبد الذي خرجت فرعته، وكانت خمسة أسداسه، فعتق هذا القدر منه، وبقي سدسه؛ وهو ستة عشر وثلثان مع العبدَيْن الآخرين؛ أحدهما مائة، والآخر خمسون للورثة، وذلك مائة وستة وستون وثلثان، وهو مثلاً ما عتق.

"الخامس: لو أعتق ثلاثة ممالك في مرض موته وقيمة كُلِّ واحد مائة درهم، لا مال له غيرهم، فأكتسب واحد منهم مائة درهم قبل موت السيد، فأفرغنا فأصابت فرعة الحرية المكتسب، عتق كُلُّه؛ لأن الكسب تبع غير محسوب" كما قلنا في الولد وهؤلاء ثلاثمائة "فقد أعتقنا منهم مائة وأبقينا مائتين، وإن أصابت فرعة الحرية عبداً آخر، عتق وأعيدت الفرعة؛ لأننا لم نستوف الثلث، فإن الكسب محسوب ههنا من التركة، كما قلنا في زيادة القيمة "فإن أصابت المكتسب، وقع فيه دور"؛ لأن كل جزء يعتق منه يستتبع جزءاً من الكسب في مقابلته، وينقص به مبلغ الميراث، فإن الجزء التابع خارج عن حساب الميراث، وإذا نقص مبلغ الميراث لم يعتق الجزء المفروض بتمامه، فسبيله أن يستخرج ذلك "بطريق الجبر والمقابلة، فنقول: عتق منه شيء وتبعه من كسبه مثله" شيء آخر "ولو كان كسبه مائتين، قلنا: تبعه مثله، ولو كان خمسين، قلنا: تبعه نصفه، فيبقى في يد الورثة ثلاثمائة ناقصة بشيئين، وذلك يعدل مثلي ما أعتقنا؛ لأن العتق ينبغي أن يكون ثلث الجملة "وقد أعتقنا مائة وشيئاً؛ المائة في الفرعة الأولى، والشيء في الفرعة الثانية "فمثلاً مائتان وشيئان، فإذا أجبرنا الناقص بشيئين"، أي: زدنا فيه شيئين حتى بلغ ثلاثمائة كاملة "وزدنا على عدليه" أيضاً "شيئين"؛ تحقيقاً للمعادلة بينهما/ "كانت ثلاثمائة، تعدل مائتين وأربعة أشياء، فالمائتين قصاص بالمائتين، فبقيت مائة على مقابلة أربعة أشياء، فالشيء الواحد خمسة وعشرين لا محالة، وهو القدر المعتق في هذه

الْقُرْعَةُ، وَهُوَ "رُبْعُ هَذَا الْعَبْدِ، وَتَبَعُهُ رُبْعُ الْكَسْبِ، فَالْعِتْقُ كُلُّهُ مِائَةٌ وَخَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ، وَالتَّرَكَةُ مِائَتَانِ وَخَمْسُونَ، فَذَلِكَ ثَلَاثُمِائَةٍ وَخَمْسَةٌ وَسَبْعُونَ، وَصَارَ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ هَذَرًا تَبَعًا" لِلرُّبْعِ الْحَرِّ مِنْهُ "فَذَلِكَ أَرْبَعُمِائَةٍ، وَهِيَ الْجُمْلَةُ"

"السَّادِسُ: لَوْ قَالَ الصَّحِيحُ لِعَبْدِهِ: مَتَى قَدِمَ فُلَانٌ، فَأَنْتَ حُرٌّ، فَقَدِمَ وَالسَّيِّدُ مَرِيضٌ، عَتَقَ فِي أَصَحِّ الْقَوْلَيْنِ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ؛ لِأَنَّ السَّبَبَ وَجَدَ فِي حَالِ الصَّحَّةِ، وَلَمْ يَوْجَدْ مِنْهُ قَصْدُ الْإِعْتَاقِ فِي مَرَضِهِ، فَهُوَ كَمَا لَوْ قَدِمَ فِي حَالِ صِحَّتِهِ.

"النَّظَرُ الثَّانِي: فِي حُكْمِ الْعِتْقِ

وَلَهُ حُكْمَانِ:

الْأَوَّلُ: سَرَائِئُهُ

إِذَا وَجَّهَ عَلَى بَعْضِ الْعَبْدِ، فَإِنَّهُ يَسْرِي إِلَى الْبَاقِي، وَلَكِنْ بِثَلَاثِ شَرَائِطَ:

الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ مُنْشَأً فِي الْحَيَاةِ، فَلَوْ أَعْتَقَ شَرِكًا لَهُ فِي الْمَرَضِ وَثُلُثُهُ يَحْتَمِلُ الْبَاقِي، سَرَى؛ لِأَنَّ الْمَرِيضَ فِي ثُلُثِ مَالِهِ كَالصَّحِيحِ فِي جَمِيعِهِ. "وَلَوْ أَوْصَى بِعِتْقِ نَصِيْبِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ، فَلَا تَسْرِيَةَ" إِذَا أُعْتِقَ عَنْهُ "وَأِنْ احْتَمَلَ الثُّلُثُ؛ لِأَنَّ الْمَلِكَ بِالْمَوْتِ لِلْوَارِثِ"، وَالْإِعْتَاقُ عَنِ الْمُوصِي الْمَيِّتِ وَهُوَ مُعْسِرٌ، فَلَا يَقُومُ عَلَيْهِ "إِلَّا أَنْ يُوصِي بِالتَّسْرِيَةِ"، وَمَعْنَاهُ: أَنْ يُوصِي، فَيَقُولَ: أَعْتِقُوا نَصِيْبِي وَاشْتَرُوا الْبَاقِي، وَأَعْتِقُوا الْجَمِيعَ عَنِّي، فَإِنَّهُ يَصِحُّ حِينَئِذٍ، وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: "إِلَّا أَنْ يُوصِي بِالتَّسْرِيَةِ" لِأَنَّهُ يُوصِي بِإِعْتَاقِ نَصِيْبِهِ عِتْقًا سَرِيًّا؛ لِأَنَّ السَّرِيَّةَ عَلَى الْمَيِّتِ مُحَالٌ، كَمَا بَيَّنَّا أَنَّهُ لَا يَبْقَى لَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ مَالٌ "إِلَّا مَا أَوْصَى بِهِ فَاسْتَبْقَاهُ" لِنَفْسِهِ، كَمَا بَيَّنَّا "فَكَأَنَّهُ مُعْسِرٌ بَعْدَ الْمَوْتِ/

ب / ١٩٨

"الشَّرْطُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ السَّبَبُ مُخْتَارًا كَمَا لَوْ أَعْتَقَ"، فَإِنَّهُ مُخْتَارٌ "وَكَذَا لَوْ اشْتَرَى قَرِيبَهُ كَوَلَدِهِ وَإِنْ سَفَلَ، أَوْ وَالِدِهِ وَإِنْ عَلَا، فَإِنَّهُمْ يَغْتَفُونَ عَلَيْهِ بِالْمَلِكِ؛" وَذَلِكَ لِأَنَّ الْعُبُودِيَّةَ وَالْوِلَادَةَ لَا تَجْتَمِعَانِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ﴾ (١) نَبَّهَ عَلَى أَنَّ الْوَلَدَ لَا يَكُونُ عَبْدًا، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (لَا يُجْزَى وَلَدٌ وَالِدُهُ إِلَّا أَنْ يَحْدَهُ مَمْلُوكًا فَيَشْتَرِيَهُ فَيُعْتِقَهُ) (٢)، مَعْنَاهُ: فَيُعْتَقُ عَلَيْهِ بِشَرَائِهِ. "فَإِنْ مَلَكَ شَقِصًا مِنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا شِرَاءً أَوْ إِنْهَابًا، سَرَى إِلَى الْبَاقِي" وَقُومَ عَلَيْهِ "إِنْ كَانَ مُوسِرًا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ بِاخْتِيَارِهِ "وَأِنْ كَانَ إِرْثًا، لَمْ يَسِرْ إِلَى الْبَاقِي؛ إِذْ لَا اخْتِيَارَ لَهُ"، فَلَا يَقُومُ

(١) الأنبياء: ٢٦.

(٢) صحيح مسلم (٤/ ٢١٨ ط التركية): رقم (١٥١٠) عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « لا يجزي ولد والدا، إلا أن يجده مملوكا فيشتره، فيعتقه». وفي رواية ابن أبي شيبه: ولد والده.

عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ التَّسْرِيَةَ غَرَامَةً، فَلَا تَحْصُلُ إِلَّا عِنْدَ الْاِخْتِيَارِ، وَالْإِثْرُ يَدْخُلُ فِي مِلْكِهِ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ. "وَإِنْ وَهَبَ لِصَبِيٍّ مَنْ يَعْتِقُ عَلَيْهِ وَالصَّبِيُّ مُعْسَرٌ قَبْلَهُ قِيَمُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَضُرُّهُ؛ إِذْ لَا يَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُ "وَإِنْ كَانَ مُوسِرًا، لَمْ يَقْبَلْهُ عَلَيْهِ؛ خِيفَةً مِنْ لُزُومِ النَّفَقَةِ عَلَى الصَّبِيِّ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمَقْبُولُ كَسُوبًا"، فَيَكُونُ نَفَقَتُهُ فِي كَسْبِهِ لَا فِي مَالِ الصَّبِيِّ "ثُمَّ إِنْ زَمَنَ بَعْدَ ذَلِكَ، فَنَفَقَتُهُ فِي مَالِ الصَّبِيِّ"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ بَعْدَ اسْتِقْرَارِ عَتَقِهِ "وَلَوْ وَهَبَ لَهُ بَعْضُ مَنْ يَعْتِقُ عَلَيْهِ وَهُوَ مُوسِرٌ، فَلَمَذْهَبَ: أَنَّ الْقِيَمَ لَا يَقْبَلُهُ؛ لِأَنَّهُ يَفْتَضِي التَّسْرِيَةَ، وَذَلِكَ ضَرَرٌ، وَفِيهِ قَوْلٌ آخَرُ: أَنَّ لَهُ أَنْ يَقْبَلَ، ثُمَّ لَا يَحْكُمُ بِالتَّسْرِيَةِ"؛ لِأَنَّ الصَّبِيَّ لَا اخْتِيَارَ لَهُ فِي تَمْلِكِهِ، فَهُوَ كَمَا لَوْ وَرَثَهُ.

"الشَّرْطُ الثَّلَاثُ: أَنْ يَكُونَ الْمُعْتَقُ مُوسِرًا مَهْمَا أَعْتَقَ نَصِيْبَهُ مِنْ عَبْدِهِ الْمُشْتَرَكِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيمَا رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: (مَنْ أَعْتَقَ شُرَكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ وَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ قِيَمَةَ الْعَبْدِ، قُومَ عَلَيْهِ قِيَمَةُ عَدْلٍ، وَأَعْطَى شُرَكَاءَهُ حَصَصَهُمْ وَعَتَقَ الْعَبْدَ، وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ، وَرَقَّ مَا رَقَّ). (١)

"ثُمَّ فِي وَقْتِ حُصُولِ الْعِتْقِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ:

الأَوَّلُ - وَهُوَ الصَّحِيحُ -: أَنَّهُ يَسْرِي الْعِتْقُ فِي الْحَالِ، وَيَصِيرُ خُرًّا فِي جَمِيعِ أَحْكَامِهِ، وَعَلَيْهِ تَوْفِيقُهُ شَرِيْكِهِ قِيَمَةَ نَصِيْبِهِ، كَمَا فِي الْحَبْرِ الْمَذْكُورِ "فَإِنْ تَلَفَ مَالُهُ بَعْدَ السَّرَايَةِ، لَمْ يَعُدْ شَيْءٌ مِنْهُ رَقِيْقًا"، وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْعِتْقَ يَسْرِي فِي الْحَالِ؛ مُبَادَرَةً إِلَى تَكْمِيلِهِ، وَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَى أَدَاءِ الْقِيَمَةِ، كَمَا رُوِيَ أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ شَقِيصًا لَهُ مِنْ غُلَامٍ، فَذَكَرَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: (لَيْسَ لِلَّهِ شَرِيْكٌ) وَأَحَالَ عِتْقَهُ (٢)، وَإِذَا

(١) صحيح البخاري (٣/ ١٤٤ ط السلطانية): رقم (٢٥٢٢) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من أعتق شركا له في عبد، فكان له مال يبلغ ثمن العبد، قوم العبد قيمة عدل، فأعطى شركاءه حصصهم، وعتق عليه، وإلا فقد عتق منه ما عتق.»، وصحيح مسلم (٥/ ٩٥ ط التركية): رقم (١٥٠١) عن ابن عمر، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من أعتق شركا له في عبد، فكان له مال يبلغ ثمن العبد، قوم عليه قيمة العدل فأعطى شركاءه حصصهم وعتق عليه العبد، وإلا فقد عتق منه ما عتق.»

(٢) مسند أحمد (٣٤/ ٣١٤ ط الرسالة): رقم (٢٠٧٠٩) عن أبي المليح، عن أبيه، أن رجلا من قومه أعتق شقيصا له من مملوك، فرفع ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فجعل خلاصه عليه في ماله، وقال: "ليس لله شريك". قال المحققون: حديث صحيح، وهذا إسناد رجاله ثقات رجال الشيخين غير صحابيه، سنن أبي داود (٤/ ٢٣ ت محيي الدين عبد الحميد): رقم (٣٩٣٣) عن أبي المليح، قال أبو الوليد: عن أبيه، أن رجلا، أعتق شقيصا له من غلام فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال: «ليس لله شريك» زاد ابن كثير في حديثه «فأجاز النبي صلى الله عليه وسلم عتقه»، [حكم الألباني] صحيح.

تَعَجَّلَ فِي الْحَالِ وَحَصَلَ الْعِتْقُ، فَلَا يَرْتَفِعُ بِذَهَابِ الْمَالِ، وَالْإِعْسَارِ الطَّارِئِ بَعْدَهُ. "قَالَ: وَيُعْتَبَرُ قِيَمَتُهُ يَوْمَ الْعِتْقِ؛ لِأَنَّهُ يَوْمَ زَوَالِ الْمِلْكِ "وَلَوْ أَعْتَقَ الثَّانِي نَصِيْبَهُ، كَانَ عِتْقُهُ بَاطِلًا؛ لِأَنَّ الْحُرَّ لَا يَقْبَلُ الْإِعْتَاقَ. "قَالَ: وَكَذَلِكَ حُكْمُ الْاِسْتِيْلَادِ" لَهُ سِرَايَةٌ، كَمَا لِلْإِعْتَاقِ، وَهُوَ أَقْوَى؛ لِأَنَّهُ فِعْلٌ فَيَقُومُ عَلَيْهِ نَصِيْبُ شَرِيْكِهِ إِنْ كَانَ مُوسِرًا، كَمَا فِي الْعِتْقِ سَوَاءً، وَتَصِيرُ الْجَارِيَةُ أُمَّ وَلَدٍ لَهُ بِكَمَالِهَا.

"وَالْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّهُ يُوقَفُ نَصِيْبُ شَرِيْكِهِ، فَإِنْ أَدَّى، تَبَيَّنَا أَنَّهُ عَتَقَ كُلَّهُ يَوْمَ الْإِعْتَاقِ؛ وَهَذَا لِأَنَّهُ أَخُوْتُ لَهَا، وَفِيهِ رِعَايَةٌ لِلْجَانِبَيْنِ جَمِيعًا "وَتَفْرِيعُ هَذَا الْقَوْلِ إِذَا أَدَّى، كَتَفْرِيعِ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ فِي تَعْجِيلِ السَّرَايَةِ؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ الْأَدَاءِ فِي هَذَا الْقَوْلِ بِمَنْزِلَةِ مَا قَبْلَ الْأَدَاءِ فِي الْقَوْلِ الْأَوَّلِ.

"وَالْقَوْلُ الْآخَرُ" وَهُوَ الثَّالِثُ "أَنَّ نَصِيْبَ الشَّرِيْكِ إِنَّمَا يَغْتَقُ عَقِيْبَ وُصُولِ الْقِيَمَةِ إِلَيْهِ؛ إِذْ لَا وَجْهَ

لِإِبْطَالِ مِلْكِهِ عَلَيْهِ قَبْلَ وُصُولِ بَدْلِهِ إِلَيْهِ "وَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ: لِشَرِيْكِهِ كَسْبُ ذَلِكَ النِّصْفِ إِلَى قَبْضِ / ١٩٩ ب
الْقِيَمَةِ؛ لِكَوْنِهِ بَاقِيًا عَلَى مِلْكِهِ "لَكِنَّهُ لَوْ أَعْتَقَ نَصِيْبَهُ ذَلِكَ، فَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ لَا يُنْفَذُ عِتْقُهُ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ بَاقِيًا عَلَى مِلْكِهِ إِلَّا أَنَّ الْأَوَّلَ اسْتَحَقَّ تَحْصِيلَ إِعْتَاقِهِ مِنْ نَفْسِهِ، فَلَا يُقَوِّتُ عَلَيْهِ. "وَالصَّحِيْحُ: أَنَّ عِتْقَهُ يُنْفَذُ؛ لِبَقَاءِ مِلْكِهِ عَلَيْهِ.

فروع

[في السراية وعق الشريك]

"الأول: لو قال لشريكه: إنك أعتقت نصيبك وأنت مفسر، لم يضره؛ إذ ليس فيه إفراز بما يسري إلى نصيبه" فإن قال: [وأنت مفسر] فجحد، عتق نصيب المدعي؛ تفرعاً على القول الأصح؛ مؤاخذه له بزعمه وإفرازه بما يسري إلى نصيبه، فإن المفسر يتعجل سراية إعتاقه.

"ولو تداعيا جميعاً مثل هذه الدعوى وجحد كل واحد منهما ما قال صاحبه وهما مفسران، عتق العبد كله" بسراية ما ادعاه كل واحد منهما إلى نصيب صاحبه "وولأوه موقوف" إلى أن يعترف أحدهما أنه أعتق؛ لأنهما لا يدعيانه في الحال. "ولو أن أحدهما قال لصاحبه: [إذا أعتقت نصيبك، فنصبي حر] فأعتق وهو مفسر، عتق العبد كله عليه وحده؛ تفرعاً على الأصح؛ لأن السراية أقوى من التعليق، فإنها أمر قهري لا يقبل الدفع، والتعليق لفظ قابل للدفع والنقص، فيكون التعليق للسراية، كما أشار إليه، "وهو: أن سراية عتقه أقوى من تعليق المالك"

"الثاني: لو أعتق شريكان نصيبهما ولأحدهما النصف ولآخر السدس وهما مفسران، فالمدّهُب أن الثلث يقوم عليهما نصفين بالسوية؛ وإن تباين مقدار المالك "لأن العتق شبيه الجناية" من حيث إنه إتلاف لملكه "فهو كجراحة من واحد، ومائة جراحة من آخر؛ إذ يسوى في الدية"، كذلك ههنا.

"الثالث: إذا اختلف الشريكان في قيمة العبد، فأصح القولين: أن القول قول المعتق الغارم؛ ٢٠٠/أ إذ الأصل براءة ذمته، وإن قال الطالب "للقيمة" كان كاتباً أو مخترباً، فأقول قول المعتق؛ لأن الأصل عدمه، وإن قال المعتق: كان سارقاً أو آبقاً، فعلى قولين، أصحهما: أن القول قول المالك؛ لأن الأصل السلامة"

"الحكم الثاني: الولاء"

قال رسول الله ﷺ: (الولاء لحمة كل حمة النسب، لا يباع، ولا يوهب) ^(١)، وقال ﷺ: (الولاء لمن أعتق) ^(٢)، فلا ولاء بالحلف والموالة، خلافاً لأبي حنيفة؛ لأن الولاء ثمره الإنعام بالإيجاد الحكمي، فلا يتصل بالمعاقدة. "قال: وإنما الولاء لمن زال ملكه بالحرية، سواء دبر أو نجر، أو غلق" فتحقق به العتق "أو كاتب فتم، أو استولد، أو باع العبد من نفسه، أو أعتق بعوض، أو اشترى

(١) سبق تخريجه

(٢) سبق تخريجه

أباه أو ابنه، وسواء اتفق الدين أو اختلف، والأصل في ذلك قوله عليه السلام: (إنما الولاء لمن أعتق) (١)، ثم مباشرة العتيق والنسب إليه بالاستيلاء وغيره، وحصوله له من غير اختياره، كلها سواء؛ لاستوائهم في زوال ملكه عنهم بالحرية، فكانت سواء في حصول الولاء بها له، وأما قوله: "اتفق الدين أو اختلف"؛ فلأن الولاء ثابت بين الكافر والمسلم، كما أن النسب ثابت بينهما، ولكن لا يثبت به التوارث؛ لاختلاف الدين، كما لا يثبت بالنسب.

"وحكم هذا الولاء العصوبة في الميراث، كما سبق في الفرائض" قال: والولاء للكبير، وهو أفعد ولد المولى من الذكور، وصورته: إذا مات المعتق وخلف ابنين، ثم مات أحد الابنين وترك ابناً، ثم مات العتيق وله مال، كان ماله للكبير وهو ابن المعتق دون ابن ابنه، هكذا كان قضاء الصحابة رضي الله عنهم ولأن الولاء لا يورث، كما ورد في الخبر، وإنما يورث به المال، ولو جعلنا لابن الابن ههنا شيئاً، لورثناه ولأن الولاء الذي كان ثابتاً لأبيه حتى يرث به المال، وهذا خلاف ما في الخبر، والضابط فيه أن يُقدَّر موت المعتق بدَل موت العتيق، فكل من يأخذ ميراثه بالعصوبة، يأخذ ميراث عتيقه. قال: ولا ولأه للمرأة إلا على من باشرته بالعتق؛ لأنها في المباشرة بمنزلة الرجل، وقد قال النبي ﷺ لعائشة - رضي الله عنها -: أعتقي، فإنما الولاء لمن أعتق (٢)، فأما ما سوى المباشرة، فهو للعصبات، ولا عصبوبة للنساء، كما تقدم. قال: وكذلك فروغ المباشرة، كأولاد عتيقها وعتيق عتيقها؛ لأن حكمها حكم المباشرة. قال: وإذا ولدت عتيقة أولاداً من زوج منلوك، ثم عتق الزوج، انجر ولأه الأولاد عن موالى الأم إلى موالى الأب، كما قضى به عثمان رضي الله عنه وغيره من الصحابة؛ وذلك لأن الولاء فرغ النسب، والنسب إلى الآباء دون الأمهات، فكذلك الولاء، ولكن لما لم يكن من جهة الأب مولى، جعل ذلك لمولى الأم، فإذا حدث مولى الأب، عاد الولاء إليه، وصار ذلك كما في ولد الملاعنة، فإنه ينتسب إلى الأم؛ لعدم النسب من جهة الأب، فلو اعترف به الزوج الملاعنة بعد ذلك، عاد النسب إليه، كذلك ههنا.

قال: وربما ينجر مرتين أو ثلاثاً حتى يستقر في جانب الأب، كما لو كان جر أصلي وله أبوان حران في الأصل، وأبوا أبيه رقيق، وأبوا أمه رقيق، وأم أمه معتقة، كان ولأه لمولى أم أمه، فإن عتق أبو أمه، انجر الولاء إلى هذا المعتق؛ لكونه من جهة الآباء، ثم إن عتق بعده أم أبيه انجر إليه؛ لأن أم الأب أولى من أب الأم، ثم إن عتق بعده أب أبيه، انجر إلى معتقه واستقر فيه؛ لأنه الأصل في النسب.

(١) سبق تخريجه

(٢) سبق تخريجه

"وَالنَّظَرُ فِي: أَرْكَانِهِ، وَأَحْكَامِهِ
وَأَرْكَانُهُ ثَلَاثَةٌ:

الأول: المَدْبَرُ، وَهُوَ: كُلُّ عَبْدٍ قَابِلٍ لِلْعِتْقِ"، وَهَذَا بِالْمَحَلِّ أَشْبَهُ، وَلَا يَخْفَى الْمَحَلُّ.
الثاني: المَدْبَرُ، وَهُوَ: كُلُّ مَنْ لَهُ أَهْلِيَّةُ الْعِتْقِ"، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مَالِكًا، مُكَلَّفًا، غَيْرُ مَخْجُورٍ عَلَيْهِ.
"مِنَ الْمُسْلِمِ، وَالنَّصْرَانِيِّ، وَالْحَرْبِيِّ"، فَإِنَّ مِلْكَهُمْ صَحِيحٌ. "فَتَدْبِيرُ الْحَرْبِيِّ فِي دَارِ الْحَرْبِ، أَوْ فِي
دَارِ الْإِسْلَامِ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّ الدَّارَيْنِ سَوَاءٌ فِي حَقِّ مِلْكِهِ "فَإِنْ أَسْلَمَ مُدْبَرُ النَّصْرَانِيِّ، بَيْعَ فِي أَحَدِ
الْقَوْلَيْنِ؛ لِإِزَالَةِ الدَّلِّ عَنْهُ، كَمَا فِي عَبْدِهِ الْقَرْنِ إِذَا أَسْلَمَ "وَلَا يُبَاغُ فِي الْقَوْلِ الثَّانِي؛ لِغَلَا يَنْطَلِ سَبَبُ
عِتْقِهِ "وَيُحَالُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ وَيُسْتَكْسَبُ لَهُ؛ طَلَبًا لِرِعَايَةِ الْحَقِّينِ "وَأَمَّا تَدْبِيرُ الصَّبِيِّ، فَعَلَى قَوْلَيْنِ،
أَقْسَمُهُمَا: أَنَّهُ بَاطِلٌ كَتَدْبِيرِ الْمَجْنُونِ؛ قِيَاسًا عَلَى سَائِرِ تَصَرُّفَاتِهِ "وَالْأَثَرُ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دَلِيلٌ عَلَى
الْجَوَازِ؛ لِأَنَّهُ صَحَّحَ وَصِيَّتَهُ، وَالتَّدْبِيرُ كَالْوَصِيَّةِ، وَوَجْهُهُ: أَنَّهُ قُرْبَةٌ لَا ضَرَرَ فِيهَا عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ إِنْ عَاشَ، فَهُوَ
عَلَى مِلْكِهِ، وَإِنْ مَاتَ، فَلَا حُجَّةَ لَهُ إِلَّا إِلَى الثَّوَابِ، وَهُوَ حَاصِلٌ فِيهِ.

"وَأَمَّا الْمَخْجُورُ عَلَيْهِ بِالسَّفَهَةِ، فَالصَّحِيحُ: أَنَّ تَدْبِيرَهُ صَحِيحٌ؛ لِمَا قُلْنَا فِي الصَّبِيِّ، بَلْ أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ
صَحِيحُ الْعِبَارَةِ "وَكَذَا تَدْبِيرُ الْمَخْجُورِ عَلَيْهِ بِالْفَلَسِ؛ لِغَدَمِ الضَّرَرِ فِيهِ "وَأَمَّا تَدْبِيرُ الْمُكَاتِبِ، فَكَاعْتِقِهِ،
وَسَيَأْتِي تَفْصِيلُهُ" فِي (كِتَابِ الْكِتَابَةِ).

"الرَّكْنُ الثَّالِثُ: الصَّبِيُّ، وَهُوَ أَنْ يُعْلَقَ الرَّجُلُ عِتْقَ عَبْدِهِ بِآخِرِ الْعُمْرِ، فَيَقُولَ لَهُ: أَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ
مَوْتِي، أَوْ: إِذَا مِتُّ فَأَنْتَ حُرٌّ، أَوْ: دَبَّرْتُكَ، أَوْ: أَنْتَ مُدْبَرٌ. وَهَذَا صَرِيحٌ لَا حَاجَةَ فِيهِ إِلَى النِّيَّةِ؛ لِأَنَّهُ
مَشْهُورٌ فِي اللُّغَةِ لِهَذَا الْمَعْنَى.

"وَإِذَا عَلَّقَ عِتْقَهُ بِمَعْنَى يُوجَدُ بَعْدَ الْمَوْتِ، لَيْسَ ذَلِكَ بِتَدْبِيرٍ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: إِذَا مِتُّ فَمَضَى
شَهْرٌ، فَأَنْتَ حُرٌّ، أَوْ: إِذَا مِتُّ فَخَدِمْتَ فَلَانًا شَهْرًا، فَأَنْتَ حُرٌّ؛ لِأَنَّ التَّدْبِيرَ أَنْ/ يُعْلَقَ عِتْقُهُ بِمَوْتِهِ،
وَهَذَا قَدْ عَلَّقَ عِتْقَهُ بِمَعْنَى بَعْدَ مَوْتِهِ، فَلَا يَكُونُ مُدْبَرًا، وَإِنَّمَا هُوَ عَبْدٌ عَلَّقَ عِتْقَهُ بِصِفَةٍ.
"وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ: إِذَا مِتُّ فَشِئْتُ، فَأَنْتَ حُرٌّ، فَإِنْ شَاءَ بَعْدَ الْمَوْتِ عِتْقَ، وَلَا يَكُونُ مُدْبَرًا؛ لِأَنَّهُ
لَيْسَ يَغْتَقُ بِمَوْتِهِ، وَلَوْ قَالَ: [إِذَا شِئْتُ فَأَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي] فَشَاءَ، صَارَ مُدْبَرًا وَعَتَقَ بَعْدَ مَوْتِهِ
وَهَذَا مُدْبَرٌ؛ لِأَنَّهُ عَلَّقَ تَدْبِيرَهُ بِمَشِيئَتِهِ، وَفِي الْأَوَّلِ عَلَّقَ عِتْقَهُ بِهَا.

"وَلَوْ قَالَ شَرِيكَانِ فِي عَبْدٍ: مَتَى مُتْنَا فَأَنْتَ حُرٌّ، فَلَيْسَ بِمُدْبَرٍ فِي الْحَالِ؛ لِأَنَّ مَوْتَ وَاحِدٍ
مِنْهُمَا لَا يُوجِبُ عِتْقَ شَيْءٍ مِنْهُ، وَإِنَّمَا يَغْتَقُ بِمَوْتِهِمَا جَمِيعًا "فَإِذَا مَاتَ أَحَدُهُمَا، صَارَ نَصِيبُ الثَّانِي
مُدْبَرًا" وَنَصِيبُ الْأَوَّلِ مُعْلَقُ الْعِتْقِ بِمَوْتِ الثَّانِي، وَذَلِكَ "لِأَنَّهُ مَا تَوَقَّفَ عِتْقُهُ الْآنَ إِلَّا عَلَى مَوْتِهِ، فَإِذَا
مَاتَ عَتَقَ جَمِيعَهُ؛ لِوُجُودِ الشَّرْطِ؛ وَهُوَ مَوْتُهُمَا جَمِيعًا.

"النظر الثاني: في أحكامه

وهي ثلاثة:

الأول: أصح القولين: أن التدبير وصية؛ لتنجزه بالموت، واعتباره من الثلث كسائر الوصايا. "فله أن يرجع عنه بالقول، وبكل ما يكون رجوعاً عن الوصايا إلا التسري؛ فإنه رجوع عن الوصية برفقة الجارية، ولا يكون رجوعاً عن التدبير؛ وذلك "لأن الاستيلاء تفريز للحرية"، فلا ينافيه، ولكن ينافي التملك. "والقول الثاني: أن التدبير عتق بصفة، فالرجوع عنه بإزالة الملك لا بالقول"، كما في سائر من غلق عتقهم بصفات.

"الحكم الثاني: جناية المدبر كجناية العبد القن، وكذلك الجناية عليه؛ لأنه كالقن في سائر التصرفات من البيع، والهبة، والوقف، والكتابة وغيرها من الأحكام، فكذلك في الجناية "والعبد المدبر لو ارتد، فالتدبير بحاله؛ إذ لا يزول عنه ملك سيده "والسيّد لو ارتد فمات مرتداً، كان ماله فيئا، / ٢٠٢ أ والمُدبر حر؛ لأن سببه سابق على الرّدة "ولو ارتد السيّد ثم دبره، خرج تدبيره على الأقاويل في ملكه، كما سبق في الزكاة، وأصحها: أن ملكه زائل، وتدبيره باطل، هذا ما رجّحه الشافعي رحمه الله وعلى هذا القول: يقول المزي: ينفق من ماله الموقوف على زوجته ومن يلزمه نفقته"، كما ينفق على نفسه "ومنهم من لا ينفق؛ لزوال ملكه"

"الحكم الثالث: للسيّد وطء مدبرته؛ لأنها مملوكة، فإن أحبلها، صارت أم ولد له، وإن حبلى بعد التدبير من زوج أو زناً، ففي ذلك الولد قولان: أصحهما: أنه يصير مدبراً تبعاً كولد أم الولد.

والثاني: أنه مملوك؛ لأن التدبير غير لازم، فإن المسخ يلحقه، فلا يسري إلى الولد، كالزمن والوصية. "ويتبين ذلك بزمان الولادة، فإن ولدت بعد التدبير بخمسة أشهر، فليس هذا الولد مدبراً؛ لأنه كان في البطن يوم التدبير، والتدبير لا يسري إلى الولد الذي في البطن، كما لا يسري تدبير نصف المملوك إلى النصف الثاني، وإن كان لمالك واحد، وإن ولدت له ستة أشهر فصاعداً، فهو على أحد القولين "كما ذكرنا مدبراً؛ لأن الغالب أنه حدث بعد التدبير، هذا ما ورد في هذا الأصل، وقد ورد في بعض الأصول: أن الحمل الموجود يوم التدبير يتبع الأم قولاً واحداً، كما يتبعها في العتق، وفي بعضها: أنه مبنئ على أن الحمل هل يعرف؟ فإن قلنا: يعرف، صار مدبراً، ويكون كما لو دبرها جميعاً، وإن قلنا: لا يعرف، فهو على القولين في الحمل الحادث، وفي بعضها: أنه على وجهين: أحدهما: أنه يتبع الأم، كما في البيع، والثاني: لا يتبع؛ لأنه دبر الأصل دون الجنين، وإنما يدخل في البيع؛ لأن استئناؤه يبطل البيع، فلا يمكن إخراجهُ.

"والصحيح: أن لا فرق بين أن تكون في تلك المدة التي بين التدبير والولادة "تحت زوج أو

خالية/؛ لأن المعتبر أقل الحمل وأكثره، لا تؤهم وجود الوطء وعدمه "وإذا مات السيد وهي حبلية ٢٠٢/ ب
فعتقت، عتق الولد قولاً واحداً؛ لسراية العنق من الأم إلى الجنين، وهو كما لو أعتق جاريته وهي
حامل.

[فرعان]

[في الرجوع عن تدبير الولد في البطن، واختلاف المدبرة والوارث]

"الأول: لو رجع عن تدبير الولد في البطن؛ حيث حكمنا بكونه مدبراً "لم يكن رجوعاً عن
تدبير الأم؛ لأنهما بمنزلة عبيدين قد دبرهما معاً "وكذلك لو رجع عن تدبير الأم، لم يكن رجوعاً عن
تدبير الولد، والرجوع لا يسري" إلى الجنين "كما أن التدبير لا يسري" إليه.
"الثاني: لو اختلفا، فقالت المدبرة: ولدته لستة أشهر، فهو مدبر "وقال الوارث: ولدته قبل
التدبير، فهو رقيق "فالقول قول الوارث؛ لأن الأصل الملك، ولو اختلفا في كسب في يدها،
فقالت: اكتسبته بعد موت السيد، وقال الوارث: قبل موته، فالقول قول المدبرة؛ لأن اليد لها"
"ولو اختلفا في أصل التدبير، لم يثبت برجل وامرأتين كالعتق؛ إذ عقد التدبير ليس بمال، فأشبهه
العنق وأمثاله "والله أعلم"

كتاب الكتابة

"وَالنَّظَرُ فِي: أَرْكَانِهَا، وَأَحْكَامِهَا
وَأَرْكَانُهَا أَرْبَعَةٌ:

"الأول: الصيغة، فلا بُدَّ مِنَ الإِيجَابِ وَالْقَبُولِ مَعَ نِيَّةِ الْحُرِّيَّةِ، مِنْ جِهَةِ السَّيِّدِ مُعَلِّقًا عَلَى الْأَدَاءِ،
فَيَقُولُ: كَاتَبْتُكَ عَلَى أَلْفٍ، فَيَقُولُ: قَبِلْتُ، فَإِذَا نَوَى السَّيِّدُ حُرِّيَّتَهُ عِنْدَ الْأَدَاءِ كَفَى؛" وَذَلِكَ لِأَنَّ لَفْظَ
الْكِتَابَةِ يَحْتَمِلُ الْمُخَارَجَةَ وَيَحْتَمِلُ الْعِتْقَ بِالْأَدَاءِ، تَسْتَعْمِلُهُ الْعَرَبُ فِيهِمَا جَمِيعًا، فَلَا بُدَّ فِيهِ مِنَ النِّيَّةِ؛ لِلتَّمْيِيزِ
كَمَا فِي كِنَايَاتِ الْعِتْقِ. "وَلَوْ صَرَّحَ، وَقَالَ: كَاتَبْتُكَ عَلَى أَلْفٍ إِذَا أَدَيْتَهَا فَأَنْتَ حُرٌّ، فَقَالَ: قَبِلْتُ،
فَهَذَا كَافٍ مِنْ غَيْرِ النِّيَّةِ/"؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ صَرِيحٌ غَيْرٌ مُحْتَمِلٌ.

أ/٢٠٣

"الرَّكْنُ الثَّانِي: الْعَوَضُ، وَشَرْطُهُ: أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا مُؤَجَّلًا مُنَجَّمًا"، فَأَعْلَامُ الْعَوَضِ، وَالتَّجْمُومُ،
وَالْأَجَالُ شَرْطُ صِحَّةِ الْعَقْدِ كَمَا فِي الْبَيْعِ، وَأَمَّا التَّأْجِيلُ؛ فَلِأَنَّهُ عَقِيبُ الْعَقْدِ لَا يَمْلِكُ مَالًا، فَلَا يَجُوزُ لَهُ لُزُومُ
مَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ، خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ، وَأَمَّا التَّنْجِيمُ؛ فَلِأَنَّهُ عَنْ عُثْمَانَ رضي الله عنه وَغَيْرِهِ. "وَفِي هَذِهِ الشُّرُوطِ
مَسَائِلُ:

"الأولى: لَوْ قَالَ: كَاتَبْتُكَ عَلَى مِائَةِ دِينَارٍ تُؤَدِّيهَِا فِي عَشْرِ سِنِينَ، لَمْ يَجْزْ؛ لِأَنَّ التَّجْمِ مَجْهُولٌ،
وَلَا بُدَّ مِنْ تَعْرِيفِ التَّجْمِ، وَأَقْلُّ التَّجْمِ اثْنَانِ؛" لِقَوْلِ عَلِيٍّ رضي الله عنه: [الْكِتَابَةُ عَلَى بَحْمَيْنِ، وَالْإِيْتَاءُ مِنَ
الثَّانِي] (١)، وَلِأَنَّ سَبَبَ اشْتِرَاطِهِ الْإِتْبَاعُ الْمَحْضُ، وَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ مِنَ السَّلَفِ عَلَى أَقَلِّ مِنْ بَحْمَيْنِ،
فَوَجَبَ اتِّبَاعُهُ.

"الثَّانِيَةُ: لَوْ قَالَ: كَاتَبْتُكَ عَلَى خِدْمَةِ شَهْرٍ وَدِينَارٍ بَعْدَ الشَّهْرِ، فَلَا بَأْسَ؛ لِأَنَّهُ عَقِيبُ الْعَقْدِ غَيْرُ
عَاجِزٍ عَنِ الشُّرُوعِ فِي تَسْلِيمِ الْخِدْمَةِ"، بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ: عَلَى دِينَارٍ وَخِدْمَةِ شَهْرٍ؛ إِذْ لَا يَقْدِرُ عَلَى
الدَّيْنَارِ فِي الْحَالِ. "وَلَوْ قَالَ: عَلَى خِدْمَةِ شَهْرٍ قَابِلٍ وَدِينَارٍ بَعْدَهُ، لَمْ يَجْزْ كَمَا لَا يَجُوزُ الْإِجَارَةُ لِلشَّهْرِ
الْقَابِلِ"

"الثَّلَاثَةُ: لَوْ كَاتَبَ ثَلَاثَةَ أَعْبَدٍ كِتَابَةً وَاحِدَةً، فَالصَّحِيحُ: أَنَّهَا صَحِيحَةٌ، كَمَا لَوْ بَاعَهُمْ بِثَمَنٍ وَاحِدٍ؛
وَذَلِكَ لِأَنَّ أَصْلَ الْعَوَضِ فِيهَا مَعْلُومٌ، وَحِصَّةُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يُمْكِنُ مَعْرِفَتُهَا بِالْحِسَابِ، فَهُوَ كَمَا لَوْ بَاعَ
بَرْنَجَ دَهْ يَا زَدَهْ؛ إِذْ لَا يُعْرَفُ فِيهِ مِقْدَارُ الْجَمِيعِ فِي الْحَالِ، وَإِنَّمَا يُعْرَفُ بِالْحِسَابِ، كَذَلِكَ هَهُنَا.
"قَالَ: وَالْمُسَمَّى مَقْسُومٌ عَلَى قِيَمَةِ الرَّقَابِ"، كَمَا فِي الْبَيْعِ "وَأِنْ كَانَتْ قِيَمَةُ الرَّقَابِ مَجْهُولَةً عِنْدَ
الْعَقْدِ، ثُمَّ إِذَا صَحَّ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مُنْفَرِدٌ بِنُجُومِهِ وَأَدَائِهَا، وَحُكْمُ عِتْقِهِ وَعَجْزُهُ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى

(١) سبق تخريجه

عَبْرَهُ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ كَأَنَّهُ انْفَرَدَ بِعَقْدِهِ، وَالْمُعْتَلَبُ عَلَى الْكِتَابَةِ الصَّحِيحَةِ/ حُكْمُ عَقْدِ الْمُعَاوَضَةِ لَا حُكْمُ التَّغْلِيلِ، فَلَا يَتَوَقَّفُ عَنْهُمْ عَلَى أَدَاءِ الْجَمِيعِ، كَمَا يَتَوَقَّفُ فِي تَغْلِيلِ الْعَتَقِ بِالْأَدَاءِ، فَإِنَّهُ يَتَوَقَّفُ هُنَاكَ عَلَى أَدَاءِ جَمِيعِهِمْ. "قَالَ: وَلَيْسَ لِبَعْضِهِمْ أَنْ يُؤَدِّيَ عَنْ بَعْضٍ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ"، فَإِنَّ أَدَاءَهُ عَنْ غَيْرِهِ إِنَّمَا هِيَ مِنْهُ لَهُ، أَوْ قَرْضٌ عَلَيْهِ، وَأَيُّهُمَا كَانَ فَلَيْسَ لِلْمُكَاتَبِ ذَلِكَ بِغَيْرِ إِذْنِ السَّيِّدِ؛ لِتَغْلِيلِ حَقِّهِ بِهِ.

"الرَّابِعَةُ: لَوْ كَاتَبَهُ وَبَاعَهُ شَيْئًا فِي عَقْدٍ وَاحِدٍ" وَصِيغَتُهُ أَنْ يَقُولَ: بِعْتُكَ هَذَا الثَّوْبَ وَكَاتَبْتُكَ بِالْفِ إِلَى بَحْمَيْنِ. "قَالَ: فَهُوَ كَمَا لَوْ بَاعَهُ زَرْعًا وَاسْتَأْجَرَهُ لِحَصَادِهِ بِعَوْضٍ وَاحِدٍ"، وَصُورَتُهُ أَنْ يَقُولَ: اشْتَرَيْتُ زَرْعَكَ وَاسْتَأْجَرْتُكَ لِحَصَادِهِ بِالْفِ. "وَقَدْ قِيلَ: فِي الْكِتَابَةِ وَحْدَهَا يَجْرِي قَوْلِي تَفْرِيقُ الصَّفَقَةِ، وَالْبَيْعُ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِيرُ أَهْلًا لِقَبُولِ الْبَيْعِ إِلَّا بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الْكِتَابَةِ"، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْإِجَابُ عَلَى الْقَبُولِ، وَفِي الْبَيْعِ قَوْلٌ مُخَرَّجٌ مِنْ نَصِّ الشَّافِعِيِّ فِي الْبَيْعِ، وَالرَّهْنِ، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ: اشْتَرَيْتُ عَبْدَكَ بِالْفِ وَرَهْنْتُكَ بِالْأَلْفِ هَذَا الثَّوْبَ فَقَبِلَ، فَإِنَّ الرَّهْنَ يَصِحُّ مَعَ تَقَدُّمِ إِجَابِهِ عَلَى لُزُومِ الدَّيْنِ، فَإِنَّ صَحْحَنَا الْبَيْعَ، فَيُخْرَجُ عَلَى الْجُمُعِ بَيْنَ صِفَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ، وَإِنْ أَفْسَدْنَاهُ، فَفِي الْكِتَابَةِ قَوْلَانِ، كَمَا تَقَدَّمَ. "قَالَ: وَلَوْ كَاتَبَهُ عَلَى أَنْ يَبِيعَهُ شَيْئًا، لَمْ يَصِحَّ قَوْلًا وَاحِدًا؛ لَنَهْيِهِ عَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ وَاحِدَةٍ"، وَلِأَنَّهُ شَرَطَ عَقْدًا فِي عَقْدٍ.

"الرُّكْنُ الثَّلَاثُ: الْعَبْدُ، وَفِيهِ شَرْطَانِ:

"الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ بِالْغَا، فَلَا يَصِحُّ كِتَابَةُ الْعَبْدِ الصَّغِيرِ، لَا بِقَوْلِ الْعَبْدِ، وَلَا بِاسْتِقْلَالِ السَّيِّدِ؛ إِذْ لَا حُكْمَ لِقَوْلِهِ وَعَقْدِهِ.

"الثَّانِي: أَنْ يُورِدَ الْكِتَابَةُ عَلَى كُلِّهِ؛ لِيَسْتَفِيدَ عَقَبِيهَا اسْتِقْلَالًا "فَإِنْ مَلَكَ نِصْفَ عَبْدٍ بَاقِيهِ حُرٌّ فَكَاتَبَ النِّصْفَ، صَحَّتْ الْكِتَابَةُ؛ لِوُزُودِهَا عَلَى جَمِيعِ مَا فِيهِ مِنَ الرِّقِّ، وَحُصُولِ الْإِسْتِقْلَالِ لَهُ بِهَا. "وَلَوْ مَلَكَ كُلَّ الْعَبْدِ فَكَاتَبَ نِصْفَهُ/، فَالْمَذْهَبُ: أَنَّ الْكِتَابَةَ بَاطِلَةٌ؛ لِتَضَادِّ الْأَحْكَامِ بِهَا، فَإِنَّ الْكِتَابَةَ تُفْتَضِي اسْتِقْلَالَهُ بِالْكَسْبِ، وَالْمُسَافَرَةِ، وَأَخَذِ الرِّكَاءِ، وَالْمِلْكِ يَمْنَعُ جَمِيعَ ذَلِكَ، وَلِأَنَّهَا لَوْ صَحَّتْ، لَوَجَبَ أَنْ يَغْتَنَّقَ عِنْدَ الْأَدَاءِ جَمِيعَهُ بِالسَّرَايَةِ مِنَ النِّصْفِ إِلَى النِّصْفِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُؤَدِّيَ كِتَابَةَ النِّصْفِ، وَيَحْصُلَ لَهُ عِنْتُ الْجَمِيعِ، فَلَا يَصِحُّ تَبْعِيضُ الْكِتَابَةِ كَمَا لَا يَصِحُّ تَبْعِيضُ الْعِنْتِ.

"وَأَمَّا الْعَبْدُ الْمُشْتَرَكُ بَيْنَ الشَّرِيكَيْنِ: فَإِذَا كَاتَبَ أَحَدُهُمَا نَصِيبَهُ بِغَيْرِ إِذْنِ شَرِيكِهِ، لَمْ يَصِحَّ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ تَضَادِّ الْأَحْكَامِ، وَلِأَنَّ الشَّرِيكَ يَسْتَضِيرُّ بِهِ أَيْضًا؛ إِذْ يَنْقُصُ بِهِ قِيمَةُ نَصِيبِهِ.

"وَإِنْ كَاتَبَ بِإِذْنِ شَرِيكِهِ، صَحَّ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَا يَغْدُوهُمَا، وَلَا يَصِحُّ فِي الْآخَرِ؛ لِتَضَادِّ الْأَحْكَامِ "فَإِنْ كَاتَبَهُ مَعًا عَلَى أَلْفٍ نِصْفُهُ لِهَذَا وَنِصْفُهُ لِذَلِكَ، صَحَّ قَوْلًا وَاحِدًا؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لِهَذَا، وَلَا تَضَادَّ هَهُنَا. "وَإِنْ كَانَ عَلَى أَنْ ثُلُثُهُ لِهَذَا، وَثُلُثَاهُ لِلْآخَرِ، لَمْ يَجْزُ حَتَّى يَكُونَ الْإِسْتِحْقَاقُ عَلَى وَفْقِ الْمِلْكِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى أَنْ يَنْتَفِعَ أَحَدُهُمَا بِمَالِ صَاحِبِهِ، فَإِنَّهُ لَوْ أَخَذَ مِنْهُ أَكْثَرَ مِنْ قَدْرِ مِلْكِهِ وَانْتَفَعَ بِهِ انْتِفَاعًا، قَرُبًا يَعْجَزُ الْمُكَاتَبُ، وَيَرْجِعُ الشَّرِيكَ بِذَلِكَ الْفَاضِلِ، فَكَانَ انْتِفَاعُهُ بِمَالِ الشَّرِيكَ، وَهَذَا لَا

يَجُوزُ.

"الرُّكْنُ الرَّابِعُ: السَّيِّدُ، وَشَرْطُهُ: أَنْ يَكُونَ مُكَلَّفًا غَيْرَ مَحْجُورٍ عَلَيْهِ.

وَالنَّظَرُ فِي: كِتَابَةِ الْكَافِرِ، وَالْمَرِيضِ

أَمَّا الْكَافِرُ، فَيَصِحُّ كِتَابَتُهُ ذِمِّيًّا كَانَ أَوْ حَرْبِيًّا؛ لِأَنَّهُ مِثْلُ الْمُسْلِمِ فِيمَا يُبَاشِرُهُ مِنْ عُقُودِ الْمُعَاوَضَاتِ وَاعْتِقَاقِ الْمَمَالِكِ. "قَالَ: وَلَكِنْ فِي الْعَبْدِ الْكَافِرِ، حَتَّى لَوْ أَسْلَمَ" عَبْدٌ "فِي يَدِ كَافِرٍ فَطَالَ بَنَاهُ بَيْنَهُ فَكَاتَبَهُ، فَمِنْهَا قَوْلَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا جَائِزَةٌ؛ لِأَنَّهَا تَحُولُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ السَّيِّدِ، فَهِيَ كَالْبَيْعِ "فَإِنْ عَجَزَ، بَيْعٌ، وَهُوَ اخْتِيَارُ الْمُرَبِّي - رَحِمَهُ اللَّهُ"

"وَالثَّانِي: أَنَّهَا بَاطِلَةٌ؛ لِأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِبَيْعِهِ، لَا بِكِتَابَتِهِ وَاسْتِدَامَةِ/ إِهَانَتِهِ؛ إِذْ لَهُ أَنْ يَحْجَرَ عَلَيْهِ فِي ٢٠٤ / ب السَّفَرِ وَالتَّبَرُّعَاتِ. "فَعَلَى هَذَا إِنْ أَدَّى، عَتَقَ بِحُكْمِ الْكِتَابَةِ الْفَاسِدَةِ"

[فُرُوعٌ]

[فِي كِتَابَةِ الْكَافِرِ وَالْمُرْتَدِّ]

"الْأَوَّلُ: الْكَافِرُ إِذَا كَاتَبَ عَبْدَهُ الْكَافِرَ، فَأَسْلَمَ الْمُكَاتَبُ، فَهُوَ عَلَى كِتَابَتِهِ؛ لِأَنَّهَا وَقَعَتْ صَحِيحَةً، فَلَا يُمْكِنُ مُطَالَبَتُهُ بِبَيْعِهِ "فَإِنْ عَجَزَ فَرَّقَ، كَلَفَنَاهُ بِبَيْعِهِ؛ لِإِزَالَةِ الدُّلِّ عَنْهُ، كَمَا تَقَدَّمَ. "وَلَوْ كَاتَبَ الْمُسْتَأْمَنُ عَبْدَهُ الْكَافِرَ عِنْدَنَا، ثُمَّ أَرَادَ الْمُسَافِرَةَ بِهِ جَبْرًا، مَنَعْنَاهُ الْإِجْبَارَ، فَلْيُوكَلْ مَنْ يَقْبِضُ الشُّجُومَ" عَنْهُ هَهُنَا؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ بِالْكِتَابَةِ زَالَ سُلْطَانُهُ عَنْهُ، وَإِنَّمَا لَهُ فِي ذِمَّتِهِ حَقٌّ، وَمَنْ لَهُ فِي ذِمَّةٍ غَيْرِهِ حَقٌّ، لَا يَمْلِكُ الْمُسَافِرَةَ بِهِ لِأَجْلِهِ. "قَالَ: وَإِذَا مَاتَ الْحَرْبِيُّ فِي بِلَادِ الْحَرْبِ، فَفِي أَمْوَالِهِ الَّتِي عِنْدَنَا قَوْلَانِ، كَمَا ذَكَرْنَا قَبْلَ "أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا غَنِيمَةٌ؛ لِأَنَّهَا انْتَقَلَتْ إِلَى الْوَارِثِ، وَلَيْسَ لِلْوَارِثِ أَمَانٌ فِي نَفْسِهِ وَلَا مَالِهِ.

"وَالثَّانِي: أَنَّهَا لَوَارِثِهِ؛ لِبَقَاءِ الْأَمَانِ فِيهَا كَمَا لَوْ كَانَ "وَإِنْ اسْتَرْقِيَ الْحَرْبِيُّ، فَكَذَلِكَ" أَيْضًا "أَحَدُ الْقَوْلَيْنِ: أَنَّهَا فِيءٌ؛ لِأَنَّ الْمِلْكَ يَزُولُ بِالرَّقِّ، كَمَا يَزُولُ بِالْمَوْتِ.

"وَالثَّانِي: أَنَّهَا مَوْقُوفَةٌ؛ لِأَنَّ حُرِّيَّتَهُ مُنْتَظَرَةٌ "فَإِنْ عَتَقَ فَلَا أَمَانَةَ مُوَدَّاةً، وَإِنْ مَاتَ، كَانَ فَيْئًا، كَمَا قُلْنَا.

"الْفَرْعُ الثَّانِي: لَوْ أَخْرَزَ الْمَشْرُكُونَ مُكَاتَبَ مُسْلِمٍ، أَوْ ذِمِّيٍّ ثُمَّ اسْتَنْقَذْنَاهُ، فَهُوَ عَلَى كِتَابَتِهِ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَمْلِكُونَ أَمْوَالَنَا بِالْإِخْرَازِ، فَلَا يَبْطُلُ بِهِ كِتَابَتُهُ الْمُكَاتَبِ "وَلَوْ أَخْرَزْنَا مُكَاتَبًا حَرْبِيًّا لِحَرْبِيٍّ، كَانَ فَيْئًا؛ لِأَنَّا نَمْلِكُهُمْ بِالْأَسْتِیْلَاءِ. "قَالَ: وَكَذَلِكَ لَوْ خَرَجَ مُكَاتَبُهُ إِلَيْنَا مُرَاعِمًا" فَيْئًا لِسَيِّدِهِ "صَارَ حُرًّا؛ لِأَنَّهُ قَهَرَهُ عَلَى نَفْسِهِ، وَدَارَ الْحَرْبِ دَارُ قَهَرٍ وَغَلَبَةٍ، فَهُوَ كَمَا لَوْ قَهَرَهُ عَلَى سَائِرِ أَمْوَالِهِ.

"الثَّالِثُ: الْمُرْتَدُّ إِذَا كَاتَبَ بَعْدَ الْحَجْرِ، فَبَاطِلٌ، وَإِنْ كَاتَبَ قَبْلَ الْحَجْرِ، وَقُلْنَا: مِلْكُهُ زَائِلٌ،

فَكَذَلِكَ، وَإِنْ أَثْبَتْنَا مَلَكُهُ، أَنْفَدْنَا كِتَابَتَهُ، وَإِنْ وَقَفْنَا الْمَلِكَ، جَعَلْنَا الْكِتَابَةَ مَوْقُوفَةً؛" وَذَلِكَ لِأَنَّهَا تَصَرَّفَتْ فِي الْمَلِكِ، فَكَانَ عَلَى حُكْمِ الْمَلِكِ.

"الرَّابِعُ: لَوْ كَاتَبَ الْمُسْلِمُ عَبْدَهُ ثُمَّ ارْتَدَّ هُوَ أَوْ ارْتَدَّ الْمُكَاتَبُ، فَالْكِتَابَةُ بِحَالِهَا؛" وَذَلِكَ لِأَنَّ ارْتِدَادَ السَّيِّدِ لَا يَزِيدُ عَلَى مَوْتِهِ، وَهِيَ لَا تَبْطُلُ بِمَوْتِهِ، فَكَذَلِكَ بِرِدَّتِهِ، وَإِذَا ارْتَدَّ الْمُكَاتَبُ، فَلَا يَزُولُ عَنْهُ الْمَلِكُ، بَلْ يَجُوزُ بَيْعُ الْمُزْتَدِّ، وَعِنْفُهُ، وَتَدْيِيرُهُ، فَكَذَلِكَ كِتَابَتُهُ. "قَالَ: فَلَوْ مَنَعَ الْحَاكِمُ مُكَاتَبَ الْمُزْتَدِّ عَنْ دَفْعِ النُّجُومِ إِلَيْهِ فَدَفَعَ، لَمْ يَبْرَأْ؛ لِمَكَانِ الْحَجَرِ. "قَالَ: وَإِنْ عَجَزَ فَعَجَزَهُ الْحَاكِمُ، ثُمَّ أَسْلَمَ" السَّيِّدُ "لَعَا ذَلِكَ التَّعْجِيزُ؛" إِذْ عَادَ الْحُكْمُ إِلَى السَّيِّدِ.

"النَّظَرُ الثَّانِي: فِي الْمَرِيضِ مَرَضَ الْمَوْتِ، وَلَا يَصِحُّ كِتَابَتُهُ إِلَّا إِذَا وَقَى بِهِ ثُلُثُهُ؛ لِأَنَّهُ كَالْتَّبَرُّعِ، وَالْمَرَضُ لَا يَمْنَعُ صِحَّةَ تَصَرُّفِهِ فِي ثُلُثِهِ. "وَفِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: إِذَا وَضَعَ عَنِ الْمُكَاتَبِ نُجُومَهُ فِي الْمَرَضِ أَوْ أَعْتَقَهُ، اعْتَبَرْنَا خُرُوجَ أَقْلِ الْأَمْرَيْنِ مِنَ الثُّلُثِ، فَإِنْ كَانَتْ الرَّقَبَةُ أَقْلَ" مِنَ النُّجُومِ "اعْتَبَرْنَا خُرُوجَهَا؛ لِأَنَّهُ لَوْ عَجَزَ، لَمْ يَكُنْ لِلْوَرِثَةِ سِوَى الرَّقَبَةِ"، فَلَا يُرَاعَى حَقُّهُمْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ "وَإِنْ كَانَتْ النُّجُومُ أَقْلَ" مِنَ الرَّقَبَةِ "اعْتَبَرْنَا خُرُوجَهَا؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَدَّى نُجُومَهُ، لَمْ يَكُنْ لِلْوَرِثَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ سَبِيلٌ" "قَالَ: وَلَوْ أَوْصَى بِإِعْتَاقِهِ أَوْ بِالْوَضْعِ عَنْهُ، فَكَذَلِكَ الْجَوَابُ؛" لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ وَالتَّعْجِيزَ فِي الْمَرَضِ سَوَاءٌ.

"الثَّانِيَةُ: لَوْ كَاتَبَهُ فِي مَرَضِهِ وَثُلُثُهُ يَحْتَمِلُ رَقَبَتَهُ، جَارَتْ كِتَابَتُهُ؛" لِمَا ذَكَرْنَا أَنَّ الْمَرَضَ لَا يَمْنَعُ التَّصَرُّفَ فِي ثُلُثِهِ، فَهُوَ كَالْعِنَقِ، وَالْهَبَةِ. "وَلَوْ كَانَ الثُّلُثُ لَا يَحْتَمِلُهُ فَلَمْ يَمُتْ حَتَّى زَادَ مَالُهُ، وَاحْتَمَلَهُ الثُّلُثُ يَوْمَ الْمَوْتِ، فَلَا عِتَابَ فِي ذَلِكَ يَوْمَ الْمَوْتِ؛" لِأَنَّهُ وَقْتُ لُزُومِ الْوَصِيَّةِ وَاسْتِحْقَاقِهَا، فَصَحَّتْ كِتَابَتُهُ.

"الثَّالِثَةُ: لَوْ أَوْصَى بِأَنْ يَكَاتَبَ عَبْدٌ لَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ وَلَا يَحْتَمِلُهُ الثُّلُثُ، وَلَهُ وَصَايَا، خَاصَّهَا، وَكُتِبَ/ ٢٠٥ ب من رَقَبَتِهِ مَا يَحْتَمِلُهُ الْقِسْطُ الَّذِي حِصَّةُ كِتَابَةِ مِثْلِهِ بِاخْتِيَارِهِ؛" وَذَلِكَ لِأَنَّهَا عَقْدٌ يَتَعَلَّقُ بِهِ حَقُّ اللَّهِ وَحَقُّ الْعَبْدِ، فَيَكُونُ كَسَائِرِ الْوَصَايَا فِي الصَّحَّةِ وَالْإِعْتِبَارِ مِنَ الثُّلُثِ، وَقَوْلُهُ: "كِتَابَةُ مِثْلِهِ؛" لِأَنَّ الْإِعْتِبَارَ فِي ذَلِكَ بِالْعُرْفِ، وَقَدْ جَرَتْ الْعَادَةُ بِأَنْ يَكَاتَبَ الْعَبْدُ بِأَكْثَرِ مِنْ قِيَمَتِهِ، فَيُعْتَبَرُ ذَلِكَ، وَقَوْلُهُ: "بِاخْتِيَارِهِ؛" لِأَنَّ الْكِتَابَةَ لَا تَصِحُّ إِلَّا بِرِضَى الْعَبْدِ، فَلَا بُدَّ مِنْ اخْتِيَارِهِ، بِخِلَافِ الْعِنَقِ لَوْ أَوْصَى بِهِ، فَإِنَّهُ يُعْتَقُ سِوَاءَ رِضَا بِهِ الْعَبْدِ أَوْ لَمْ يَرْضَ، وَهَذَا كَمَا لَا يَخْتَلِفُ السَّيِّدُ فِي إِعْتَاقِهِ إِلَى رِضَا، وَفِي كِتَابَتِهِ يَخْتَلِفُ. "وَإِذَا قَالَ: كَاتَبُوا عَبْدًا، لَمْ يَجْزِ كِتَابَةُ أَمَةٍ؛" إِذْ لَا يَتَنَاوَلُهَا لَفْظُ الْعَبْدِ "فَإِنْ قَالَ: كَاتَبُوا أَحَدَ رَقِيقِي أَوْ رَقَابِي، دَخَلَ تَحْتَهُ الذَّكَرُ، وَالْأُنْثَى، وَالْخُنْثَى؛" لِأَنَّ لَفْظَ الرَّقَابِ وَالرَّقِيقِ يَتَنَاوَلُ الْجَمِيعَ "وَلَوْ أَوْصَى بِرَقَبَةِ الْمُكَاتَبِ لِلرَّجُلِ،

فَبَاطِلَةٌ وَإِنْ عَجَزَ قَبْلَ مَوْتِ الْمُوصِي؛ لِلْخَيْلُولَةِ الْكَائِنَةِ عِنْدَ الْوَصِيَّةِ، فَإِنَّهَا لَمْ تَقْبَلِ التَّقْلِيلَ بِالْبَيْعِ وَغَيْرِهِ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ، فَلَا تَصِحُّ الْوَصِيَّةُ بِهَا، كَمَا لَا تَصِحُّ بِمَالِ الْغَيْرِ، وَعَجْزُهُ بَعْدَ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ تَجَدُّدِ مَالٍ آخَرَ لِلْمُوصِي بَعْدَ وَصِيَّتِهِ، فَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ وَصِيَّتُهُ السَّابِقَةُ، كَمَا لَوْ وَصَّى بِعَبْدٍ غَيْرِهِ ثُمَّ مَلَكَهُ.

"الْقِسْمُ الثَّانِي مِنَ الْكِتَابِ: فِي أَحْكَامِ الْكِتَابَةِ، وَهِيَ سِتَّةٌ:

الْأَوَّلُ: حُكْمُ الْكِتَابَةِ الصَّحِيحَةِ: اللُّزُومُ، وَخُصُولُ الْعِتْقِ عِنْدَ بَرَاءَةِ الذِّمَّةِ عَنِ التُّجُومِ، وَفِيمَا يَخْصُلُ بِهِ الْعِتْقُ مَسَائِلُ أَرْبَعَةٌ:

الأولى: لَوْ كَاتَبَ عَبْدُهُ كِتَابَةً فَاسِدَةً فَأَبْرَأَهُ عَنِ التُّجُومِ، لَمْ يَغْتَقِ، بِخِلَافِ الصَّحِيحَةِ؛ فَإِنَّ الْغَالِبَ عَلَى الْفَاسِدِ التَّغْلِيْقُ، وَقَدْ عَلَّقَ عَلَى الْأَدَاءِ، فَلَا جَزَمَ لَوْ أَدَّى، عَتَقَ؛ لِأَنَّهَا عَقْدٌ فِيهِ مَعْنَى الْمَعَاوَضَةِ وَمَعْنَى التَّغْلِيْقِ بِالصَّفَةِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: إِذَا أَدَيْتَ، فَأَنْتَ/ حُرٌّ، وَالشَّرْعُ مُتَشَوِّفٌ إِلَى تَحْصِيلِ الْعِتْقِ مَا أَمَكْنَ، فَإِذَا تَعَدَّرَ ذَلِكَ بِطَرِيقِ الْمَعَاوَضَةِ، لَمْ يَتَعَدَّرْ بِوُجُودِ الصَّفَةِ، وَقَدْ وَجَدَ، فَعَتَقَ. "قَالَ: وَرَدَّ السَّيِّدُ عَلَيْهِ مَا قَبِضَ؛ لِأَنَّهُ كَالْتَمَنِ فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ "وَعَرَمَهُ قِيَمَتُهُ يَوْمَ عَتَقَ؛ لِأَنَّهُ أَرَاكَ مَلَكَهُ عَنْهُ بِشَرْطٍ، لَمْ يُسَلِّمْ لَهُ، فَكَانَ لَهُ بَدَلُهُ، كَمَا لَوْ بَاعَ سِلْعَةً بِشَرْطٍ فَاسِدٍ فَتَلَفَتْ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي "وَيُفَارِقُ الْفَاسِدُ الصَّحِيحَ فِي اللُّزُومِ، فَإِنَّ السَّيِّدَ مَهْمَا فَسَخَّهَا قَبْلَ خُصُولِ الْعِتْقِ وَالْقَبْضِ، انْفَسَخَتْ؛ لِأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ فَاسِدَةً، كَانَتْ غَيْرَ لَازِمَةٍ، فَحَازَ لَهُ إِبْطَالُهَا كَسَائِرِ الْعُقُودِ الْجَائِزَةِ. فَإِنْ قِيلَ: أَلَيْسَتْ كَتَغْلِيْقِ الْعِتْقِ بِالصَّفَةِ؟ قُلْنَا: بَلَى، وَلَكِنَّهَا لَيْسَتْ بِالصَّفَةِ الْمُجَرَّدَةِ وَإِنَّمَا هِيَ صِفَةٌ مُبَيَّنَّةٌ عَلَى الْمَعَاوَضَةِ، فَإِذَا لَمْ تُسَلِّمْ لَهُ الصَّفَةُ، لَمْ يَلْزِمُهُ حُكْمُ الصَّفَةِ، فَحَازَ لَهُ إِبْطَالُهَا. "وَكَذَلِكَ إِذَا أَبْطَلَهَا الْقَاضِي"، بَطَلَتْ؛ لِكُونِهَا فَاسِدَةً، وَيَعْنِي بِالْفَاسِدِ: مَا امْتَنَعَ صِحَّتُهُ لَشَرْطٍ فَاسِدٍ، أَوْ لِفَوَاتِ شَرْطٍ، وَيُخَالِفُ الْبَاطِلَ، فَإِنَّهُ لَا حُكْمَ لَهُ إِلَّا مُوجِبُ التَّغْلِيْقِ إِنْ كَانَ قَدْ صَرَّحَ بِهِ، وَالْبَاطِلُ يَعْنِي بِهِ: مَا تَطَرَّقَ الْخُلَلُ إِلَى أَحَدِ الْأَرْكَانِ الْأَرْبَعَةِ الَّتِي دَكَّرْنَاهَا، وَلَا يَخْفَى ذَلِكَ.

"الثَّانِيَةُ: لَوْ مَاتَ السَّيِّدُ فَأَدَّى إِلَى الْوَارِثِ، عَتَقَ فِي الْكِتَابَةِ الصَّحِيحَةِ؛ لِأَنَّ الْوَارِثَ يَقُومُ مَقَامَهُ. "وَالصَّحِيحُ: أَنْ الْوَلَاءَ لِلْمُورِثِ؛ لِأَنَّ عِتْقَهُ مِنْ جِهَتِهِ "وَلَا يُعْتَقُ فِي الْكِتَابَةِ الْفَاسِدَةِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ هُوَ الْقَائِلُ: إِذَا أَدَيْتَ إِلَيَّ كَذَا فَأَنْتَ حُرٌّ"، وَفِي هَذِهِ الْكِتَابَةِ إِنَّمَا يَخْصُلُ الْعِتْقُ بِوُجُودِ الصَّفَةِ، فَإِنَّ التَّغْلِيْقَ غَالِبٌ فِيهَا كَمَا دَكَّرْنَا، وَالصَّفَةُ هَهُنَا غَيْرُ مُوجُودَةٍ.

"الثَّالِثَةُ: لَوْ حَجَرَ عَلَى السَّيِّدِ أَوْ غُلِبَ عَلَى عَقْلِهِ فَأَخَذَ التُّجُومَ، لَمْ يَغْتَقِ؛ لِمَا بَيَّنَّا أَنَّهَا جَائِزَةٌ غَيْرُ لَازِمَةٍ، وَالْعُقُودُ الْجَائِزَةُ تَبْطُلُ بِالْجُنُونِ، وَالْخَجَرِ، وَلِأَنَّ الْمَجْنُونِ قَبْضُهُ فَاسِدٌ.

"قَالَ: وَلَوْ صَارَ الْعَبْدُ بَعْدَ الْكِتَابَةِ مَخْبُولًا عَتَقَ بِأَدَاءِ الْكِتَابَةِ الْفَاسِدَةِ؛ لِوُجُودِ الصَّفَةِ مِنْهُ، وَهُوَ الْأَدَاءُ "وَتَرَجَعَا" كَمَا دَكَّرْنَا فِي الْعَبْدِ السَّلِيمِ/ "وَإِنْ كَانَ الْعَبْدُ عِنْدَ الْعَقْدِ مَخْبُولًا، عَتَقَ بِالْأَدَاءِ" كَمَا ٢٠٦/ ب دَكَّرْنَا "وَلَمْ يَرْجِعْ أَحَدُهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ مَعَ الْمَجْنُونِ لَيْسَ بِعَقْدٍ أَصْلًا، وَإِنَّمَا هُوَ

تَغْلِيْقٌ مَخْضٌ كَمَا قَدَّمْنَاهُ؛ لِاخْتِلَالِ أَحَدِ الْأَرْكَانِ.

"الرَّابِعَةُ: إِذَا مَاتَ الرَّجُلُ عَنِ ابْنَيْنِ وَمُكَاتَبٍ فَجَحَدَ أَحَدُهُمَا كِتَابَتَهُ وَحَلَفَ، فَنِصْفُهُ مُكَاتَبٌ"، وَهُوَ نِصْفُ الْمُقَرَّرِ؛ لِإِفْرَارِهِ بِالْكِتَابَةِ "وَأِنْ كَانَ مُعْتَرِفَيْنِ بِكِتَابَتِهِ فَأَدَّى إِلَى أَحَدِهِمَا نَصِيْبَهُ، عَتَقَ، وَلَا يَقُومُ عَلَيْهِ الْبَاقِي؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُنَجِّزْ، وَالسَّرَايَةُ مِنْ أَثَرِ التَّنْجِيزِ"؛ وَلِأَنَّهُ لَمْ يَخْتَرِ الْعِتْقَ، وَإِنَّمَا هُوَ مُجَبَّرٌ عَلَى هَذَا الْقَبُولِ، وَالْمُعْتَقُ غَيْرُهُ، فَهُوَ كَمَنْ مَلَكَ شِقْصًا مِمَّنْ يُعْتَقُ عَلَيْهِ إِزْنًا. "قَالَ: وَلَوْ أَنَّهُ لَمْ يُؤَدِّ وَلَكِنْ أَبْرَأَهُ أَحَدُهُمَا أَوْ أَعْتَقَ نَصِيْبَهُ مِنْهُ، فَفِي التَّقْوِيمِ وَالسَّرَايَةِ، قَوْلَانِ:

أَحَدُهُمَا: لَا يَقُومُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ عِتْقَهُ بِكِتَابَةِ الْأَبِ"، لَا بِإِبْرَائِهِ، وَإِعْتَاقَهُ أَيْضًا بِمَنْزِلَةِ إِبْرَائِهِ؛ وَلِهَذَا يَكُونُ وَلَاؤُهُ لِلْأَبِ، فَهُوَ كَالنَّائِبِ عَنْهُ، وَلَا سَرَايَةَ عَلَى النَّائِبِ، وَلَا عَلَى الْمَيِّتِ أَيْضًا، وَلِأَنَّهُ لَوْ أَدَّى لَا يَقُومُ، كَذَلِكَ هَهُنَا.

"وَالثَّانِي: يَقُومُ؛ لِانْتِسَابِ التَّعْجِيلِ وَالتَّنْجِيزِ إِلَيْهِ.

ثُمَّ فِي وَقْتِ التَّقْوِيمِ، قَوْلَانِ:

أَحَدُهُمَا: تَعْجِيلُ التَّقْوِيمِ؛ لِحُصُولِ حَقِيقَةِ الْعِتْقِ فِي الْحَالِ "ثُمَّ الصَّحِيْحُ: أَنَّ الْوَلَاءَ" فِي جَمِيعِ الْعَبْدِ "لِلْأَبِ؛ وَأَنَّ الْكِتَابَةَ لَا تَنْفَسِخُ" بِإِبْرَائِهِ وَإِعْتَاقِهِ، كَمَا لَا تَنْفَسِخُ بِإِبْرَائِهِمَا جَمِيعًا وَإِعْتَاقِهِمَا، فَإِنَّهُمَا لَوْ أَعْتَقَاهُ أَوْ أَبْرَأَهُ، كَانَ الْوَلَاءُ لِأَبِيهِمَا؛ لَوْفُوعِ الْعِتْقِ عَنْهُ كَذَلِكَ، أَوْ أَعْتَقَهُ أَحَدُهُمَا أَوْ أَبْرَأَهُ.

"وَالْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّ التَّقْوِيمَ" يُؤَخَّرُ فَيَكُونُ "عِنْدَ الْعَجْزِ إِنْ اتَّفَقَ الْعَجْزُ"؛ لِأَنَّهُ فِي الْحَالِ عَلَى كِتَابَتِهِ فِي النَّصْفِ الْآخَرِ، وَلَعَلَّهُ يُؤَدِّي إِلَى أَخِيهِ نَصِيْبَهُ فَيُعْتَقُ، فَأَمَّا إِنْ عَجَزَ عَنْ ذَلِكَ وَبَرَدَهُ أَخُوهُ إِلَى الرَّقِّ، فَحَيْثُ يَقُومُ عَلَيْهِ "وَتَنْفَسِخُ الْكِتَابَةُ فِي النَّصْفِ/ بِالْعَجْزِ، وَيَكُونُ وَلَاؤُهُ هَذَا النَّصْفَ الْآنَ لِلْوَارِثِ ٢٠٧/أ الْمُعْتَقِ"؛ لِأَنَّهُ عَتَقَ بِسَرَايَةِ إِعْتَاقِهِ. "وَالصَّحِيْحُ: أَنَّ وَلَاءَ النَّصْفِ الْأَوَّلِ لِلْأَبِ"؛ لِأَنَّ عِتْقَهُ مِنْ جِهَتِهِ.

"الْحُكْمُ الثَّانِي: فِي أَدَاءِ النُّجُومِ

وَفِيهِ مَسَائِلُ عَشْرٍ:

الْأُولَى: الْإِيْتَاءُ فَرَضٌ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَءَاتُوهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ

الَّذِي ءَاتَاكُمْ﴾ (١)، وَالْمُرَادُ بِهِ (الْخَيْرُ): الْأَمَانَةُ، وَالْكَسْبُ" فِي التَّفْسِيرِ.

"فَإِنْ دَعَا الْعَاقِلُ الْبَالِغُ سَيِّدَهُ إِلَى الْكِتَابَةِ وَلَمْ يَتَفَرَّسْ فِيهِ خَيْرًا، لَمْ يُنْدَبْ إِلَى إِجَابَتِهِ" وَكِتَابَتِهِ؛ لِمَفْهُومِ الْآيَةِ "وَإِنْ تَفَرَّسَ فِيهِ خَيْرًا، نُدِبَ إِلَى إِجَابَتِهِ"؛ لِأَنَّ الْآيَةَ مَحْمُولَةٌ عَلَى النَّدْبِ "وَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ ذَلِكَ"؛ لِأَنَّا لَوْ أَوْجَبْنَاهُ؛ لَزَالَ إِحْكَامُ السَّادَاتِ عَنِ الْعَبِيدِ، وَفِيهِ ضَرَرٌ عَظِيمٌ "وَلَكِنْ إِذَا أَجَابَ، يَلْزَمُهُ

الإيتاء؛ للإيتاء "وليس بمقدّر"؛ لأن الإيتاء يتناول القليل والكثير "والمستحب: أن يكون بالمعروف على حسب مال العقد"، كما ذكرنا في المتن "وكتب عبد الله بن عمر عبداً بخمسة وثلاثين ألفاً ثم وضع عنه خمسة آلاف درهم"

"فإن مات السيد بعد القبض، خاص المكاتب بحق الإيتاء غرماءه مقدماً على الوصايا؛ لأن ذلك فرض أيضاً كالدُّيون."

"الثانية: لو اختلف سيد المكاتب والمكاتب في مال العقد، تحالفاً وترادفاً، كما في البيع "ولو ادعى السيد بعد موت مكاتبه أنه أدى إلي كتابته وجرّ إلي ولأه ولده من مغبته، وأنكر، موالي الممتعة ذلك، فاقول قولهم؛ لأن الأصل أن الولاء لهم"

"قال: ولو أقر بالاستيفاء من أحد المكاتبين لا بعينه ومات، أقرعنا بينهما"، كما في العتق المُبهم.

"الثالثة: لو أدى كتابته وكان عوضاً فعتق فأصاب السيد به عيباً، ردّه، والعتق مردود"، كما لو باع عبداً بثوب ثم وجد بالثوب عيباً "وكذلك لو كان/ قال عند قبض العرض: أنت حر؛ بناءً على سلامته"، فإن ظاهر الحال هو السلامة من العيوب، فإذا خرج مبيعاً، لم يكن قوله مؤثراً، وصار في دفعه العرض المبيع إليه "بمثابة ما لو دفع دنانير ناقصة بالوزن، ونجومه دنانير كاملة" "قال: ولو ادعى المكاتب أنه أدى واستمهل البينة، أمهل"، كما في سائر الدعاوى.

"الرابعة: السيد مجبر على قبول النجم المَعَجَل إذا لم يخش مؤنه وضرراً؛ لما فيه من تعجيل العتق، ولأن التأجيل لحق العبد وقد تركه، فلا يؤخر "وإن خاف" ضرراً من النهب وغيره، أو مؤنه في حفظه "لم يجبر"؛ لأن الضرر لا يدفع بالضرر "ولا فرق بين أن يكون مثل ذلك الخوف مقروناً بعقد الكتابة أو لا يكون"؛ لأن الاعتبار بحالة الأداء، فإن الخوف يكون على ما يقبضه، لا على ما يذكره لفظاً "ولا يصح التعجيل بشرط الإبراء عن بعض النجوم"؛ لأن الإبراء لا يصح تعليقه بالشرط، ولأنه إذا قال له: عجل إلي خمسمائة حتى أبرئك عن خمسمائة، أو صالحني عن ألف على خمسمائة، كان ذلك ربا، وبيعاً للأجل، فلا يصح.

"فإن أراد تصحيح ذلك، فليرض المكاتب بالعجز"، وفسخ الكتابة "وليرض السيد بشيء يأخذه" منه "ثم يعتقه؛ فيجوز" ذلك، ولكن فيه عرر؛ لأن السيد قد يقبض ثم لا يعتق، فالأحوط له، أن يقول له السيد: إن عجزت نفسك وأديت إلي خمسمائة، فأنت حر؛ ليكون العتق معلقاً بالأداء لا الإبراء، ولكن مع هذا لا يكون هذا العتق بحكم الكتابة، وإنما هو بالصفة، فلا يستتبع به الأولاد والأكساب، فليفهم.

"الخامسة: لو جاء المكاتب بالنجم فامتنع السيد، وقال: هذا حرام مفسوب، أجبر على قبوله"

[فَرْعٌ]

[لَوْ بَاعَ الْمُكَاتَبُ نُجُومَهُ]

"لَوْ بَاعَ نُجُومَهُ، فَهُوَ مَفْسُوخٌ؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ ثَابِتَةٍ عَلَى الْعَبْدِ، فَإِنَّ لَهُ إِبْطَالَهَا، وَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ مَا لَمْ يُقْبَضْ ^(١)، فَهُوَ كَبَيْعِ الْمُسْلِمِ فِيهِ قَبْلُ الْقَبْضِ، فَإِنْ بَاعَهَا فَأَذَاهَا الْمُكَاتَبُ إِلَى الْمُشْتَرِي، فَكَأَنَّهُ أَدَّى إِلَى وَكَيْلِ السَّيِّدِ، وَصَارَ حُرًّا؛ لِأَنَّ بَيْعَهَا مِنْهُ يَتَضَمَّنُ الْإِذْنَ لَهُ فِي الْقَبْضِ، فَأَشْبَهَ وَكَيْلَهُ.

"السَّادِسَةُ: الْمُكَاتَبُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ دِرْهَمٌ؛ لِأَنَّهُ رُويَ ذَلِكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. ^(٢) "فَإِنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ بَقِيَّةٌ مِنَ النُّجُومِ فَأَرَادَ وَلَدُهُ الْأَدَاءَ عَنْهُ، لَمْ يَجُزْ، بَلْ انْفَسَخَتِ الْكِتَابَةُ وَمَاتَ رَقِيقًا؛ لِتَعَدُّرِ بَقَاءِ الْكِتَابَةِ فِي الْمَمْتِ "وَمَا فِي يَدِهِ وَإِنْ كَانَ وَافِيًا بِالنُّجُومِ، فَهُوَ لِسَيِّدِهِ مِلْكًا لَا إِرْتًا"، كَمَا فِي سَائِرِ مَمَالِكِهِ.

"السَّابِعَةُ: إِذَا كَاتَبَا عَبْدًا مُشْتَرَكًا، لَمْ يَجُزْ لِلْعَبْدِ أَنْ يُعَجِّلَ حَقَّ أَحَدِهِمَا بِغَيْرِ إِذْنِ صَاحِبِهِ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ فِي حُكْمِ الْوَاحِدِ"، وَكَأَنَّهُمَا شَخْصٌ وَاحِدٌ فِي اسْتِحْقَاقِ الْمَالِ "فَإِنْ فَعَلَ، فَالْمَدْفُوعُ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ

(١) مسند الشافعي - ترتيب سنجر (٣/ ١٧٦): باب النهي عن بيع ما لم يقبض، رقم (١٣٩٧) - أخبرنا الشافعي رضي الله عنه، قال: أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه»، والمعجم الأوسط للطبراني (٢/ ١٥٤): رقم (١٥٥٤) عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده قال: «نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن سلف وبيع، وعن شرطين في بيع، وعن بيع ما لم يقبض، وبيع ما لم يضمن» لم يرو هذا الحديث عن عاصم إلا همام، تفرد به: عمرو، جاء في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٤/ ٨٥): رقم (٦٣٨٧) - وعن ابن عباس «أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال لعتاب بن أسيد: إني قد بعثتك على أهل الله - أهل مكة - فاتهم عن بيع ما لم يقبض، وعن ربح ما لم يضمنوا، وعن شرطين في شرط، وعن بيع وقرض، وعن بيع وسلف» رواه الطبراني في الأوسط، وفيه يحيى بن صالح الأيلي؛ قال الذهبي: روى عنه يحيى بن بكير منكر. قلت: ولم أجد لغير الذهبي فيه كلاما. وبقي رجاله رجال الصحيح.

(٢) سنن أبي داود (٤/ ٢٠) ت يحيى الدين عبد الحميد: رقم (٣٩٢٦) عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «المكاتب عبد ما بقي عليه من مكاتبته درهم»، [حكم الألباني] حسن، وسنن الترمذي (٣/ ٥٥٢) ت شاكراً: رقم (١٢٥٩) عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إذا أصاب المكاتب حدا أو ميراثا ورث بحساب ما عتق منه» وقال النبي صلى الله عليه وسلم: «يؤدي المكاتب بحصة ما أدى دية حر، وما بقي دية عبد» وفي الباب عن أم سلمة: حديث ابن عباس حديث حسن وهكذا روى يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وروى خالد الحذاء، عن عكرمة، عن علي بن قولبة والعمل على هذا الحديث عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم، وقال أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم: المكاتب عبد ما بقي عليه درهم، وهو قول سفيان الثوري، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، [حكم الألباني] صحيح، جاء في خلاصة البدر المنير (٢/ ٤٦٢): رقم (٢٩٨٢) - حديث: عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «المكاتب عبد ما بقي عليه درهم» رواه أبو داود، واللفظ له وباقي الأربعة وابن حبان والحاكم بنحوه قال الترمذي: غريب. وقال الحاكم: صحيح الإسناد، وأشار إلى ضعفه الشافعي وناقشه البيهقي. وأخطأ المحدث ابن تيمية في الأحكام حيث قال: رواه الخمسة إلا النسائي، وهو فيه من طرق كثيرة في هذا الباب. ووقع في بعض نسخ الرافعي. فن بدل عبد ولا أعرفها».

الشَّرِيكَيْنِ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَهُ حَقُّ الْمَلِكِ فِي جَمِيعِ الْكِتَابَةِ "وَإِذَا أَذِنَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ فِي اسْتِعْجَالِ نَصِيْبِهِ، فَعَلَى قَوْلَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ إِذْنَهُ هَذَا فِي شَيْءٍ لَا يَمْلِكُهُ، فَإِنَّ حَقَّهُ فِي ذِمَّةِ الْمُكَاتَبِ، وَمَا أَذِنَ فِيهِ فَهُوَ الْمَالُ الَّذِي فِي يَدِ الْمُكَاتَبِ وَهُوَ مِلْكُهُ، فَلَا يَنْفُذُ فِيهِ إِذْنُ السَّيِّدِ، فَكَأَنَّهُ لَمْ يَأْذِنْ، "وَعَلَى هَذَا لَا يُعْتَقُ" بِهَذَا الْقَبْضِ "نَصِيْبُهُ"، فَإِنَّهُ قَبْضٌ لَا يُفِيدُ الْمَلِكَ، وَلَا يُخْرِجُ الْمُقْبُوضَ عَنْ أَنْ يَكُونَ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمَا كَمَا كَانَ قَبْلَ الْقَبْضِ؛ إِذْ لَيْسَ الْإِذْنُ الْمَوْجُودُ فِيهِ إِلَّا لِتَقْدِيمِ التَّسْلِيمِ فَقَطْ، وَهُوَ "كَمَا لَوْ أَحْضَرَ الْعَبْدُ الْمَالَيْنِ، فَقَالَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ لِصَاحِبِهِ: اسْبِقْنِي بِالْوِزْنِ"، وَاسْتَوْفَ أَنْتَ نَصِيْبَكَ، فَإِنِّي أَسْتَوْفِي بَعْدَكَ نَصِيْبِي، فَإِنَّهُ لَوْ قَبْضَ نَصِيْبُهُ ثُمَّ هَلَكَ الْبَاقِي قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَهُ الْآخَرُ مَثَلًا، كَانَ الْمُقْبُوضُ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمَا، وَلَمْ يُعْتَقِ مِنَ الْعَبْدِ شَيْءٌ إِلَى أَنْ يَسْتَوْفِيَا الْكِتَابَةَ كُلَّهَا، كَذَلِكَ هَهُنَا.

"وَالْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّهُ يَصِحُّ وَيُعْتَقُ نَصِيْبُهُ؛ لِأَنَّ حَجَرَ الْمُكَاتَبِ كَانَ لِحَقِّ السَّيِّدِ، فَإِذَا أَذِنَ زَالَ الْحَجَرُ، فَجَازَ أَنْ يَقْبِضَ وَيُعْتَقَ بِهِ نَصِيْبُهُ "وَيَقُومُ عَلَيْهِ نَصِيْبُ صَاحِبِهِ فِي الْحَالِ، أَوْ إِذَا عَجَزَ، كَمَا مَضَى ذِكْرُهُ" فِي مَسْأَلَةِ الْإِثْنَيْنِ.

"وَلَمْ يَخْتَلِفِ الْقَوْلُ هَهُنَا فِي أَصْلِ التَّقْوِيمِ" بَلْ يَجِبُ التَّقْوِيمُ قَوْلًا وَاحِدًا "لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي كَاتَبَهُ"، بِخِلَافِ مَسْأَلَةِ الْإِثْنَيْنِ، فَإِنَّ الْكِتَابَةَ كَانَتْ ثُمَّ مِنْ أَيْبِهِمَا.

"قَالَ: وَلَوْ ادَّعَى، فَقَالَ: [دَفَعْتُ إِلَيْكُمَا التُّجُومَ] فَصَدَّقَهُ أَحَدُهُمَا وَكَذَّبَهُ الْآخَرُ، فَتُنْصِيبُ مَنْ صَدَّقَهُ حُرًّا؛ لِإِفْرَارِهِ، وَيُسَاطِرُهُ شَرِيكُهُ فِيمَا قَبِضَ؛ لِأَنَّهُ مِنْ كَسْبِ الْعَبْدِ، وَكَسْبُهُ مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمَا "وَنُصِيبُ الْمُكَذَّبَ بَاقٍ عَلَى الْكِتَابَةِ، فَإِنْ أَذَى، عَقَّ، وَإِنْ عَجَزَ، رَقَّ ذَلِكَ النَّصِيبُ"

"الثَّامِنَةُ: الْمَرِيضُ إِذَا أَقَرَّ بِقَبْضِ التُّجُومِ، فَهُوَ كَالَّذِينَ يَقْرَأُ بِقَبْضِهِ فِي صِحَّتِهِ، فَيَنْفُذُ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْإِفْرَارَ لِعَیْرِ الْوَارِثِ لَا يَرْمِي فِي الْمَرَضِ كَمَا فِي الصَّحَّةِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بِإِنْشَاءٍ تَبَرُّعٍ، وَإِنَّمَا هُوَ إِخْبَارٌ عَنْ كَائِنٍ سَابِقٍ "وَلَوْ قَالَ: ضَعُوا عَنْهُ التُّجُومَ، فَهُوَ وَصِيَّةٌ مَخْصُورَةٌ فِي الثَّلَاثِ، وَلَوْ قَالَ: قَدْ اسْتَوْفَيْتُ التُّجُومَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَالْإِفْرَارُ بَاطِلٌ" مَعَ الْاسْتِثْنَاءِ كَالطَّلَاقِ، وَالْعِتَاقِ، وَالْأَيْمَانِ؛ إِذْ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ أَرَادَ: سَأَسْتَوْفِي ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

"وَلَوْ قَالَ: ضَعُوا عَنْهُ مِائَةَ دِينَارٍ، وَمَالَ الْكِتَابَةِ دَرَاهِمَ، فَالْوَصِيَّةُ بَاطِلَةٌ؛ لِأَنَّهُ يَضَعُ عَمَّا لَمْ يَجِبْ لَهُ.

"التَّاسِعَةُ: لَوْ أَوْصَى بِتُّجُومِهِ لِإِنْسَانٍ، صَحَّتِ الْوَصِيَّةُ؛ لِأَنَّهُهَا مَالٌ مِنْ أَمْوَالِهِ "وَيُعْتَقُ بِتَوْفِيرِهَا/" ٢٠٩ / أ
عَلَى الْمُوصَى لَهُ كَمَا عَلَى وَكِيْلِهِ، أَوْ عَلَى وَارِثِهِ "فَإِنْ عَجَزَ، فَلِلْوَارِثِ اسْتِزْقَافُهُ وَإِنْ أَرَادَ صَاحِبُ الْوَصِيَّةِ إِمْفَالَهُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ حَقَّ الْوَارِثِ مُتَعَلِّقٌ بِالْعَيْنِ، وَحَقُّ الْمُوصَى لَهُ بِالذِّمَّةِ، فَكَانَ حَقُّ الْوَارِثِ أَكْثَرَ "وَلَوْ كَانَتْ الْكِتَابَةُ بَاطِلَةً، فَالْوَصِيَّةُ بِتُّجُومِهِ بَاطِلَةٌ؛ لِأَنَّهُهَا تَابِعَةٌ لِلْكِتَابَةِ "وَالْوَصِيَّةُ بِالرَّقَبَةِ صَحِيحَةٌ مَعَ عِلْمِ

السيد بفساد الكتابة؛ لأنه يعلم أنه باق على ملكه "وإن كان جاهلاً، صحت على أصح القولين؛ اعتباراً بحقيقة الحال، فإنه ملكه في الحقيقة، والقول الآخر: أنها لا تصح؛ بناءً على اعتقاده صحة الكتابة. العاشرة: لو قال: [ضعوا عنه أكثر ما عليه ومثل نصفه] وعليه عشرة دنانير" مثلاً "فأكثرها خمسة وزيادة شيء وإن قلت، فيوضع عنه ذلك ونصفه"، ويكون مجموع ذلك سبعة ونصفاً وزيادة شيء؛ وذلك لأن قوله: "أكثر ما عليه" يقتضي النصف وأدنى شيء زائد، ثم نصف هذا الأكثر هو الربع ونصف القدر الزائد، فيكون الجملة ثلاثة أرباع المبلغ وزيادة شيء، كما ذكرنا.

"قال: ولو قال: [ضعوا عنه أكثر ما عليه ومثله، وضع عنه الجميع، وبطل الفضل]؛ لأن الأكثر يكون فوق النصف كما ذكرنا، ومثله أيضاً النصف وزيادة، والمال يستغرق بالنصفين، فلا يبقى للزيادة شيء. "ولو قال: [ضعوا عنه من كتابته "ما شاء]، فشاء الجميع" وجب تبقي شيء منه؛ لحزب التبعض، وهو قوله: "من كتابته" حتى لو قال: [ضعوا عنه ما شاء، فشاء الجميع] وضع عنه الجميع؛ اتباعاً لتفويضه إلى مشيئته.

"الحكم الثالث: في ولد المكاتب والمكاتبه"

أما المكاتبه إذا ولدت ولداً من زوج أو زناً، فهو عبد للسيد في أحد القولين؛ قياساً للسرارية ههنا/ على سرارية التدبير. "والقول الأصح: أنه تبع الأم؛ لأنه تولد منها فيتصف بصفتها؛ فيعتق ٢٠٩ / ب بعثها ويرق برقها"، كما في ولد أم الولد، وولد المكاتب من أمته "ثم حق الملك فيه على هذا القول للسيد، أو للأم؟ فعلى قولين آخرين، أصحهما: أن الحق لها؛ لأنه من كسبها، وهو مثل ولد المكاتب من أمته"، فإن حق الملك فيه للمكاتب لا للسيد، كذلك ههنا "فإذا جني عليه" بقطع طرف مثلاً "دفع الأرض إليها؛ لينفق عليه، وتستعين بالفضل في كتابتها"؛ لأن ذلك بمنزلة أكسابها "وإن اعتقه السيد، لم ينقذ عتقه، وإن قتل، دفعت القيمة إليها"، كما في الطرف، هذا كله على قول: أن الملك فيه لها.

"ومن قال بالقول الثاني، وجعل حق الملك للسيد؛ قياساً للولد على الأم "أنقذ عتقه" فيه "وألزمه نفقته، وسلم إليه أرض الجناية عليه، وألزمه الفداء إذا جنى"، كما في المكاتب نفسه. "قال: ولو اختلفا، وقالت: ولدتُه بعد الكتابة، وقال: بل قبلها، فالقول قوله"؛ لأن الأصل بقاء الملك في الولد وعدم الكتابة. "والقول قول المكاتب إذا اختلفا في ولد المكاتب"؛ لأن ولده من جملة أكسابه، والقول فيما في يده قوله، والفرق بينه وبين المكاتبه أن المكاتبه لا تدعي ملك الولد، وإنما تدعي أن ولدها لحقه حكمها، فلا يثبت ذلك حتى يعلم أنها ولدتُه في حال الكتابة، والمكاتب يدعي ملك الولد الذي هو مولود من جاريته وهو في يده، فالأصل أنه ملكه.

"وأما ولد المكاتب إذا حصل بالتسري" كما يأتي "فهو مثله يعتق بعثه، ويرق برقة قولاً

وَأَحَدًا؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مَمْلُوكٌ أَبِيهِ؛ لِأَنَّهُ وَلَدَ أُمِّيهِ، وَلَا يَغْتَقُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ مِلْكَهُ لَيْسَ بِتَامٍ فِيهِ، وَلَا يَمْلِكُ بَيْعَهُ؛ لِأَنَّهُ وَلَدُهُ، فَيَكُونُ مَوْفُوقًا عَلَى كِتَابَةِ أَبِيهِ "بِخِلَافٍ وَلَدَ الْمُكَاتَبَةِ؛ لِأَنَّهُ حَصَلَ مِنَ الْجَارِيَةِ الْمَمْلُوكَةِ لَهُ"، وَهُوَ مَمْلُوكٌ لِلسَّيِّدِ فِي قَوْلٍ، كَمَا تَقَدَّمَ.

"وَأَمَّا الْأُمُّ، فَأَصَحُّ الْقَوْلَيْنِ: أَنَّهَا لَا تَصِيرُ أُمًّا وَلَدَ لَهُ"، وَهِيَ جَارِيَةُ الْمُكَاتَبِ "إِلَّا أَنْ يَغْتَقَ" الْمُكَاتَبُ "فَتَلَدَ" هِيَ "بَعْدَ الْعَتَقِ وَلَدًا مُلْحَقًا بِهِ لِأَكْثَرِ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ"، أَوْ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ "وَلَا قَلَّ مِنْ أَرْبَعِ سِنِينَ"؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهَا فِي الْحَالِ لَمْ تَعْلُقْ بِوَلَدٍ خُرٍّ، فَلَا يَبْتُئِثُ لَهَا أُمِّيَّةُ الْوَلَدِ، فَأَمَّا بَعْدَ الْعَتَقِ فَلَوْ وَلَدَتْ وَلَدًا لِهَذِهِ الْمُدَّةِ الْمَذْكُورَةِ مِنْ وَقْتِ الْعَتَقِ؛ لَكُنْتُ جَيِّنِدُ الْإِسْتِيلَادِ؛ لِإِحْتِمَالِ الْعُلُوقِ فِي زَمَنِ الْحُرِّيَّةِ. "فَإِنْ نَقَصَ عَنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ، لَمْ تَصِرْ بِهِ أُمًّا وَلَدَهُ"؛ لِأَنَّ الْعُلُوقَ بِهِ كَانَ قَبْلَ الْعَتَقِ. "وَإِنْ زَادَ عَلَى أَرْبَعِ سِنِينَ وَلَمْ يَتَحَلَّلْ بَيْعٌ وَعَوْدُ مِلْكٍ، صَارَتْ بِهِ أُمًّا وَلَدَ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ مُعْتَرَفٌ بِالْإِصَابَةِ السَّابِقَةِ، وَمَا ادَّعَى اسْتِبْرَاءً"، فَلَا يَكُونُ الْوَلَدُ مَنْفِيًّا عَنْهُ، وَالْعُلُوقُ بِهِ هَهُنَا بَعْدَ الْعَتَقِ لَا مُحَالَةً "وَلَا يُشْتَرَطُ اعْتِرَافًا جَدِيدًا بَعْدَ الْعَتَقِ عَلَى الصَّحِيحِ"؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ فِرَاشًا لَهُ بِالْوُطْءِ السَّابِقِ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى اعْتِرَافٍ ثَانٍ بِالْوُطْءِ. "الْحُكْمُ الرَّابِعُ: فِي الْوُطْءِ" وَفِيهِ مَسَائِلُ ثَلَاثَةٌ:

الأولى: لَوْ وَطِئَ بِنْتَ مُكَاتَبَتِهِ أَوْ أَمَتَهَا، فَعَلَيْهِ مَهْرُ الْمِثْلِ؛ لِأَنَّهَا مِلْكُ الْغَيْرِ "وَكَذَلِكَ لَوْ وَطِئَ مُكَاتَبَتَهُ مُكْرَهَةً"؛ لِأَنَّهَا أَيْضًا كَالْحَارِجَةِ عَنْ مِلْكِهِ "أَمَّا إِذَا وَطِئَ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ مُطَاوَعَةً، فَلَا مَهْرَ؛ لِأَنَّهَا بَغِيَّةٌ، وَلَا حَدَّ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ؛ لِلشُّبْهَةِ، وَلَكِنْ يُعْزَرَانِ"؛ لِكُونِهِمَا عَاصِيَتَيْنِ عَالِمَتَيْنِ بِهِ، هَذَا مَا نَقَلَهُ الْمُزَنِّي، فَإِنَّهُ قَالَ: إِذَا أَكْرَهَهَا، وَجَبَ الْمَهْرُ، فَقِيلَ: هَذَا يَدُلُّ بِمَقْهُومِهِ عَلَى أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ مُطَاوَعَةً لَا يَجِبُ، كَمَا فِي الْحُرَّةِ الرَّائِيَةِ، وَالَّذِي نَقَلَهُ الرَّبِيعُ: أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ/ الْمَهْرُ، مُكْرَهَةً كَانَتْ أَوْ مُطَاوَعَةً؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْحَدَّ إِنَّمَا يَنْسَقُطُ عَنْهُ لِشُبْهَةِ الْمِلْكِ، وَهَذِهِ الشُّبْهَةُ تُوجِبُ لَهَا الْمَهْرَ؛ لِأَنَّهَا ثَابِتَةٌ فِي حَقِّهَا، وَصَارَتْ كَشُبْهَةِ الْعَقْدِ، فَإِنَّهُ لَوْ وَطِئَهَا فِي نِكَاحٍ فَاسِدٍ، وَجَبَ لَهَا الْمَهْرُ، سَوَاءً طَاوَعَتْ بِهِ أَوْ أَكْرَهَتْ عَلَيْهِ، كَذَلِكَ هَهُنَا، ذَكَرَ هَذَا الْفَصْلُ فِي (الشَّامِلِ).

"الثَّانِيَّةُ: الْمُكَاتَبَةُ الْمُشْتَرَكَةُ إِذَا وَطِئَهَا أَحَدُهُمَا وَلَمْ يُخْبِلْهَا، عَزْرَتَاهُ؛ لِعُدْوَانِهِ "وَعَزْمَانَهُ لَهَا مَهْرٌ مِثْلُهَا"، كَمَا عَزْمَانَهُ عِنْدَ الْإِنْفِرَادِ "فَإِنْ عَجَزَتْ قَبْلَ الْقَبْضِ، سَقَطَ النِّصْفُ" الَّذِي هُوَ حِصَّتُهُ "وَعَزْمٌ لِلشَّرِيكِ النِّصْفُ" الَّذِي لَهُ؛ لِأَنَّهَا بِالْعَجْزِ عَادَتْ إِلَى مِلْكِيَّتِهَا، فَصَارَ كَمَا لَوْ وَطِئَ الرَّقِيقَةَ الْمُشْتَرَكَةَ "وَإِنْ أَخْبَلَهَا، صَارَ نَصِيبُهُ أُمًّا وَلَدٍ مَعَ بَقَاءِ الْكِتَابَةِ"؛ إِذْ لَا تَنَاقُ بَيْنَهُمَا "فَتَغْتَقُ إِذَا بَادَأَ النُّجُومَ، أَوْ بِمَوْتِ السَّيِّدِ، أَيْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا سَبَقَ"

"وَحَكَمَ الشَّافِعِيُّ ۞ بِتَأَخُّرِ التَّفْوِيمِ" وَالتَّسْرِيَةِ إِلَى نَصِيبِ الشَّرِيكِ هَهُنَا "إِلَى وَقْتِ الْعَجْزِ، إِنْ عَجَزَتْ"؛ لِأَنَّ الْإِسْتِيلَادَ لَا يُوجِبُ الْعَتَقَ فِي الْحَالِ، وَإِنَّمَا يَقِفُ عَتَقُهُ عَلَى الْمَوْتِ، فَلَعَلَّهَا تُؤَدِّي بِحُكْمِهَا

فَتَعْتَقَ قَبْلَ الْمَوْتِ، فَنَفِي تَعَجِيلِ سِرَائِهِ وَإِبْطَالِ الْكِتَابَةِ عَلَيْهَا إِضْرَارًا بِهَا. "قَالَ: فَإِنْ عَجَزَتْ، فَسَرَى
الاسْتِيلَادُ إِلَى الْبَاقِي، وَوَجَبَتِ الْقِيَمَةُ" كَمَا يَأْتِي بَعْدُ "فَهَلْ يَجِبُ نِصْفُ قِيَمَةِ الْوَلَدِ كَمَا وَجَبَ نِصْفُ
قِيَمَةِ الْأُمِّ؟ فِيهِ قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ وَاجِبٌ عَلَيْهِ، كَنِصْفِ قِيَمَةِ الْأُمِّ، وَالثَّانِي: أَنَّهُ غَيْرُ وَاجِبٍ؛ لِأَنَّا
عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ نَنْقُلُ مِلْكَ الْأُمِّ فِي التَّقْدِيرِ قُبَيْلَ الْغُلُوقِ إِلَى الْوَاطِئِ، فَصَارَ كَالْمَوْلُودِ مِنْ مَمْلُوكَتِهِ
"وَمَنْ قَالَ بِالْقَوْلِ الْآخَرِ؛ وَهُوَ النُّقْلُ عَقِيبَ الْغُلُوقِ لَا قَبْلَهُ، غَرَّمَهُ نِصْفَ قِيَمَةِ الْوَلَدِ؛ لِأَنَّهُ أَتْلَفَ عَلَى
شَرِيكِهِ رِقًّا نِصْفَ الْوَلَدِ، فَكَانَ بِمِثْلَةِ الْأُمِّ "هَذَا إِنْ عَجَزَتْ"
ب / ٢١٠

"فَإِنْ مَاتَ السَّيِّدُ الْوَاطِئُ قَبْلَ أَدَاءِ الثُّجُومِ"، وَالْمُكَاتِبَةُ بِحَالِهَا "عَتَقَ نَصِيْبُهُ" بِالِاسْتِيلَادِ "وَلِلَّذِي لَمْ
يَطَأْ نِصْفُ مَهْرٍ مِثْلِهَا وَنِصْفُ قِيَمَتِهَا مِنْ مَالِ الْوَاطِئِ؛ لِأَنَّهُ عَتَقَ حَصَلَ بِسَبَبِهِ"، وَصَارَتِ الْجَارِيَةُ حُرَّةً
بِكَمَالِهَا.

"الْمَسْأَلَةُ الثَّلَاثَةُ: لَوْ وَطَّأَهَا وَلَمْ تَحْبَلْ، غُرِّمًا مَهْرَيْنِ لَهَا"، كَمَا لَوْ وَطَّأَ أَجْنَبِيَّةً بِالشُّبْهَةِ "فَإِنْ
حَبَلَتْ وَاحْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ الْوَلَدُ مِنْهُمَا، أَرَبْنَاهُ الْقَافَةَ"، وَجَرَيْنَا عَلَى حُكْمِهِ "فَإِنْ لَمْ يَحْتَمِلْ إِلَّا مِنْ
أَحَدِهِمَا، أَلْحَقْنَاهُ بِهِ وَالزَّمْنَاهُ عَهْدَةَ التَّقْوِيمِ كَمَا ذَكَّرْنَا، وَإِنْ صَارَتْ أُمُّ وَلَدٍ لِأَوَّلِهِمَا إِبْخَالًا ثُمَّ أَحْبَلَهَا
الثَّانِي عَلَى حُكْمِ الشُّبْهَةِ "غَرِمَ الْمَهْرُ، وَقِيَمَةُ الْوَلَدِ بِتَمَامِهَا لِلأَوَّلِ؛ لِأَنَّ الْجَارِيَةَ صَارَ جَمِيعًا أُمُّ وَلَدٍ
لِلأَوَّلِ، وَهَذَا قَدْ وَطَّئَ أُمَةً الْغَيْرِ بِالشُّبْهَةِ "وَإِنْ تَنَازَعَا" وَقَدْ أَتَتْ بِوَلَدَيْنِ "وَالْوَلَدَانِ مُتَقَارِبَانِ فِي السَّنِّ؛
فَقَالَ أَحَدُهُمَا: وَلَدْتُ لِي ثُمَّ وَلَدْتُ لَكَ"، فَهِيَ أُمُّ وَلَدٍ لِي قَدْ اسْتَوْلَدَتْهَا أَنْتَ. "وَقَالَ الْآخَرُ: بَلْ
وَلَدْتُ لِي ثُمَّ وَلَدْتُ لَكَ، لَمْ يَقُومْ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا نَصِيبٌ صَاحِبِهِ مِنْ غَيْرِ بَيِّنَةٍ وَحُجَّةٍ"، بَلْ تُتْرَكُ
الْجَارِيَةُ مَوْفُوفَةً، وَلَا تُجْعَلُ أُمُّ وَلَدٍ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا بِقَوْلِهِ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَدَّعِي زَوَالَ مِلْكِهَا عَنْ صَاحِبِهِ
إِلَيْهِ، فَلَا يُقْبَلُ فِيهِ قَوْلُهُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ وَحُجَّةٍ "وَيُعْتَقُ نَصِيبُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِمَوْتِهِ؛ لِإِعْتِرَافِهِ بِأَنَّهَا أُمُّ وَلَدِهِ
"فَإِنْ كَانَا مُعْسِرَيْنِ، فَالْوَلَاءُ بَيْنَهُمَا" نِصْفَيْنِ؛ لِأَنَّ اسْتِيلَادَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ثَبَّتَ فِي نِصْفِ الْجَارِيَةِ "وَإِنْ
كَانَا مُوسِرَيْنِ، فَالْوَلَاءُ مَوْفُوفٌ؛ لِأَنَّا لَا نَذَرِي عَلَى مَنْ حَصَلَ الْعِتْقُ "وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا مُوسِرًا وَالثَّانِي
مُعْسِرًا، فَالْوَلَاءُ / الْمُعْسِرِ مَوْفُوفٌ، وَوَلَاءُ الْمُوسِرِ لَهُ؛ إِذْ لَا نَزَاعَ فِي نِصْفِهِ بِحَالٍ، فَإِنَّ التَّسْرِيَةَ مَعْدُومَةٌ فِيهِ.
أ / ٢١١

"الْحُكْمُ الْخَامِسُ: فِي تَصَرُّفَاتِ الْمُكَاتِبِ

وَفِيهِ مَسَائِلُ ثَلَاثَةٌ:

الأُولَى: لَهُ مُعَامَلَةُ السَّيِّدِ بِالْبَيْعِ وَالشَّرَاءِ كَمَا يُعَامِلُ الْأَجْنَبِيُّ، حَتَّى يَثْبُتَ لَهُ الشُّفْعَةُ عَلَى السَّيِّدِ
وَلِلْسَّيِّدِ عَلَيْهِ، بِخِلَافِ الْعَبْدِ الْمَأْذُونِ؛ وَذَلِكَ لِلْحَيْلُولَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ السَّيِّدِ، وَاسْتِقْلَالِهِ بِمَكَاسِيهِ؛ لِتَحْصِيلِ
الْعِتْقِ لِنَفْسِهِ "وَلَيْسَ لِلْسَّيِّدِ بَيْعُ رَقَبَةِ الْمُكَاتِبِ عَلَى قَوْلِهِ الْجَدِيدِ؛ لِلْحَيْلُولَةِ"، فَإِنَّهُ كَالْحَارِجِ عَنْ مِلْكِهِ،
وَلَأَنَّهُ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِ الْعِتْقُ وَلَهُ وَلَاؤُهُ، فَلَوْ جَوَزْنَا ذَلِكَ كَمَا فِي الْقَدِيمِ فَبَاعَهُ وَأَدَّى الْمَالَ إِلَى الْمُشْتَرِي؛ لَيُعْتَقَ
عَلَيْهِ، انْتَقَلَ الْوَلَاءُ إِلَيْهِ، وَهَذَا بَعِيدٌ، فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ، فَدَلَّ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ.

"الثَّانِيَةُ: الْمُكَاتَبُ مَمْنُوعٌ عَنْ كُلِّ مَا فِيهِ مُحَابَاةٌ وَوَضَرٌ عَلَى السَّيِّدِ كَالْتَبَرُّعَاتِ، وَالتَّسْبِيَةِ، وَالضَّمَانِ، وَالصَّدَقَةِ، وَالْهَبَةِ بِثَوَابٍ وَغَيْرِ ثَوَابٍ، وَالتَّكَاحِ، وَالتَّسَرِّيِّ، وَالْعَتَقِ، وَالْكِتَابَةِ؛ لِأَنَّ السَّيِّدَ لَمْ يَنْقَطِعْ بَعْدُ حَقُّهُ عَنْهُ، فَإِنَّهُ رُبَّمَا يَعْجُزُ فَيَعُودُ إِلَيْهِ، وَلِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهُ تَحْصِيلُ الْعَتَقِ بِهَذَا الْمَالِ، وَلَا يَحْصُلُ ذَلِكَ إِلَّا بِحِفْظِهِ "فَإِنْ أَذِنَ لَهُ السَّيِّدُ فِي هَذِهِ التَّبَرُّعَاتِ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَسَرَّى بِالْإِذْنِ؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا يُجْبِلُهَا فَتَتَلَفُ فِي الْوِلَادَةِ فَيَتَضَرَّرُ السَّيِّدُ وَالْمُكَاتَبُ بِهِ، أَوْ يَعْجُزُ الْمُكَاتَبُ عَنِ الْأَدَاءِ فَتَرْجِعُ الْجَارِيَةُ إِلَى السَّيِّدِ نَاقِصَةً، وَفِيهِ ضَرَرٌ عَلَى أَنَّ الْوُطْءَ لَا يُبَاحُ إِلَّا بِمِلْكٍ كَامِلٍ، وَمِلْكُهُ نَاقِصٌ ضَعِيفٌ، فَلَا يُبَاحُ بِهِ الْوُطْءُ وَإِنْ أَذِنَ لَهُ السَّيِّدُ فِيهِ "إِلَّا عِنْدَ مَنْ جَوَّزَ لِلْعَبْدِ التَّسَرِّيَّ بِتَمْلِيكِ السَّيِّدِ إِيَّاهُ، وَهُوَ قَوْلُ قَدِيمٍ "مَنْ بَيَّ عَلَى صِحَّةٍ تَمْلِكُهُ/ فَإِنَّهُ يَتَمَلَّكُ فِي الْقَدِيمِ، وَإِذَا كَانَ مَعَهُ إِذْنُ السَّيِّدِ، جَازَ لَهُ التَّسَرِّيُّ، فَكَذَلِكَ الْمُكَاتَبُ. "فَأَمَّا ب ٢١١/ ب سَائِرُ التَّبَرُّعَاتِ، فَفِي نَفُوذِهَا بِالْإِذْنِ قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ جَائِزٌ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَا يَغْدُوها ثُمَّ إِنْ كَاتَبَ بِإِذْنِهِ: فَإِنْ أَدَّى الْأَصْلَ قَبْلَ أَداءِ الْفَرْعِ، فَلَأَصْلٌ وَلَاءِ الْفَرْعِ، كَمَا لِسَائِرِ الْأَخْرَارِ "وَإِنْ أَدَّى الْفَرْعُ قَبْلَ عَتَقِ الْأَصْلِ، فَفِي وَلَائِهِ قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لِلْسَّيِّدِ؛ إِذْ لَيْسَ الْمُكَاتَبُ مِنْ أَهْلِهِ، فَإِنْ فَايَدَتْهُ الْمِيرَاثُ، وَالتَّزْوِيجُ، وَتَحْمِلُ الْعَقْلِ، وَكُلُّ ذَلِكَ يُنَافِيهِ الرَّقُّ، وَالْمُكَاتَبُ رَقِيقٌ كَمَا بَيَّنَّا. "وَالْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّهُ مُوقُوفٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لِلْمُكَاتَبِ كَمَا ذَكَرْنَاهُ، وَالسَّيِّدُ لَمْ يُعْتَقِ، وَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ، فَثَبَّتَ أَنَّهُ مُوقُوفٌ "فَإِذَا عَتَقَ الْأَصْلَ، فَالْوَلَاءُ لَهُ، وَإِنْ رَقَّ بِالْعَجْزِ، فَهُوَ لِلْسَّيِّدِ"

"الثَّالِثَةُ: لَيْسَ لِلْمُكَاتَبِ شِرَاءٌ مَنْ يَعْتَقُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى بَيْعِهِ، فَإِنْ أَوْصَى لَهُ بِهِ وَهُوَ غَيْرُ كَسُوبٍ، لَمْ يَكُنْ لَهُ قَبُولُهُ؛ لِلضَّرَرِ؛ إِذْ يَلْزِمُهُ الْإِنْفَاقُ عَلَيْهِ "وَإِنْ كَانَ أَبُوهُ كَسُوبًا، جَازَ قَبُولُهُ؛ لِأَنَّهُ يَكْسِبُ نَفَقَتَهُ، ثُمَّ إِنْ صَارَ زِمْنًا" بَعْدَ ذَلِكَ "فَلَهُ أَنْ يُنْفِقَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْمَنْعَ كَانَ فِي الْإِنْدَاءِ، لَا بَعْدَ اسْتِقْرَارِ الْعَتَقِ "وَمَنْ جَنَى مِنْهُمْ" بَعْدَمَا دَخَلُوا فِي مِلْكِهِ وَعَتَقُوا عَلَيْهِ "فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَقْدِيَهُ، كَمَا لَيْسَ لَهُ أَنْ يَشْتَرِيَهُ وَيَبِيعَ مِنْهُمْ بِقَدْرِ الْجَنَائَةِ "لِحَقِّ الْمَحْنِيِّ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ مُقَدَّمٌ عَلَى حُقُوقِهِمْ، كَمَا عَلَى حُقُوقِ الْمَلَاكِ "وَيُعْتَقُونَ إِذَا عَتَقَ الْمُكَاتَبُ"

"الْحُكْمُ السَّادِسُ: الْجَنَائَةُ مِنْهُ وَعَلَيْهِ

وَفِيهِ مَسَائِلُ سِتَّةٌ:

"الْأُولَى: الْمُكَاتَبُ إِذَا جَنَى عَلَى سَيِّدِهِ عَمْدًا، وَجَبَ الْقِصَاصُ" عَلَيْهِ، كَمَا يَجِبُ عَلَى الْحُرِّ وَعَلَى الْعَبْدِ "فَإِنْ عَفَى، وَجَبَ الْمَالُ؛ لِأَنَّهُ مَعَ السَّيِّدِ بِمَنْزِلَةِ الْأَجْنَبِيِّ مَعَهُ "فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْأَرْضِ، ثَبَّتَ حَقُّ التَّعْجِيزِ بِذَلِكَ حَتَّى يَفْسَخَ السَّيِّدُ الْكِتَابَةَ، كَمَا يَفْسَخُ بِالْعَجْزِ عَنْ مَالِ الْكِتَابَةِ/، ثُمَّ إِذَا عَجَزَ، بَرِئَ عَنِ الدِّينِ؛ فَإِنَّهُ عَبْدُهُ، وَلَا دِينَ لِسَيِّدٍ عَلَى عَبْدٍ؛ لِأَنَّهُ يَعُودُ بِالْعَجْزِ قَتًا، وَالسَّيِّدُ لَا يَثْبُتُ لَهُ عَلَى عَبْدِهِ الْقِرْنُ شَيْءٌ.

"الثَّانِيَةُ: إِذَا جَنَى عَلَى أَجْنَبِيٍّ، يُبَاعُ فِي دِينِ الْأَجْنَبِيِّ مِنْ جِهَةِ الْجَنَائَةِ؛ لِأَنَّهَا تَتَعَلَّقُ بِرَقَبَتِهِ، كَمَا

تَتَعَلَّقُ بِرَقَبَةِ الْقَيْنِ "وَيَفْدِي الْمُكَاتِبَ عَبْدَهُ إِذَا جَنَى بِالْأَقْلِ الْمَالَيْنِ قَوْلًا وَاحِدًا"؛ إِذْ لَيْسَ لَهُ فِدَاؤُهُ بِأَكْثَرَ مِنْ قِيمَتِهِ إِذَا كَانَتْ الْقِيمَةُ أَقْلًا مِنَ الْأَرْضِ، فَإِنَّ ذَلِكَ تَبَرُّعٌ مِنْهُ، وَهُوَ مَمْنُوعٌ عَنِ التَّبَرُّعِ لِحَقِّ السَّيِّدِ، وَإِنْ كَانَتْ الْقِيمَةُ أَكْثَرَ، فَلَا يَسْتَحِقُّ عَلَيْهِ إِلَّا قَدْرَ الْأَرْضِ، فَلَا يَلْزُمُهُ إِلَّا أَقْلُ الْمَالَيْنِ.

"وَلَهُ تَعَجِيلُ مَا شَاءَ مِنْ ذُيُونِهِ قَبْلَ الْحَجْرِ إِذَا كَانَتْ حَالَةً" كَمَا لِلْحُرِّ "وَلَيْسَ لَهُ تَعَجِيلُ مُوَجَّلٍ إِلَّا بِإِذْنِ سَيِّدِهِ"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَيْضًا تَبَرُّعٌ "وَإِذَا حَجَرَ عَلَيْهِ الْحَاكِمُ" بِسُؤَالِ الْغُرَمَاءِ "سَوَى بَيْنَ غُرَمَائِهِ"، هَذَا قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَالْمَذْهَبُ: أَنَّ يُقَدَّمَ مَا كَانَ مِنْهَا عِوَضَ الْقَرْضِ، وَتَمَنَّى الْمَبِيعِ، ثُمَّ أُرُوشَ الْجَنَائِيَّاتِ، ثُمَّ نُجُومُ الْكِتَابَةِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأُرُوشَ مَحَلُّهَا الرَّقَبَةُ، فَإِنْ لَمْ تَحْصُلْ بِمَا فِي يَدِهِ اسْتَوْفِيَتْ مِنْ رَقَبَتِهِ، وَعِوَضُ الْقَرْضِ، وَتَمَنَّى الْمَبِيعِ مَحَلُّهُمَا مَا فِي يَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ، فَهُمَا فِي ذِمَّتِهِ إِلَى أَنْ يَعْتَقَ وَيُوسِرَ، فَهُمَا أَوَّلَى بِالتَّقْدِيمِ؛ إِذْ لَوْ لَمْ يُقَدِّمَاهُ؛ لَتَعَذَّرَ اسْتِيفَاؤُهُمَا وَتَأَخَّرَ، ثُمَّ الْأُرُوشُ حُقُوقٌ مُسْتَقَرَّةٌ، وَمَالُ الْكِتَابَةِ غَيْرُ مُسْتَقَرٍّ، فَهِيَ أَوَّلَى أَنْ تُقَدَّمَ عَلَيْهِ، هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ، وَقَوْلُهُ: "سَوَى بَيْنَ غُرَمَائِهِ"، قِيلَ: أَرَادَ بِهِ: إِذَا كَانَ مَالُهُ يَفِي بِالْجَمِيعِ، وَقِيلَ: إِذَا كَانَ بِتَرَاضِيهِمْ، وَقِيلَ: التَّسْوِيَةُ جَائِزَةٌ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ ذُيُونَهُمْ كُلُّهَا حَالَةٌ. "قَالَ: فَإِنْ عَجَزَ عَنْ ذُيُونِهِ، فَجَائِزُ تَعَجِيزُهُ فِي ذُيُونِ الْجَنَائِيَّاتِ دُونَ الْمُعَامَلَاتِ"؛ لِأَنَّ الْجَنَائِيَّةَ تَتَعَلَّقُ بِرَقَبَتِهِ، فَتُبَاعُ فِيهَا، وَذَيْنُ الْمُعَامَلَاتِ يَتَعَلَّقُ بِكَسْبِهِ، فَلَا يُفِيدُ التَّعَجِيزُ فِيهِ فَائِدَةً "ثُمَّ إِذَا رَقَّ، فَالسَّيِّدُ فِي الْجَنَائِيَّاتِ بِالْخِيَارِ: إِنْ شَاءَ/ سَلَّمَهُ، وَإِنْ شَاءَ فَدَاهُ، وَ" يَبْقَى "ذَيْنُ الْمُعَامَلَاتِ فِيمَا فِي يَدِهِ، وَفِي كَسْبِهِ، وَفِي ذِمَّتِهِ إِذَا ٢١٢/ ب أَعْتَقَ" كَمَا ذَكَرْنَاهُ.

"الثَّالِثَةُ: لَوْ عَتَقَ بِالْأَدَاءِ قَبْلَ الْفِدَاءِ وَعَلَيْهِ جَنَائِيَّاتَانِ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا تَمَامَ قِيمَتِهِ، فَعَلَى قَوْلَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ عَلَيْهِ أَنْ يَفْدِيَ نَفْسَهُ بِالْأَقْلِ مِنْ قِيمَتِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً، أَوْ أَرْضِ الْجَنَائِيَّتَيْنِ"، وَالْقِيمَةُ هَهُنَا أَقْلٌ لَا مُحَالَةٌ، فَتُؤْخَذُ مِنْهُ "وَالْخَصْمَانِ يَشْتَرِكَانِ فِيهَا، وَإِنْ لَمْ يَتَوَفَّرْ تَمَامُ حَقِّهِمَا"؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْجَنَائِيَّاتِ كُلُّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِرَقَبَتِهِ، فَإِذَا أَتْلَفَهَا بِأَدَاءِ النُّجُومِ وَالْعَتَقِ، لَمْ يَضْمَنْ إِلَّا الرَّقَبَةَ وَخَدَهَا، وَصَارَتْ كَأَنَّ الْجَمِيعَ جَنَائِيَّةً وَاحِدَةً.

"وَالْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّهُ يَلْزُمُهُ فِي كُلِّ جَنَائِيَّةٍ أَنْ يَفْدِيَ بِالْأَقْلِ مِنْ قِيمَتِهِ، أَوْ أَرْضِ جَنَائِيَّتِهِ"؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْجَنَائِيَّاتِ افْتُضَّتْ أَنْ يَفْدِيَهَا بِالْأَقْلِ الْأَمْرَيْنِ مِنَ الْقِيمَةِ أَوْ مِنْهَا، وَقَدْ مُنِعَ مِنْهَا بِأَدَائِهِ وَعَتَقِهِ، فَيَضْمَنْ ذَلِكَ كَمَا لَوْ انْفَرَدَتْ، وَالْقَوْلَانِ كَالْقَوْلَيْنِ فِي جَنَائِيَّةٍ أُمُّ الْوَلَدِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ.

"الرَّابِعَةُ: لَا يَتَحَمَّلُ مُكَاتِبُ أَرْضَ جَنَائِيَّةٍ مُكَاتِبٍ وَإِنْ كَانَ فِي عَقْدٍ وَاحِدٍ"؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُنْفَرِدٌ بِكِتَابَتِهِ، وَلَيْسَ بِضَامِنٍ عَنِ الْآخَرِ، فَلَا يُؤَاخَذُ بِجَنَائِيَّتِهِ كَمَا لَوْ كَانَتْ فِي الْقِصَاصِ. "وَإِنْ جَنَى عَبْدُهُ عَلَى عَبْدِهِ، فَلَهُ الْقِصَاصُ" كَمَا لِلْحُرِّ، فَإِنَّهُ أَيْضًا مُحْتَاجٌ إِلَى مَصْلَحَةِ مَالِهِ كَالْحُرِّ. "وَإِنْ جَنَى عَبْدُهُ عَلَيْهِ جَنَائِيَّةً لَا قِصَاصَ فِيهَا، كَانَتْ هَدْرًا"؛ لِمَا بَيَّنَّا أَنَّهُ لَا يَجِبُ لِلرَّجُلِ عَلَى عَبْدِهِ مَالٌ "وَلَهُ تَغْزِيرُ عَبْدِهِ"؛ لِلْإِصْلَاحِ، كَمَا لِلْحُرِّ "وَلَيْسَ لَهُ حُدُّهُ"؛ لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى الْوَلَايَةِ، وَلَيْسَ الْمُكَاتِبُ مِنْ أَهْلِ الْوَلَايَةِ. "وَأَرْضُ مَا

جُنِيَ عَلَى الْمُكَاتِبِ لَهُ "كَسَائِرُ أَكْسَابِهِ وَمَنَافِعُ أَعْضَائِهِ" فَلَوْ قَتَلَهُ السَّيِّدُ، كَانَ هَدْرًا، وَبَطَلَتِ الْكِتَابَةُ؛ لِأَنَّهُ مَاتَ رَقِيْقًا.

"الْخَامِسَةُ: لَوْ قَطَعَ السَّيِّدُ يَدَهُ وَأَرْشَهَا/ وَالنُّجُومُ سَوَاءً، عَتَقَ بِطَلَبِ الْعَبْدِ أَرْضَ يَدِهِ، وَصَارَ ٢١٣/أ قِصَاصًا بِالنُّجُومِ، فَإِنْ مَاتَ بَعْدَ ذَلِكَ بِالسَّرَايَةِ، ضَمِنَ مَا يَضْمَنُ لَوْ جَنَى عَلَى عَبْدٍ غَيْرِهِ فَعَتَقَ"، وَهُوَ دِيَّةٌ حُرٌّ كَمَا سَبَقَ فِي الْجَنَائِاتِ، وَيُوضَعُ مِنْهَا الْأَرْضُ الْمُقَابِلُ بِالنُّجُومِ؛ لِوُصُولِهِ إِلَى الْمُكَاتِبِ، وَيُصْرَفُ الْبَاقِي إِلَى وَرَثَتِهِ "وَأِنْ كَانَ النُّجْمُ غَيْرَ حَالٍ، كَانَ لَهُ تَعْجِيلُ الْأَرْضِ"؛ لِأَنَّهُ يَسْتَحِقُّهُ فِي الْحَالِ "فَإِنْ لَمْ يَقْبِضْهُ حَتَّى مَاتَ، سَقَطَ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ صَارَ مَالًا لَهُ"، وَبَانَ أَنَّهُ مَاتَ رَقِيْقًا.

"السَّادِسَةُ: إِذَا جُنِيَ عَلَى عَبْدٍ الْمُكَاتِبِ فَأَرَادَ الْمُكَاتِبُ الْقِصَاصَ، فَلَهُ ذَلِكَ"؛ لِأَنَّهُ حَقُّهُ، وَهُوَ مُخْتِاجٌ إِلَيْهِ؛ لِلزَّجْرِ وَالتَّشْفِي، فَلَهُ ذَلِكَ "وَأِنْ أَرَادَ السَّيِّدُ الْعَفْوَ، وَلَيْسَ لِلْمُكَاتِبِ الْمُصَالِحَةُ عَلَى ذَوْنِ حَقِّهِ"؛ لِأَنَّهُ مَمْنُوعٌ عَنِ التَّبَرُّعِ بِمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ حَقُّ السَّيِّدِ "فَإِنْ عَفَى" الْمُكَاتِبُ "عَنِ الْأَرْضِ وَأَوْجَبَتِ الْجِنَايَةُ مَالًا، لَمْ يَصِحَّ" عَفْؤُهُ "بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ"؛ لِتَعَلُّقِ حَقِّهِ بِذَلِكَ الْمَالِ "وَلِلْمُكَاتِبِ طَلَبُهُ قَبْلَ الْعِتْقِ وَبَعْدَهُ" كَمَا لَوْ لَمْ يَجْزُ مِنْهُ عَفْوَ؛ إِذْ لَا حُكْمَ لِذَلِكَ الْعَفْوِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

كِتَابُ عِتْقِ أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ

"وَمَنْ اسْتَوْلَدَ جَارِيَةً، عَتَقَتْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَوْتِهِ، وَامْتَنَعَ بِعُيُهَا قَبْلَ مَوْتِهِ؛ لِمَا رُوِيَ: أَنَّ مَارِيَةَ الْقُبَيْطِيَّةَ وَلَدَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (أَعْتَقَهَا وَلَدَهَا) ^(١)، أَيْ: أَشْرَفَ بِهَا عَلَى الْعِتْقِ"، وَقَدْ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: (مَنْ وَلَدَتْ مِنْهُ أَمَتُهُ، فَهِيَ حُرَّةٌ بَعْدَ مَوْتِهِ). ^(٢)

"وَالنَّظَرُ فِي: أَرْكَانِ أُمِّيَةِ الْوَلَدِ وَأَحْكَامِهَا وَلَهُ رُكْنَانِ:

الأَوَّلُ: أَنْ يَنْفَصِلَ مِنْهَا وَلَدٌ مِنْ مَاءِ السَّيِّدِ قَدْ بَانَ فِيهِ خَلْقُ الْآدَمِيِّ مِنْ ظِفْرِ، أَوْ عَيْنٍ، أَوْ أَصْبُعٍ"، فَحِينَئِذٍ تَصِيرُ أُمٌّ وَلَدٍ؛ لِأَنَّهُ وَلَدُهُ "فَإِنْ أَسْقَطَتْ مَا لَيْسَ فِيهِ خَلْقُ الْآدَمِيِّ، فَلَا حُكْمَ لَهُ إِلَّا أَنْ يَقُولَ الْقَوَائِلُ لَا يَكُونُ/ هَذَا إِلَّا مِنْ خَلْقٍ وَلَدٍ، فَيُثْبِتُ أُمِّيَةَ الْوَلَدِ؛ لِأَنَّ حُكْمَهُ حُكْمُ الْوَلَدِ "فَإِنْ شَكَكْنَا، لَمْ تَكُنْ بِذَلِكَ أُمٌّ وَلَدٍ؛ إِذِ الشُّكُّ لَا يُفِيدُ شَيْئًا.

"الرُّكْنُ الثَّانِي: أَنْ يَطَّأَهَا وَالْمِلْكُ مَقْرُونٌ بِالْوُطْءِ، فَلَوْ تَزَوَّجَ أَمَةٌ فَاسْتَوْلَدَهَا بِالنِّكَاحِ"، ثُمَّ اشْتَرَاهَا "لَمْ تَصِرْ أُمٌّ وَلَدٍ لَهُ حَتَّى يَسْتَوْلَدَهَا فِي مِلْكِهِ؛ لِأَنَّ الْوَلَدَ الَّذِي عَلِقَتْ بِهِ فِي النِّكَاحِ رَقِيقٌ، فَلَا يَثْبُتُ بِهِ حُكْمُ الْإِسْتِيلَادِ. "وَكَذَلِكَ لَوْ زَنَا بِأَمَةٍ فَأَحْبَبَهَا ثُمَّ اشْتَرَاهَا، فَأَمَّا إِذَا وَطِئَ جَارِيَةً رَجُلٌ بِالشُّبْهَةِ، فَحَبِلَتْ مِنْهُ بِوَلَدٍ حُرٍّ نَسِيبٍ ثُمَّ اشْتَرَاهَا، فَفِيهَا قَوْلَانِ، أَصَحُّهُمَا: أَنَّهَا لَا تَكُونُ أُمٌّ وَلَدٍ لَهُ" وَإِنْ كَانَ الْوَلَدُ حُرًّا

(١) سنن ابن ماجه (٢/ ٨٤١ ت عبد الباقي): رقم (٢٥١٦) عن ابن عباس قال: ذكرت أم إبراهيم عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: «أعتقها ولدها»، [حكم الألباني] ضعيف، و المستدرک علی الصحيحین للحاکم - ط العلمية (٢/ ٢٣): رقم (٢١٩١) عن ابن عباس، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لأم إبراهيم: حين ولدت: «أعتقها ولدها»، [التعليق - من تلخيص الذهبي] ٢١٩١ - حسين متروك، والسنن الكبرى - البيهقي (١٠/ ٥٧٩ ط العلمية): رقم (٢١٧٨٢) عن ابن عباس، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأم إبراهيم حين ولدت: «أعتقها ولدها» أبو بكر بن أبي سيرة ضعيف لا يحتج به، إلا أنه قد روي عن غيره عن حسين بهذا اللفظ»، جاء في خلاصة البدر المنير (٢/ ٤٦٤): رقم (٢٩٩١) - حديث: أنه صلى الله تعالى عليه وسلم قال في مارية: «أعتقها ولدها» رواه ابن ماجه، والحاكم من رواية ابن عباس بإسناد ضعيف، وابن حزم بإسناد صحيح وصححه».

(٢) المستدرک علی الصحيحین للحاکم - ط العلمية (٢/ ٢٣): رقم (٢١٩١) عن ابن عباس، أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أما امرأة ولدت من سيدها، فهي حرة بعد موته» هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه وقد تابعه أبو بكر بن أبي سيرة القرشي، [التعليق - من تلخيص الذهبي] ٢١٩١ - حسين متروك، ومعرفة السنن والآثار (١٤/ ٤٦٨): رقم (٢٠٧٩٩) - وأما حديث حسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس، عن عكرمة، عن ابن عباس قال النبي صلى الله عليه وسلم: «أما أمة ولدت من سيدها فهي حرة بعد موته» فهكذا رواه عنه شريك، أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، حدثنا أبو عبد الله بن يعقوب الحافظ، حدثنا السري بن خزيمة، حدثنا محمد بن سعيد الأصبهازي، حدثنا شريك، فذكره، جاء في التلخيص الحبير (٦/ ٣٢٨٩ ط أضواء السلف): رقم (٢٩٧٤) حديث ابن عباس: «أما امرأة ولدت من سيدها فهي حرة عن دير منه» أحمد وابن ماجه والدارقطني والحاكم والبيهقي وله طرق. وفي إسناده الحسين بن عبد الله الهاشمي، وهو ضعيف جدا. وفي رواية للدارقطني والبيهقي من حديث ابن عباس أيضا: «أم الولد حرة وإن كان سقطا» وإسناده ضعيف أيضا. والصحيح أنه من قول ابن عمر».

"لِأَنَّ الْغُلُوقَ بِهِ لَمْ يَكُنْ فِي مِلْكِهِ"، فَكَانَ كَوَلَدِ النِّكَاحِ.

"النَّظَرُ الثَّانِي فِي: أَحْكَامِهَا، وَهِيَ خَمْسَةٌ:

الأول: أُمُّ الْوَلَدِ كَالْمَمْلُوكَةِ فِي أَحْكَامِهَا قَبْلَ مَوْتِ السَّيِّدِ، غَيْرَ أَنَّهَا لَا تَخْرُجُ مِنْ مِلْكِهِ فِي دَيْنٍ وَلَا غَيْرِهِ" مِنْ بَيْعٍ، وَهَبَةٍ، وَرَهْنٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَا ثَبَتَ لَهَا مِنْ حَقِّ الْحُرِّيَّةِ بَعْدَ الْمَوْتِ، يَمْتَنِعُ مِنْ هَذِهِ التَّصَرُّفَاتِ فِيهَا، وَلَا يَمْتَنِعُ مِنْ اسْتِخْدَامِهَا، وَإِجَارَتِهَا، وَوَطْئِهَا، وَمَا لَا يَقْدَحُ فِي عِتْقِهَا.

"وَالصَّحِيحُ مِنَ الْقَوْلَيْنِ: أَنَّ لِلسَّيِّدِ تَرْوِيجَهَا بِغَيْرِ إِذْنِهَا، كَمَا لَهُ وَطْئُهَا، وَإِجَارَتُهَا"

"الثَّانِي: أَنَّ حُكْمَهَا يَسْرِي إِلَى الْوَلَدِ، فَإِنْ وَلَدَتْ مِنْ زَوْجٍ أَوْ زَنَّا أَوْلَادًا، عَتَقُوا بِمَوْتِ السَّيِّدِ لَا بِعَتْقِ الْأُمِّ؛" وَذَلِكَ لِأَنَّ حُكْمَ الْاسْتِيلَادِ تَعَدَّى إِلَيْهِمْ، وَثَبَتَ فِي حَقِّهِمْ ثُبُوتُهُ لِلْأُمِّ، فَلَا يَكُونُ عَتَقُهُمْ بِعَتْقِ أُمِّهِمْ "بِخِلَافٍ وَلَدِ الْمُكَاتَبَةِ؛ فَإِنَّهُمْ يَعْتَقُونَ بِعَتْقِ الْمُكَاتَبَةِ، أَلَا تَرَى أَنَّ السَّيِّدَ لَوْ أَعْتَقَ أُمَّ وَلَدِهِ، لَمْ يَعْتَقِ الْأَوْلَادُ، وَلَوْ مَاتَتْ أُمُّ الْوَلَدِ رَقِيقَةً قَبْلَ مَوْتِ السَّيِّدِ ثُمَّ مَاتَ السَّيِّدُ، عَتَقَ الْأَوْلَادُ، وَبِمِثْلِهِ لَوْ عَتَقَتِ الْمُكَاتَبَةُ، عَتَقَ أَوْلَادُهَا، وَلَوْ مَاتَتْ رَقِيقَةً، بَطَلَتْ فِيهِمُ الْكِتَابَةُ أَيْضًا فَرَقُوا، فَدَلَّ أَنَّهَا بِخِلَافٍ أُمُّ الْوَلَدِ، وَالْفَرْقُ/ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْاسْتِيلَادَ حُكْمٌ مُسْتَقَرٌّ لَا يُلْحَقُهُ الْفُسْخُ، فَهُوَ كَالْعَتَقِ الْمُنَجَّرِ، فَيَثْبُتُ فِي حَقِّ الْوَلَدِ أَيْضًا ثُبُوتًا مُسْتَقَرًّا لَا يَبْطُلُ بِمَوْتِ الْأُمِّ، وَلَا يَتَغَيَّرُ بِتَغْيِيرِ حَالِهَا، وَالْكِتَابَةُ عَقْدٌ يُلْحَقُهُ الْفُسْخُ وَالْإِبْطَالُ، فَهُوَ دُونَ الْاسْتِيلَادِ فِي الثُّبُوتِ.

"الثَّالِثُ: إِذَا مَاتَ السَّيِّدُ، فَعِدَّةُ أُمِّ الْوَلَدِ حَيْضَةٌ وَاحِدَةٌ"، كَمَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْاسْتِيزَاءِ. "وَلِلسَّيِّدِ افْتِرَاشُهَا مَا لَمْ يُعْتَقْهَا"؛ لِبَقَاءِ مِلْكِهِ عَلَيْهَا "فَإِذَا أَعْتَقَهَا ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا، زَوَّجَهَا مِنْهُ السُّلْطَانُ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا بِنَفْسِهِ مِنْ نَفْسِهِ؛" إِذْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَوَلَّى وَحْدَهُ الْإِيجَابَ وَالْقَبُولَ كَمَا فِي الْوَكِيلِ "وَهُوَ وَلِيُّهَا فِي التَّزْوِيجِ مِمَّنْ خَطَبَهَا"؛ لِأَنَّ وَلَاءَهَا لَهُ، وَالْوَلَاءُ كَالنَّسَبِ فِي التَّعْصِيبِ، فَكَذَلِكَ فِي التَّزْوِيجِ.

"الرَّابِعُ: إِذَا جَنَّتْ أُمُّ الْوَلَدِ جِنَايَةً، فَعَلَى السَّيِّدِ فِدَاؤُهَا"؛ لِأَنَّهُ مُنِعَ بِإِخْبَالِهَا مِنْ بَيْعِهَا فِي الْجِنَايَةِ، فَكَانَ عَلَيْهِ قِيمَتُهَا "فَإِنْ لَمْ يَغْرَمْ جَمِيعَ قِيمَتِهَا فَجَنَّتْ جِنَايَةً أُخْرَى فِيهَا مَعَ الْأُولَى تَمَامَ قِيمَتِهَا، فَعَلَيْهِ أَنْ يَغْرَمْ" هَذِهِ الْجِنَايَةُ أَيْضًا؛ لِأَنَّهَا مَا دَامَتْ دُونَ قِيمَتِهَا، فَهِيَ عَلَيْهِ إِلَى أَنْ يُنَمَّ قِيمَتُهَا "فَإِذَا غَرِمَ تَمَامَ قِيمَتِهَا ثُمَّ جَنَّتْ أُخْرَى، فَفِيهَا قَوْلَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْمَجْنِيَّ عَلَيْهِ لَا يُطَالَبُ السَّيِّدُ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَلَفْ بِالإِخْبَالِ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً، فَلَا يُلْزَمُهُ إِلَّا قِيمَةُ وَاحِدَةٍ، فَلَا يُطَالَبُ بِشَيْءٍ آخَرَ "وَلَكِنْ يَرْجَعُ عَلَى مَنْ أَخَذَ قِيمَتَهَا مِنَ السَّيِّدِ"؛ لِأَنَّ حَقَّهُ أَيْضًا فِي قِيمَتِهَا كَحَقِّ الْمَجْنِيَّ عَلَيْهِ الْأَوَّلِ، فَهُمَا مُتَسَاوِيَانِ فِيهَا؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهَا سِوَى تِلْكَ الْقِيمَةِ شَيْءٌ آخَرَ يُرْجَعُ إِلَيْهِ، فَكَأَنَّهَا مُوقُوفَةٌ لِكُلِّ جِنَايَةٍ تُوجَدُ مِنْهَا، وَصَارَ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ رَجُلٍ مَاتَ وَقَدْ حَفَرَ بَشْرًا فِي غَيْرِ حَقِّهِ، ثُمَّ تَرَدَّى فِيهَا إِنْسَانٌ وَتَلَفَ، فَيَكُونُ عَلَيْهِ دِيْنُهُ فِي تَرْكِتِهِ، ثُمَّ إِنْ سَقَطَ آخَرُ بَعْدَ ذَلِكَ/ وَلَمْ

تَكُنْ لَهُ تَرَكَّةٌ إِلَّا مَا صُرِفَ فِي تِلْكَ الدِّيَةِ، غَرِمَ أَيْضًا هَذَا الثَّانِي مِنْ تِلْكَ الدِّيَةِ عَلَى سَبِيلِ الْمُشَارَكَةِ بَيْنَهُمَا، وَعَلَى هَذَا إِبْدَاءُ كُلِّ جَنَائَةٍ تَحْدُثُ بَعْدَهَا، فَإِنَّهَا تَتَعَلَّقُ بِتِلْكَ الدِّيَةِ؛ إِذْ لَيْسَ لَهُ شَيْءٌ يُرْجَعُ إِلَيْهِ إِلَّا تَرَكَّتْهُ، وَلَا تَرَكَّةٌ إِلَّا هَذِهِ، كَذَلِكَ هَهُنَا.

"وَالْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّ رُجُوعَهُ عَلَى السَّيِّدِ"، وَأَنَّهُ يُطَالِيهِ بِالْأَرْضِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا لَزِمَهُ الْأَرْضُ فِي الْأَوَّلِ، لِأَنَّهُ مُنِعَ مِنْ بَيْعِهَا، وَلَمْ يَبْلُغْ بِهَا حَالَةَ يَتَعَلَّقُ الْأَرْضُ بِذِمَّتِهَا، وَهَذَا الْمَعْنَى مَوْجُودٌ فِي الْجَنَائَةِ الثَّانِيَةِ أَيْضًا، فَوَجِبَ أَنَّ يَفْدِيَهَا مِثْلَ الْفِدَاءِ الْأَوَّلِ، وَصَارَ هَذَا كَالْعَبْدِ الْقَرْنِ، فَإِنَّهُ لَوْ جَاءَ مَرَّةً فَقَدَّاهُ السَّيِّدُ وَامْتَنَعَ مِنْ بَيْعِهِ، ثُمَّ جَاءَ مَرَّةً ثَانِيَةً وَامْتَنَعَ مِنْ بَيْعِهِ أَيْضًا، يَلْزِمُهُ قِيَمَتُهُ مَرَّةً أُخْرَى، كَذَلِكَ هَهُنَا.

"الخَامِسُ: إِنْ أَسْلَمْتَ أُمُّ وَلَدِ النَّصْرَانِيِّ، حِيلَ بَيْنَهُمَا"؛ لِدَفْعِ الذُّلِّ عَنْهَا، وَتَعَدُّرِ الْبَيْعِ، وَالْإِعْتَاقِ فِيهَا "وَعَلَيْهِ نَفَقَتُهَا"؛ لِبَقَاءِ مَلِكِهِ عَلَيْهَا "وَتَسْتَكْسِبُ لَهُ"؛ لِأَنَّهَا مَمْلُوكَتُهُ "فَإِنْ أَسْلَمَ، خُلِيَ بَيْنَهُمَا، وَإِنْ مَاتَ، عَتَقَتْ بِمَوْتِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ"

رُزِقَ الْفَرَاغُ مِنْ جَمْعِهِ وَنَسَجِهِ، الْفَقِيرُ إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى أَبُو الْفَضَائِلِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ يُونُسَ بْنُ مُحَمَّدٍ مَنَعَةَ بْنُ مَالِكٍ، الْفَقِيهَ الْمُوصِلِيَّ، بِمَحْرُوسَةِ الْمُوصِلِ، صَانَهَا اللَّهُ عَنْ وَقَائِعِ الشُّوْءِ، يَوْمَ الثَّلَاثَاءِ، فِي الْعِشْرِينَ مِنْ شَهْرِ رَجَبٍ سَنَةِ سِتْمِائَةِ وَخَمْسٍ وَثَلَاثُونَ غَفَرَ اللَّهُ لِمَنْ سَطَرَ فِيهِ، وَدَعَا لَهُ بِالْمَغْفِرَةِ، وَتَجَاوَزَ عَنِ الرِّلِّ وَحَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ/.

الخاتمة

- الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وبعد:
- لقد تم بحمد الله تعالى الانتهاء من تحقيق هذا المخطوط الموسوم بـ (المُصَاصَةُ فِي تَغْلِيلِ الْخُلَاصَةِ)، لكتابه: أحمد بن محمد بن يونس بن محمد بن منعة الموصلي الشافعي، ابتداء بكتاب الطهارة، وانتهاء بكتاب عتق أمهات الأولاد، ومن خلال هذه الدراسة أخلص إلى النتائج التالية:
- ١- ارتباط الموضوع بكتاب (الخلاصة) للغزالي، والإمام الغزالي يُعدُّ من أبرز فقهاء الشافعية في عصره.
 - ٢- أنَّ كتاب (الخلاصة) لم يُخَدَّم بالشروح، إلَّا بهذا الشرح.
 - ٣- أنَّ هذه النسخة -حسب ما وقفت عليه- هي النسخة الوحيدة لهذا الكتاب، وأما بخط المؤلف نفسه، مما يزيد من أهميتها.
 - ٤- أنَّ هذا الكتاب هو الجهد العلمي الوحيد للمؤلف، حسب ما وقفت عليه.
 - ٥- أنَّ هذا الكتاب قد حوى جهداً فقهياً متميزاً.
 - ٦- أنَّ هذا الكتاب قد تضمن نقولات كثيرة عن كتب وعلماء كثيرين، كما أنه نصَّ على العديد من مسائل الخلاف الفقهي.
 - ٧- تنوعت طرائق، ونقولات، واقتباسات ابن منعة في عرض الآراء الفقهية، فتارةً نجده يعرض الآراء الفقهية منسوبةً إلى أصحابها ويقوم ببيان الصواب فيها، والاستدلال لها، وتارةً نجده يحقق نسبة الآراء الفقهية التي ذكرها صاحب الخلاصة فيبين الصواب فيها.
 - ٨- أنَّ هذا الكتاب قد حوى تحقيقاً، وتصحيحاً، ومقابلةً بين نسخ متعددة لكتاب الخلاصة، فالمؤلف قد وقف على العديد من النسخ وأجرى مقارنةً بين تلك النسخ، وصحَّح بعضها، واختار بعضها على بعض، وأودع تلك الاختيارات كتابه هذا.
 - ٩- أن هذه الدراسة هي الأولى من نوعها التي أخرجت هذا التراث الفقهي المخطوط إلى النور، وعملت على بيان قيمته، ودراسته.
 - ١٠- أنَّ هذا الكتاب جاء نسبه بخط يده إلى مؤلفه في مواضع كثيرة من المخطوط.
 - ١١- أن مؤلف الكتاب شافعي المذهب، وعلى معتقد أهل السنة والجماعة.
 - ١٢- أن ابن منعة الموصلي كان يتمتع بعقلية جدلية مستقلة، حيث قام بالرد على أهل البدع والأهواء.
 - ١٣- أنَّ هذا الكتاب قد حوى اختيارات وترجيحات فقهية معللة، حيث قام المؤلف بشرح الخلاصة شرحاً ممزوجاً، ولم يميز عبارته عن عبارة الأصل، فجاء شرحه مختصراً من غير زيادة قول، أو وجه إلا مالا بد منه للتنبيه، وقد بين في المقدمة منهجه العام بقوله: «تسهيلاً للطالب وتحريضاً للراغب».

- ١٤- أن المؤلف استفاد من أقوال سابقيه، وجعلها مصدراً لكتابه ومنطلقاً لنقاشاته، ومن ذلك: نقله عن بعض الصحابة رضي الله عنهم كأبي بكر وعمر بن الخطاب وعثمان وابن عباس رضي الله عنهم، في بعض المسائل، كما نقل عن بعض الفقهاء مثل أبي حنيفة ومالك الشافعي والبيهقي، والاصطخري، وابن شريح، وابن عياش، وعن عطاء، وداود الظاهري، والقفال والجويني، في مسائل كثيرة.
- ١٥- اعتمد المؤلف رحمه الله في شرحه هذا على النقل، سواء من الكتاب والسنة، أو من مذاهب بعض الأئمة، أو من الكتب الفقهية والمسائل الأصولية والقواعد الفقهية، والتفسير والحديث، وكتب اللغة، وإن لم يشير إلى مصدر النقل، لكن تنوع المادة العلمية دل على تنوع المصدر، كما استدل بالمعقول، والمفهوم مع بيان ثمة الخلاف في بعض المسائل.
- ١٦- أن هذا الكتاب اشتمل على جملة من الفوائد واللطائف والتنبيهات، وأضاف بعض الكلمات الفارسية كما في ألفاظ الطلاق مبيناً أنها في حكم اللفظ العربي.
- ١٧- اعتمد ابن منعة في شرحه على الأدلة النقلية من سماع وإجماع، ولم يُهمل الأدلة العقلية، فقد كان للقياس حضور في استدلاله.
- ١٨- أن ابن منعة استدرك على الإمام الغزالي، كما استدرك على المزني ما ذكره في مختصره.
- ١٩- أن ابن منعة تميز بالدقة والتثبت عند النقل، فهو يقارن بين نسخ الخلاصة، ثم يقارنها مع أصلها مختصر المزني، ويقابل بين أقوال الغزالي، واختياراته، أو ترجيحاته في كتبه الوسيط والوجيز وبين ما سطره ومال إليه في الخلاصة.
- ٢٠- أن المؤلف رحمه الله كان جيد الاختيار، حسن الانتقاء، لطيفاً في عرضه، دقيقاً في نقله، مبدعاً في ربطه للمسائل والإشارة إلى موضعها سواء عند تقدمها أو عند تأخرها.
- وفي ختام تحقيق هذا الكتاب أحمد الله تعالى وأشكره على التوفيق لإتمامه، وأسأله تعالى النفع به، وأن يجعله عملاً خالصاً لوجهه الكريم، وأن يتجاوز عما كان به من خطأ، أو سهو، أو تقصير، ورحم الله مؤلف هذا الكتاب أحمد بن محمد بن محمد بن يونس بن محمد بن منعة المؤصِّل الشَّافِعِيِّ، وغفر له ذنبه، وأجزل له الأجر والثواب، وغفر له كل خطأ أو زلل، وأدخله بمنه وفضله الفردوس الأعلى.
- كما أسأله سبحانه وتعالى أن يلهمنا رشدنا، ويوفقنا لاتباع كتابه وسنة رسوله ﷺ، والسير على منهج سلفنا الصالح، وأن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل، وأن يغفر لنا ولوالدينا ولإخواننا ولمشايخنا ولجميع المسلمين، وأن يصلح نياتنا وأزواجنا وذرياتنا إنه سميع مجيب، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.
- وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين،،،

الفهارس

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث والآثار.
- فهرس الأعلام.
- فهرس الأماكن والبلدان.
- فهرس المصطلحات.
- فهرس الأشعار.
- فهرس المصادر والمراجع.

فهرس الآيات القرآنية

م	الآية	رقمها	الصفحة
سورة الفاتحة			
١	﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾	١	١٢٤
٢	﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾	٧	١٢٤
سورة البقرة			
٣	﴿وَأَزْكُوا مَعَ الرَّاكِبِينَ﴾	٤٣	١٢٠
٤	﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾	١٧٣	٧٧٥
	﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾	١٧٨	٦٣٧
٦	﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾	١٧٩	٦٣٢
٧	﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾	١٨٤	٢٦٨
٨	﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾	١٨٤	٢٧٠
٩	﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَيْتُكُمْ﴾	١٨٥	١٩٦
١٠	﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾	١٨٥	٢٥٩
١١	﴿ثُمَّ آتُوا الصِّيَامَ إِلَى الْبَيْتِ﴾	١٨٧	٨٠
١٢	﴿فَالَّذِينَ بَشِرُوا هُنَّ﴾	١٨٧	٢٦٢
١٣	﴿وَلَا تُبَشِّرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسْجِدِ﴾	١٨٧	٢٧٢
١٤	﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَتِّلُونَكُمْ﴾	١٩٠	٧١٥
١٥	﴿فَمَنْ أَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَأَعِدْهُ وَأَعْلِيهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾	١٩٤	٣٩٢ / ٦٥٠
١٦	﴿فَأَعِدْهُ وَأَعْلِيهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾	١٩٤	٦٣٧
١٧	﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾	١٩٦	٢٧٧
١٨	﴿فَمَنْ تَمَنَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ﴾	١٩٦	٢٩٧

م	الآية	رقمها	الصفحة
١٩	﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾	١٩٧	٢٧٤
٢٠	﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾	٢٠٣	٢٩٣
٢١	﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ﴾	٢١٦	٧١٥
٢٢	﴿وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنَ﴾	٢٢١	٥٢٠ ٥٢٥
٢٣	﴿وَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى﴾	٢٢٢	١٠٤
٢٤	﴿لَا يَأْخُذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾	٢٢٥	٧٨٦
٢٥	﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾	٢٢٦	٥٧٤
٢٦	﴿وَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾	٢٢٨	٥٤٦
٢٧	﴿وَيُعَوِّلُوهنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾	٢٢٨	٥٧٢
٢٨	﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾	٢٢٩	٥٥٢
٢٩	﴿فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾	٢٣٠	٥٠٩
٣٠	﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ﴾	٢٣٣	٦٢٣
٣١	﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾	٢٣٤	٦٠
٣٢	﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ﴾	٢٣٥	٤٩٤
٣٣	﴿وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدَرَهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدَرَهُ﴾	٢٣٦	٥٤٢
٣٤	﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ﴾	٢٣٦	٥٤٣
٣٥	﴿وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾	٢٣٧	٥٣٤
٣٦	﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ زُرُبَانًا﴾	٢٣٩	١١٨

م	الآية	رقمها	الصفحة
			١٩٥
٣٧	﴿وَلَا تَيْمَمُوا الْخَيْثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾	٢٦٧	٢٣١
٣٨	﴿فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ﴾	٢٨٢	٣٨٦
٣٩	﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾	٢٨٢	٦٧٨
٤٠	﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾	٢٨٢	٨١٣
٤١	﴿وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾	٢٨٢	٨٢٣
٤٢	﴿فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمْنَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ﴾	٢٨٣	٤٧١
٤٣	﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ﴾	٢٨٣	٨٢٣
سورة آل عمران			
٤٤	﴿وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَقُولُ أَقْلَمُهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ﴾	٤٤	٤٣٨
٤٥	﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾	٨٥	٧٣٦
٤٦	﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ حِجًّا أَسْطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾	٩٧	٢٧٦
سورة النساء			
٤٧	﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾	٢	٨٠
٤٨	﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُعَدِّلُوا فَوَاحِدَةً﴾	٣	٤٩٠
٤٩	﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبْعَ﴾	٣	٠٩
	﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾	٣	٥١٧
٥١	﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُعَدِّلُوا فَوَاحِدَةً﴾	٣	٥٤٧
٥٢	﴿فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنَيْئًا مَرِيئًا﴾	٤	٥٥٢
٥٣	﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾		٣٦٧
٥٤	﴿وَابْتُلُوا أَلْسِنَكُمْ﴾	٦	٣٦٧
	﴿فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ﴾	٦	٣٨١

م	الآية	رقمها	الصفحة
٥٦.	﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾	١١	٤٤٣
٥٧.	﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ﴾	١٢	٤٤٣
٥٨.	﴿فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ﴾	١٢	٤٤٣
٥٩.	﴿وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ﴾	١٢	٤٤٣
٦٠.	﴿فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكَتُمْ﴾	١٢	٤٤٣
٦١.	﴿وَالَّتِي يَأْتِيكِ الْفَحِشَةُ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ﴾	١٥	٦٩٥
٦٢.	﴿فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ﴾	١٥	٨١٩
٦٣.	﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾	١٩	٦٢٢
٦٤.	﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾	٢١	٥٣٤
٦٥.	﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾	٢٢	٥١٥
٦٦.	﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾	٢٣	٥١١
٦٧.	﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾	٢٣	٥١٤
٦٨.	﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ﴾	٢٤	٧٢٦
٦٩.	﴿فَمِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ مِنْ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾	٢٥	٥١٧
٧٠.	﴿فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾	٢٥	٦٨٩، ٨٠٨
٧١.	﴿يَتَأْتِيهَا الذَّبَّاءُ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾	٢٩	٣٢٠
٧٢.	﴿وَالَّتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ﴾	٣٤	٥٥١
٧٣.	﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمُ مِنَ الْغَائِطِ﴾	٤٣	٨٨

م	الآية	رقمها	الصفحة
٧٤	﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾	٤٣	٩٠
٧٥	﴿فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ﴾	٤٣	١٠١
٧٦	﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾	٤٣	١٤٥
٧٧	﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾	٥٨	٤٧١
٧٨	﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾	٩٢	٥٨٣
٧٩	﴿فَدْيَةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ﴾	٩٢	٦٣٢
٨٠	﴿وَدْيَةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ﴾	٩٢	٦٥٢
٨١	﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾	٩٢	٦٧٧
٨٢	﴿فَإِنْ كَانِ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾	٩٢	٧٢٤
٨٣	﴿فَإِنْ كَانِ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾	٩٣	٦٧٧
٨٤	﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾	٩٥	٧١٥
٨٥	﴿وَإِذَا صَرَيْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ﴾	١٠١	١٧٣
٨٦	﴿وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا / مِنْ وَرَائِكُمْ وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَىٰ لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ﴾	١٠٢	١٩٣
٨٧	﴿وَالصَّلَاحُ خَيْرٌ﴾	١٢٨	٣٦٩
٨٨	﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ﴾	١٢٩	٥٤٦
٨٩	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ﴾	١٣٥	٣٨٣

م	الآية	رقمها	الصفحة
٩٠.	﴿قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ۚ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ۚ وَهُوَ يَرِثُهَا إِن لَّمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾	١٧٦	٤٥٣
المائة			
٩١	﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ﴾	٢	٤٢٧ ٤٣٨
٩٢.	﴿أَحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَيِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾	٤	٧٤٧
٩٣	﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ﴾	٤	٧٦٩
٩٤	﴿فَاعْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ طَيِّبَاتٍ﴾	٦	٧٩
٩٥.	﴿الزَّيْحَمَ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطَهِّرُوا طَيِّبَاتٍ﴾	٦	٩٢
٩٦	﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾	٣٣	٧٠٥
٩٧.	﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِن قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ﴾	٣٤	٦٩٦ ٧٠٦
٩٨	﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾	٣٨	٧٠٣
٩٩	﴿مَنْ تَابَ مِن بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ﴾	٣٩	٧٠٦
١٠٠.	﴿فَأَحْكُم بَيْنَهُم أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾	٤٢	٧٤٢
١٠١.	﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾	٤٥	٦٤٠
١٠٢.	﴿مِن أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾	٨٩	٦٢١
١٠٣.	﴿فَكَفَّرْنَاهُ بِإِطْعَامِ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِّن أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ﴾	٨٩	٧٩٣

م	الآية	رقمها	الصفحة
	أَهْلِيكُمْ أَوْ كَسَوْتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴿١٠٤﴾		
١٠٤	﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْفَيْسُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ﴾	٩٠	١٣٨
١٠	﴿تَنَالُهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ﴾	٩٤	٧٤٨
١٠٦	﴿هَدْيًا بَلِغَ الْكَعْبَةِ﴾	٩٥	٨٠١
١٠٧	﴿وَحُرْمٌ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾	٩٦	٣٠٣
سورة الأنعام			
١٠٨	﴿وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾	١٠٦	٧١٥
١٠٩	﴿إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُ إِلَيْهِ﴾	١١٩	٧٧٥
١١٠	﴿أَوْ لَحْمَ خَنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾	١٤٥	٦٧
١١١	﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ﴾	١٤٥	٧٦٨
١١٢	﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾	١٤٥	٧٧٠
١١٣	﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾	١٥٢	٣٤٩
الأعراف			
١١٤	﴿يَبْنِي مَا دَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾	٣١	١٨٧
الأنفال			
١١٥	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفًا فَلَا تُولُوهُمْ الْأَدْبَارَ ﴿١٥﴾ وَمَنْ يُولِهِمْ يُؤَمِّدِ دُبْرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِنَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِتْنَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ﴾	١٥-١٦	٧١٨
١١٦	﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِّن شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ﴾	٤١	٤٧٣
١١٧	﴿وَلِذِي الْقُرْبَىٰ﴾	٤١	٤٧٤
١١٨	﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِّن شَيْءٍ﴾	٤١	٤٧٨

م	الآية	رقمها	الصفحة
١١٩.	وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ ثُمُسُهُ ﴿١﴾	٤١	٧٢٧
١٢٠.	﴿إِذَا الْقِيَمَةُ فُتِحَتْ فَأُنْبِئُوا﴾	٤٥	٧١٧
١٢١.	﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ﴾	٦٠	٧٧٦
١٢٢.	﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ ۖ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾	٦٥	٧١٩
١٢٣.	﴿أَكُنْ خَفَّ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ ۖ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾	٦٦	٧١٩
١٢٤.	﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾	٧٣	٥٠٣
التوبة			
١٢٥.	﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾		٧١٥
١٢٦.	﴿فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا﴾	٢٨	١٤٦
١٢٧.	﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾	٢٩	٧٢١
١٢٨.	﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾	٣٣	٧١٩
١٢٩.	﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُمْسِكُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾	٣٤	٢٤٧
١٣٠.	﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً﴾	٣٦	٧٢٣
١٣١.	﴿انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا﴾	٤١	٧١٨
١٣٢.	﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾	١٠٣	٢٥٣
١٣٣.	﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾	١٠٣	٤٨٥
١٣٤.	﴿رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَظْهَرُوا﴾	١٠٨	٨٥

م	الآية	رقمها	الصفحة
١٣٥	﴿قَتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ﴾	١٢٣	٧١٦
يوسف			
١٣٦	﴿وَلَمَنْ جَاءَ بِهِ، حِمْلُ بَعِيرٍ﴾	٧٢	٤٣٧
النحل			
١٣٧	﴿وَأَصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾	١٢٧	٧١٥
الإسراء			
١٣٨	﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾	١٥	٧٢٣
١٣٩	﴿إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ﴾	٢٧	٣٦٧
١٤٠	﴿وَمَنْ قِيلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا﴾	٣٣	٦٣٢
١٤١	﴿وَمِنْ أَلَيْلٍ فَتَهَجَّدَ بِهِ نَافِلَةً لَكَ﴾	٧٩	١٥٩
الأنبياء			
١٤٢	﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا ۚ سُبْحَانَهُ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ﴾	٢٦	٨٤٥
١٤٣	﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾	٥٧	٧٨٦
١٤٤	﴿فَفَهَّمْنَهَا سُلَيْمَنَ﴾	٧٩	٨٠٩
الحج			
١٤٥	﴿عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ﴾	٢٨	٣١٠
١٤٦	﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ﴾	٢٨	٧٦٦
١٤٧	﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾	٢٩	٢٨٠
١٤٨	﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾	٣٠	٨٠٧
١٤٩	﴿وَمَنْ يُعْظَمْ شَعِيرَ اللَّهِ﴾	٣٢	٧٥٨
١٥٠	﴿لَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾	٣٣	٧٦٥

م	الآية	رقمها	الصفحة
١٥١.	﴿وَأَسْجُدُوا﴾	٧٧	١٢٠
النور			
١٥٢.	﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾	٢	٦٩١
١٥٣.	﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾	٢	٦٩٢
١٥٤.	﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾	٤	٦٩٥
١٥٥.	﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾	٦	٥٨٧
١٥٦.	﴿فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾	٦	٥٩٣
١٥٧.	﴿وَالْخَمْسَةَ أَنْ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾	٧	٥٩٣
١٥٨.	﴿وَيَذَرُوهَا كَمَا كَانَ الْإِنْسَانُ﴾	٨	٥٩٤
١٥٩.	﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ بَعْضُوا مِمَّنْ أَبْصَرُوا﴾	٣٠	٤٩٣
١٦٠.	﴿وَلَا يَبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾	٣١	١٣٥
١٦١.	﴿وَلَا يَبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ﴾	٣١	٤٩٣
١٦٢.	﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَعَاقِبُوهُمْ مِن مَّالِ اللَّهِ الَّذِيءَاتَاكُمْ﴾	٣٣	٨٥٨
١٦٣.	﴿وَعَاقِبُوا الزَّكَاةَ﴾	٥٦	٤٨٥
١٦٤.	﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَذِنُوا﴾	٥٩	١٣١
١٦٥.	﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِحَرَجٌ﴾	٦١	٧١٦
الفرقان			
١٦٦.	﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَ ذَلِكَ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾	٢٤	٥٨٨
القصص			
١٦٧.	﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ بِكَ﴾	٢٧	٥٣٢

م	الآية	رقمها	الصفحة
	حَجَجَ ﴿		
الأحزاب			
١٦٨.	﴿يُضَعَفُ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ﴾	٣٠	٤٦٦
١٦٩.	﴿لَكِنَّ لَا يَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَجٌّ فِي أَزْوَاجِهِمْ أَدْعِيَابِهِمْ﴾	٣٧	٥١٥
١٧٠.	﴿وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾		٤٩١
١٧١.	﴿تَرْجَى مَنْ تَشَاءُ مِنْهُمْ وَتُقْوَى إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءُ﴾	٥١	٤٩١
١٧٢.	﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ تَنْكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا﴾	٥٣	٤٩١
١٧٣.	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ﴾	٥٦	١٨٢
سبأ			
ص			
١٧٤.	﴿وَإِنْ كَثِيرًا مِنَ الْخَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾	٢٤	٣٧٧
الحجرات			
١٧٥.	﴿فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا﴾	٩	٦٨٥
١٧٦.	﴿فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾	٩	٦٨٥
الذاريات			
١٧٧.	﴿كَانُوا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ ﴿١٧﴾ وَبِالْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾	٨-٧	١٥٩
الطور			
١٧٨.	﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾	٢١	٥٨٣
الواقعة			
١٧٩.	﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾	٧٩	٩٠
المجادلة			

م	الآية	رقمها	الصفحة
١٨٠.	﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ﴾	٣	٥٨٠
١٨١.	﴿مَنْ قَبِلَ أَنْ يَتَمَاسَا﴾	٣	٥٨٦
١٨٢.	﴿فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَاطْعَامَ سِتِّينَ مَسْكِينًا﴾	٤	٥٨٦
الحشر			
١٨٣.	﴿فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ﴾	٦	٤٧٣
١٨٤.	﴿مَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى﴾	٧	٤٧٣
المتحنة			
١٨٥.	﴿وَلَا تُنْسِكُوا بِعَصَمِ الْكَوَافِرِ﴾	١٠	٥٢٠
١٨٦.	﴿وَإِنْ فَاتَكُمْ شَيْءٌ مِنْ أَرْزَاقِكُمْ إِلَى الْكُفَّارِ فَعاقِبْتُمْ فَتَاؤُا الَّذِينَ ذَهَبَتْ أَرْزَاقُهُمْ مِثْلَ مَا أَنْفَقُوا﴾	١١	٧٤٥
الصف			
١٨٧.	﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ لَاِإِسْلَامٍ﴾	٥٢	٨٠
الجمعة			
١٨٨.	﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ﴾	٩	١٩٠
الطلاق			
١٨٩.	﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾	١	٥٥٩
١٩٠.	﴿وَأُولَٰئِكَ الْأَحْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾	٤	٦٠٠
١٩١.	﴿أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾	٤	٦٠١
١٩٢.	﴿وَالَّتِي لَمْ يَحِضْنَ﴾	٤	٦٠٢
١٩٣.	﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَوَأُوهُنَّ أَجُورُهُنَّ﴾	٦	٤١١
١٩٤.	﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَٰئِكَ حَمَلَ فَاَنْفَقُوا عَلَيْهِنَّ﴾	٦	٦٠٨
١٩٥.	﴿وَإِنْ تَعَاَسَرْتُمْ فَسَتَرْضِعُ لَهُ أُخْرَىٰ﴾	٦	٦٢٥
التحريم			

م	الآية	رقمها	الصفحة
١٩٦.	﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾	١	٥٦٢
١٩٧.	﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾	٢	٥٦٢
١٩٨.	﴿فَوَا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾	٦	١٣٠
نوح			
١٩٩.	﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا ﴿١٠﴾ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا﴾	١١-١٠	٢٠
الأعلى			
٢٠٠.	﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾	١٤	٢٥٣
الكوثر			
٢٠١.	﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ﴾	١	١٩٦

فهرس الأحاديث النبوية والآثار

م	الحديث	الصفحة
١	(لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ، وَلَا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ، وَلَا الْبُرَّ بِالْبُرِّ، وَلَا الشَّعِيرَ بِالشَّعِيرِ، وَلَا التَّمَرَ بِالتَّمْرِ، وَلَا الْمِلْحَ بِالْمِلْحِ إِلَّا يَدًا بِيَدٍ، عَيْنًا بِعَيْنٍ، سَوَاءً بِسَوَاءٍ، وَإِذَا اخْتَلَفَ الْجِنْسَانِ، فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ يَدًا بِيَدٍ	٣٢٧
٢	من أدرك ركعة من الجمعة فيلصل إليها أخرى.	١٨٠
٣.	ابْتَعُوا فِي أَمْوَالِ الْيَتَامَى لَا تَأْكُلْهَا الرِّكَاءُ	٣٤٩
٤.	أَخْبَرَنِي جَبْرِيلُ عَنِ اللَّهِ، أَنَّهُ قَالَ: مَنْ صَلَّى عَلَيْكَ صَلَّيْتُ عَلَيْهِ	٧٦٢
٥.	أَخْرِجُوا الْيَهُودَ مِنَ الْحِجَازِ	٧٣٩
٦	أَدُّوا صَدَقَةَ الْفِطْرِ عَمَّنْ تَمُوتُونَ	٢٥٥
٧	إِذَا اسْتَهَلَ السَّقَطُ صَلَّيْ عَلَيْهِ وَوَرَّثَ	٢١٣
٨.	، فَإِنْ أَمَرُو قَاتِلَهُ، وَشَاطَمَهُ، فَلْيَقُلْ: إِنِّي صَائِمٌ	٢٦٥
٩.	إِذَا ابْتَلَتِ النِّعَالُ فَالصَّلَاةُ فِي الرَّحَالِ	٩٩
١٠	إِذَا أَتَى الرَّجُلُ الرَّجُلَ فَهُمَا زَانِيَانِ، وَإِذَا أَتَتِ الْمَرْأَةُ الْمَرْأَةَ فَهُمَا زَانِيَتَانِ	٦٩٤
١١	إِذَا أَتَيْتَ عَلَى حَائِطٍ بُسْتَانٍ فَنَادِ صَاحِبَهُ ثَلَاثًا، فَإِنْ أَجَابَكَ وَإِلَّا فَكُلْ مِنْ غَيْرِ طَيِّبِ نَفْسِهِ	٧٧٥
١٢	إِذَا اجْتَهَدَ الْحَاكِمُ فَأَصَابَ، فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا اجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ، فَلَهُ أَجْرٌ وَاحِدٌ	٨٠٩
١٣	إِذَا أُرْسِلْتَ كُلِّبَكَ الْمُعَلَّمُ	٧٥٣
١٤	إِذَا أُرْسِلْتَ كُلِّبَكَ الْمُعَلَّمُ فَكُلْ، وَإِنْ أَكَلَ فَلَا تَأْكُلْ	٧٤٧
١٥	إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قَلْتَيْنِ لَمْ يَحْمِلْ نَجَسًا	٦٣
١٦	إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَلَا يُشَبِّكُ بَيْنَ أَصَابِعِهِ فَإِنَّهُ فِي صَلَاةٍ	١٨٨
١٧	إِذَا تَوَضَّأْتَ فَاذْكُرُوا بِمِيَامِنِكُمْ	٨٢
١٨	إِذَا خَرَجْتَ الْجُمُعَةَ، فَاْمَشِ عَلَى هَيْئَتِكَ	١٨٨
١٩	إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى وَلِيْمَةٍ فَلْيَأْتِهَا	٥٤٥
٢٠	إِذَا ذَهَبَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْغَائِطِ، فَلَا يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ، وَلَا يَسْتَدْبِرُهَا لِغَائِطٍ وَلَا بَوْلٍ، وَلَيْسَتْ بِلَاثَةِ أَحْجَارٍ	٨٥
٢١	إِذَا رَحِمَ إِلَى مَنَى مُتَوَجِّهِينَ فَأَهْلُوا بِالْحَجِّ	٢٨٢
٢٢	إِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَةَ، وَلْيُحَدِّدْ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ،	٦٥١

م	الحديث	الصفحة
	وَلْيُرَخَّ ذَبِيحَتُهُ	
٢٣	إِذَا مَسَّ أَحَدُكُمْ دُبْرُهُ فَلْيَتَوَضَّأْ	٨٩
٢٤	إِذَا أَصَابَتْ أَحَدُكُمْ مُصِيبَةٌ، فَلْيَقُلْ: إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ	٢٢٣
٢٥	إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ، فَلْيَصِلْ رَكْعَتَيْنِ	١٨٣
٢٦	إِذَا رَمَيْتُمْ وَحَلَقْتُمْ فَقَدْ حَلَّ لَكُمْ الطَّيِّبُ وَاللِّبَاسُ، وَكُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النَّسَاءَ	٣٠٥
٢٧	إِذَا صَلَّيْتُمْ عَلَى الْمَيِّتِ فَأَخْلَصُوا لَهُ الدُّعَاءَ	٢١٦
٢٨	إِذَا صَلَّيْتُمْ عَلَى الْمَيِّتِ فَأَخْلَصُوا لَهُ الدُّعَاءَ	٢١٦
٢٩	إِذَا نَامَ أَحَدُكُمْ فَلْيَتَوَسَّدْ بِمِثْنِهِ	٢٢١
٣٠	أَرْضَعِيهِ خُمْسَ رَضَعَاتٍ يَحْرُمُ بِهِنَّ عَلَيْكَ	٦١٤
٣١	أَسْرِعُوا بِالْجَنَازَةِ فَإِنْ تَكُنْ صَالِحَةً فَخَيْرُ تَقْدِمِهَا إِلَيْهِ، وَإِنْ تَكُنْ سَوِيًّا ذَلِكَ فَشَرُّ تَضَعُونَ عَنْ رِقَابِكُمْ	٢١٤
٣٢	الْإِسْلَامُ يَغْلُو وَلَا يَغْلَى	٧٤١
٣٣	الْأَصَابِعُ كُلُّهَا سَوَاءٌ عَشْرٌ عَشْرٌ مِنْ	٦٤٣
٣٤	اصْنَعُوا لَالٍ جَعْفَرٍ طَعَامًا فَإِنَّهُ جَاءَهُمْ مَا يَشْغَلُهُمْ	٢٢٢
٣٥	اصْنَعِي مَا يَصْنَعُ الْحَاجُّ غَيْرَ أَلَّا تَطْوِي	١٠٥
٣٦	اعْتَدِ عَلَيْهِمُ بِالسَّخْلَةِ/ الَّتِي يَرُوحُ بِهَا الرَّاعِي عَلَى يَدَيْهِ	٢٢٧
٣٧	الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَلِكُلِّ أَمْرٍ مَا نَوَى	١٢٠
٣٨	اغْسِلْنَهَا وَتَرًّا ثَلَاثًا، أَوْ خَمْسًا، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتِ	٢٠٨
٣٩	اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ	٢٠٨
٤٠	اقْرَأُوا عَلَى مَوْتَانِكُمْ	٢٠٧
٤١	أَقِيمُوا الْحُدُودَ عَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ	٦٩٣
٤٢	إِلَّا بِمَكَّةَ إِلَّا بِمَكَّةَ	١١٢
٤٣	أَلَيْسَ فِي خُمْسِ الْخُمْسِ مَا يُغْنِيكُمْ عَنْ أَوْسَاحِ النَّاسِ	٤٨٦
٤٤	أَمَرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ آرَابٍ: الْجَبْهَةِ، وَالْيَدَيْنِ، وَالرَّكْبَتَيْنِ، وَالْقَدَمَيْنِ	١٢٦
٤٥	أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ	٧٢١
٤٦	أَمْسِكْ مِنْهُمْ أَرْبَعًا وَفَارِقْ سَائِرَهُمْ	٥٠٩
٤٧	إِنَّ أَطْيَبَ مَا أَكَلَ الرَّجُلُ مِنْ كَسْبِهِ، وَإِنَّ وَلَدَهُ مِنْ كَسْبِهِ	٦٢٣

م	الحديث	الصفحة
٤٨	إِنَّ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ لَيَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَهُ لِسَانٌ ذَلْقُ يَشْهَدُ لِمَنْ قَبْلَهُ	٢٨٦
٤٩	إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا شَرِبَ، سَكِرَ، وَإِذَا سَكِرَ، هَذَى، وَإِذَا هَذَى، افْتَرَى، فَأَرَى أَنَّ يَنْلُعَ بِهِ حَدَّ الْمُفْتَرِينَ	٧٠٧
	إِنَّ الشَّيْطَانَ لَيَأْكُلُ بِالْيَسَارِ، وَيَسْتَنْجِي بِالْيَمِينِ، فَكَلُوا بِالْيَمِينِ، وَاسْتَنْجُوا بِالْيَسَارِ	٨٧
٥١	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَ أَهْلَ خَيْبَرَ عَلَى النَّصْفِ	٤٠٧
٥٢	إِنَّ قَرْنَكَ فَلَا خِيَارَ لَكَ	٥٢٩
٥٣	إِنَّ مَكَّةَ لَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَلَا تَحِلُّ لِأَحَدٍ بَعْدِي، وَإِنَّمَا حَلَّتْ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ	٢٧٧
٥٤	إِنَّ هَذِهِ أَيَّامُ طَعَامٍ وَشَرَابٍ وَبَعَالٍ، فَلَا يَصُومُونَ فِيهَا أَحَدٌ.	٢٦٦
٥٥	إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، وَلَكِنَّهُمَا آيَتَانِ مِنَ آيَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا، فَقُومُوا وَصَلُّوا	٢٠٢
٥٦	إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مَكَّةَ، لَا يُحْتَلَى خِلَافُهَا، وَلَا يُعْصَدُ شَجَرُهَا، وَلَا يُنْقَرُ صَيْدُهَا	٣٠٤
٥٧	إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ؛ بَيْعَ الْحَمْرِ، وَالْمَيْتَةِ، وَالْخِنْزِيرِ، وَالْأَصْنَامِ	٣١٢
٥٨	إِنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِكُأَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ	٢٢٤
٥٩	إِنَّ مُعَادَا سَنَ لَكُمْ سَنَةً حَسَنَةً فَاتَّبِعُوهَا	١٧٠
٦٠	إِنَّا أَهْلُ بَيْتٍ لَا تَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةُ	٤٨٥
٦١	أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَيِّكَ	٥١٧
٦٢	إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَلِكُلِّ امْرَأَةٍ مَا نَوَى	٧٦
٦٣	إِنَّمَا بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمُطَّلِبِ شَيْءٌ وَاحِدٌ، وَشَبَكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ	٤٧٤
٦٤	إِنَّمَا تُذَكِّرُكُمْ الْآخِرَةَ فَرُوزُوهَا، وَلَا تَقُولُوا هُجْرًا	٢٢٤
٦٥	أَوَّلُ الْوَقْتِ رِضْوَانُ اللَّهِ، وَآخِرُ الْوَقْتِ عَفْوُ اللَّهِ	١١٠
٦٦	إِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ، وَاتَّقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ	٢٣٢
٦٧	أَيُّمَا امْرَأَةٍ زَوَّجَهَا وَلِيَّانٍ، فَهِيَ لِلأَوَّلِ مِنْهُمَا	٥٠١
٦٨	أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِغَ فَقَدْ طَهَّرَ	٧٠
٦٩	أَيُّمَا عَبْدٍ نَزَّوَجَ بَعِيرٍ إِذْنِ مَوَالِيهِ فَهُوَ غَاهِرٌ	٥٠٦
٧٠	أَيُّمَا رَجُلٍ مَاتَ ۖ أَوْ أَفْلَسَ فَصَاحِبُ الْمَتَاعِ أَحَقُّ بِمَتَاعِهِ إِذَا وَجَدَهُ بِعَيْنِهِ	٣٦٣
٧١	الْبَسُوا مِنْ ثِيَابِكُمُ الْبَيْضَ فَإِنَّهَا مِنْ خِيَارِ ثِيَابِكُمْ	٢٨٢

م	الحديث	الصفحة
٧٢	بلوا الشَّعْرَ وَأَنْقُوا الْبَشْرَةَ فَإِنْ تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ جَنَابَةٌ	٧٨
٧٣	الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي، وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ	٨٠٣
٧٤	تتبعي بها أثر الدَّم	٩٣
٧٥.	التَّحِيَّاتُ الْمُبَارَكَاتُ، الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ	١٢٨
٧٦	التَّحِيَّاتُ الْمُبَارَكَاتُ، الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ لِلَّهِ، سَلَامٌ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، سَلَامٌ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ	١٢٨
٧٧	تَسَحَّرُوا فَإِنَّ فِي السَّحُورِ بَرَكَهً	٢٦٥
٧٨	تِلْكَ ضَجْعَةٌ يُغَضُّهَا اللَّهُ تَعَالَى	٢٠٨
٧٩	التَّيْمُمُ ضَرْبَتَانِ؛ ضَرْبَةٌ لِلْوُجْهِ وَضَرْبَةٌ لِلْيَدَيْنِ إِلَى الْمَرْفِقَيْنِ	١٠١
٨٠.	ثَلَاثُ سَاعَاتٍ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ نَهَى أَنْ نَصَلِّيَ فِيهَا، أَوْ نَقْبِرُ أَمْوَاتَنَا: حِينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ بَازِغَةً حَتَّى تَرْتَفِعَ، وَحِينَ تَقُومُ قَائِمَةُ الظُّهْرِ، وَحِينَ تَصْفُرُ الشَّمْسُ لِلْعُرُوبِ	١١١
٨١.	ثَلَاثُ هُنَّ عَلَيَّ فَرَضٌ، وَلَكُمْ تَطَوُّعٌ: النَّحْرُ، وَالْوُتْرُ، وَرُكْعَتَا الْفَجْرِ	١٥٥
٨٢.	ثَلَاثٌ مِنْ سُنَنِ الْمُرْسَلِينَ تَعْجِلُ الْفَطْرَ، وَتَأْخِرُ السَّحُورَ، وَوَضْعُ الْيَمِينِ عَلَى الْيَسَارِ فِي الصَّلَاةِ	٢٦٥
٨٣.	ثُمَّ ازْفَعْ حَتَّى تَطْمِئَنَ جَالِسًا	١٢٠
٨٤.	التَّيِّبُ يُعْرِبُ عَنْهَا لِسَانُهَا	٤٩٩
٨٥.	جُرْخُ الْعَجَمَاءِ جُبَارٌ	٧١٤
٨٦.	جَعَلْتُ لَنَا الْأَرْضَ مَسْجِدًا وَتَرَابَهَا طَهُورًا	١٠٠
٨٧.	جَنَّبُوا مَسَاجِدَكُمْ صِبْيَانَكُمْ، وَبَحَائِنَكُمْ، وَخُصُومَاتَكُمْ، وَرَفَعَ أَصْوَاتَكُمْ، وَسَلَّ سِيُوفَكُمْ، وَبَيَّعَكُمْ وَشَرَّائَكُمْ، وَإِقَامَةَ خُذُودِكُمْ، وَجَمْرُوهَا فِي جُمُعَتِكُمْ، وَاجْعَلُوا مَطَاهِرَكُمْ عَلَى أَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ	٨٠١
٨٨.	الْحُجُّ عَرَفَاتُ، مَنْ أَدْرَكَ عَرَفَةَ قَبْلَ أَنْ يَطْلُعَ الْفَجْرُ فَقَدْ أَدْرَكَ	٢٨٨
٨٩.	الْحُجُّ عَرَفَاتُ، مَنْ أَدْرَكَ عَرَفَةَ قَبْلَ أَنْ يَطْلُعَ الْفَجْرُ فَقَدْ أَدْرَكَ	٢٨٠
٩٠.	حَقٌّ وَسَنَةٌ إِلَّا يُؤَدَّنَ لَكُمْ أَحَدٌ إِلَّا وَهُوَ طَاهِرٌ	١١٥
٩١.	الحمد لله، فذلك أثبت	١١٣

م	الحديث	الصفحة
٩٢	خَبِثَتْ مِنَ الْخَبَائِثِ	٧٦٩
٩٣.	خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ	٢٨٥
٩٤	خُذُوا عَنِّي، خُذُوا عَنِّي، قَدْ جَعَلَ اللَّهُ هُنَّ سَبِيلًا، الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ، جَلْدُ مَائَةٍ، وَتَغْرِيبُ عَامٍ، وَالتَّيِّبُ بِالتَّيِّبِ، جَلْدُ مَائَةٍ وَالرَّحْمُ	٦٨٩
٩٥	خُذِي مَا يَكْفِيكَ وَوَلَدِكَ	٦٢٣
٩٦.	خَيْرُكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً	٣٤٨
٩٧.	دَعُوا النَّاسَ يَرْزُقِ اللَّهُ بَعْضَهُمْ مِنْ بَعْضٍ	٣٢٥
٩٨.	دَكَاةُ الْجَنِينِ دَكَاةُ أُمِّهِ	٧٧٣
٩٩.	الذي يشرب في آنية الذهب والفضة إنما يُجرجر في بطنه نار جهنم	٧٢
١٠٠	رَحِمَ اللَّهُ امْرَأًا صَلَّى قَبْلَ الْعَصْرِ أَرْبَعًا	١٥٥
١٠١	رَكَعَتَا الْفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا	١٥٦
١٠٢	رَكَعَتَيْنِ كُنْتَ أَصْلِيهِنَّ بَعْدَ الطُّهْرِ، فَشَغَلَنِي عَنْهُمَا الْوَقْتُ	١١٢
١٠٣	زَكَاةُ الْفَطْرِ طَهْرَةٌ لِلصَّائِمِ مِنَ اللَّغْوِ وَالرَّفَثِ	٢٥٥
١٠٤	سُئِلُوا بِهَمِّ سُنَّةِ أَهْلِ الْكِتَابِ، غَيْرَ أَكَلَيْنَ ذَبَائِحَهُمْ، وَلَا نَاكِحِينَ نِسَاءَهُمْ	٧٣٥
١٠٥	سُؤَالُ بَيْنِ أَوْلَادِكُمْ فِي الْعَطِيَّةِ	٤٢٩
١٠٦	شَاهِدَاكَ، أَوْ يَمِينُهُ، لَيْسَ لَكَ إِلَّا ذَلِكَ	٨٠٣
١٠٧	الشُّفْعَةُ فِيمَا لَمْ يُقْسَمْ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ فَلَا شُفْعَةَ	٣٩٧
١٠٨	الشُّفْعَةُ كَحَلِّ الْعِقَالِ	٣٩٩
١٠٩	الصَّعِيدُ طَهُورُ الْمُسْلِمِ وَلَوْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ عَشْرَ حِجَجٍ	٩٧
١١٠	صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ	١٢٠
١١١	صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي	١٢٤
١١٢	صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي	١٢٤
١١٣	صَلُّوا خَلْفَ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَعَلَى مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ	٢١٥
١١٤	صَوْمُ يَوْمِ عَاشُورَاءَ كَقَارُؤِ سَنَةٍ، وَصَوْمُ عَرَفَةَ كَقَارُؤِ سَنَتَيْنِ سَنَةً قَبْلَهَا وَسَنَةً بَعْدَهَا	٢٦٧
١١٥	صُومُوا لِلرُّؤْيَا وَأَفْطَرُوا لِلرُّؤْيَا، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَاسْتَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا	٢٥٩
١١٦	الصَّحْحُ يَنْقُضُ الصَّلَاةَ، وَلَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ	٨٨

م	الحديث	الصفحة
١١٧	الطَّلَاقُ لِمَنْ أَخَذَ بِالسَّاقِ	٥٠٥
١١٨	طهور إناء أحدكم إذا ولغ الكلب فيه أن يُغسل سبعاً	٦٧
١١٩	الطَّوَأُ بِالْبَيْتِ صَلَاةٌ، إِلَّا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَبَاحَ فِيهِ الْكَلَامَ	٢٨٦
١٢٠	عُدِلَتْ شَهَادَةُ الزُّورِ بِالْإِشْرَاكِ بِاللَّهِ	٨٠٧
١٢١	عُمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ تَعْدِلُ حَجَّةً	٢٧٥
١٢٢	عورة الرَّجُلِ ما بين سُرَّتِهِ وَرُكْبَتِهِ	١٣٥
١٢٣	الْعَيْنَانِ وَكَأَنَّ السَّهْمَ، فَمَنْ نَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ ^٥	٨٨
١٢٤	فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ، فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ، إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ	٣٣١
١٢٥	فَإِذَا وَجِبَتْ فَلَا تَبْكِينَ بَاكِئَةً	٢٢٣
١٢٦	فَإِنْ بَاعَهُ فَهُوَ أَحَقُّ بِالثَّمَنِ	٣٩٨
١٢٧	فِي بَيْضِ النَّعَامَةِ يُصْبِيهِ الْمَحْرَمُ ثَمَنَهُ	٣٠٤
١٢٨	فِي الْبِرِّ صَدَقَةٌ	٢٥١
١٢٩	فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بَنْتُ لَبُونٍ	٢٢٦
١٣٠	قَدْ حَلَلْتُ، فَتَزَوَّجِي	٦٠٥
١٣١	قولوا: التَّحِيَّاتُ الْمُبَارَكَاتُ	١٢٠
١٣٢	كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا جَدَّ بِهِ السَّيْرُ جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ	١٧٥
١٣٣	كَانَ يَكْفِيهِ أَنْ يَتِيمَ وَيَعْصَبَ رَأْسَهُ بِخَرْقَةٍ، ثُمَّ يَمْسَحَ عَلَيْهَا، وَيَغْسِلَ سَائِرَ جَسَدِهِ	٩٨
١٣٤	الْكِتَابَةُ عَلَى نَجْمَيْنِ، وَالْإِيْتَاءُ مِنَ الثَّانِي	٨٥٣
١٣٥	كَفَّارَةُ النَّذْرِ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ	٧٨٤
١٣٦	كُلُّ مُسْكِرٍ حَرْمٌ، وَكُلُّ خَمْرٍ حَرَامٌ	٧٠٨
١٣٧	كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ وَيُنَصِّرَانِهِ، وَيُمَجِّسَانِهِ	٧٢٧
١٣٨	كُلُّ قَرْضٍ حَرٌّ مَنْقَعَةٌ فَهُوَ رَبًّا	٣٤٩
١٣٩	الْكَلَامُ يَنْقُضُ الصَّلَاةَ، وَلَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ	١٣٢
١٤٠	الْكَلْبُ خَبِيثٌ وَخَبِيثٌ ثَمَنُهُ	٧٦٨
١٤١	كُنْتُ هُنَيْكُمُ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَرُورُهَا، وَلَا تَقُولُوا هُجْرًا	٢٢٤
١٤٢	لَا إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَحْثِيَ عَلَى رَأْسِكَ ثَلَاثَ حَثِيَّاتٍ	٩٢
١٤٣	لَا بَأْسَ بِهِ إِذَا تَفَرَّقْتُمَا وَلَيْسَ بَيْنَكُمَا شَيْءٌ	٣٢٠

م	الحديث	الصفحة
١٤٤	لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِغَنِيِّ، وَلَا لِذِي مِرَّةٍ سَوِيٍّ	٤٨١
١٤٥	لَا تُصَرُّوا الْإِبِلَ وَالْبَقَرَ وَالْغَنَمَ، فَمَنْ ابْتَاعَهَا فَوَجَدَهَا مُصْرَاةً، فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْلِبَهَا ثَلَاثًا: إِنْ رَضِيَهَا أَمْسَكَهَا، وَإِنْ سَخِطَهَا رَدَّهَا وَرَدَّ مَعَهَا صَاعًا مِنْ تَمَرٍ	٣٣٦
١٤٦	لَا تَعْمَرُوا، وَلَا تَرْقُبُوا، فَمَنْ أَعْمَرَ شَيْئًا أَوْ أَرْقَبَهُ فَهُوَ سَبِيلَ الْمِيرَاثِ.	٤٢٨
١٤٧	لَا تَغْدِرُوا، وَلَا تُتَلُّوا، وَلَا تَعْلُوا	٧٢٣
١٤٨	لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ خَصْمٍ، وَلَا ظَنِينٍ، وَلَا ذِي إِخْنَةٍ	٨١٧
١٤٩	لَا تُكَلِّفُوا الصَّغِيرَ الْكَسْبَ فَيَسْرِقَ، وَلَا الْأَمَةَ غَيْرَ ذَاتِ الصَّنْعَةِ فَتَكْسِبَ بِقَرْجِهَا	٦٣٠
١٥٠	لَا تَلْبَسُ الْمُعْصَفَرُ مِنَ الثِّيَابِ، وَلَا الْمَمْشُوقُ، وَلَا الْحُلِيُّ، وَلَا تَخْتَضِبَ، وَلَا تُكْتَحِلَ، وَلَا تَمَسَّ طَبِيبًا	٦١٠
١٥١	لَا تُنْكَحِ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا وَلَا عَلَى خَالَاتِهَا	٥١١
١٥٢	لَا رِضَاعٌ إِلَّا مَا كَانَ فِي الْحَوْلَيْنِ	٦١٣
١٥٣	لَا سَبَقَ إِلَّا فِي نَصْلِ، أَوْ خُفٍّ، أَوْ حَافِرٍ	٧٧٦
١٥٤	لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ	١٢٠
١٥٥	لَا طَّلَاقٌ فِي إِغْلَاقٍ	٥٦٤
١٥٦	لَا نَذْرٌ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ	٢٦٧
١٥٧	لَا نِكَاحٌ إِلَّا بِوَلِيٍّ، وَشَاهِدَيْنِ عَدْلٍ	٤٩٧
١٥٨	لَا وَصِيَّةٌ لَوَارِثٍ	٤٦٠
١٥٩	لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُحَدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى رَوْحٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا	٦١٠
١٦٠	لَا يَخْطُبُ أَحَدُكُمْ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ	٤٩٤
١٦١	لَا يَذْبَحُ ضَحَايَاكُمْ إِلَّا طَاهِرٌ	٧٦٣
١٦٢	لَا يُقَادُ وَالِدٌ بِوَلَدِهِ	٦٣٧
١٦٣	لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ حَتَّى يَضَعَ الطَّهَوْرَ مَوَاضِعَهُ، فَيَغْسِلَ وَجْهَهُ ثُمَّ يَدَيْهِ ثُمَّ يَمْسَحُ بِرَأْسِهِ ثُمَّ يَغْسِلُ رِجْلَيْهِ	٨٠
١٦٤	لَا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ	٦٣٧
١٦٥	لَا يَقْضِي الْقَاضِي وَهُوَ غَضْبَانٌ	٨٠٢

م	الحديث	الصفحة
١٦٦	لَا تَتَقَدَّمُوا الشَّهْرَ/ بِيَوْمٍ وَلَا يَوْمَيْنِ إِلَّا أَنْ يُوَافِقَ صَوْمًا يَصُومُهُ أَحَدُكُمْ	٢٦٦
١٦٧	لَا تَعُدُّ فِي صَدَقَتِكَ	٢٤٦
١٦٨	لَا تَلْقُوا الْجَلَبَ، فَمَنْ تَلَقَّاهَا فَاشْتَرَى مِنْهُمْ فَصَاحِبُهُ بِالْخِيَارِ إِذَا أَتَى السُّوقَ	٣٢٦
١٦٩	لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ	٢٢٧
١٧٠	لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يُصَلِّ عَلَيَّ فِيهَا	٢١٦
١٧١	لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يُبَيِّتِ الصِّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ	٢٦١
١٧٢	لَا يَحِلُّ مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِطَيْبِ نَفْسٍ مِنْهُ	٤١٦
١٧٣	لَا يَغْلُقُ الرَّهْنُ، الرَّهْنُ مِمَّنْ رَهْنَهُ/ لَهُ غَنَمُهُ وَعَلَيْهِ غُرْمُهُ	٣٦٢
١٧٤	لَا يَكُونُ لَهُ سِمَسَارًا	٣٢٥
١٧٥	لَا، حَتَّى تُمَيِّزَ بَيْنَهُمَا	٣٣٠
١٧٦	لَا، لَوْ كَانَ فَرِيضَةً لَذَكَرَهَا اللَّهُ فِي كِتَابِهِ	٨٨
١٧٧	لَتَنْظُرَ عَدَدُ اللَّيَالِي وَالْأَيَّامِ الَّتِي كَانَتْ تَحِيضُهُنَّ فِي الشَّهْرِ قَبْلَ أَنْ يُصَيِّبَهَا الَّذِي أَصَابَهَا، فَلَتَدَعَ الصَّلَاةَ قَدْرَ ذَلِكَ	١٠٧
١٧٨	لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ	٢١٨
١٧٩	لَقِّنُوا مَوْتَاكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ	٢٠٧
١٨٠	لِلْبَكْرِ سَبْعٌ، وَلِلثَّيْبِ ثَلَاثٌ	٥٤٧
١٨١	لِلْمُلُوكِ طَعَامُهُ وَكِسْوَتُهُ بِالْمَغْرُوفِ، وَلَا يُكَلِّفُ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا يُطِيقُ	٦٢٧
١٨٢	لَوْ أَهْدَيْتُ إِلَى ذِرَاعٍ لَقَبِلْتُ، وَلَوْ دُعِيتُ إِلَى كُرَاعٍ لَأَجَبْتُ	٤٢٧
١٨٣	لِيُحْرِمَ أَحَدُكُمْ فِي إِزَارٍ وَرِدَاءٍ وَنَعْلَيْنِ	٢٨٢
١٨٤	لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ حَلَقٌ إِلَّا عَلَى النِّسَاءِ تَقْصِيرٌ	٢٩٠
١٨٥	لَيْسَ فِيهَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ مِنَ التَّمْرِ صَدَقَةٌ	٢٤١
١٨٦	لَيْسَ عَلَى مَنْ خَلَفَ الْإِمَامَ سَهْوٌ	١٥٣
١٨٧	لَيْسَ فِي الْمَالِ حَقٌّ سِوَى الزَّكَاةِ	٥٤٥
١٨٨	لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِ نَفَقَةٌ	٦٠٨
١٨٩	لَيْسَ لِلْوَلِيِّ مَعَ الثَّيْبِ أَمْرٌ	٤٩٨
١٩٠	لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فِي فَرَسِهِ صَدَقَةٌ	٢٢٦
١٩١	لَيْسَ فِي الْخَلِيِّ زَكَاةٌ	٢٤٩

م	الحديث	الصفحة
١٩٢	مَا أُبِينَ مِنْ حَيٍّ فَهُوَ مَيِّتٌ	٧١
١٩٣	مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ، فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ	٧٠٩
١٩٤	مَا حَقُّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، يَبِيتُ لَيْلَتَيْنِ، إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ	٤٦٠
١٩٥	مَا رَدَّ عَلَيْكَ كَلْبُكَ، وَلَمْ تُدْرِكْ ذِكَاثَهُ، فَكُلْ	٧٥٢
١٩٦	مَا مِنَّا إِلَّا مَنْ عَصَى، أَوْ هَمَّ بِمَعْصِيَةٍ، إِلَّا يَحْجِي بِنُ زَكْرِيَّا	٨١٥
١٩٧	مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ يَقْرُبُ وَضُوءَهُ، ثُمَّ يَتَمَضَّمُ، ثُمَّ يَسْتَنْشِقُ وَيَسْتَنْثِرُ إِلَّا خَرَجَتْ خَطَايَا فِيهِ وَخِيَاشِيمُهُ مَعَ الْمَاءِ	٨٢
١٩٨	مَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَافْضُوا	٢١٦
١٩٩	الْمُتَلَاعِنَانِ لَا يَجْتَمِعَانِ أَبَدًا	٥٩٥
٢٠٠	مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ، فَإِذَا أَتَبَعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّبِعْ	٣٧٢
٢٠١	مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الْوُضُوءُ، وَتَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ، وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ	١٢٠
٢٠٢	مَنْ وَلِيَ يَتِيمًا لَهُ مَالٌ فَلْيَتَّجِرْ لَهُ وَلَا يَتْرِكْهُ حَتَّى تَأْكُلَهُ الزُّكَاةُ	٢٢٥
٢٠٣	مَنْ أُبْتُلِيَ بِالْقَضَاءِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ فَلْيُعِدِلْ بَيْنَهُمْ فِي لِحْظِهِ، وَإِشَارَتِهِ، وَمَقْعَدِهِ	٨٠٢
٢٠٤	مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُوتَرَ بِوَاحِدَةٍ فَلْيَفْعَلْ	١٥٧
٢٠٥	مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فِي غَيْرِ حَقِّ مُسْلِمٍ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا	٤١٦
٢٠٦	مَنْ أَدْخَلَ فَرَسًا بَيْنَ فَرَسَيْنِ وَهُوَ آمِنٌ أَنْ يَسْبِقَ، فَهُوَ قِمَارٌ، وَمَنْ أَدْخَلَ فَرَسًا بَيْنَ فَرَسَيْنِ وَهُوَ يَخَافُ أَنْ يُسْبِقَ، فَلَيْسَ بِقِمَارٍ	٧٧٧
٢٠٧	مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، فَقَدْ أَدْرَكَ الْعَصْرَ	١١٠
٢٠٨	مَنْ اسْتَحَلَّ بِدِرْهَمَيْنِ فَقَدْ اسْتَحَلَّ	٥٣٣
٢٠٩	مَنْ اشْتَرَى شَيْئًا لَمْ يَرَهُ فَهُوَ بِالْخِيَارِ إِذَا رَأَاهُ	٣١٦
٢١٠	مَنْ أَعْتَقَ شَرَكًا لَهُ فِي عَبْدٍ، قُوِّمَ عَلَيْهِ قِيمَةُ عَدْلٍ إِنْ كَانَ مُوسِرًا وَعَتَقَ الْعَبْدَ، وَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ وَرَقَى مَا رَقَى	٥١٧
٢١١	مَنْ أَعْتَقَ شِقْصًا مِنْ عَبْدٍ عَتَقَ كُلَّهُ	٥٦٥
٢١٢	مَنْ أَعْمَرَ عُمَرَى أَوْ أَرْقَبَ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْعُمَرَى، يَرِثُهَا مَنْ يَرِثُهُ	٤٢٨
٢١٣	مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ	٦٨٦
٢١٤	مَنْ تَوَضَّأَ وَذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ كَانَ طَهُورًا لَجَمِيعِ بَدَنِهِ، وَمَنْ لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ كَانَ طَهُورًا لِمَا مَرَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ	٨١

م	الحديث	الصفحة
٢١٥	مَنْ حَافَظَ عَلَى أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ قَبْلَ الظُّهْرِ وَأَرْبَعٍ بَعْدَهَا حُرِّمَ عَلَى النَّارِ	١٥٥
٢١٦	مَنْ سَمِعَ النَّدَاءَ فَلَمْ يُجِبْهُ فَلَا صَلَاةَ لَهُ، إِلَّا مِنْ عُذْرٍ	١٦١
٢١٧	مَنْ صَلَّى عَلَى جِنَازَةٍ فَانصَرَفَ فَلَهُ قِيْرَاطٌ مِنَ الْأَجْرِ، وَمَنْ اتَّبَعَ الْجِنَازَةَ وَشَهِدَ الدَّفْنَ حَتَّى دُفِنَ فَلَهُ قِيْرَاطَانِ	٢٢١
٢١٨	مَنْ صَلَّى عَلَى جِنَازَةٍ فَانصَرَفَ فَلَهُ قِيْرَاطٌ مِنَ الْأَجْرِ، وَمَنْ اتَّبَعَ الْجِنَازَةَ وَشَهِدَ الدَّفْنَ حَتَّى دُفِنَ فَلَهُ قِيْرَاطَانِ	٣١
٢١٩	مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ	١٥٦
٢٢٠	مَنْ قَرَنَ بَيْنَ حَجٍّ وَعُمْرَةٍ فَلْيُهْرَقْ دَمًا	٢٩٦
٢٢١	مَنْ كَانَ خَالِفًا فَلْيُخْلِفْ بِاللَّهِ، أَوْ لِيَصْنُمْتُ	٧٨٤
٢٢٢	مَنْ كَانَتْ لَهُ امْرَأَتَانِ فَمَالَ إِلَى إِحْدَاهُمَا، جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَشِقُّهُ مَائِلٌ	٥٤٦
٢٢٣	مَنْ وَجَدْتُمُوهُ يَعْمَلُ عَمَلًا قَوْمِ لُوطٍ فَاقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ	٦٩٤
٢٢٤	مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ	٤١٦
٢٢٥	مَنْ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَلْيُعَلِّمَهُ أَجْرَهُ	٤١١
٢٢٦	مَنْ أَسْلَفَ فَلْيُسْلِفْ / فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ، وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ، وَأَجَلٍ مَعْلُومٍ	٣٤٦
٢٢٧	مَنْ بَاعَ نَخْلًا بَعْدَ أَنْ تُؤْتَرَ فَتَمَرُّهَا لِلْبَائِعِ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهَا الْمِيتَاغُ	٣٤١
٢٢٨	مَنْ كَشَفَ عَنْ مُسْلِمٍ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ الدُّنْيَا، كَشَفَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا دَامَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ	٣٤٨
٢٢٩	النَّاسُ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثَةٍ: الْمَاءِ، وَالنَّارِ، وَالْكَلَالِ	٤٢١
٢٣٠	النَّظَرُ إِلَى الْفَرْجِ يُورِثُ الطَّمَسَ	٤٩٣
٢٣١	النَّظَرُ إِلَى الْفَرْجِ يُورِثُ الطَّمَسَ	٤٩٣
٢٣٢	نَعَمْ إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ	٩٢
٢٣٣	هَذَا الْمُنْحَرُ	٣١٠
٢٣٤	هَذَا وَضُوءِي وَوَضُوءُ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي وَوَضُوءُ خَلِيلِي إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ	٨١
٢٣٥	هَذِهِ صَدَقَةٌ تَصَدَّقُ اللَّهُ بِهَا عَلَيْكُمْ، فَاقْبَلُوا صَدَقَتَهُ	١٧٣
٢٣٦	هَلَّا أَخَذْتُمْ إِهَابَهَا وَدَبِغْتُمُوهُ فَانْتَفَعْتُمْ بِهِ	٧٠
٢٣٧	هَلَّا قَبَّلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ	٦٩٩
٢٣٨	هُوَ الطُّهُورُ مَاؤُهُ، الْحِلُّ مَيْتَتُهُ	٧٥١

م	الحديث	الصفحة
٢٣٩	وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَةَ، وَلْيُحَدِّدْ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ وَلْيُرْخِ ذَبِيحَتَهُ	٧٦٢
٢٤٠	وَاضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا وَهُمْ أَبْنَاءُ عَشْرِ، وَفَرَّقُوا بَيْنَهُمْ فِي الْمَصَاحِجِ	٥٩٠
٢٤١	وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا لِي بِمَا آفَاءَ اللَّهِ إِلَّا الْخُمْسُ، وَالْخُمْسُ مَرْدُودٌ عَلَيْكُمْ	٤٧٣
٢٤٢	وَبَالِغٌ فِي الْاسْتِنشَاقِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِمًا فَتَرْفُقَ	٨٢
٢٤٣	وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ	٢٥٢
٢٤٤	الْوَلَاءُ لِحِمَّةٍ كُلِّحِمَّةٍ النَّسَبِ، لَا يُبَاعُ، وَلَا يُوهَبُ	٨٤٨
٢٤٥	وَلَدْتُ مِنْ نِكَاحٍ لَا مِنْ سَفَاحٍ	٥١٩
٢٤٦	وَلَهَنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقَهُنَّ وَكَسَوْتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ	٦٢٢
٢٤٧	وَلَوْ دُعِيَتْ إِلَى كُرَاعٍ لَأَجَبْتُ	٥٤٥
٢٤٨	وَلَيْسَتْ بِنِثَاءٍ أَحْجَارٍ	٨٦
٢٤٩	وَمَا كَانَ أَكْثَرُ فَهَوٍ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى	١٦١
٢٥٠	وَمَا يَضُرُّكَ لَوْ مِتَّ قَبْلِي لَغَسَلْتُكَ وَكَفَّنْتُكَ وَصَلَّيْتُ عَلَيْكَ وَدَفَنْتُكَ	٢٠٩
٢٥١	وَمَنْ نَبَشَ قَطْعَنَاهُ	٦٩٩
٢٥٢	يَا بِلَالُ، قُمْ فَنَادِ	١١٥
٢٥٣	يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ؛ فَإِنَّهُ أَغْضُ لِلْبَصَرِ، وَأَخْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَا يَسْتَطِيعْ فَعَلَيْهِ الصَّوْمُ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ	٤٩٠
٢٥٤	يَأْتِي بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ	٧١٣
٢٥٥	يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ	٥١٤
٢٥٦	يَرِثُ الرَّجُلُ أَخَاهُ لِأَبِيهِ وَأُمِّهِ، دُونَ أَخِيهِ لِأَبِيهِ	٤٥٤
٢٥٧	يُهْلُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْخُلَيْفَةِ، وَأَهْلُ الشَّامِ مِنَ الْجُحْفَةِ، وَأَهْلُ بَيْتِ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ، وَأَهْلُ الْيَمَنِ مِنْ يَلَمْلَمَ	٢٨١
٢٥٨	يُؤْتِ الْقَوْمَ أَقْرَبُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى	١٦٥

فهرس الأعلام

م	العلم	الصفحة
١	أبو المعالي، الجويني، عبد الملك بن أبي محمد، عبد الله بن يوسف	٥٨
٢	أبو حميد الساعدي: عبد الرحمن بن سعد بن المنذر	١٢٢
٣.	أبو قتادة الأنصاري: أبو قتادة بن ربعي الأنصاري	١٢٢
٤.	أبو عبد الله الزبير بن أحمد بن سليمان بن عبد الله بن عاصم بن المنذر	٦٥
٥.	إمام الحرمين: أبو المعالي الجويني عبد الملك بن أبي محمد عبد الله بن يوسف الفقيه الشافعي	١٢٣
٦	خبّاب بن الأرت: ابن جندلة بن سعد بن خزيمه بن كعب بن سعد بن زيد مناة التميمي	١٢٦
٧	سمرة بن عمير بن لوذان بن وهب بن سعد بن جمع	١١٤
٨.	شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي	٢٠
٩.	عبد الله بن زيد: ابن عبد ربه بن زيد بن الحارث بن الخزرج	١١٣
١٠	عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي	٦٤
١١	عطاء بن يسار: الإمام الرباني أبو محمد المدني	٣٩
١٢	عقبة بن عامر	١١١
١٣	عوض بن أحمد الإمام أبو خلف الشرواني	٥٩
١٤	مجاهد بن جبر	١٠٥
١٥	محمد بن محمود بن الحسن بن هبة الله، محب الدين بن النجار البغدادي	٦
١٦	مصعب بن عبد الله بن مصعب بن ثابت ابن عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي	١٠٤

فهرس الأماكن والبلدان

م	المكان أو البلد	الصفحة
١	الفارمذي	١٠
٢	راذكان	١٠
٣.	دهستان	١٠

فهرس المصطلحات

م	الكلمة	الصفحة
١	الأهداب	٧٨
٢	البرغوث	١٣٩
٣.	الجرجرة	٧٢
٤.	الجلباب	١٣٦
٥.	الحاجبان	٧٨
٦	روث	١٣٩
٧	الزرنبخ	١٠٠
٨.	الشَّارِب	٧٨
٩.	صفيق	١٣٦
١٠	الضبة	٧٢
١١	العذار	٧٨
١٢	عزوب النية	٧٧
١٣	العقص	٧٠
١٤	العنفقة	٧٩
١٥	الغائط	١٣٩
١٦	القيبة	٧٣
١٧	القرظ	٧٠
١٨	الكعبان	٨٠
١٩	اللمة	٧٩
٢٠	المزادة	٧٤
٢١	نعل السيف	٧٢
٢٢	هيات الصلاة	١٥١

فهرس الأشعار

م	طرف البيت	الصفحة
١	حَلَفْتُ فَلَمْ أَتْرِكْ لِنَفْسِكَ رِيَّةَ	٢١
٢	والقلتان بالزبيدي أتت	٦٤
٣.	أَيُّهَا الْمُنْكِحُ الثَّرِيًّا سُهَيْلًا	٤٩٠

فهرس المصادر والمراجع

- ١ أبجد العلوم، المؤلف: أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القنوجي (المتوفى: ١٣٠٧هـ)، الناشر: دار ابن حزم، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م. الأصل للشيباني. الأصل، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني (ت ١٨٩ هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور محمد بونوكال، الناشر: دار ابن حزم، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م.
- ١ إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، المؤلف: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز بن عثمان البوصيري الكناي الشافعي (المتوفى: ٨٤٠هـ)، تقديم: فضيلة الشيخ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم، المحقق: دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار النشر: دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- ٢ إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين، محمد بن محمد بن الحسيني الزبيدي الشهير بمرتضى، الناشر: مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، الطبعة: ١٤١٤هـ، ١٩٩٤ م.
- ٣ الآثار، المؤلف: أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن سعد بن حبة الأنصاري (المتوفى: ١٨٢هـ)، المحقق: أبو الوفاء، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٤ الإجماع أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (المتوفى: ٣١٩هـ)، ت: فؤاد عبد المنعم أحمد، الناشر: دار المسلم للنشر والتوزيع، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤ م.
- الآحاد والمثاني، المؤلف: أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (المتوفى: ٢٨٧هـ)، المحقق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، الناشر: دار الراية - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١١ - ١٩٩١
- ٦ إحكام الإحكام شرح عمدة الأحكام، المؤلف: ابن دقيق العيد، الناشر: مطبعة السنة المحمدية، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.
- ٧ إحياء علوم الدين، المؤلف: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: ٥٠٠هـ)، الناشر: دار المعرفة - بيروت.
- ٨ اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى، المؤلف: أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن سعد بن حبة الأنصاري (المتوفى: ١٨٢هـ)، عني بتصحيحه والتعليق عليه: أبو الوفاء الأفغاني، الناشر: لجنة إحياء المعارف النعمانية، الهند، الطبعة: الأولى.
- ٩ الاختيار لتعليل المختار. الاختيار لتعليل المختار، المؤلف: عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي البلدحي، مجد الدين أبو الفضل الحنفي (المتوفى: ٦٨٣هـ)، عليها تعليقات: الشيخ محمود أبو دقيقة

- (من علماء الحنفية ومدرس بكلية أصول الدين سابقا)، الناشر: مطبعة الحلبي - القاهرة (وصورتها دار الكتب العلمية - بيروت، وغيرها)، تاريخ النشر: ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م.
- ١٠ الإخناثية (أو الرد على الإخناثي)، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: أحمد بن مونس العنزي
- ١١ الآداب للبيهقي، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، اعتنى به وعلق عليه: أبو عبد الله السعيد المندوه، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- ١٢ الأدب المفرد مخرجا، الأدب المفرد، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي
- ١٣ إرشاد السائل إلى أشرف المسالك في فقه الإمام مالك، عبد الرحمن بن محمد بن عسكر البغدادي، أبو زيد أو أبو محمد، شهاب الدين المالكي (المتوفى: ٧٣٢هـ)، وبهامشه: تقارير مفيدة لإبراهيم بن حسن، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، الطبعة: الثالثة.
- ١٤ إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، المؤلف: محمد ناصر الدين الألباني (المتوفى ١٤٢٠هـ)، إشراف: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- ١٥ أساس البلاغة، المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- ١٦ الاستذكار، المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ - ٢٠٠٠ م.
- ١٧ الاستيعاب في معرفة الأصحاب، المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
- ١٨ أسد الغابة في معرفة الصحابة، المؤلف: أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (المتوفى: ٦٣٠هـ)، المحقق: علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.

- ١٩ أسد الغابة، المؤلف: أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (المتوفى: ٦٣٠هـ)، الناشر: دار الفكر - بيروت، عام النشر: ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- ٢٠ أسماء الكتب المتمم لكشف الظنون، أسماء الكتب، المؤلف: عبد اللطيف بن محمد بن مصطفى المتخلص بلطفي، الشهير بـ «رياض زاده» الحنفي (المتوفى: ١٠٧٨هـ)، المحقق: محمد التونجي، الناشر: دار الفكر - دمشق/ سورية، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
- ٢١ أسنى المطالب في شرح روض الطالب، زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي (المتوفى: ٩٢٦هـ)، الناشر: دار الكتاب الإسلامي، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.
- ٢٢ الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة الثعماني، المؤلف: زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري (المتوفى: ٩٧٠هـ)، وضع حواشيه، وخرج أحاديثه: الشيخ زكريا عميرات، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- ٢٣ الأشباه والنظائر، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- ٢٤ الإصابة في تمييز الصحابة، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٥هـ.
- ٢٥ الأصل المعروف بالمبسوط، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني (المتوفى: ١٨٩هـ)، المحقق: أبو الوفا الأفغاني، الناشر: إدارة القرآن والعلوم الإسلامية - كراتشي.
- ٢٦ إغاثة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين (هو حاشية على فتح المعين بشرح قرة العين بمهمات الدين)، المؤلف: أبو بكر (المشهور بالبكري) عثمان بن محمد شطا الدمياطي الشافعي (المتوفى: ١٣١٠هـ)، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ٢٧ الأعلام للزركلي، الأعلام، المؤلف: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ)، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر - أيار / مايو ٢٠٠٢م.
- ٢٨ الإفصاح لابن هبيرة، الإفصاح عن معاني الصحاح، المؤلف: يحيى بن (هَبِيرَة بن) محمد بن هبيرة الذهلي الشيباني، أبو المظفر، عون الدين (المتوفى: ٥٦٠هـ)، المحقق: فؤاد عبد المنعم أحمد، الناشر: دار الوطن، سنة النشر: ١٤١٧هـ.
- ٢٩ الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (المتوفى: ٩٧٧هـ)، ت: مكتب البحوث والدراسات - دار الفكر، الناشر: دار الفكر - بيروت.

٣٠. الإقناع للماوردي، الإقناع في الفقه الشافعي، المؤلف: أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (المتوفى: ٤٥٠هـ).
٣١. آكام المرجان في أحكام الجان، المؤلف: محمد بن عبد الله الشبلي الدمشقي الحنفي، أبو عبد الله، بدر الدين ابن تقي الدين (المتوفى: ٧٦٩هـ)، المحقق: إبراهيم محمد الجمل، الناشر: مكتبة القرآن - مصر - القاهرة.
٣٢. الأم، الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلب القرشي المكي (المتوفى: ٢٠٤هـ)، الناشر: دار المعرفة - بيروت، الطبعة: بدون طبعة، سنة النشر: ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
٣٣. أمالي ابن بشران - الجزء الثاني، المؤلف: أبو القاسم عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن بشران بن محمد بن بشران بن مهران البغدادي (المتوفى: ٤٣٠هـ)، المحقق: أحمد بن سليمان، الناشر: دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
٣٤. الأموال لابن زنجويه، المؤلف: أبو أحمد حميد بن مخلد بن قتيبة بن عبد الله الخرساني المعروف بابن زنجويه (المتوفى: ٢٥١هـ)، تحقيق الدكتور: شاكر ذيب فياض الأستاذ المساعد - بجامعة الملك سعود، الناشر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
٣٥. الإنباء في تاريخ الخلفاء، محمد بن علي بن محمد المعروف بابن العمراني، المحقق: قاسم السامرائي، ط. ١، القاهرة، دار الآفاق العربية، ١٤٢١ هـ.
٣٦. الأنساب، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد، المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، ط. ١، حيدر آباد، مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٨٢ هـ.
٣٧. الإنصاف للمرداوي، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، المؤلف: علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي الدمشقي الصالح الحنبلي (المتوفى: ٨٨٥هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الثانية - بدون تاريخ.
٣٨. الإيماء إلى زوائد الأمالي والأجزاء - زوائد الأمالي والفوائد والمعاجم والمشیخات على الكتب الستة والموطأ ومسنند الإمام أحمد، المؤلف: نبيل سعد الدين سليم جَزَّار، الناشر: أضواء السلف، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
٣٩. البحر الرائق شرح كنز الدقائق زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري (المتوفى: ٩٧٠هـ) وفي آخره: تكملة البحر الرائق لمحمد بن حسين بن علي الطوري الحنفي القادري (ت بعد ١١٣٨ هـ)، وبالحاشية: منحة الخالق لابن عابدين، الناشر: دار الكتاب الإسلامي، الطبعة: الثانية - بدون تاريخ.

٤٠. بحر المذهب (في فروع المذهب الشافعي)، الروياني، أبو المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل (ت ٥٠٢ هـ) (المحقق: طارق فتحي السيد، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٩ م).
٤١. بداية المجتهد ونهاية المقتصد، المؤلف: أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد (المتوفى: ٥٩٥ هـ)، الناشر: دار الحديث - القاهرة، الطبعة: بدون طبعة، تاريخ النشر: ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
٤٢. بداية المحتاج في شرح المنهاج، بدر الدين أبو الفضل محمد بن أبي بكر الأسدي الشافعي ابن قاضي شهبة (٧٩٨ - ٨٧٤ هـ)، الناشر: دار المنهاج للنشر والتوزيع، جدة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.
٤٣. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (المتوفى: ٥٨٧ هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
٤٤. البدر المنير في تخرج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، المؤلف: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤ هـ)، المحقق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض-السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
٤٥. بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس، أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة، أبو جعفر الضبي، د. ط، القاهرة، دار الكاتب العربي، ١٩٦٧ م.
٤٦. البلدان، المؤلف: أحمد بن إسحاق (أبي يعقوب) بن جعفر بن وهب بن واضح اليعقوبي (المتوفى: بعد ٢٩٢ هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ.
٤٧. البناية شرح الهداية، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني (المتوفى: ٨٥٥ هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
٤٨. البيان في مذهب الإمام الشافعي، أبو الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني الشافعي (المتوفى: ٥٥٨ هـ)، ت: قاسم محمد النوري، الناشر: دار المنهاج - جدة الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
٤٩. تاج العروس من جواهر القاموس، المؤلف: محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، المؤلف: بمرتضى، الزبيدي (المتوفى: ١٢٠٥ هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.
- التاج والإكليل لمختصر خليل، المؤلف: محمد بن يوسف بن أبي القاسم بن يوسف العبدري الغرناطي، أبو عبد الله المواق المالكي (المتوفى: ٨٩٧ هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٤ م.

٥١. تاريخ إربل، المؤلف: المبارك بن أحمد بن المبارك بن موهوب اللخمي الإربلي، المعروف بابن المستوفي (المتوفى: ٦٣٧هـ)، المحقق: سامي بن سيد خماس الصقار، الناشر: وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، العراق، عام النشر: ١٩٨٠ م.
٥٢. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، ط. ١، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٣ م.
٥٣. تاريخ الخلفاء، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، المحقق: حمدي الدمرداش، ط. ١، القاهرة، مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٤٢٥ هـ.
٥٤. التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة - السفر الثاني، أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة (المتوفى: ٢٧٩هـ)، المحقق: صلاح بن فتحي هلال، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
- تاريخ بغداد وذيوله، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ.
٥٦. تاريخ دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ)، ت: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عام النشر: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
٥٧. تبين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي، المؤلف: عثمان بن علي بن محجن البارعي، فخر الدين الزيلعي الحنفي (المتوفى: ٧٤٣ هـ)، الحاشية: شهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد بن يونس بن إسماعيل بن يونس الشلبي (المتوفى: ١٠٢١ هـ)، الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية - بولاق، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٣١٣ هـ.
- ٢ التجريد للقدوري، المؤلف: أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر بن حمدان أبو الحسين القدوري (ت ٤٢٨ هـ)، المحقق: مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، أ. د محمد أحمد سراج أ. د علي جمعة محمد، الناشر: دار السلام - القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
٥٨. التحجيل في تخريج ما لم يخرج من الأحاديث والآثار في إرواء الغليل، المؤلف: عبد العزيز بن مرزوق الطريفي، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
٥٩. تحرير ألفاظ التنبيه، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، المحقق: عبد الغني الدقر، الناشر: دار القلم - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ.

- ٦٠ التحرير شرح الدليل (شرح دليل الطالب) - كتاب الطهارة، المؤلف: أبو المنذر محمود بن محمد بن مصطفى بن عبد اللطيف المنيأوي، الناشر: المكتبة الشاملة، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.
- ٦١ تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذى، المؤلف: أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري (المتوفى: ١٣٥٣هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٦٢ تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج (على ترتيب المنهاج للنووي)، المؤلف: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ)، المحقق: عبد الله بن سعاف اللحاني، الناشر: دار حراء - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ.
- ٦٣ تحفة المحتاج في شرح المنهاج وحواشي الشرواني والعبادي، تحفة المحتاج في شرح المنهاج، أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى بمصر لصاحبها مصطفى محمد، الطبعة: بدون طبعة، عام النشر: ١٣٥٧ هـ - ١٩٨٣ م.
- ٦٤ التحقيق في مسائل الخلاف، التحقيق في أحاديث الخلاف، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى ٥٩٧هـ)، المحقق: مسعد عبد الحميد محمد السعدني، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ.
- ٦٥ تخريج أحاديث إحياء علوم الدين، المؤلفون: العراقي (٧٢٥ - ٨٠٦ هـ)، ابن السبكي (٧٢٧ - ٧٧١ هـ)، الزبيدي (١١٤٥ - ١٢٠٥ هـ)، استخراج: أبي عبد الله محمود بن محمد الحداد (١٣٧٤ هـ - ؟)، الناشر: دار العاصمة للنشر - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م.
- ٦٦ تخريج أحاديث الإحياء = المغني عن حمل الأسفار، المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار (مطبوع بهامش إحياء علوم الدين)، المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، الناشر: دار ابن حزم، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
- ٦٧ تخريج أحاديث وآثار كتاب في ظلال القرآن، لسيد قطب - رحمه الله -، المؤلف: علوي بن عبد القادر السَّقَّاف، الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
- ٦٨ تذكرة الحفاظ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: زكريا عميرات، ط. ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٩ هـ.
- ٦٩ التذكرة الحمدونية، محمد بن الحسن بن محمد بن علي بن حمدون، أبو المعالي، بهاء الدين البغدادي، المتوفى: ٥٦٢هـ، الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ.
- ٧٠ الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك، المؤلف: أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداد البغدادي المعروف بـ ابن شاهين (المتوفى: ٣٨٥هـ)، تحقيق: محمد حسن

محمد حسن إسماعيل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.

٧١ التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان وتمييز سقيمه من صحيحه، وشاذه من محفوظه، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ) ترتيب: الأمير أبو الحسن علي بن بلبان بن عبد الله، علاء الدين الفارسي الحنفي (المتوفى: ٧٣٩هـ) مؤلف التعليقات الحسان: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، الناشر: دار باوزير للنشر والتوزيع، جدة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

٣. التعليقة للقاضي حسين. التعليقة للقاضي حسين (على مختصر المزني)، المؤلف: القاضي أبو محمد (وأبو علي) الحسين بن محمد بن أحمد المؤرّوذي (ت ٤٦٢ هـ)، المحقق: علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز - مكة المكرمة.

٧٢ التفرع في فقه الإمام مالك بن أنس - رحمه الله - عبيد الله بن الحسين بن الحسن أبو القاسم ابن الجَلَّاب المالكي (المتوفى: ٣٧٨هـ)، ت: سيد كسروي حسن، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

٧٣ تفسير ابن أبي حاتم - محققا، تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، المحقق: أسعد محمد الطيب، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثالثة - ١٤١٩ هـ.

٧٤ تفسير ابن كثير ت سلامة، تفسير القرآن العظيم، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، المحقق: سامي بن محمد سلامة، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

٧٥. تفسير الطبري = جامع البيان ت شاكر، جامع البيان في تأويل القرآن، المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

٧٦ تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم، المؤلف: محمد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد الأزدي الميوقمي الحميدي أبو عبد الله بن أبي نصر (المتوفى: ٤٨٨هـ)، المحقق: الدكتور: زبيدة محمد سعيد عبد العزيز، الناشر: مكتبة السنة - القاهرة - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ - ١٩٩٥

- ٧٧ التفسير من سنن سعيد بن منصور - محققا، المؤلف: أبو عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني الجوزجاني (المتوفى: ٢٢٧هـ)، دراسة وتحقيق: د سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد، الناشر: دار الصمعي للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
- ٧٨ تقريب التهذيب، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد - سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ - ١٩٨٦ هـ.
- ٧٩ تكملة المعاجم العربية، المؤلف: رينهارت بيتر آن دوزي (المتوفى: ١٣٠٠هـ)، نقله إلى العربية وعلق عليه: ج ١ - ٨: محمد سليم النعيمي، ج ٩، ١٠: جمال الخياط، الناشر: وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، الطبعة: الأولى، من ١٩٧٩ - ٢٠٠٠ م.
- ٨٠ التلخيص الحبير ط العلمية، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير
- ٨١ التلخيص الحبير ط قرطبة، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، الناشر: مؤسسة قرطبة - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٥ م.
- ٨٢ تمام المنة في التعليق على فقه السنة، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، الناشر: دار الراية، الطبعة: الخامسة.
- ٨٣ التنبيه في الفقه الشافعي، أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (المتوفى: ٤٧٦هـ)، الناشر: عالم الكتب.
- ٨٤ تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق للذهبي، المسى تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي، تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، المؤلف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (المتوفى ٧٤٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله وعبد العزيز بن ناصر الحباني، دار النشر: أضواء السلف - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- ٨٥ تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المؤلف: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ)، المحقق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ - ١٩٨٠ هـ.
- ٨٦ تهذيب اللغة للأزهري، تهذيب اللغة، المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١ م.

٤. التهذيب في فقه الإمام الشافعي. التهذيب في فقه الإمام الشافعي، المؤلف: محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت ٥١٦ هـ)، المحقق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
٨٧. المهذب في فقه الإمام الشافعي، المؤلف: أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (المتوفى: ٤٧٦ هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية.
٨٨. الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة. الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (يُنشر لأول مرة على نسخة خطية فريدة بخط الحافظ شمس الدين السخاوي المتوفى سنة ٩٠٢ هـ)، المؤلف: أبو الفداء زين الدين قاسم بن قُطُوبَعَا السُّودُوِي (نسبة إلى معتق أبيه سودون الشيوخوني) الجمالي الحنفي (المتوفى: ٨٧٩ هـ)، دراسة وتحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، الناشر: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة صنعاء، اليمن، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.
٨٩. الثقات، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤ هـ)، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣ م.
٩٠. جامع الأصول، جامع الأصول في أحاديث الرسول، المؤلف: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى ٦٠٦ هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط - التتمة تحقيق بشير عيون، الناشر: مكتبة الحلواني - مطبعة الملاح - مكتبة دار البيان، الطبعة الأولى.
٩١. الجامع الصحيح للسنن والمسانيد، المؤلف: صهيب عبد الجبار.
٩٢. الجامع الصغير وزيادته للألباني. صحيح وضعيف الجامع الصغير وزيادته، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١ هـ)، مع الكتاب: أحكام محمد ناصر الدين الألباني.
٩٣. جامع الفصولين، جامع الفصولين لقدوة الأمة وعمل الأئمة، شيخ الإسلام ومرجع الفقهاء الأعلام الإمام الفصيل الجليل، محمود بن إسرائيل الشهير بابن قاضي سماونه.
٩٤. جامع بيان العلم وفضله، المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣ هـ)، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
٩٥. الجامع لابن وهب ت مصطفى أبو الخير، الجامع في الحديث لابن وهب، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن وهب بن مسلم المصري القرشي (المتوفى: ١٩٧ هـ)، المحقق: د مصطفى حسن حسين محمد

- أبو الخير، أستاذ الحديث وعلومه المساعد - كلية أصول الدين - القاهرة، الناشر: دار ابن الجوزي - الرياض، الطبعة: الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
٩٦. الجرح والتعديل، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الخنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بجيدر آباد الدكن - الهند، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م.
٩٧. جمهرة أشعار العرب، أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي، المتوفى: ١٧٠هـ، حققه وضبطه وزاد في شرحه: علي محمد البجادي، الناشر: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.
٩٨. جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: ٣٢١هـ)، ت: رمزي منير بعلبكي، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧ م.
٩٩. جواهر القرآن، المؤلف: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: ٥٠٠هـ)، المحقق: الدكتور الشيخ محمد رشيد رضا القباني، الناشر: دار إحياء العلوم، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
١٠٠. الجوهرة النيرة على مختصر القدوري. الجوهرة النيرة، المؤلف: أبو بكر بن علي بن محمد الحدادي العبادي الزبيدي اليمني الحنفي (المتوفى: ٨٠٠هـ)، الناشر: المطبعة الخيرية، الطبعة: الأولى، ١٣٢٢ هـ.
١٠١. حاشية ابن عابدين، رد المختار على الدر المختار، المؤلف: ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (المتوفى: ١٢٥٢هـ)، الناشر: دار الفكر-بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
١٠٢. حاشية البجيرمي على الخطيب = تحفة الحبيب على شرح الخطيب، المؤلف: سليمان بن محمد بن عمر البجيرمي المصري الشافعي (المتوفى: ١٢٢١هـ)، الناشر: دار الفكر، الطبعة: بدون طبعة، تاريخ النشر: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
١٠٣. حاشية الجمل على شرح المنهج = فتوحات الوهاب بتوضيح شرح منهج الطلاب، فتوحات الوهاب بتوضيح شرح منهج الطلاب المعروف بحاشية الجمل (منهج الطلاب اختصره زكريا الأنصاري من منهاج الطالبين للنووي ثم شرحه في شرح منهج الطلاب)، المؤلف: سليمان بن عمر بن منصور العجيلي الأزهرى، المعروف بالجمل (المتوفى: ١٢٠٤هـ)، الناشر: دار الفكر، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.
١٠٤. حاشية الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، المؤلف: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي (المتوفى: ١٢٣٠هـ)، الناشر: دار الفكر، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.

- ١٠ حاشية الشلبي على تبيين الحقائق، مطبوع ضمن تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي، المؤلف: عثمان بن علي بن محجن البارع، فخر الدين الزيلعي الحنفي (المتوفى: ٧٤٣ هـ)، الحاشية: شهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد بن يونس بن إسماعيل بن يونس الشلبي (المتوفى: ١٠٢١ هـ)، الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية - بولاق، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٣١٣ هـ.
- ١٠٦ حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح. حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح، المؤلف: أحمد بن محمد بن إسماعيل الطحطاوي الحنفي - توفي ١٢٣١ هـ، المحقق: محمد عبد العزيز الخالدي، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- ١٠٧ حاشية العدوي، حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني، المؤلف: أبو الحسن، علي بن أحمد بن مكرم الصعيدي العدوي (نسبة إلى بني عدي، بالقرب من منفوط) (المتوفى: ١١٨٩ هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: بدون طبعة، تاريخ النشر: ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
- ١٠٨ الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (المتوفى: ٤٥٠ هـ)، ت: الشيخ علي محمد معوض - الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
- ١٠٩ الحجة على أهل المدينة، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني (المتوفى: ١٨٩ هـ)، المحقق: مهدي حسن الكيلاني القادري، الناشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٣ هـ.
- ١١٠ حديث إسحاق الدبري عن عبد الرزاق، المؤلف: أَبُو يَعْقُوبَ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبَّادِ الصَّنْعَانِيِّ الدَّبَرِيِّ (المتوفى: ٢٨٥ هـ)، الناشر: مخطوط نشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٤ هـ.
- ١١١ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠ هـ)، الناشر: السعادة - بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.
- ١١٢ حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء، محمد بن أحمد بن الحسين بن عمر، أبو بكر الشاشي القفال الفارقي، الملقب فخر الإسلام، المستظهري الشافعي (المتوفى: ٥٠٧ هـ)، ت: ياسين أحمد إبراهيم درادكة، الناشر: مؤسسة الرسالة، دار الأرقم - بيروت - عمان، الطبعة: الأولى، ١٩٨٠ م.

١١٣. الخرشي على خليل، شرح مختصر خليل للخرشي، المؤلف: محمد بن عبد الله الخرشي المالكي أبو عبد الله (المتوفى: ١١٠١هـ)، الناشر: دار الفكر للطباعة - بيروت، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.

١١٤ خلاصة البدر المنير، المؤلف: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ)، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.

١١٥ الخلاصة، المسمى خلاصة المختصر ونقاوة المعتصر، لأبي حامد الغزالي، تحقيق أجد رشيد محمد علي، دار المنهاج، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ، ٢٠٠٧ م.

١١٦. دار النشر: دار الخراز - جدة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

١١٧. الدر الثمين في أسماء المصنفين، علي بن أنجب بن عثمان بن عبد الله أبو طالب، تاج الدين ابن السَّاعِي، المتوفى: ٦٧٤هـ، تحقيق وتعليق: أحمد شوقي بنين - محمد سعيد حنشي، الناشر: دار الغرب الاسلامي، تونس، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

الدر المختار شرح تنوير الأبصار وجامع البحار. الدر المختار شرح تنوير الأبصار وجامع البحار، المؤلف: محمد بن علي بن محمد الحِصْنِي المعروف بعلاء الدين الحِصْكْفِي الحنفي (ت ١٠٨٨هـ)، المحقق: عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

١١٨. الدر المنثور في التفسير بالمأثور، الدر المنثور، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، الناشر: دار الفكر - بيروت.

١١٩. الدراية في تخريج أحاديث الهداية، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

١٢٠. الدرر البهية، الروضة الندية (ومعها: التعليقات الرضية على «الروضة الندية»)، المؤلف: أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القُنُوجِي (المتوفى: ١٣٠٧هـ)، التعليقات بقلم: العلامة المحدث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، ضبط نصّه، وحقّقه، وقام على نشره: علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي الأثري، الناشر: دار ابن القيم للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، دار ابن عقّان للنشر والتوزيع، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.

١٢١. درر الحكام شرح غرر الأحكام، المؤلف: محمد بن فرامر بن علي الشهير بملا - أو منلا أو المولى - خسرو (المتوفى: ٨٨٥هـ)، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.

١٢٢. ديوان النابغة الذبياني، جمع وتحقيق: محمد الطاهر ابن عاشور، طبعة مراجعة ومنقحة ومكملة، الشركة التونسية للتوزيع، والشركة الوطنية للنشر والتوزيع. الجزائر. ١٩٧٦م.
١٢٣. ذخيرة الحفاظ (من الكامل لابن عدي)، المؤلف: أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (المتوفى: ٥٠٧هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن الفيواي، الناشر: دار السلف - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦م.
١٢٤. الذخيرة للقراقي، الذخيرة، المؤلف: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقراقي (المتوفى: ٦٨٤هـ)، المحقق: جزء ١، ٨، ١٣: محمد حجي، جزء ٢، ٦: سعيد أعراب، جزء ٣ - ٥، ٧، ٩ - ١٢: محمد بو خبزة، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٤م.
١٢٥. الروض المربع، الروض المربع شرح زاد المستقنع، المؤلف: منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي (المتوفى: ١٠٥١هـ)، ومعه: حاشية الشيخ العثيمين وتعليقات الشيخ السعدي، خرج أحاديثه: عبد القدوس محمد نذير، الناشر: دار المؤيد - مؤسسة الرسالة.
١٢٦. روضة الطالبين وعمدة المفتين، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، ت: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت - دمشق - عمان، الطبعة: الثالثة، ١٤١٢ هـ / ١٩٩١
١٢٧. زاد المستقنع في اختصار المقنع، موسى بن أحمد بن موسى بن سالم بن عيسى بن سالم الحجواي المقدسي، ثم الصالح، شرف الدين، أبو النجا (المتوفى: ٩٦٨هـ)، ت: عبد الرحمن بن علي بن محمد العسكركر، الناشر: دار الوطن للنشر، الرياض.
١٢٨. زاد المعاد في هدي خير العباد، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، الطبعة: السابعة والعشرون، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤م.
١٢٩. الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، المحقق: مسعد عبد الحميد السعدي، الناشر: دار الطلائع.
١٣٠. سبل السلام محمد بن إسماعيل الأمير الكحلاني الصنعاني (المتوفى: ١١٨٢هـ)، الناشر: مكتبة مصطفى الباي الحلبي، الطبعة: الرابعة ١٣٧٩ هـ / ١٩٦٠م.
١٣١. سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها. المؤلف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، (لمكتبة المعارف)، عدد الأجزاء: ٦، عام النشر:

ج ١ - ٤: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م، ج ٦: ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م، ج ٧: ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.

١٣٢ سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، المؤلف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: ١٤٢٠ هـ)، دار النشر: دار المعارف، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م.

١٣٣. السنة للمروزي. السنة، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المروزي (المتوفى: ٢٩٤ هـ)، المحقق: سالم أحمد السلفي، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ.

١٣٤. سنن ابن ماجه ت الأرنبوط، المؤلف: ابن ماجه - وماجة اسم أبيه يزيد - أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (المتوفى: ٢٧٣ هـ)، المحقق: شعيب الأرنبوط - عادل مرشد - محمد كامل قره بللي - عبد اللطيف حرز الله، الناشر: دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

١٣٥. سنن ابن ماجه، المؤلف: ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (المتوفى: ٢٧٣ هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.

١٣٦. سنن أبي داود ت الأرنبوط. سنن أبي داود، المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (المتوفى: ٢٧٥ هـ)، المحقق: شعيب الأرنبوط - محمد كامل قره بللي، الناشر: دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

٦. سنن أبي داود ت محيي الدين عبد الحميد. سنن أبي داود، المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (ت ٢٧٥ هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.

١٣٧. سنن أبي داود. المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (المتوفى: ٢٧٥ هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.

١٣٨. سنن الترمذي ت شاکر. سنن الترمذي، المؤلف: محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩ هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاکر (ج ١، ٢)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (ج ٣)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (ج ٤، ٥)، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، الطبعة: الثانية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.

١٣٩. سنن الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥ هـ)، حققه وضبطه نصه وعلق عليه: شعيب الأرنبوط، حسن عبد

المنعم شلي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.

١٤٠. سنن الدارمي، مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي)، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بھرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي (المتوفى: ٢٥٥ هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد الدارمي، الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ٢٠٠٠ م.

١٤١. السنن الصغير للبيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨ هـ)، ت: عبد المعطي أمين قلججي، دار النشر: جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي - باكستان، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م.

١٤٢. السنن الكبرى - البيهقي ط العلمية، السنن الكبرى للبيهقي. السنن الكبرى، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨ هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

١٤٣. السنن الكبرى للنسائي، السنن الكبرى، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣ هـ)، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

١٤٤. السنن المأثورة للشافعي، المؤلف: إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل، أبو إبراهيم المزني (المتوفى: ٢٦٤ هـ)، المحقق: د. عبد المعطي أمين قلججي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ.

١٤٥. سنن النسائي، المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣ هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ - ١٩٨٦ هـ.

١٤٦. سنن سعيد بن منصور، المؤلف: أبو عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني الجوزجاني (المتوفى: ٢٢٧ هـ)، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: الدار السلفية - الهند، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٢ م.

١٤٧. سير أعلام النبلاء ط الحديث، سير أعلام النبلاء، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨ هـ)، الناشر: دار الحديث - القاهرة، الطبعة: ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

- ١٤٨ سیر أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط. ٣، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠ هـ.
١٤٩. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي، أبو الفلاح، تحقيق: محمود الأرنؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرنؤوط، ط. ١، دمشق، بيروت، دار ابن كثير، ١٤٠٦ هـ.
١٥٠. شرح الزرقاني على الموطأ، شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، المؤلف: محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني المصري الأزهرى، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
١٥١. شرح الزركشي على مختصر الخرقى، شرح الزركشي، المؤلف: شمس الدين محمد بن عبد الله الزركشي المصري الحنبلي (المتوفى: ٧٧٢ هـ)، الناشر: دار العبيكان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
١٥٢. شرح الزركشي.
٧. شرح الزركشي. شرح الزركشي، المؤلف: شمس الدين محمد بن عبد الله الزركشي المصري الحنبلي (ت ٧٧٢ هـ)، الناشر: دار العبيكان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
١٥٣. شرح السنة للبغوي، شرح السنة، المؤلف: محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (المتوفى: ٥١٦ هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - محمد زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
١٥٤. شرح المُقَدِّمَةِ الحَضْرِيَّةِ المُسَمَّي بِشَرَى الكَرِيم بِشَرَحِ مَسَائِلِ التَّعْلِيمِ، المؤلف: سَعِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بَاغْلِي بَاغِشِن الدَّوْعِي الرِّبَاطِي الحَضْرَمِي الشَّافِعِي، (المتوفى: ١٢٧٠ هـ)، الناشر: دار المنهاج للنشر والتوزيع، جدة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
١٥٥. الشرح الممتع لابن عثيمين، الشرح الممتع على زاد المستقنع، المؤلف: محمد بن صالح بن محمد العثيمين (المتوفى: ١٤٢١ هـ)، دار النشر: دار ابن الجوزي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ - ١٤٢٨ هـ.
١٥٦. شرح النووي على مسلم، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦ هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢ هـ.
٨. شرح مختصر الطحاوي للخصائص. شرح مختصر الطحاوي، المؤلف: أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (ت ٣٧٠ هـ)، المحقق: د. عصمت الله عنايت الله محمد - أ. سائد بكداش - د محمد عبيد الله خان - د زينب محمد حسن فلاتة، أعد الكتاب للطباعة وراجع وصححه: أ. د. سائد بكداش، الناشر: دار البشائر الإسلامية - ودار السراج، الطبعة: الأولى ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.

١٥٧ شرح مشكل الآثار، المؤلف: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى - ١٤١٥ هـ، ١٤٩٤ م.

١٥٨. شَرْحُ مُشْكِلِ الْوَسِيطِ، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ)، ت: عبد المنعم خليفة أحمد بلال، الناشر: دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.

١٥٩ شرح معاني الآثار، المؤلف: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ)، حققه وقدم له: (محمد زهري النجار - محمد سيد جاد الحق) من علماء الأزهر الشريف، راجعه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: د يوسف عبد الرحمن المرعشلي - الباحث بمركز خدمة السنة بالمدينة النبوية، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى - ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م.

١٦٠. شعب الإيمان ط الرشد، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُوْجَرْدِي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية بيومباي - الهند، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية بيومباي بالهند، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.

١٦١ شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، المؤلف: نشوان بن سعيد الحميري اليميني (المتوفى: ٥٧٣هـ)، المحقق: د حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإرياني - د يوسف محمد عبد الله، الناشر: دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

١٦٢. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، المؤلف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

١٦٣. صحيح ابن حبان - مخرجا، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُسْتِي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤ - ١٩٩٣

١٦٤. صحيح ابن حبان، أبو حاتم، الدارمي، البُسْتِي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، ت: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

١٦٥. صحيح ابن خزيمة، المؤلف: أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (المتوفى: ٣١١هـ)، المحقق: محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت.

١٦٦. صحيح أبي داود ط غراس، صحيح أبي داود - الأم، المؤلف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، الناشر: مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.

١٦٧. صحيح الأدب المفرد للألباني، صحيح الأدب المفرد للإمام البخاري، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، حقق أحاديثه وعلق عليه: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: دار الصديق للنشر والتوزيع، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

٩. صحيح البخاري ط السلطانية. صحيح البخاري، المؤلف: أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة ابن بردزبه البخاري الجعفي، تحقيق: جماعة من العلماء، الطبعة: السلطانية، بالمطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق مصر، ١٣١١ هـ، بأمر السلطان عبد الحميد الثاني، ثم صَوَّرَهَا بعنايته: محمد زهير الناصر، وطبعها الطبعة الأولى عام ١٤٢٢ هـ لدى دار طوق النجاة - بيروت، مع إثراء الهوامش بترقيم الأحاديث لمحمد فؤاد عبد الباقي، والإحالة لبعض المراجع المهمة.

١٦٨. صحيح البخاري، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

١٦٩. صحيح الترغيب والترهيب للألباني، صحيح الترغيب والترهيب، المؤلف: محمد ناصر الدين الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة: الخامسة.

١٧٠. صحيح الجامع للألباني، صحيح الجامع الصغير وزياداته، المؤلف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، الناشر: المكتب الإسلامي.

١٠. صحيح مسلم ط التركية. الجامع الصحيح «صحيح مسلم»، (طبعة مصححة ومقابلة على عدة مخطوطات ونسخ معتمدة)، المؤلف: أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، المحقق: أحمد بن رفعت بن عثمان حلمي القره حصارى - محمد عزت بن عثمان الزعفران بوليوي - أبو نعمة الله محمد شكري بن حسن الأنقروي، الناشر: دار الطباعة العامرة - تركيا، عام النشر: ١٣٣٤ هـ.

١٧١. صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
١٧٢. الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال، عني بنشره وصححه وراجع أصله: السيد عزت العطار الحسيني، ط. ٢، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٣٧٤ هـ.
١٧٣. الضعفاء الكبير للعقيلي، الضعفاء الكبير، المؤلف: أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (المتوفى: ٣٢٢هـ)، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار المكتبة العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
١٧٤. ضعيف الجامع الصغير وزيادته للألباني، ضعيف الجامع الصغير وزيادته، المؤلف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، أشرف على طبعه: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة: المجددة والمزيدة والمنقحة.
١٧٥. طبقات الحفاظ للسيوطي، طبقات الحفاظ، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ هـ.
١٧٦. طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، تحقيق: محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح محمد الحلوق، ط. ٢، القاهرة، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٣ هـ.
١٧٧. طبقات الشافعية، عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعي، أبو محمد، جمال الدين، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط. ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٢ م.
١٧٨. طبقات الشافعية، لأبي بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهيبي الدمشقي، تقي الدين ابن قاضي شعبة (المتوفى: ٨٥١هـ)، ت: الحافظ عبد العليم خان، دار النشر: عالم الكتب - بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٧ هـ.
١٧٩. طبقات الشافعيين، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، تحقيق: أحمد عمر هاشم، د. محمد زينهم محمد عزب، د. ط، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤١٣ هـ.
١٨٠. طبقات الفقهاء الشافعية، عثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو، ابن الصلاح، ط. ١، بيروت، دار البشائر الإسلامية، ١٩٩٢ م.
١٨١. الطبقات الكبرى أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (المتوفى: ٢٣٠هـ)، ت: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.
١٨٢. طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية، طلبة الطلبة، المؤلف: عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل، أبو حفص، نجم الدين النسفي (المتوفى: ٥٣٧هـ)، الناشر: المطبعة العامرة، مكتبة المثنى ببغداد، الطبعة: بدون طبعة، تاريخ النشر: ١٣١١ هـ.

١٨٣. العبر في خبر من غير، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، المحقق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، د. ط، بيروت، دار صادر، د. ت.

١٨٤ عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة، أبو محمد جلال الدين عبد الله بن نجم بن شاس بن نزار الجذامي السعدي المالكي (المتوفى: ٦١٦هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. حميد بن محمد لحر، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.

١٨٥ العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية، المؤلف: ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (المتوفى: ١٢٥٢هـ)، الناشر: دار المعرفة، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.

١٨٦. علل الترمذي، علل الترمذي الكبير، المؤلف: محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، المحقق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعدي، الناشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩

١٨٧ علل الحديث لابن أبي حاتم، العلل لابن أبي حاتم، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الناشر: مطابع الحميضي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

١٨٨. عمدة السالك وعدة الناسك، المؤلف: أحمد بن لؤلؤ بن عبد الله الرومي، أبو العباس، شهاب الدين ابن النقيب الشافعي (المتوفى: ٧٦٩هـ)، غني بطبعه ومراجعته: خادّم العلم عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، الطبعة: الأولى، ١٩٨٢ م.

١٨٩ العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، المؤلف: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.

١٩٠. عيون الأنباء في طبقات الأطباء، المؤلف: أحمد بن القاسم بن خليفة بن يونس الخزرجي موفق الدين، أبو العباس ابن أبي أصيبعة (المتوفى: ٦٦٨هـ)، المحقق: الدكتور نزار رضا، الناشر: دار مكتبة الحياة - بيروت.

١٩١. الغرر البهية في شرح البهجة الوردية للسنيكي، الغرر البهية في شرح البهجة الوردية، المؤلف: زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي (المتوفى: ٩٢٦هـ)، الناشر: المطبعة الميمنية، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.

١٩٢. غريب الحديث، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، المحقق: د. عبد الله الجبوري، الناشر: مطبعة العاني - بغداد، الطبعة: الأولى، ١٣٩٧
١٩٣. فتاوى ابن تيمية، مجموع الفتاوى، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحاراني (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
١١. الفتاوى العالمكيرية = الفتاوى الهندية. الفتاوى الهندية، المؤلف: لجنة علماء برئاسة نظام الدين البلخي، الناشر: دار الفكر، الطبعة: الثانية، ١٣١٠ هـ. الفتاوى العالمكيرية المعروفة بالفتاوى الهندية، المؤلف: جماعة من العلماء، برئاسة الشيخ: نظام الدين البرنهابوري البلخي، بأمر السلطان: محمد أورك زيب عالمكير، الطبعة: الثانية، ١٣١٠ هـ، الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر (وصورتها دار الفكر بيروت وغيرها).
١٩٤. فتح العزيز بشرح الوجيز (الشرح الكبير للرافعي)، فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير [وهو شرح لكتاب الوجيز في الفقه الشافعي لأبي حامد الغزالي (المتوفى: ٥٠٠ هـ)]، المؤلف: عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني (المتوفى: ٦٢٣هـ)، الناشر: دار الفكر.
١٩٥. فتح الغفار الجامع لأحكام سنة نبينا المختار، المؤلف: الحسن بن أحمد بن يوسف بن محمد بن أحمد الرضايعي الصنعاني (المتوفى ١٢٧٦هـ)، المحقق: مجموعة بإشراف الشيخ علي العمران، الناشر: دار عالم الفوائد، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ.
١٩٦. فتح القدير، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام (المتوفى: ٨٦١هـ)، الناشر: دار الفكر، الطبعة: بدون طبعة، وبدون تاريخ.
١٩٧. فتح القريب المجيب في شرح ألفاظ التقريب = القول المختار في شرح غاية الاختصار (ويعرف بشرح ابن قاسم على متن أبي شجاع)، المؤلف: محمد بن قاسم بن محمد بن محمد، أبو عبد الله، شمس الدين الغزي، ويعرف بابن قاسم وبابن الغراييلي (المتوفى: ٩١٨هـ)، بعناية: بسام عبد الوهاب الجابي، الناشر: الجفان والجابي للطباعة والنشر، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م.
١٩٨. الفردوس بمأثور الخطاب، المؤلف: شيرويه بن شهردار بن شيرويه بن فناخسرو، أبو شجاع الديلمي الهمداني (المتوفى: ٥٠٩هـ)، المحقق: السعيد بن بسيوني زغلول، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
١٩٩. الفرق للسجستاني، الفرق، المؤلف: أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان الجشمي السجستاني (المتوفى: ٢٤٨هـ)، المحقق: حاتم صالح الضامن، الناشر: مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد ٣٧، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

٢٠٠. فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل، فضائل الصحابة، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: وصي الله محمد عباس، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ - ١٩٨٣
٢٠١. فقه العبادات على المذهب المالكي، الحاجة كوكب عبيد، الناشر: مطبعة الإنشاء، دمشق، سوريا، الطبعة: الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
٢٠٢. الفواكه الدواني، الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، المؤلف: أحمد بن غانم (أو غنيم) بن سالم ابن مهنا، شهاب الدين النفراوي الأزهري المالكي (المتوفى: ١٢٦هـ)، الناشر: دار الفكر، الطبعة: بدون طبعة، تاريخ النشر: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
٢٠٣. فيض القدير، فيض القدير شرح الجامع الصغير، المؤلف: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (المتوفى: ١٠٣١هـ)، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى - مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٥٦
٢٠٤. القوانين الفقهية، المؤلف: أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي الغرناطي (المتوفى: ٧٤١هـ).
٢٠. الكافي في فقه الإمام أحمد، المؤلف: أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى: ٦٢٠هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
٢٠٦. الكافي في فقه أهل المدينة، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، ت: محمد محمد أحمد ولد ماديك الموريتاني، الناشر: مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، المملكة العربية السعودية الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠ م.
٢٠٧. الكامل في التاريخ، علي بن أبي الكرم محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، ط. ١، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤١٧هـ.
٢٠٨. الكامل في اللغة والأدب، المؤلف: محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (المتوفى: ٢٨٥هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر العربي - القاهرة، الطبعة: الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
٢٠٩. الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى: ٢٣٥هـ)، ت: كمال يوسف الحوت، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.
٢١٠. كشف القناع عن متن الإقناع، منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي (المتوفى: ١٠٥١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية.

- ٢١١ كشف الخفاء ت هنداوي، كشف الخفاء ومزيل الإلباس، المؤلف: إسماعيل بن محمد بن عبد الهادي الجراحي العجلوني الدمشقي، أبو الفداء (المتوفى: ١١٦٢هـ)، الناشر: المكتبة العصرية، تحقيق: عبد الحميد بن أحمد بن يوسف بن هنداوي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- ٢١٢ كشف الخفاء ط القدسي، كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، المؤلف: إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي (المتوفى: ١١٦٢هـ)، الناشر: مكتبة القدسي، لصاحبها حسام الدين القدسي - القاهرة، عام النشر: ١٣٥١هـ.
- ٢١٣ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، المؤلف: مصطفى بن عبد الله كاتب جلي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (المتوفى: ١٠٦٧هـ)، الناشر: مكتبة المثنى - بغداد (وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية)، تاريخ النشر: ١٩٤١م.
- ٢١٤ كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار، المؤلف: أبو بكر بن محمد بن عبد المؤمن بن حريز بن معلى الحسيني الحصري، تقي الدين الشافعي (المتوفى: ٨٢٩هـ)، المحقق: علي عبد الحميد بلطحي ومحمد وهي سليمان، الناشر: دار الخير - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٩٩٤
- ٢١٥ كفاية النبيه في شرح التنبيه، أحمد بن محمد بن علي الأنصاري، أبو العباس، نجم الدين، المعروف بابن الرفعة (المتوفى: ٧١٠هـ)، ت: مجدي محمد سرور باسلوم، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٩م.
٢١٦. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: ١٠٩٤هـ)، ت: عدنان درويش - محمد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.
- ٢١٧ كنز العمال، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، المؤلف: علاء الدين علي بن حسام الدين ابن قاضي خان القادري الشاذلي الهندي البرهانفوري ثم المدني فالملكي الشهير بالمتقي الهندي (المتوفى: ٩٧٥هـ)، المحقق: بكري حياني - صفوة السقا، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الخامسة، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
٢١٨. اللباب في الفقه الشافعي للمحاملي، اللباب في الفقه الشافعي، المؤلف: أحمد بن محمد بن أحمد بن القاسم الضبي، أبو الحسن ابن المحاملي الشافعي (المتوفى: ٤١٥هـ)، المحقق: عبد الكريم بن صنيان العمري، الناشر: دار البخاري، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ.
٢١٩. اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير، اللباب في تهذيب الأنساب، المؤلف: أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (المتوفى: ٦٣٠هـ)، الناشر: دار صادر - بيروت.

٢٢٠. لسان الحكام، لسان الحكام في معرفة الأحكام، المؤلف: أحمد بن محمد بن محمد، أبو الوليد، لسان الدين ابن الشُّخَّة الثَّقَفِي الحَلَبِي الحَلَبِي (المتوفى: ٨٨٢هـ)، الناشر: البابي الحَلَبِي - القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٩٣ - ١٩٧٣
٢٢١. لسان العرب ابن منظور، ت: عبد الله علي الكبير + محمد أحمد حسب الله + هاشم محمد الشاذلي، دار النشر: دار المعارف، البلد: القاهرة.
٢٢٢. المبسوط للسرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (المتوفى: ٤٨٣هـ)، دراسة وتحقيق: خليل محي الدين الميس، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٢٢٣. متن الخرقى على مذهب أبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني أبو القاسم عمر بن الحسين بن عبد الله الخرقى، ت: ٣٣٤هـ، الناشر: دار الصحابة للتراث، الطبعة: ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
٢٢٤. مجمع الأنهر، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن سليمان المدعو بشيخي زاده، يعرف بداماد أفندي (المتوفى: ١٠٧٨هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.
٢٢٥. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، المؤلف: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧هـ)، المحقق: حسام الدين القدسي، الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة، عام النشر: ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.
٢٢٦. المجموع شرح المذهب /ع تكملة السبكي والمطيعي، أبو زكريا محيي الدين بن شرف النووي، ت: ٦٧٦هـ، دار الفكر، ب: ط، ت.
٢٢٧. المحرر لأبي البركات، المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، المؤلف: عبد السلام بن عبد الله بن الخضر بن محمد، ابن تيمية الحراني، أبو البركات، مجد الدين (المتوفى: ٦٥٢هـ)، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة: الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٢٢٨. المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده المرسى، المحكم والمحيط الأعظم، المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسى [ت: ٤٥٨هـ]، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٢٢٩. المحلى لابن حزم، المحلى بالآثار، المؤلف: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ)، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.

٢٣٠. المحيط البرهاني في الفقه النعماني فقه الإمام أبي حنيفة، أبو المعالي برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مازة البخاري الحنفي ت: ٦١٦هـ، المحقق: عبد الكريم سامي الجندي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.
٢٣١. مختار الصحاح، المؤلف: زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (المتوفى: ٦٦٦هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا، الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م.
٢٣٢. مختصر [قيام الليل وقيام رمضان وكتاب الوتر]، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المروزي (المتوفى: ٢٩٤هـ)، اختصرها: العلامة أحمد بن علي المقرئ، الناشر: حديث أكاديمي، فيصل اباد - باكستان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
٢٣٣. مختصر اختلاف العلماء، المؤلف: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ)، المحقق: عبد الله نذير أحمد، الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٧ هـ.
٢٣٤. مختصر الإنصاف والشرح الكبير (مطبوع ضمن مجموعة مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب، الجزء الثاني).
٢٣٥. مختصر المزني (مطبوع ملحقاً بالأُم للشافعي)، إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل، أبو إبراهيم المزني (المتوفى: ٢٦٤هـ)، الناشر: دار المعرفة - بيروت، سنة النشر: ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.
٢٣٦. الْمُخْتَصَرُ النَّصِيحُ فِي تَهْذِيبِ الْكِتَابِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ، المؤلف: المهَلَّبُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي صُفْرَةَ أَسِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَسَدِيِّ الْأَنْدَلُسِيِّ، المَرْيُتِيُّ (المتوفى: ٤٣٥هـ)، المحقق: أَحْمَدُ بْنُ قَارِسِ السَّلُومِ، الناشر: دار التوحيد، دار أهل السنة - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.
٢٣٧. مختصر تلخيص الذهبي، مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مُستدرَك أبي عبد الله الحاكم، المؤلف: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ)، تحقيق ودراسة: ج ١، ٢: عبد الله بن حمد اللحيّدان، ج ٣ - ٧: سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد، الناشر: دارُ العاصِمَةِ، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ.
٢٣٨. المختصر من كتاب السياق لتاريخ نيسابور، للإمام أبي الحسن عبد الغافر بن إسماعيل بن عبد الغافر الفارسي، المحقق: محمد كاظم المحمودي، ط. ١، طهران، ميراث مكتوب، ١٣٨٦ هـ.
٢٣٩. المحخص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسى، ت ٤٥٨هـ، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م.
٢٤٠. المدخل لابن الحاج، المدخل، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد العبدري الفاسي المالكي الشهير بابن الحاج (المتوفى: ٧٣٧هـ)، الناشر: دار التراث، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.

٢٤١. المدونة، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: ١٧٩هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
٢٤٢. مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، أبو محمد عفيف الدين عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان الياضي، وضع حواشيه: خليل المنصور، ط. ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ.
٢٤٣. مرآة الزمان في تواريخ الأعيان، شمس الدين أبو المظفر يوسف بن قزؤغلي بن عبد الله المعروف بسبط ابن الجوزي، تحقيق وتعليق: محمد بركات، كامل محمد الخراط، عمار ربحاوي، محمد رضوان عرقسوسي، أنور طالب، فادي المغربي، رضوان مامو، محمد معتز كريم الدين، زاهر إسحاق، محمد أنس الخن، إبراهيم الزبيق، ط. ١، دمشق، دار الرسالة العالمية، ١٤٣٤هـ.
٢٤٤. المراسيل لأبي داود، المراسيل، المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ.
٢٤٥. مرصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، المؤلف: عبد المؤمن بن عبد الحق، ابن شمائل القطيعي البغدادي، الحنبلي، صفى الدين (المتوفى: ٧٣٩هـ)، الناشر: دار الجليل، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ.
٢٤٦. مراقبي الفلاح، مراقبي الفلاح شرح متن نور الإيضاح، المؤلف: حسن بن عمار بن علي الشرنبلالي المصري الحنفي (المتوفى: ١٠٦٩هـ)، اعتنى به وراجعته: نعيم زرزور، الناشر: المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.
٢٤٧. مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، المؤلف: علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: ١٠١٤هـ)، الناشر: دار الفكر، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
٢٤٨. المسالك في شرح مؤطاً مالك، المؤلف: القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشيلي المالكي (المتوفى: ٥٤٣هـ)، قرأه وعلق عليه: محمد بن الحسين السليمانى وعائشة بنت الحسين السليمانى، قدّم له: يوسف القرضاوي، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
١٢. المسالك والممالك للمهلي = العزيزي. الكتاب العزيزي أو المسالك والممالك، المؤلف: الحسن بن أحمد المهلي العزيزي (ت ٣٨٠هـ)، جمعه وعلق عليه ووضع حواشيه: تيسير خلف.

٢٤٩. مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، المؤلف: إسحاق بن منصور بن بھرام، أبو يعقوب المروزي، المعروف بالكوسج (المتوفى: ٢٥١هـ)، الناشر: عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٢م.
٢٥٠. مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السُّرَّجِسْتَانِي، ت: ٢٧٥هـ، تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، الناشر: مكتبة ابن تيمية، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ١٣ المسبوك على منحة السلوك في شرح تحفة الملوك. المسبوك على منحة السلوك في شرح تحفة الملوك، المؤلف: د عبد المحسن بن محمد القاسم، الناشر: بدون، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ.
٢٥١. مستخرج أبي عوانة، المؤلف: أبو عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني (المتوفى: ٣١٦هـ)، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٢٥٢. المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠هـ)، ت: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
٢٥٣. المستصفي، المؤلف: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: ٥٠هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
٢٥٤. المستفاد من ذيل تاريخ بغداد، محب الدين بن النجار البغدادي، تحقيق: محمد متولي خلف، إشراف: د. بشار عواد معروف، ط. ١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ.
٢٥٥. مسند أبي داود الطيالسي، المؤلف: أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصري (المتوفى: ٢٠٤هـ)، المحقق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
٢٥٦. مسند أبي يعلى الموصلي. مسند أبي يعلى، المؤلف: أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، الموصلي (المتوفى: ٣٠٧هـ)، المحقق: حسين سليم أسد، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ - ١٩٨٤
٢٥٧. مسند أحمد ت شاكر، مسند الإمام أحمد بن حنبل، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الحديث - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
٢٥٨. مسند أحمد ط الرسالة، مسند الإمام أحمد بن حنبل، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: شعيب الأرناؤوط - عادل مرشد، وآخرون،

إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

٢٥٩. مسند إسحاق بن راهويه، المؤلف: أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم الحنظلي المرزوي المعروف بـ ابن راهويه (المتوفى: ٢٣٨ هـ)، المحقق: د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، الناشر: مكتبة الإيمان - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ - ١٩٩١ هـ.

٢٦٠. مسند الإمام الشافعي، الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلي القرشي المكي (المتوفى: ٢٠٤ هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، عام النشر: ١٣٧٠ هـ - ١٩٥١ م.

٢٦١. مسند البزار = البحر الزخار، مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، المؤلف: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (المتوفى: ٢٩٢ هـ)، المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من ١ إلى ٩)، وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من ١٠ إلى ١٧)، وصبري عبد الخالق الشافعي (حقق الجزء ١٨)، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، (بدأت ١٩٨٨ م، وانتهت ٢٠٠٩ م).

٢٦٢. مسند الحارث = بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، المؤلف: أبو محمد الحارث بن محمد بن داهر التميمي البغدادي الخصيب المعروف بابن أبي أسامة (المتوفى: ٢٨٢ هـ)، المنتقي: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان بن أبي بكر الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧ هـ)، المحقق: د. حسين أحمد صالح الباكري، الناشر: مركز خدمة السنة والسيرة النبوية - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ - ١٩٩٢ هـ.

٢٦٣. مسند الحميدي، المؤلف: أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله القرشي الأسدي الحميدي المكي (المتوفى: ٢١٩ هـ)، حقق نصوصه وخرج أحاديثه: حسن سليم أسد الداراني، الناشر: دار السقا، دمشق - سوريا، الطبعة: الأولى، ١٩٩٦ م.

٢٦٤. مسند الدارمي - ت حسين أسد، مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي)، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي (المتوفى: ٢٥٥ هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ٢٠٠٠ م.

٢٦٥. مسند الشافعي - ترتيب السندي، مسند الإمام الشافعي، المؤلف: الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلي القرشي المكي (المتوفى: ٢٠٤ هـ)، رتبه على الأبواب الفقهية: محمد عابد السندي، عرف للكتاب وترجم للمؤلف: محمد زاهد بن الحسن الكوثري، تولى نشره وتصحيحه ومراجعة أصوله على نسختين مخطوطتين:

السيد يوسف علي الزواوي الحسني، السيد عزت العطار الحسيني، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، عام النشر: ١٣٧٠ هـ - ١٩٥١ م.

٢٦٦. مسند الشافعي - ترتيب سنجر، مسند الإمام الشافعي (ترتيب سنجر)، المؤلف: الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: ٢٠٤ هـ)، رتبه: سنجر بن عبد الله الجاوي، أبو سعيد، علم الدين (المتوفى: ٧٤٥ هـ)، حقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: ماهر ياسين فحل، الناشر: شركة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

٢٦٧. مشارق الأنوار على صحاح الآثار، المؤلف: عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن يحيى السبتي، أبو الفضل (المتوفى: ٥٤٤ هـ)، دار النشر: المكتبة العتيقة ودار التراث.

٢٦٨. مشكاة المصابيح، المؤلف: محمد بن عبد الله الخطيب العمري، أبو عبد الله، ولي الدين، التبريزي (المتوفى: ٧٤١ هـ)، المحقق: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٩٨٥

٢٦٩. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المؤلف: أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (المتوفى: نحو ٧٧٠ هـ)، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت.

٢٧٠. المصنف - ابن أبي شيبة - ت الحوت، مصنف ابن أبي شيبة، الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، المؤلف: أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى: ٢٣٥ هـ)، المحقق: كمال يوسف الحوت، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩

١٤. المصنف - ابن أبي شيبة ت الشري. المصنف، المؤلف: أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي الكوفي (ت ٢٣٥ هـ)، المحقق: سعد بن ناصر بن عبد العزيز أبو حبيب الشري، تقديم: ناصر بن عبد العزيز أبو حبيب الشري، الناشر: دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م.

٢٧١. مصنف عبد الرزاق ت الأعظمي، مصنف عبد الرزاق الصنعاني، المؤلف: أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (المتوفى: ٢١١ هـ)، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المجلس العلمي - الهند، يطلب من: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣

٢٧٢. المطلع على ألفاظ المقنع، محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلبي، أبو عبد الله، شمس الدين (المتوفى: ٧٠٩ هـ)، ت: محمود الأرناؤوط وياسين محمود الخطيب، الناشر: مكتبة السوادى للتوزيع، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.

٢٧٣. المعتصر من المختصر، المعتصر من المختصر من مشكل الآثار، المؤلف: يوسف بن موسى بن محمد، أبو المحاسن جمال الدين المَلْطِي الحنفي، (المتوفى: ٨٠٣هـ)، الناشر: عالم الكتب - بيروت.
٢٧٤. معجم ابن المقرئ، المعجم لابن المقرئ، المؤلف: أبو بكر محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم بن زاذان الأصبهاني الخازن، المشهور بابن المقرئ (المتوفى: ٣٨١هـ)، تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل بن سعد، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، شركة الرياض للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
٢٧٥. المعجم أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، الموصلي (المتوفى: ٣٠٧هـ)، المحقق: إرشاد الحق الأثري، الناشر: إدارة العلوم الأثرية - فيصل آباد، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ.
٢٧٦. معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، المحقق: إحسان عباس، ط. ١، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٤١٤ هـ.
٢٧٧. المعجم الأوسط، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، (المتوفى: ٣٦٠هـ)، ت: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين - القاهرة.
٢٧٨. معجم البلدان، شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، ط. ٢، بيروت، دار صادر، ١٩٩٥ م.
٢٧٩. المعجم العربي لأسماء الملابس «في ضوء المعاجم والنصوص الموثقة من الجاهلية حتى العصر الحديث».
٢٨٠. معجم الفروق اللغوية، تنظيم: الشيخ بيت الله بيات، ومؤسسة النشر الاسلامي، الطبعة: الأولى.
٢٨١. المعجم الكبير للطبراني، المعجم الكبير، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية - القاهرة، الطبعة: الثانية.
٢٨٢. معجم اللغة العربية المعاصرة، المؤلف: د أحمد مختار عبد الحميد عمر (المتوفى: ١٤٢٤هـ) بمساعدة فريق عمل، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
٢٨٣. معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، د محمود عبد الرحمن عبد المنعم، مدرس أصول الفقه بكلية الشريعة والقانون - جامعة الأزهر، الناشر: دار الفضيلة.
٢٨٤. معجم المطبوعات العربية والمعربة، المؤلف: يوسف بن إليان بن موسى سركيس (المتوفى: ١٣٥١هـ)، الناشر: مطبعة سركيس بمصر ١٣٤٦ هـ - ١٩٢٨ م.

٢٨٥. معجم المؤلفين، المؤلف: عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشق (المتوفى: ١٤٠٨هـ)، الناشر: مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.
٢٨٦. المعجم الوسيط، تأليف: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار، الناشر: دار الدعوة.
٢٨٧. معجم لغة الفقهاء، المؤلف: محمد رواس قلعجي - حامد صادق قنبي، الناشر: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
٢٨٨. معجم متن اللغة (موسوعة لغوية حديثة)، أحمد رضا (عضو المجمع العلمي العربي بدمشق)، الناشر: دار مكتبة الحياة - بيروت.
٢٨٩. معرفة السنن والآثار، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، ت: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي - باكستان)، دار قتيبة (دمشق - بيروت)، دار الوعي (حلب - دمشق)، دار الوفاء (المنصورة - القاهرة)، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م.
٢٩٠. المعونة، المعونة في الجدل، المؤلف: أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (المتوفى: ٤٧٦هـ)، المحقق: د. علي عبد العزيز العميري، الناشر: جمعية إحياء التراث الإسلامي - الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ.
٢٩١. المغرب في ترتيب المغرب، أبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي بن المطرز، الناشر: مكتبة أسامة بن زيد - حلب، الطبعة الأولى، ١٩٧٩ م، ت: محمود فاخوري و عبد الحميد مختار.
٢٩٢. مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (المتوفى: ٩٧٧هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
٢٩٣. المغني، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى: ٦٢٠هـ)، ت: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، والدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، ط: عالم الكتب، الرياض - السعودية، الطبعة: الثالثة، سنة النشر: ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
٢٩٤. المقصد الأسنى في شرح معاني أسماء الله الحسنى، أبو حامد الغزالي الطوسي، المحقق: بسام عبد الوهاب الجابي، ط. ١، الجفان والجابي، قبرص، ١٤٠٧ هـ.
٢٩٥. المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي، المؤلف: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيتمي (المتوفى: ٨٠٧هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
٢٩٦. منار السبيل في شرح الدليل، ابن ضويان، إبراهيم بن محمد بن سالم (المتوفى: ١٣٥٣هـ)، ت: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة: السابعة ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.

٢٩٧. المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور، تقي الدين، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن الأزهر بن أحمد بن محمد العراقي، الصريفي، الحنبلي، المحقق: خالد حيدر، د. ط، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر التوزيع، ١٤١٤هـ.

٢٩٨. المنتخب من مسند عبد بن حميد ت صبحي السامرائي، المنتخب من مسند عبد بن حميد، المؤلف: أبو محمد عبد الحميد بن حميد بن نصر الكسبي ويقال له: الكشّي بالفتح والإعجام (المتوفى: ٢٤٩هـ)، المحقق: صبحي البدري السامرائي، محمود محمد خليل الصعيدي، الناشر: مكتبة السنة - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ - ١٩٨٨

٢٩٩. المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ومصطفى عبد القادر عطا، ط. ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٢ هـ.

٣٠٠. المنتقى لابن الجارود، المنتقى من السنن المسندة، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري المجاور بمكة (المتوفى: ٣٠٧هـ)، المحقق: عبد الله عمر البارودي، الناشر: مؤسسة الكتاب الثقافية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ - ١٩٨٨

٣٠١. منتهى الإرادات، دقائق أولي النهى لشرح المنتهى المعروف بشرح منتهى الإرادات، المؤلف: منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي (المتوفى: ١٠٥١هـ)، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

٣٠٢. المنقذ من الضلال، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، بقلم: الدكتور عبد الحليم محمود، د. ط، مصر، دار الكتب الحديثة، د. ت.

٣٠٣. منهاج الطالبين وعمدة المفتين في الفقه، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، المحقق: عوض قاسم أحمد عوض، الناشر: دار الفكر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ/٢٠٠٥ م.

٣٠٤. المنور في راجح المحرر، تقي الدين أحمد بن محمد بن عليّ البغدادي، المقرئ الأذمي الحنبلي (المتوفى: حوالي ٧٤٩ هـ)، دراسة وتحقيق: د. وليد عبد الله المنيس، أصل الكتاب: أطروحة دكتوراه للمحقق، الناشر: دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

٣٠٥. المذهب في فقه الإمام الشافعي، أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (المتوفى: ٤٧٦هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية.

١٥ المذهب في فقه الإمام الشافعي، المؤلف: أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (المتوفى: ٤٧٦هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية.

٣٠٦. المهمات في شرح الروضة والرافعي، جمال الدين عبد الرحيم الإسنوي (المتوفى: ٧٧٢ هـ)، اعتنى به: أبو الفضل الدمياطي، أحمد بن علي، الناشر: (مركز التراث الثقافي المغربي - الدار البيضاء - المملكة المغربية)، (دار ابن حزم - بيروت - لبنان)، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.
٣٠٧. موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان ت حسين أسد. موارد الظمآن لدروس الزمان، خطب وحكم وأحكام وقواعد ومواعظ وآداب وأخلاق حسان، المؤلف: عبد العزيز بن محمد بن عبد المحسن السلطان (المتوفى: ١٤٢٢ هـ)، الطبعة: الثلاثون، ١٤٢٤ هـ.
٣٠٨. مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي، المعروف بالخطاب الرعيني المالكي (المتوفى: ٩٥٤ هـ)، الناشر: دار الفكر، الطبعة: الثالثة، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
٣٠٩. موسوعة الألباني في العقيدة، موسوعة العلامة الإمام مجدد العصر محمد ناصر الدين الألباني «موسوعة تحتوي على أكثر من (٥٠) عملاً ودراسة حول العلامة الألباني وتراثه الخالد»، المؤلف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: ١٤٢٠ هـ)، صَنَعَةُ: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، الناشر: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، صنعاء - اليمن، الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.
٣١٠. موسوعة الفقه الإسلامي، المؤلف: محمد بن إبراهيم بن عبد الله التويجري، الناشر: بيت الأفكار الدولية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.
٣١١. الموسوعة الفقهية الكويتية، صادر عن: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت، عدد الأجزاء: ٤٥ جزءاً، الطبعة: (من ١٤٠٤ - ١٤٢٧ هـ)، الأجزاء ١ - ٢٣: الطبعة الثانية، دارالسلاسل - الكويت، الأجزاء ٢٤ - ٣٨: الطبعة الأولى، مطابع دار الصفوة - مصر، الأجزاء ٣٩ - ٤٥: الطبعة الثانية، طبع الوزارة.
٣١٢. موطأ مالك الأعظمي، الموطأ، المؤلف: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: ١٧٩ هـ)، المحقق: محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية - أبو ظبي - الإمارات، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
٣١٣. موطأ مالك ت عبد الباقي، موطأ الإمام مالك، المؤلف: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: ١٧٩ هـ)، صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، عام النشر: ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م.
٣١٤. موطأ مالك رواية أبي مصعب الزهري، موطأ الإمام مالك، المؤلف: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: ١٧٩ هـ)، المحقق: بشار عواد معروف - محمود خليل، الناشر: مؤسسة الرسالة، سنة النشر: ١٤١٢ هـ.

٣١٥. موطأ مالك رواية محمد بن الحسن الشيباني، موطأ مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني، المؤلف: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: ١٧٩هـ)، تعليق وتحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، الناشر: المكتبة العلمية، الطبعة: الثانية، مَزِيدَة منقحة.
٣١٦. المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ. ١٩٨٩م.
٣١٧. الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٩ - ١٩٨٩
٣١٨. التنف في الفتاوى أبو الحسن علي بن الحسين بن محمد السُّعْدِي، حنفي (المتوفى: ٤٦١هـ)، ت: المحامي الدكتور صلاح الدين الناهي، الناشر: دار الفرقان - مؤسسة الرسالة - عمان الأردن - بيروت لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٣١٩. التنف في الفتاوى للسُعْدِي: (١/ ١٧ و ١٨)، ومتن الرسالة، أبو محمد عبد الله بن (أبي زيد) عبد الرحمن النفري، القيرواني، المالكي، ت: ٣٨٦هـ، الناشر: دار الفكر.
- ١٦ النجم الوهاج في شرح المنهاج، لكمال الدين الدميري، أبو البقاء. النجم الوهاج في شرح المنهاج، المؤلف: كمال الدين، محمد بن موسى بن عيسى بن علي الدِّمِيرِي أبو البقاء الشافعي (ت ٨٠٨هـ)، الناشر: دار المنهاج (جدة)، المحقق: لجنة علمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
٣٢٠. نصب الراية للزيلعي، نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمي في تخرج الزيلعي، المؤلف: جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (المتوفى: ٧٦٢هـ)، قدم للكتاب: محمد يوسف البُنُورِي، صححه ووضع الحاشية: عبد العزيز الديوبندي الفنجاني، إلى كتاب الحج، ثم أكملها محمد يوسف الكاملفوري، المحقق: محمد عوامة، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر - بيروت - لبنان/ دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
٣٢١. النَّظْمُ الْمُسْتَعَذَّبُ فِي تَفْسِيرِ غَرِيبِ أَلْفَاظِ الْمَهَذَّبِ، محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان بن بطل الركي، أبو عبد الله، المعروف ببطل (المتوفى: ٦٣٣هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق: د. مصطفى عبد الحفيظ سالم، الناشر: المكتبة التجارية، مكة المكرمة، عام النشر: ١٩٨٨ م (جزء ١)، ١٩٩١ م.
٣٢٢. نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين الرملي، المتوفى: ١٠٠٤هـ، الناشر: دار الفكر، بيروت، الطبعة: ط أخيرة - ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
٣٢٣. نهاية المطلب في دراية المذهب، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (المتوفى: ٤٧٨هـ)، حققه وصنع فهرسه: أ. د/ عبد العظيم محمود الدَّيْب، الناشر: دار المنهاج، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٣٢٤. النهاية في غريب الحديث والأثر، المؤلف: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ)، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي.

٣٢٥. التّوادر والتّزيادات على ما في المدوّنة من غيرها من الأمهات، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن (أبي زيد) عبد الرحمن النفزي، القيرواني، المالكي (المتوفى: ٣٨٦هـ)، تحقيق: ج ١، ٢: الدكتور/ عبد الفتاح محمد الحلو، ج ٣، ٤: الدكتور/ محمد حجي، ج ٥، ٧، ٩، ١٠، ١١، ١٣: الأستاذ/ محمد عبد العزيز الدباغ، ج ٦: الدكتور/ عبد الله المرباط الترغي، الأستاذ/ محمد عبد العزيز الدباغ، ج ٨: الأستاذ/ محمد الأمين بوخبزة، ج ١٢: الدكتور/ أحمد الخطابي، الأستاذ/ محمد عبد العزيز الدباغ، ج ١٤، ١٥ (الفهارس): الدكتور/ محمد حجي، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٩م.

٣٢٦. تيّل المآرب بشرح دليل الطّالب، عبد القادر بن عمر بن عبد القادر ابن عمر بن أبي تغلب بن سالم التغلبي الشّيباني (المتوفى: ١١٣٥هـ)، ت: الدكتور محمد سليمان عبد الله الأشقر رحمه الله، الناشر: مكتبة الفلاح، الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٣٢٧. الهداية على مذهب الإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني محفوظ بن أحمد بن الحسن، أبو الخطاب الكلوزاني، المحقق: عبد اللطيف هيم - ماهر ياسين الفحل الناشر: مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.

٣٢٨. الهداية في شرح بداية المبتدي للمرغيناني، الهداية في شرح بداية المبتدي، المؤلف: علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني، أبو الحسن برهان الدين (المتوفى: ٥٩٣هـ)، المحقق: طلال يوسف، الناشر: دار احياء التراث العربي - بيروت - لبنان.

٣٢٩. هدية العارفين، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، المؤلف: إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (المتوفى: ١٣٩٩هـ)، الناشر: طبع بعناية وكالة المعارف الجليلية في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١، أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت - لبنان.

٣٣٠. الوافي بالوفيات صلاح الدين خليل بن أليك بن عبد الله الصفدي، المتوفى: ٧٦٤هـ، ت: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث - بيروت، عام النشر: ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٣٣١. الوسيط في المذهب، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: ٥٠هـ)، ت: أحمد محمود إبراهيم، محمد محمد تامر، الناشر: دار السلام - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.

٣٣٢. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، ط. ١، بيروت، دار صادر، ١٩٠٠م.

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٢	مقدمة
٣	أهمية كتاب المصاحفة
٣	منهج التحقيق: منهج العمل في النص المحقق، وخدمته، وإخراجه
٥	ترجمة الإمام الغزالي رحمه الله
٦	مولد الإمام الغزالي
٦	حياته الاجتماعية
٨	نشأته العلمية
٩	شيوخه الإمام الغزالي
١١	تلاميذ الإمام الغزالي
١٣	مصنفاته:
١٨	مكانة الإمام الغزالي وآراء العلماء فيه
٢٢	وفاة الإمام الغزالي
٢٣	المبحث الثاني ترجمة الإمام ابن منعة الموصلي
٢٩	المبحث الثالث منهج المؤلف ابن منعة في المصاحفة ومنهجه في التعامل مع نسخ الخلاصة واستدراكه على الغزالي والمزني ونسبة ووصف المخطوط
٣٠	المطلب الأول: منهجه في المصاحفة
٤٨	المطلب الثاني: منهجه في التعامل مع نسخ الخلاصة، واستدراكه على الغزالي والمزني
٥١	المطلب الثالث: نسبة ووصف كتاب المصاحفة في تعليل الخلاصة
٥٢	نسخ من المخطوط
٦٠	كتاب الطهارة

الصفحة	الموضوع
٩٧	كتاب التيمم
١٠٤	كتاب [الحيض والاستحاضة]
١٠٩	كتاب الصلاة
١٦١	كتاب صلاة الجماعة
١٧٣	كتاب صلاة المسافرين
١٧٨	كتاب صلاة الجمعة
١٩٢	كتاب صلاة الخوف
١٩٦	كتاب صلاة العيدين
٢٠٢	كتاب صلاة الخسوف
٢٠٤	كتاب صلاة الاستسقاء
٢٠٧	كتاب الجنائز
٢٢٥	كتاب الزكاة
٢٥٩	كتاب الصيام
٢٧١	كتاب الاعتكاف
٢٧٤	كتاب الحج
٣١٢	كتاب البيوع
٣٤٦	كتاب السلم والقرض
٣٥٠	كتاب الرهن
٣٦٧	كتاب الحجر
٣٦٩	كتاب الصلح
٣٧٢	كتاب الحوالة
٣٧٤	كتاب الضمان
٣٧٧	كتاب الشركة
٣٨٣	كتاب الإقرار
٣٨٩	كتاب العارية
٣٩١	كتاب الغصب
٣٩٧	كتاب الشفعة

الصفحة	الموضوع
٤٠٣	كتاب القراض
٤٠٧	كتاب المساقاة
٤١١	كتاب الاجارات
٤١٦	كتاب إحياء الموات وتملك المباحات
٤٢٣	كتاب الوقف
٤٢٧	كتاب الهبة
٤٣١	كتاب اللقطة
٤٣٨	كتاب اللقيط
٤٤٣	كتاب الفرائض
٤٦٠	كتاب الوصايا
٤٧١	كتاب الوديعة
٤٧٣	كتاب قسم الفيء والغنيمة
٤٨١	كتاب قسم الصدقات
٤٩٠	كتاب النكاح
٥٥٢	كتاب الخلع
٥٥٩	كتاب الطلاق
٥٧٢	كتاب الرجعة
٥٧٤	كتاب الإيلاء
٥٨٠	كتاب الظهار
٦٠٠	كتاب العدة
٦١٢	كتاب الرضاع
٦١٩	كتاب النفقات
٦٣٢	كتاب الجراح
٦٨٤	كتاب الكبائر
٧١٥	كتاب السير
٧٣٤	كتاب عقد الجزية والمهادنة
٧٤٧	كتاب الصيد والذبائح

الصفحة	الموضوع
٧٥٧	كتاب الضحايا
٧٧٦	كتاب السبق والرمي
٧٨٤	كتاب الإيمان
٧٩٨	كتاب النذور
٨١٣	كتاب الشهادات
٨٢٨	كِتَابُ الدَّعْوَى، وَالْبَيِّنَاتِ، وَفَصْلِ الْخُصُومَاتِ
٨٤١	كتاب العتق
٨٥٠	كتاب التدبير
٨٥٣	كتاب الكتابة
٨٦٩	كتاب عتق أمهات الأولاد
٨٧٢	الخاتمة
٨٧٤	الفهارس
٨٧٥	فهرس الآيات القرآنية.
٨٨٨	فهرس الأحاديث والآثار.
٨٩٩	فهرس الأعلام.
٩٠٠	فهرس الأماكن والبلدان.
٩٠١	فهرس المصطلحات.
٩٠٢	فهرس الأشعار.
٩٠٣	فهرس المصادر والمراجع.
٩٣٩	فهرس الموضوعات